مشروع المحو

إلغاء إسرائيل للوجود الفلسطيني في الضفة الغربية

أيلول 2026

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

المحتوى

1. مقدمة 6

2. المنهجية 10

3. مشروع المحو: إطار سياسي 13

منطق المحو في إطار الاستعمار الاستيطاني 15

مظاهر المحو تحت النظام الإسرائيلي 17

السنوات الأخيرة: تصعيد وتسارع وانكشاف منطق المحو الإسرائيلي 22

خطة الحسم: إطار أيديولوجي وعملياتي لتطبيق منطق المحو 27

تطبيق مكونات الخطة في السياسة العملية وعلى الأرض 30

4. آلية المحو في الضفة الغربية 42

أ. العنف وبثّ الرعب 42

العنف في الضفة في ظلّ الإبادة الجماعية في قطاع غزة 44

الجيش الإسرائيلي: من اقتحامات متفرقة إلى تدمير دائم 45

قتلى 48

خلفية: سياسة إطلاق النار التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي 48

تغييرات في سياسة إطلاق النار خلال العمليات العسكرية 55

تغييرات في سياسة إطلاق النار خلال النشاط العسكري الروتيني 57

منظومة واحدة: تعاون بين الجيش والمستوطنين 61

منذ 2022 فصاعدًا: عصر البوغرومات 61

تشرين الأول 2023 فصاعدًا: تلاشي التمييز بين الجهات التي تمارس العنف 65

خلق الاحتكاك كخطة عمل 65

كتائب الدفاع اللوائيّ (الهجمار) 69

اعتداء أمام الكاميرات 72

روتينٌ من بثّ الرعب : "إثبات وجود" 74

تواجُد عسكري 74

"إثبات وجود" المستوطنين 75

مراقبة، تهديدات وابتزاز 75

تنكيلٌ ونزع الإنسانية 78

تنكيل وتعذيب 78

تعذيب في تحقيقات "الشاباك" 80

عنفٌ جنسيّ 80

تمثيلٌ بالجثامين 81

تداعيات العنف: اضطراب ما بعد الصدمة وضائقات نفسية أخرى 82

المحتوى

ب. تقييد الحركة والتنقّل 86
مقدّمة 86
آليّة العمل: بُنية تحتيّة تاريخيّة 88
تقييد الحركة والتنقّل: صورة الوضع الحاليّ 90
الدُخول إلى مناطق الخطّ الأخضر و"المعابر الحُدودية" 90
جدار الفصل 90
بين الخطّ الأخضر وجدار الفصل: "منطقة التماسّ" 92
معبر ألنبي (جسر الملك حسين) 94
شبكة شوارع الأبارتهايد 95
عائق عسكريّ جديد في الأغوار الشمالية 97
تعسُّف، حواجز فُجائيّة وإغلاق قرى 99
العُنف في الحواجز 101
إغلاق طرق بأيدي مستوطنين: طمْسٌ مُمَأسَس 103
تداعيات انتهاك الحقّ في حرّية الحركة والتنقّل 105
المسّ بالعمل والتشغيل 106
سلبُ إمكانية تلقّي الخدمات الصحّية 107
منع إمكانيات تلقّي التعليم 109
ج. الخنق الاقتصاديّ 113
مقدِّمة 113
الخلفيّة التاريخيّة: إخضاع الاقتصاد الفلسطينيّ للسيطرة الإسرائيليّة 114
الانتفاضة الأولى 115
اتّفاقيّات أوسلو والملحق الاقتصاديّ "بروتوكول باريس" 116
الانتقال إلى الخنق الاقتصاديّ الكامل 117
خنق النظام المصرفيّ 118
التدمير الاقتصاديّ: صورة الوضع 120
إلغاء تصاريح العمل 120
العواقب الاجتماعيّة لإلغاء تصاريح العمل 122
استهداف البنى التحتيّة 125
الكهرباء 125
الوقود وغاز الطهي 126
المياه 127
صيانة الصحة العامة، المجاري والمياه العادمة 128

المحتوى

المَحاجِر 130
المناطق الصناعيّة 131
الاتّصالات والبنية التحتيّة الرقميّة 131
تدمير الاقتصاد المستقلّ استهداف قطاع الزراعة 131
منع الوصول إلى الأراضي 132
المسّ بقطاع الزيتون 134
قطاع العنب 136
رعي المواشي 137
تدمير الدفيئات الزراعيّة 138
تقييدات الحركة وتأثيرها على الخنق الاقتصاديّ 139
التّبعات الاجتماعيّة للخنق الاقتصاديّ 140
المسّ بجهاز التعليم 141
المسّ بالجهاز الصحّيّ 142
انعدام الأمن الغذائيّ 144
د. التدمير الاجتماعي-السياسي 146
مقدمة 146
المسّ بحرية التنظُّم 149
الانتقال من الجمعيات واللجان إلى منظمات المجتمع المدني 150
تشرين الأول 2023 فصاعدًا: ذروة في التنكيل بمحاولات التنظُّم
وبالمنظمات وتسارُع إغلاق منظمات المجتمع المدني 152
قمع المظاهرات والاحتجاجات غير العنيفة 154
المسّ بالمساحات التي يتشكّل فيها الوعي الجماعي 158
المجتمع، الثقافة والدين 158
جهاز التعليم: المدارس والمؤسسات الأكاديمية 159
الرقابة على كتب التدريس 160
جهاز التعليم منذ تشرين الأول 2023 162
مؤسسات التعليم العالي منذ تشرين الأول 2023 165
إخفاء الرموز الهويّاتية في الحيّز العام واستبدالها: العَلَم 167
المسّ بحرية التعبير وحرية الصحافة 169
المراقبة والاعتقالات بسبب النشر على شبكات التواصل الاجتماعي 169
الصحافة 170
الاعتقالات والسَّجن 173
موقع السلطة الفلسطينية 174

المحتوى

هـ. تطهير عِرقيّ واستيلاء على الحيّز: سلب، نهب وتهجير 176
مقدمة 176
وسائل الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية 178
إعلان الأراضي "أراضي دولة" 178
"منطقة عسكرية مغلقة" ومناطق إطلاق نار 179
إعلان المحميات الطبيعية 180
الدراسات التاريخية وحفظ الآثار 181
سياسة التخطيط وهدم المنازل 182
منذ 2022 فصاعدًا: تطبيق متسارع لسياسة التطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز 185
مديرية الاستيطان 185
قسم الاستيطان 186
إلغاء قانون فكّ الارتباط 187
تسوية الأراضي 188
تهجير التجمّعات 189
بؤر المزارع الاستيطانية 190
عملية التهجير 193
لا مكان آمن: إقامة البؤر الاستيطانية، الاعتداءات وتهجير تجمّعات من مناطق A وB 196
تهجير جماعي في مخيمات اللاجئين 197
لاجئون على أرضهم: واقع الحياة بعد التهجير 198
لا مكان آمن: اقتلاع متكرر 200

5. المعاني القانونية لمشروع المحو في الضفة الغربية 202

مقدمة 202
الأبارتهايد: المسألة القانونية والبنية المؤسسية في الضفة الغربية 203
الاحتلال والضم والاستعمار الاستيطاني: البنية القانونية-الإقليمية للأبارتهايد في الضفة 208
محاور المحو الإسرائيلي الخمسة في الضفة الغربية كأفعال غير إنسانية في إطار الأبارتهايد 212
الحصانة وغياب المحاسبة كآلية تتيح استمرار النظام 221
الخلاصة: الدلالة القانونية التراكمية لمشروع المحو في الضفة الغربية 225

6. الخلاصة 226

1. مقدمة

عند صدور هذا التقرير، يجري في الضفة الغربية عدوان إسرائيلي واسع النطاق، يفكك بوتيرة متسارعة ومنهجية مجمل أسس الوجود الفلسطيني. منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022، وبصورة أشد منذ تشرين الأول 2023، صعّدت إسرائيل بصورة دراماتيكية المسّ بجميع مجالات حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. القدرة على الوصول إلى مكان العمل، وأخذ الأطفال إلى المدرسة، والوصول إلى الجامعة، والحصول على علاج طبي أو خدمات بلدية، والالتقاء بأفراد العائلة والمعارف، وفلاحة الأرض، والخروج في إجازة، ومشاهدة عروض ثقافية - كل هذه الأمور، ومئات الأعمال الروتينية الأخرى التي تشكل الحياة اليومية، تتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل، وأحيانًا تُسلب بالكامل. وفوق كل ذلك، يخيّم الخطر الدائم على الحياة والسلامة الجسدية. ففي أي لحظة قد يجد الفلسطيني نفسه عرضة لعنف الجنود أو مليشيات المستوطنين المسلحة أو للاعتقال والسجن أو للتنكيل والإذلال وأحيانًا لفقدان حياته. وكما يبين التقرير، فإن الهجوم المتكامل، الذي يمس الفلسطينيين كأفراد وكجماعة، حوّل حياة نحو 3.5 مليون إنسان إلى مواجهة متواصلة مع القمع والسلب اللذين يفرضهما النظام الإسرائيلي.

غالبًا ما يتركز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والنقاش العام بشأنها على أحداث منفردة وأضرار محددة. أما في هذا التقرير، فنسعى إلى فحص الواقع باعتباره آلية معقدة ذات منطق منظِّم، تُطبَّق بواسطة ممارسات مختلفة وعلى أيدي جهات إسرائيلية مختلفة تعمل بالتوازي وبالتعاون. ويكشف هذا الفحص أن ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية لا تقتصر على انتهاكات منفردة لحقوق فردية وجماعية، بل تشكل جزءًا من آلية محو شاملة. والمحو (إلغاء الوجود الفلسطيني)، في هذا السياق، هو مسّ متواصل بالشروط التي تتيح للفلسطينيين الوجود كجماعة مستقلة لها أرض ومؤسسات ولغة وثقافة وروابط اجتماعية وقيادة وذاكرة وتاريخ مشتركان وأفق اجتماعي وسياسي. يعمل مشروع المحو الذي تقوده إسرائيل في الضفة الغربية على إعادة تنظيم الحيز وشروط الحياة فيه بحيث تصبح السيطرة الإسرائيلية والوجود اليهودي متواصلين ومؤسسين ودائمين، فيما يصبح الوجود الفلسطيني مجزأً وهشًا وتابعًا.

يبيّن هذا التقرير كيف تعمل آلية المحو التي تطبقها إسرائيل من خلال خمسة محاور عمل رئيسية: العنف وبث الرعب، تقييد الحركة، الخنق الاقتصادي، التدمير الاجتماعي والسياسي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيز.

تعمل المحاور الخمسة بالتوازي وهي متداخلة بعضها مع بعض، ويعزز كل منها الآخر. فتقييد الحركة والخنق الاقتصادي يضران بمصادر الرزق والروابط الاجتماعية والقدرة على الحفاظ على المؤسسات والعمل سياسيًا. المسّ السياسي والاجتماعي بدوره يضعف قدرة الفلسطينيين على الدفاع عن حقوقهم

والحفاظ على ارتباطهم بالحيز وبالأرض. وكل ذلك يسهّل توسيع السيطرة اليهودية على الحيز واقتلاع الفلسطينيين منه - اقتلاع يفكك التجمعات ويمس بالبيت والزراعة والذاكرة الجماعية والاستمرارية الجغرافية. ويشكل العنف وسيلة الإكراه المركزية التي تتيح عمل الآلية كلها وتسرّعه.

لا يقتصر مشروع المحو على تفكيك وإلغاء الوجود الفلسطيني. فهو يرتبط أيضًا بتعميق متواصل ومعلن وواضح للسيطرة الإسرائيلية، وبإعادة تنظيم الضفة الغربية بهدف ترسيخ وجود يهودي متواصل. وهذه العملية لا تقتصر على الحيز المادي؛ بل تشمل أيضًا مطالبة متزايدة من النظام الإسرائيلي بالحصرية على الروايات التاريخية والدينية والهوياتية التي تشكل الحيز الممتد بين نهر الأردن والبحر المتوسط. تغمر الأعلام الإسرائيلية الضفة الغربية، بينما تُزال الأعلام الفلسطينية مرارًا من الحيز العام. تؤمّن القوات الإسرائيلية الحماية لبوجرومات منظمة ينفذها مستوطنون، وفي الوقت نفسه تقمع الاحتجاجات الفلسطينية بعنف. وتُستخدم المزارع والبؤر الاستيطانية للاستيلاء على مساحات واسعة، بينما يفقد المزارعون الفلسطينيون إمكانية الوصول إلى أراضيهم وتُهجّر تجمعات كاملة. كل ذلك يوضح كيف يرتّب النظام الإسرائيلي الحيز وفق المبدأ الذي يقوم عليه: التفوق اليهودي.

لا يمكن فهم الواقع الذي يتشكل على الأرض في المرحلة الحالية من دون فحص الجذور الأيديولوجية والأسس النظامية التي تستند إليها آلية المحو الإسرائيلية. وكما سيُفصَّل في فصول التقرير، يحمل المشروع الصهيوني-الإسرائيلي سمات واضحة للاستعمار الاستيطاني: ترسيخ سيادة يهودية في حيز تعيش فيه جماعة فلسطينية أصلية، من خلال إلغاء الوجود الفلسطيني وطرده وسلبه وتفتيته وإضعافه.

منذ قيامها، نظمت دولة إسرائيل الحيز وطريقة توزيع الحقوق فيه على نحو منح اليهود أفضلية على الفلسطينيين. وهذه البنية التاريخية تقف في أساس نظام الأبارتهايد الموصوف في التقرير. إن تعريف المشروع الصهيوني-الإسرائيلي باعتباره يحمل سمات الاستعمار الاستيطاني لا ينفي الصلة التاريخية والدينية والثقافية لليهود بالحيز، ولا الوجود اليهودي المتواصل فيه، ولا التاريخ الطويل من الاضطهاد والاقتلاع والعنف ضد اليهود؛ فالسؤال الذي يطرحه هذا التعريف بشأن المشروع الصهيوني-الإسرائيلي لا يتعلق بمجرد الصلة اليهودية بالحيز، بل بالطريقة التي عمل بها المشروع الصهيوني على ترسيخ سيادة يهودية حصرية في حيز عاش فيه الفلسطينيون، ولا يزالون يعيشون فيه.

على خلفية هذه البنية التاريخية، ينبغي فهم المرحلة الحالية من مشروع المحو. فهي تستند إلى آليات طورتها إسرائيل وطبقتها على مدى عقود، لكن استخدامها تسارع وتفاقم منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022، وبصورة خاصة منذ تشرين الأول 2023. في غزة، بلغ منطق المحو أقصى أشكاله - الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فيتحقق بأشكال أخرى، من خلال المحاور الخمسة الموصوفة في التقرير. والساحتان ليستا منفصلتين إحداهما عن الأخرى. فمنذ تشرين الأول 2023، اتسعت في الضفة أيضًا حدود العنف الإسرائيلي، وازدادت وتيرة

أنماط عمل كانت تُعد استثنائية فيها في السابق وترتبط بالحرب على غزة، ومنها القصف الجوي، والتدمير الواسع للمناطق السكنية والبنى التحتية، والتهجير الجماعي، والتسهيلات الملحوظة في سياسة إطلاق النار.

تُعد "خطة الحسم" التي نشرها بتسلئيل سموتريتش عام 2017 وثيقة مفتاحية لفهم الواقع الحالي في الضفة، لأنها تصوغ منطق المحو علنًا وتربط بين أيديولوجيا استعمارية-استيطانية وبين خطة عمل سياسية. وتضع الخطة أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات: العيش تحت التفوق اليهودي إلى جانب التخلي عن مطالبهم الوطنية أو الرحيل أو القمع بالقوة في حال المقاومة. وفي السنوات الأخيرة، تُترجم أجزاء مركزية من خطة الحسم ومن المنطق الذي تقوم عليه إلى سياسات وميزانيات وصلاحيات وممارسات تُطبَّق على الأرض.

للممارسات الإسرائيلية الموصوفة في التقرير دلالة قانونية واضحة أيضًا. فـ"المحو" ليس فئة قانونية مستقلة، والقانون الدولي لا يعرّف مسارًا كهذا باعتباره جريمة واحدة، لكنه يحدد مكوناته ويحظرها. ويخلص التحليل القانوني في التقرير إلى أن الاحتلال العسكري في الضفة الغربية هو أداة مركزية تستخدمها إسرائيل للحفاظ على نظام أبارتهايد، وأن الأفعال غير الإنسانية المرتكبة في إطار هذا النظام ومن أجل الحفاظ عليه تستوفي أركان الأبارتهايد، وهو جريمة ضد الإنسانية. كما ترتبط السياسات والممارسات الموصوفة في التقرير بانتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي، من بينها حظر الضم والاستيطان والطرد والنقل القسري، وكذلك المس بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

منذ تشرين الأول 2023، واصلت بتسيلم - التي توثق منذ عقود المس الإسرائيلي بحقوق الإنسان للفلسطينيين وتبحث في آليات السيطرة والقمع التي يستخدمها النظام الإسرائيلي - متابعة ما يحدث في الضفة الغربية عن كثب وتوثيق الإبادة الجماعية في قطاع غزة. ويستند هذا التقرير إلى رصيد المعرفة المتراكم بفضل هذا العمل، الذي يشمل نحو ألفي إفادة جُمعت في السنوات الأخيرة من فلسطينيين من سكان الضفة الغربية؛ وإلى التوثيق والتحقيق المتواصلين في الميدان؛ وكذلك إلى عمل منظمات أخرى وإلى فحص وثائق رسمية وتشريعات وقرارات حكومية ومعطيات أخرى. وقد كُتب انطلاقًا من فهم أن توثيق كل حدث على حدة على أهميته لا يكفي. وهدف التقرير هو الربط بين أشكال المس المختلفة، وفحص المنطق الذي ينظمها والآليات التي تتيحها، وتقديم صورة شاملة للواقع الذي ينتجه النظام الإسرائيلي اليوم في الضفة الغربية.

تتمثل خلاصة التقرير في أن الواقع الحالي في الضفة الغربية ليس أزمة مؤقتة ولا تراكمًا عرضيًا لانتهاكات حقوق الإنسان. إنه مرحلة متسارعة وعلنية من مشروع محو متواصل، يعمل في إطار نظام الأبارتهايد الإسرائيلي ومن منطلق استعماري-استيطاني يقوم على السلب والإزاحة وترسيخ السيادة اليهودية. قد تمنع خطوات محددة بعض أشكال المس وتحمي البشر في حالات معينة، ولذلك لها أهميتها؛ لكنها لا تغيّر الأُسس التي تنتج العنف والسلب والقمع. ولا يمكن لإصلاحات جزئية أو للعودة

إلى إدارة أكثر "ضبطًا" للسيطرة أن تحول منظومة قائمة منذ نشأتها على السلب والنهب والقمع إلى منظومة تحترم حقوق الإنسان.

من هنا يترتب على ذلك أيضًا معنى سياسي ودولي. فالمجتمع الدولي يقف أمام نظام أبارتهايد يشغّل آليات محو متسارعة داخل مشروع استعماري استيطاني. وعلى مدى عقود، منح المجتمع الدولي النظام الإسرائيلي حصانة فعلية. وبدلًا من العمل بحزم لوقف الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، كما يقتضي القانون الدولي، اكتفى مرارًا بالدعوة إلى "العودة إلى العملية السياسية" و"ضبط النفس" والامتناع عن "خطوات أحادية الجانب". إن الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل، والحماية الدبلوماسية التي تحظى بها، يمنحان النظام الإسرائيلي موارد وشرعية وحرية عمل لمواصلة ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين. ولم تؤد الإبادة الجماعية في غزة إلى التغيير الجذري في السياسة الدولية الذي يقتضيه حجم الجرائم، وهذه الحصانة نفسها تتيح أيضًا استمرار العنف والخنق الاقتصادي والتفكيك السياسي والاجتماعي والتطهير العرقي في الضفة الغربية.

إن حماية حقوق الإنسان الفلسطيني تقتضي وضع حد للجرائم التي ترتكبها إسرائيل ولنظام الأبارتهايد الذي ينتجها ويتيحها. ولضمان مستقبل من الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية لجميع البشر الذين يعيشون بين نهر الأردن والبحر، لا بد من الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين وبحقهم في تقرير مستقبلهم، وبناء ترتيب سياسي لا يقوم على التفوق والسلب والمحو.

2. المنهجية

يحلّل هذا التقرير ويفسّر ممارسات النظام الإسرائيلي في الضفة الغربية، كما يحلّل إلغاء الوجود الفلسطيني على النحو الذي يدفع به هذا النظام قدمًا منذ بداية الاحتلال، وبصورة أشدّ منذ تشرين الأول 2023. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها منظمة بتسيلم على مدى عقود هي جزء من منظومة متكاملة تخدم منطقًا مؤسساتيًا منهجيًا، وليست مجموعة من الأحداث المتفرقة والمنفصلة. ويعرض التقرير توثيقًا منهجيًا لحياة الفلسطينيين اليومية تحت السيطرة الإسرائيلية المتواصلة. وينبع هذا الاختيار من إدراك حقيقة أن عنف النظام لا يُقاس في لحظات التصعيد القصوى فحسب، وإنما أيضًا بالتآكل المتواصل لظروف الحياة، من خلال بثّ الخوف، إدامة حالة مستمرة من انعدام اليقين بشأن المستقبل، الإكثار من الحواجز التي تتحكم بالحركة في الحيّز، السيطرة على سبل كسب الرزق وغيرها من الممارسات اليومية التي تجعل الحياة غير مستقرة إلى حدّ الاستحالة.

الأسئلة التي تقود التقرير هي:

- كيف يمكن فهم منطق النظام الإسرائيلي الذي ارتُكبت في ظلّه الانتهاكات بحق سكان الضفة الفلسطينيين على مدى عقود؟

- كيف يمكن توصيف أنماط عمل النظام الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ تشرين الأول 2023، وما هي الوجهات التي يمكن رصدها، وكيف يمكن من خلالها توصيف المرحلة الراهنة؟

- كيف تؤثر أنماط السيطرة والعنف الإسرائيلية في قدرة سكان الضفة الفلسطينيين على مواصلة حياتهم، أفرادًا وجماعةً؟

يجري البحث في هذه الأسئلة على عدة مستويات بشكل متوازٍ: نطاق الانتهاكات ووتيرتها؛ أساليب عمل الجيش والشرطة والإدارة المدنية والمستوطنين المسلحين؛ مدى التنسيق بين الجهات المختلفة، الدعم والحصانة اللذان يحظى بهما اليهود؛ والأثر التراكمي لهذه الممارسات على القدرة على تسيير حياة فلسطينية اجتماعية، اقتصادية وسياسية في الضفة.

يستند التقرير إلى منهجية بحثية مُدمَجة، تشمل جمع المواد بصورة منهجية في إطار البحث الميداني الذي يجريه باحثو بتسيلم الميدانيون من سكان الضفة الغربية، إلى جانب تحليل مواد أخرى، بما في ذلك مصادر صحفية، تاريخية واستطلاعات رأي.

في إطار البحث الميداني: يجمع باحثو بتسيلم الميدانيون الإفادات حول وقائع أعمال عنف مختلفة وبضمنها إلحاق الأذى الجسدي والنفسي وهدم المنازل وتهجير التجمعات. تُجمع الإفادات من المتضررين وأفراد عائلاتهم وأعضاء المجتمع المحلي بشأن مختلف أحداث العنف قدر المستطاع. يجري التحقيق في الوقائع والظواهر المختلفة بواسطة مقابلات معمّقة ومنظّمة، تعبئة استمارات مخصّصة لهذا الغرض ومتابعة متواصلة؛ جمع المعطيات العددية، إلى جانب جمع التوثيق البصري، بما في ذلك مقاطع الفيديو والصور.

إلى جانب ذلك، يستند البحث إلى تحليل أنماط عمل أذرع النظام الإسرائيلي، سواء عبر آلياته الرسمية أو بواسطة جهات مدنية تنشط في الضفة الغربية. ويعتمد هذا التحليل على المشاهدات الميدانية، دراسة الخطاب السياسي والجماهيري في إسرائيل، بما في ذلك في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك على مواد من أنواع مختلفة مثل الصحافة العبرية والعربية والإنجليزية وتقارير منظمات المجتمع المدني، فضلًا عن قواعد البيانات الداخلية لبتسيلم.

تستند المعطيات العددية الواردة في التقرير أيضًا إلى تقارير منظمات الإغاثة والتنمية، مثل الأمم المتحدة، وإلى وثائق رسمية صادرة عن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، بما فيها الأوامر العسكرية والقرارات الإدارية والوثائق القانونية التي نشرتها جهات حكومية وعسكرية وإدارية إسرائيلية، وإلى المعطيات الرسمية المتاحة لدى الوزارات والهيئات العامة الفلسطينية، مثل المعطيات المكمِّلة بشأن أعداد القتلى والمصابين والاعتقالات والأضرار اللاحقة بالممتلكات والبنى التحتية، المسّ بالزراعة، القيود على الحركة والتنقل وغيرها، بقدر ما جمعتها هذه الجهات ونشرتها.

يتيح الاعتماد على مصادر متنوعة ومقاطعتها ببعضها البعض فحص كل حالة في سياقها وكجزء من نمط أوسع لعمل النظام. وبذلك، يمكن توصيف الكيفية التي تتراكم بها انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، بما فيها القتل، العنف الشديد، قيود الحركة، الخنق الاقتصادي، التدمير الاجتماعي والسياسي، التطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز، لتشكّل معًا آلية متكاملة للسيطرة والإقصاء والمحو في الضفة الغربية. وتبعًا لذلك، تُستخدم المعطيات الواردة في التقرير لإحصاء انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى القانوني والسياسي والاجتماعي، وتشكّل أساسًا لتحليل النظام في إسرائيل. أي أن إفادةً بشأن إغلاق طريق أو هدم مبنى أو الاعتداء على رعاة أو اعتقال قاصر أو حتى قتل عامل اجتاز الجدار الفاصل،، لا يجري فحصها بكونها مسألة وقائعية توثّق تسلسل الحدث فحسب، وإنما أيضًا في ضوء السؤال عن دور هذه الإفادة ضمن منظومة نظامية أوسع للسيطرة والخنق والتضييق.

حقيقة أن الباحثين الميدانيين يعيشون داخل التجمّعات التي يعملون فيها ويحافظون على تواصل مستمر معها، يشكّل عنصرًا أساسيًا آخر في منهجية البحث. تنطلق هذه الرؤية من الإقرار بأن الأشخاص

الذين يعيشون الواقع اليومي القاسي في الضفة الغربية يمتلكون المعرفة الضرورية لفهمه. وتتيح معرفة الباحثين المتواصلة بالمجتمعات المحلية فهم السياقات المحلية ورصد الأنماط المستمرة والوقوف على التغيّرات التدريجية التي تطرأ في الميدان بمرور الوقت. وبهذا المعنى، لا يستند التقرير إلى جمع المعلومات عن المجتمعات الفلسطينية المحلية في الضفة فحسب، بل إلى إنتاج المعرفة أيضًا، انطلاقًا من علاقة مباشرة تتيح نظرةً عن كثب وفهمًا لمنطق النظام الإسرائيلي المطبّق في الضفة.

البحث الذي تجريه بتسيلم، كمنظمةً لحقوق الإنسان، ينبع من التزامها العميق بحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية بشكل خاص.

كُتب هذا التقرير في واقع من السيطرة العسكرية والعنف المتواصل والخوف وتقييد الحركة والخطر الحقيقي المحدق بسكان الضفة. يصعّب التصعيد في الميدان مهمة جمع المعلومات والوصول إلى مواقع الأحداث وتوثيقها في الميدان وإجراء المقابلات والتحقق من التفاصيل عند وقوعها. هذه التقييدات هي نتيجة للواقع الذي يصفه التقرير وشكّلت جزءًا من الظروف التي أُعدّ فيها.

3. مشروع المحو: إطار سياسي

مقدمة

منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في نهاية عام 2022، وبصورة خاصة منذ تشرين الأول 2023، تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وأصبحت الآليات التي استخدمتها إسرائيل على مدى عقود ضد الفلسطينيين أكثر عنفًا وعلنية، وتكاد تكون بلا كوابح. وبات المسّ موجّهًا اليوم بصورة أكثر مباشرة إلى شروط حياة الفلسطينيين. كما أصبحت ممارسات تشمل العنف الشديد ضد المدنيين، والتهجير والاعتقال الجماعي والتعذيب والهدم والسلب أكثر شيوعا ووضوحا وتطبيعا في الخطاب العام الإسرائيلي. وأكثر من ذلك، فإن الممارسات التي كانت تُنكر في الماضي أو تعرض باعتبارها " قانونية " ومتوافقة مع القواعد القانونية الدولية، بات سياسيون ووسائل إعلام إسرائيلية يعرضونها، على نحو متزايد بوصفها أدوات للردع أو الانتقام، بل وأحيانًا باعتبارها تطبيقًا ناجحًا للسياسة.

في الضفة الغربية، يترجم هذا التصعيد إلى واقع يعيش فيه ملايين الفلسطينيين في خوف دائم من العنف العسكري والمدني الإسرائيلي. تطرَد تجمعات فلسطينية من أماكنها في عملية متسارعة من التطهير العرقي، فيما يترسخ مكانها وجود إسرائيلي آخذ في الاتساع، في صورة مستوطنات وبؤر ومزارع استيطانية وبنى تحتية مدنية مخصصة لليهود وحدهم. ويؤدي المسّ المباشر والمتواصل بالبشر - بحياتهم وأجسادهم وبيوتهم ومصادر رزقهم وروابطهم العائلية وقدرتهم على إدارة حياتهم - إلى تفكيك متزايد للشروط التي تتيح للفلسطينيين مواصلة الوجود كأفراد ومجتمعات وكجماعة على أرضهم.

الأبارتهايد الإسرائيلي هو منظومة حكم تهدف إلى تعزيز التفوق اليهودي في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها: فهي تمنح اليهود[1] حقوقًا كاملة وسيطرة متواصلة على الحيز والأرض والقوة السياسية، بينما تقسّم الفلسطينيين إلى مجموعات منفصلة، وتحرمهم من إمكانية العمل كجماعة سياسية واجتماعية موحدة، وتسلبهم أراضيهم، وتطبق عليهم قوانين تمييزية، وتجعلهم رعايا مكشوفين للأذى وللهجمات المتكررة من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية ومليشيات المستوطنين المسلحة.

1. في هذا الفصل، يشير مصطلح "اليهود" إلى المجموعة الإثنية-القومية التي يمنحها النظام الإسرائيلي مكانة وحقوقا وموارد مفضلة مقارنة بالفلسطينيين؛ ولا يُقصد به اليهودية كدين، ولا إسناد موقف أو مسؤولية سياسية إلى كل يهودي بصفته يهوديًا. ولا تتطابق هذه الفئة مع المواطنة الإسرائيلية، كما لا تتطابق بالكامل مع التعريف القانوني الوارد في قانون العودة. يعرّف القانون "اليهودي" لأغراضه بأنه من وُلد لأم يهودية أو تهود وليس منتميا إلى دين آخر، لكنه يمنح حقوق العودة والمواطنة أيضًا لابن اليهودي وحفيده ولأزواجهم. وينص القانون الأساسي: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي على أن ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

يكشف تصعيد السنوات الأخيرة منطقًا مركزيًا لعمل المنظومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين: منطق المحو. وفي الضفة الغربية، التي يركز عليها هذا التقرير، يظهر هذا المنطق اليوم بصورة متسارعة وعلنية على نحو خاص. ويعني المحو، في هذا السياق، المسّ المتواصل بالشروط التي تتيح للفلسطينيين الوجود كشعب له أرض ومؤسسات ولغة وثقافة وروابط اجتماعية وقيادة وذاكرة وتاريخ مشتركان وأفق اجتماعي وسياسي. ولا يقتصر المحو على مجموعة من الممارسات العنيفة أو الخطوات السياسية المنفصلة، بل هو مشروع سياسي متواصل يسعى إلى إعادة تنظيم الحيز وشروط الحياة فيه، بحيث يصبح الوجود اليهودي متصلًا ومؤسساتيًا ودائمًا، فيما يصبح الوجود الفلسطيني مجزأً وهشًا وتابعًا.

حتى في ظل مسعى المحو، يواصل الفلسطينيون عيش حياة عائلية ومجتمعية، والحفاظ على ارتباطهم بالحيز، والنضال من أجل حقوقهم ومستقبلهم. غير أن مشروع المحو يتحقق في الحياة اليومية من خلال انتهاكات متواصلة لحقوق الإنسان - وهي انتهاكات تشكل جزءا من منظومة حكم تنتجها وتنظمها.

منطق المحو هو المنطق الأساسي للاستعمار الاستيطاني. فالاستعمار الاستيطاني مشروع يسعى إلى ترسيخ سيادة استيطانية دائمة في حيز يعيش فيه شعب أصلي، من خلال إزاحته وسلبه وتفكيك وجوده الجماعي. وفي الحالة الإسرائيلية، يشكل الأبارتهايد الصيغة التي يتّبعها النظام ويدير من خلالها مشروع المحو، الوجود المتواصل للفلسطينيين في الحيز، وفي الوقت نفسه يقلص حيز وجودهم ويفكك قوتهم كجماعة.

كان تشرين الأول 2023 نقطة تسارع داخل منظومة حكم كانت تحمل أصلًا منطق المحو. وفي غزة ظهر هذا المنطق في صورته الأكثر تطرفًا: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، كما حللت بتسيلم في تقريرها " إبادتنا " الصادر في تموز 2025، والتي تشمل القتل الجماعي والدمار والتهجير والتجويع والمس المتواصل بمنظومات حياة كاملة. يركز التقرير الحالي على واقع الحياة في الضفة الغربية اليوم، ويفحصه داخل السياق التاريخي المتواصل لمنطق المحو الإسرائيلي: لا بوصفه مجموعة خطوات منفصلة، بل بوصفه آلية عمل مخصصة تعمل على تفكيك الشروط الضرورية للوجود الفلسطيني الجماعي، وتؤسس مكانها تواصلا جغرافيا لليهود وسيطرة إسرائيلية.

ضمن هذا الإطار، تشكل خطة الحسم التي نشرها بتسلئيل سموتريتش عام 2017، حين كان عضوا في الكنيست، وثيقة مفتاحية لفهم العمل الإسرائيلي في الضفة الغربية. وتكمن أهميتها في أنها تصوغ منطق المحو بصورة علنية وفظة وصريحة، وتربط بين أيديولوجيا استعمارية استيطانية وبين خطة عمل سياسية تتحقق على الأرض. تضع الخطة أمام الفلسطينيين ثلاث إمكانيات: العيش تحت التفوق اليهودي إلى جانب التخلي عن مطالبهم الوطنية، أو الرحيل أو القمع بالقوة في حال المقاومة. في السنوات الأخيرة، تترجم أجزاء مركزية من هذا المنطق إلى سياسات وميزانيات وصلاحيات وممارسات تنفذها أذرع الدولة المختلفة: الجيش والإدارة المدنية وحركات المستوطنين وغيرها.

تصف خطة الحسم منطق ما يجري اليوم في الضفة: توسيع السيادة اليهودية والسيطرة الإسرائيلية بواسطة النهب والسلب والاستيلاء على الأرض، وتهجير التجمعات الفلسطينية من أماكنها، وتدمير إمكانية وجود فلسطيني يحمل مطالبة بتقرير المصير. ويهدف كل ذلك إلى تثبيت السيطرة الإسرائيلية إلى غير رجعة، وتقليص الوجود الفلسطيني قدر الإمكان.

منطق المحو في إطار الاستعمار الاستيطاني

الاستعمار الاستيطاني هو مشروع سياسي يسعى، كما ذُكر، إلى ترسيخ سيادة دائمة لسكان مستوطنين في حيز تعيش فيه جماعة أخرى أصلية. ويشكل الوجود الأصلي عائقًا جوهريًا أمام المشروع الاستعماري الاستيطاني: فالشعب الأصلي يعيش في المكان، تربطه به صلة ويقيم على أرضه، وفي حالات كثيرة يحمل مطالبة سياسية بمواصلة الوجود فيه كشعب. تعمل مشاريع الاستعمار الاستيطاني على إعادة تشكيل الحيز بحيث يبدو الوجود الاستيطاني دائمًا وطبيعيًا وشرعيًا، فيما يُدفع ارتباط السكان الأصليين بالمكان إلى الهامش ويُنكَر ويُفكك.

مصطلح "منطق المحو" (elimination of logic) ، الذي صاغه المؤرخ الأسترالي باتريك وولف، يصف الطريقة التي يعمل بها المشروع الاستعماري الاستيطاني على تقليص الوجود الأصلي وتفكيكه وإزالته بوصفه جماعة ذات صلة بالحيز. يمكن أن يتحقق المحو من خلال أفعال تقلص عمليًا الحضور الأصلي في المكان، مثل القتل والتهجير والدفع إلى مناطق ضيقة ومجزأة، ويمكن أن يعمل أيضًا على مدى الزمن بواسطة آليات قانونية وتخطيطية واقتصادية ومكانية، مثل منع عودة اللاجئين، وسلب الأرض، وتفكيك التجمعات، والسيطرة على الحركة، والمسّ بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية. والقاسم المشترك بين هذه المظاهر هو المسّ بالشروط اللازمة لكي يستمر الشعب كجماعة في المكان.

يتحقق المحو الاستعماري من خلال مسارين متكاملين. الأول هو دفع الشعب الأصلي عن الأرض، وسلب حقوقه، وهدم المباني والمؤسسات التي تعبر عن وجوده الدائم في المكان، وإلغاء قوته السياسية[2]. أما الثاني الموازي فهو إقامة نظام جديد يهدف إلى توطين المستوطنين في الأرض التي عاش عليها السكان الأصليون والحفاظ على تفوقهم في المكان الذي طُرد منه السكان الأصليون. بناء مستوطنات جديدة،

2. في حالات تاريخية مختلفة، منها أمريكا الشمالية وأستراليا وتسمانيا، رسخت مشاريع الاستعمار الاستيطاني سيادة المستوطنين عبر التطبيق العنيف لمنطق المحو، الذي شمل في حالات كثيرة أيضا الإبادة الجماعية والقتل الجماعي والتهجير والتركيز، والفصل عن الأراضي والعائلات واللغات ومنظومات الحياة، والاستيعاب القسري والدفع إلى هامش النظام السياسي الجديد. وفي هذه الحالات لم يتطلب "نجاح" المشروع الاستعماري الاستيطاني الاختفاء الجسدي الكامل لكل أفراد المجموعة الأصلية. بل تمثل في ترسيخ سيادة استيطانية جديدة، وتفكيك أجزاء مركزية من الحياة الأصلية، وتحويل الشعوب الأصلية إلى أقليات خاضعة لا يُعترف بسلطتها السياسية وصلتها بالأرض، أو لا يعترف بهما إلا جزئيا.

وإقامة بنى تحتية ومؤسسات عامة ومنظومات قانون، وكتابة تاريخ جديد وترسيخه - كل ذلك جزء من الطريقة التي تصبح بها السيطرة مستقرة وبديهية. وهكذا يظهر وجود مجتمع المستوطنين كوجود دائم وشرعي، فيما يوصف الوجود الأصلي بأنه مؤقت أو غريب أو مهدد أو هامشي.

خلق "غياب الأصليين" هو بعد مركزي آخر للمحو: اختزال المجموعة الأصلية إلى مكانة سكان محليين، أو جماعة ثقافية، أو مجموعة أفراد يمكن إدارتهم ونقلهم وتقسيمهم أو دمجهم وفق شروط حددها الحاكم الاستيطاني. ولهذا الغرض، تعرض مشاريع الاستعمار الاستيطاني المجموعة الأصلية في كثير من الأحيان باعتبارها ليست "شعبًا"، أو لا تملك صلة خاصة بالمكان، أو باعتبارها تنتمي إلى مكان آخر. وقد يستمر أفراد المجموعة الأصلية أحيانًا في العيش في المكان والعمل والخضوع للإدارة والسيطرة، لكنهم يظهرون في النظام الجديد بوصفهم مشكلة إدارية أو أمنية، لا كشعب له ماض مشترك وارتباط بالمكان وحقوق تنبع من ذلك. وفي الوقت نفسه، تُعرض الأرض التي عاش ويعيش عليها السكان الأصليون من جانب المستوطنين بوصفها أرضًا بلا مالك، *terra nullius*، يجوز للمستوطنين المطالبة بها لأنفسهم انطلاقًا من واقع استيطانها وتنميتها. وعندما لا تُطرد المجموعة الأصلية كليًا من المكان، يمكن للسيطرة والفصل أن يكونا وسيلتين لمحوها، لأنهما يتيحان إدارة أفراد المجموعة كسكان منفصلين ودفعهم عن الأرض وسلب قوتهم السياسية وتدمير قدرتهم على العمل كشعب.

في الحالة الإسرائيلية، استندت المطالبة الصهيونية بالسيادة اليهودية إلى ارتباط تاريخي وديني وثقافي لليهود بالمكان، وإلى وجود تجمع يهودي متواصل في البلاد على مدى مئات السنين، وإلى تاريخ طويل من الاضطهاد والتهجير والعنف ضد اليهود، وخصوصًا في أوروبا، بلغ ذروته في المحرقة. إن توصيف المشروع الصهيوني-الإسرائيلي بوصفه مشروعًا استعماريا استيطانيا لا ينفي الارتباط اليهودي بالمكان ولا يتجاهل هذا التاريخ. والسؤال المركزي بشأن المشروع الصهيوني-الإسرائيلي كمشروع استعماري استيطاني لا يتعلق بمجرد وجود صلة يهودية بالمكان أو بالمِحَن والاضطهاد الذي تعرضت له جماعات يهودية في أماكن أخرى من العالم، بل بطريقة عمل الحركة السياسية الصهيونية لترسيخ سيادة يهودية حصرية في حيز عاش فيه، ولا يزال يعيش فيه، فلسطينيون.

تحقق هذه المطالبة تاريخيًا بواسطة هجرة منظمة، حظيت منذ الحرب العالمية الأولى بدعم بريطانيا، القوة الاستعمارية التي حكمت فلسطين، وبواسطة إقامة مؤسسات قومية منفصلة، وشراء الأراضي ثم الاستيلاء عليها وخلق أغلبية يهودية وتهجير الفلسطينيين ومنع عودتهم، ونقل السيطرة على الأراضي إلى اليهود، واستخدام العنف بما في ذلك القتل، وتقسيم الفلسطينيين إلى ذوي مكانات قانونية مختلفة وأحياز منفصلة. بهذا المعنى، يحمل المشروع الصهيوني-الإسرائيلي السمات البارزة للاستعمار الاستيطاني: ترسيخ سيادة استيطانية من خلال إزاحة السكان الفلسطينيين الأصليين وتهجيرهم وسلبهم وتقسيمهم وإضعافهم ومحو حضورهم في المكان.

مظاهر المحو تحت النظام الإسرائيلي

في صورته الأكثر تطرفًا، يظهر منطق المحو في مظاهر قصوى من القتل والتهجير والدمار الواسع، مثل النكبة التي بدأت عام 1947 أو الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. غير أن مظاهر محو الفلسطينيين حاضرة على امتداد تاريخ المشروع الصهيوني والنظام الإسرائيلي. يعمل المحو داخل بنية حكم تهدف إلى ترسيخ التفوق اليهودي والحفاظ عليه. ومن آلياتها الأساسية تقسيم الفلسطينيين إلى مجموعات ذات مكانة قانونية ومكانية مختلفة: الفلسطينيون الذين ظلوا داخل حدود الدولة بعد 1948 وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية، وسكان شرقي القدس، وسكان الضفة الغربية، وسكان قطاع غزة، واللاجئون الفلسطينيون في الشتات. يتيح هذا التقسيم لإسرائيل إدارة كل مجموعة على حدة تحت أوضاع وقوانين ومنظومات حقوق مختلفة؛ والمسّ بقدرة الفلسطينيين على العمل كجماعة سياسية واحدة؛ وتوزيع الأرض والحركة والموارد بطريقة تعزز سلب الفلسطينيين وإبعادهم، وتوسع الوجود اليهودي.

الوجود الفلسطيني كعائق أمام السيادة اليهودية

يمكن تحديد الظروف التي تطور منها منطق المحو في المشروع الصهيوني حتى قبل إقامة دولة إسرائيل: فمنذ اللحظة التي سعى فيها المشروع إلى ترسيخ سيادة يهودية حصرية في حيز يعيش فيه سكان فلسطينيون أصليون، اعتُبر وجود الفلسطينيين كشعب ذي ارتباط بالأرض ومطالبة سياسية بالمكان عائقًا ديمغرافيًا وإقليميًا وأمنيًا وسياسيًا. عائق ديمغرافي، لأن إقامة دولة يهودية استلزمت أغلبية يهودية، من ضمن أمور أخرى، للحفاظ على تصور إسرائيل لنفسها باعتبارها "ديمقراطية"؛ وعائق إقليمي، لأن الفلسطينيين كانوا يعيشون على الأرض التي أراد المشروع الصهيوني ترسيخ السيادة عليها؛ وعائق أمني، لأنهم اعتُبروا تهديدًا دائمًا للسكان اليهود و"طابورا خامسا" محتملا داخل الدولة اليهودية؛ وعائق سياسي، لأنهم تمسكوا بمطالبة تقرير المصير.[3]

يتعامل المشروع الصهيوني-الإسرائيلي مع المشكلة التي يطرحها عليه الوجود الفلسطيني أيضا من خلال إنكار أصالة الفلسطينيين: محو الاعتراف بالفلسطينيين كشعب له صلة سابقة وفريدة بالمكان، وله حقوق تنبع من هذه الصلة. وفي الخطاب الصهيوني-الإسرائيلي عرض الفلسطينيون، ولا يزالون

3. يظهر مثال مبكر على هذا الفهم في "حول الجدار الحديدي"، مقال زئيف جابوتنسكي، أحد قادة الصهيونية التصحيحية، الذي نُشر عام 1923. يعرض المقال اعترافًا صريحًا بالتوتر بين مشروع استيطاني يسعى إلى ترسيخ سيادة جديدة وبين شعب أصلي له ارتباط بالحيز ومطالبة سياسية بشأنه. وقد أقر جابوتنسكي بأن السكان المحليين في البلاد سيعارضون الاستيطان اليهودي، لأن كل سكان أصليين يعارضون بطبيعتهم تحولهم إلى أقلية في بلادهم.

يُعرضون مرارًا، كسكان ليسوا شعبًا، ولا يملكون حقًا سابقا في المكان، أو باعتبار أن أصولهم ومكانهم في دول عربية أخرى. عبارات مثل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، و"لا يوجد شعب فلسطيني"، و"لديهم دول أخرى" تعمل كأدوات سياسية لعرض الفلسطينيين كسكان يمكن نقلهم أو تقسيمهم أو إدارتهم أو إخراجهم من الجماعة السياسية. وهكذا تعمل إسرائيل على محو الاعتراف بالفلسطينيين كشعب أصلي ذي حقوق وتاريخ مشترك وصلة سابقة بالمكان وشرعية في تقرير المصير.

1948: النكبة، منع العودة والسلب

كانت النكبة اللحظة الأولى التي تحقق فيها منطق المحو على نطاق واسع. بين 1947 و1949 هجر أو فرّ من بيوته مئات آلاف الفلسطينيين - وفق التقديرات الشائعة، نحو 750,000 شخص - وتحولوا إلى لاجئين ، ومُنعوا من العودة إلى وطنهم. هُدمت مئات البلدات والقرى الفلسطينية وأفرغت من سكانها، ومُسح بعضها عن الخريطة على يد القوات الإسرائيلية. وانتقلت حيزات كاملة صاغتها حياة فلسطينية على مدى أجيال إلى السيطرة الإسرائيلية. وخلال هذه العملية خلقت أغلبية يهودية في حيز كان يعيش فيه سكان فلسطينيون أصليون.[4] بعد ذلك، عملت إسرائيل على تغيير وجه الأرض بطريقة تصعب عودة اللاجئين وتطمس آثار الوجود الفلسطيني الذي سبق إقامة الدولة: أقامت بلدات يهودية على أراضي قرى فلسطينية، وغيّرت أسماء الأماكن، وزرعت الغابات، وهدمت بقايا بلدات فلسطينية، وأخضعت الأرض لمؤسسات الدولة والمؤسسات اليهودية. وهكذا لم يُستخدم التهجير ومنع العودة لتطبيق سياسة ديمغرافية فحسب، بل لإعادة ترتيب المكان نفسه.

حوّل المنع الدائم والمتواصل لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم النكبة من حدث تهجير واقتلاع إلى آلية محو مستمرة. يمنح قانون العودة لعام 1950 كل يهودي في العالم إمكانية الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية فيها، فيما لا يُسمح للاجئين الفلسطينيين، الذين ولد كثير منهم وعاشوا في البلاد حتى طُردوا أو اقتُلعوا منها، بالعودة. وقد كرس سلب ممتلكات اللاجئين والاستيلاء عليها في قانون أملاك الغائبين لعام 1950، الذي نقل إلى الدولة أو إلى جهات تعمل نيابة عنها السيطرة على ممتلكات اللاجئين والمهجرين. كما تم تسوية قانون استملاك الأراضي لعام 1953 وقوانين وآليات أخرى بأثر رجعي لنقل أراض فلسطينية إلى السيطرة الإسرائيلية.

4. من أوائل التعبيرات الملموسة عن الطريقة التي ترجمت بها إسرائيل منطق المحو إلى عمل عسكري كانت خطة د، التي أقرتها منظمة الهجاناه في آذار 1948. صيغت الخطة كوثيقة عسكرية تهدف إلى تمكين السيطرة على الأرض والاستعداد لمواجهة عسكرية، وتضمنت صراحة خيارات عمل ضد قرى ومراكز سكانية فلسطينية: هدم القرى، وإحراقها، وتفجيرها وزرع الألغام فيها، وفي حال المقاومة - تهجير السكان أيضًا إلى خارج حدود الدولة المزمع إقامتها. توضح الخطة كيف أُدمج التهجير والهدم في منظومة العمل العسكري حول عام 1948، وكانا أداتين مشروعَتين في المحو الجماعي للشعب الفلسطيني.

كان لهذا المحو أيضًا بُعد سردي ومؤسسي. ففي الخطاب الإسرائيلي، وُصفت حرب 1948 أساسا بأنها "حرب الاستقلال": قصة وطنية عن إقامة دولة والبقاء والانتصار. وفي هذه الرواية، يُعرض التهجير والدمار والجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين غالبًا بوصفها نتائج جانبية لحرب لا خيار فيها، أو كنتيجة جلبها الفلسطينيون على أنفسهم بسبب معارضتهم خطة التقسيم وإقامة الدولة اليهودية، أو كنتيجة لفرارهم، لا كجزء من مسار واسع من التهجير ومنع العودة والهندسة الديمغرافية. وهكذا تُمحى أيضًا قصة المحو: تُدفع نكبة الفلسطينيين خارج السرد الإسرائيلي، وتُروى قصة إقامة الدولة بطريقة تطمس الدور الذي أداه اقتلاع الفلسطينيين ومنع عودتهم ومصادرة أراضيهم في ترسيخ النظام الجديد القائم على التفوق اليهودي.[5]

داخل حدود 1948: مواطنة رسمية، رقابة وسلب

أُخضع الفلسطينيون الذين ظلوا داخل حدود الدولة الإسرائيلية بعد 1948 لآليات محو أخرى. صحيح أنهم حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، لكن نحو 85% منهم عاشوا حتى عام 1966 تحت حكم عسكري قيّد الحركة، وراقب النشاط السياسي، وقمع الاحتجاج، وصادر مساحات واسعة من الأراضي.

استمرت سياسة الأراضي والتخطيط التي قيّدت الحيز الفلسطيني داخل إسرائيل حتى بعد إلغاء الحكم العسكري عام 1966. أقامت الدولة بلدات يهودية جديدة على أراض نُقلت إلى سيطرتها، لكنها لم تُقم أي بلدة فلسطينية جديدة، باستثناء عدد من البلدات التي خُصصت لتركيز السكان البدو في النقب في مساحات محدودة. وتبلغ مناطق نفوذ السلطات والبلدات الفلسطينية داخل إسرائيل اليوم أقل من 3% من المساحة الإجمالية للدولة، وهي تخضع لقيود شديدة في التخطيط والتطوير. وفي الوقت نفسه، تتجسد سياسة الأراضي والتخطيط أيضًا في هدم البيوت على نطاق واسع، خصوصا في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، وفي تهديد متواصل لوجود تجمعات وبلدات كاملة.

رافقت هذه السياسة أيضًا سيطرة مشددة على جهاز التعليم الخاص بالفلسطينيين الحاملين للجنسية الإسرائيلية، وعلى المناهج والمضامين التي تُدرّس فيه. واستخدم جهاز التعليم لتشكيل هوية مدنية خاضعة، إلى جانب دفع التاريخ والثقافة والذاكرة والتراث الفلسطيني إلى الهامش، وطمس الصلة بين الفلسطينيين الذين ظلوا داخل إسرائيل وبين الشعب الفلسطيني بأسره.

5. حصل محو النكبة كقصة فلسطينية أيضًا على تعبير مؤسسي وقانوني في التعديل رقم 40 لقانون أسس الميزانية، المعروف باسم "قانون النكبة"، الذي يتيح خفض ميزانية جهة تدعمها الدولة إذا أحيت يوم الاستقلال الإسرائيلي كيوم حداد.

في المكان الذي مُنحت فيه الجنسية، لم يختف المحو؛ بل ظهر في أشكال أخرى.

بعد 1967: الاحتلال والاستيطان واستمرار التقسيم

أدى احتلال الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة إلى تهجير ومنع عودة ما بين 200,000 و300,000 فلسطيني آخرين من هذه المناطق. واستمرت هذه السياسة أيضا في السنوات التي أعقبت الحرب: بين 1967 و1994 سلبت إسرائيل مكانة الإقامة من نحو 140,000 فلسطيني من الضفة الغربية، من خلال شطبهم من سجل السكان الخاضع لسيطرتها، وبذلك منعتهم من العودة إلى بيوتهم. وسع الاحتلال بصورة هائلة الحيز الذي تسيطر عليه إسرائيل، وفرض حكما عسكريا مباشرا على ملايين الفلسطينيين من دون منحهم حقوقًا سياسية. وفي شرقي القدس، التي ضمتها إسرائيل من جانب واحد، حصل معظم السكان الفلسطينيين على مكانة إقامة لا على الجنسية. وفي الوقت نفسه، بدأت إسرائيل في جميع أنحاء الضفة الغربية بفرض قيود على الحركة وتطوير منظومة تصاريح. وحولت هذه المنظومة حرية الحركة الفلسطينية من حق أساسي إلى إمكانية مشروطة بالموافقة الإسرائيلية، يمكن سحبها أو تقييدها أو تجميدها.

الآليات التي طُبقت في الأراضي التي احتُلت عام 1967 لم تنشأ من فراغ؛ بل استندت إلى تجربة سابقة في السيطرة العسكرية على السكان الفلسطينيين. وكان الحكم العسكري الذي فرض على الفلسطينيين داخل أراضي إسرائيل حتى عام 1966 نموذجًا مبكرًا للرقابة وإدارة السكان بواسطة قيود الحركة ومنظومة التصاريح والقمع السياسي وغير ذلك. وبعد 1967 استنسخت بعض هذه الأدوات إلى الأراضي المحتلة، وهناك وُسعت وطُورت ضمن تفعيل الاحتلال العسكري بواسطة حكم عسكري مباشر على ملايين الفلسطينيين المحرومين من الحقوق السياسية.

إلى جانب السيطرة العسكرية على الأراضي المحتلة، دفعت إسرائيل بعد 1967 بمنطق استيطاني تجسد في إقامة المستوطنات، ومصادرة الأراضي، والسيطرة على التخطيط والبناء في أرض محتلة. وعلى خلاف النموذج الاستيطاني الذي كان قد طُبق داخل حدود الدولة - نموذج التهجير السريع وواسع النطاق كما جرى عام 1948 - رسخت إسرائيل في الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة وجودا مدنيًا يهوديًا، وأقامت مستوطنات وبنى تحتية وطرقا ومؤسسات ومنظومة عسكرية وأمنية هدفها حماية هذا الوجود وخدمة توسعه. ولم يكن الاستيطان مجرد نتيجة للاحتلال، بل أداة لإعادة تشكيل الحيز بواسطة توسيع التواصل اليهودي، وتجزئة الحيز الفلسطيني، ودفع التجمعات من أماكنها، وتثبيت السيطرة الإسرائيلية بطريقة تجعل تقويضها أكثر صعوبة. وهكذا نشأ حيز واحد تحت السيطرة الإسرائيلية، وخصوصًا في الضفة الغربية وشرقي القدس، يتمتع فيه المستوطنون الإسرائيليون بحرية الحركة، ويخضعون للقانون المدني الإسرائيلي ويحصلون على الموارد والخدمات التي توفرها الدولة،

فيما يخضع الفلسطينيون الذين يعيشون في الحيز نفسه للحكم العسكري، ويتوقف تمتعهم بحقوقهم وحرية حركتهم على منظومات التصاريح.

واصلت إسرائيل على مدى عقود تعزيز التقسيم القانوني-المكاني للفلسطينيين المذكور أعلاه. ومن مظاهر ذلك مثلا قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)، الذي سن للمرة الأولى عام 2003 ومُدد مفعوله مرارًا على مدى السنوات. ويقيد القانون بصورة شبه شاملة قدرة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة على الحصول على مكانة قانونية في إسرائيل على أساس علاقة عائلية مع مواطني إسرائيل أو سكان القدس. وهكذا كُرّس في القانون تمزيق العائلات الفلسطينية بين حدود وحقوق وأوضاع قانونية مختلفة.

أوسلو: إدارة فلسطينية من دون سيادة

عمقت اتفاقيات أوسلو تقسيم الفلسطينيين ومنحته صيغة مؤسسية وإدارية جديدة. عرضت الاتفاقيات كعملية انتقال نحو تسوية دائمة، وأُقيمت في إطارها السلطة الفلسطينية كهيئة فلسطينية تتمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي. حصلت السلطة على صلاحيات محدودة لإدارة جزء من الحياة المدنية لجزء من السكان الفلسطينيين، لكن إسرائيل واصلت السيطرة على العناصر الأساسية للحياة في الحيز: الحدود والحركة والأمن وسجل السكان والأراضي والتخطيط والمياه والموارد.

وهكذا نشأ حكم ذاتي فلسطيني جزئي، من دون سيادة فعلية ومن دون سيطرة على الشروط التي تتيح وجودًا سياسيًا وإقليميًا واقتصاديًا مستقلا، إلى جانب خضوع كثير من صلاحياته لإسرائيل. وأصبح تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A وB وC، الذي حُدد كتقسيم مؤقت، بنية شبه دائمة في الواقع، كما أتاح تركيز الإدارة الفلسطينية في جيوب مجزأة ومنح إسرائيل سيطرة واسعة على المناطق الواقعة بينها. واصلت إسرائيل السيطرة العسكرية على الحيز بأكمله، وفي مناطق C تشكل نحو 60% من مساحة الضفة، بقيت أيضًا السيطرة الإدارية والتخطيط والبناء والأرض والموارد في يدها.

أتاحت هذه البنية لإسرائيل تطوير شبكة طرق وبنى تحتية ربطت المستوطنات بعضها ببعض وبأراضي إسرائيل، وطمست بالنسبة إلى الإسرائيليين اليهود التمييز بين الضفة الغربية وبين سائر الحيز الخاضع لسيطرة إسرائيل. وعمقت الشبكة نفسها تجزئة السكان الفلسطينيين، وفصلت بين التجمعات وأحياز الحياة، وعززت إدارة السكان الفلسطينيين داخل جيوب منفصلة. اتفاقيات أوسلو، التي كان يفترض أن تسري لمدة خمس سنوات حتى الوصول إلى تسوية دائمة، أصبحت إحدى الأدوات المركزية للحفاظ على حيز إسرائيلي متصل وترسيخ السيطرة الإسرائيلية فيه، في مقابل تجزئة الفلسطينيين وإدارة السكان الفلسطينيين داخل جيوب منفصلة.

غير أن آليات المحو لم تُلغ الوجود الفلسطيني كجماعة ولم تمح المطالبة الفلسطينية بالحقوق والعودة والسيادة وتقرير المصير. وعلى امتداد هذه الفترات كلها واصل الفلسطينيون العمل ضد التقسيم والإزاحة والتمسك بحقهم في البقاء على أرضهم والعيش فيها، والحفاظ على الروابط العائلية والاجتماعية والسياسية بين الأحياز المفصولة، وبناء المؤسسات، وخوض النضال السياسي، والمطالبة بالاعتراف بحقوقهم كشعب.

مظاهر متغيرة، منظومة آخذة في التطور، منطق واحد

النكبة، والحكم العسكري، والاستيلاء على أملاك المهجرين واللاجئين ومصادرة الأراضي، والاحتلال العسكري والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، واتفاقيات أوسلو والتقسيم القانوني-المكاني - كل هذه ليست مظاهر منفصلة ومحدودة. على مر السنوات تغيرت وأضيفت أدوات لتحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وترسيخ السيادة اليهودية الحصرية على الحيز، فيما بقي المنطق الذي يوجه عملها كآليات دولة على حاله: ترسيخ حيز متصل تحت السيطرة اليهودية إلى جانب طرد الفلسطينيين من الأرض، ومنع حمايتهم وتمتعهم بحقوقهم، ومنع إمكانية عملهم كجماعة سياسية. وعلى خلفية هذه البنية التاريخية ينبغي فهم تصعيد السنوات الأخيرة، والطريقة التي تُشغّل بها اليوم آليات قديمة من السيطرة والتقسيم والسلب بقوة وعلنًا.

السنوات الأخيرة: تصعيد وتسارع وانكشاف منطق المحو الإسرائيلي

منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022، وبصورة أشد بعد تشرين الأول 2023، انتقلت إسرائيل إلى مرحلة جديدة تُفعل فيها آليات المحو بوتيرة متسارعة وبصورة أكثر انكشافًا من أي وقت مضى. تُستخدم الآليات التي وُصفت أعلاه بقوة أكبر وبتنسيق وتعاون أوثق بين أذرع الدولة وبين جهات اليمين الاستيطاني المتطرف، وضمن شرعية جماهيرية وسياسية أوسع. العنف الذي كان يُعرض في الماضي بوصفه مؤقتًا أو ضرورة أمنية أو خروجًا عن السياسة، يُعرض اليوم كجزء لا يتجزأ من آلية سيطرة النظام.

في هذه المرحلة أصبح المسّ بالشروط التي تتيح للفلسطينيين إدارة حياتهم، مباشرًا ومنهجيًا ومنفلتًا. يتم محو الوجود الفلسطيني كجماعة سياسية واجتماعية وإقليمية عبر المسّ اليومي بالأفراد والعائلات والتجمعات، ويصبح ذلك ممكنًا في ظل نزع عميق للإنسانية عن الفلسطينيين وتضرب أشكال العنف المختلفة الممارسة ضد الفلسطينيين القدرة على الحفاظ على حياة يومية أساسية: امتلاك منزل، وكسب الرزق والتنقل والتعلم ورعاية الأطفال والحفاظ على الروابط العائلية والمجتمعية، والعيش في الحيز دون أن يكونوا مكشوفين ومن دون حماية أمام عنف قد يظهر في أي لحظة.

حصل منطق المحو على ترسيخ علني في التشريعات والسياسات واللغة السياسية في إسرائيل. فعلى سبيل المثال، نص قانون القومية لعام 2018 على أن حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يخص الشعب اليهودي وحده، ومنح صياغة شبه دستورية للتفوق اليهودي الذي كان قائمًا أصلًا في أساس النظام كما أعلنت الخطوط العريضة للحكومة الحالية هذا المنطق صراحة بقولها إن "للشعب اليهودي حقًا حصريًا وغير قابل للتقويض في جميع أنحاء أرض إسرائيل".

تغيير مؤسسي في مراكز الصلاحية وآليات القوة

مع تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022، كُرست في خطوطها العريضة وفي الاتفاقيات الائتلافية أجندة معلنة لتوسيع المستوطنات وتشريع البؤر الاستيطانية وتعميق السيطرة الإسرائيلية في الضفة، وتُرجمت إلى إعادة تنظيم آليات السيطرة. نصت الخطوط العريضة على أن للشعب اليهودي حقا حصريا في جميع أنحاء البلاد، فيما ترجمت الاتفاقيات الائتلافية هذا المبدأ إلى تغييرات فعلية في بنية الحكم: نقل صلاحيات من القائد العسكري إلى المستوى السياسي، وتغيير علاقات التبعية وآليات التعيين، وإنشاء جهاز حكومي مستقل لدفع الاستيطان، وإضعاف استقلالية الاستشارة القانونية، وتوسيع إمكانية تطبيق التشريع الإسرائيلي بصورة انتقائية على المستوطنين في الضفة. وهكذا تحولت الأجندة السياسية إلى نشاط مؤسسي متواصل يهدف إلى دفع الاستيطان وتشريع البؤر الاستيطانية وتعميق السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

أودعت الحكومة هذه الآليات في أيدي جهات من اليمين الاستيطاني-الديني، وعلى رأسها بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير وأوريت ستروك. عُيّن سموتريتش وزيرا إضافيا في وزارة الأمن وحصل على صلاحيات واسعة في مجالات مدنية في الضفة، منها التخطيط والبناء وإنفاذ القانون والعقارات وتشريع البؤر الاستيطانية. وفي هذا الإطار أنشئت إدارة الاستيطان في وزارة الأمن، المسؤولة عن مجالات تتعلق بالنشاط المدني الإسرائيلي في الضفة. وفي الوقت نفسه، حصلت وزارة الاستيطان والمهام القومية برئاسة ستروك على دور مركزي في ضخ الميزانيات والموارد إلى المستوطنات والبؤر والمزارع، فيما حصل بن غفير على السيطرة على آليات قوة مركزية، منها الشرطة ومنظومة السجون.

يشكل هذا التغيير جزءًا من إضفاء طابع مدني علني على السيطرة الإسرائيلية في الضفة. ولا يعني ذلك أن المنظومة العسكرية التي أدارت الضفة في السابق كانت محايدة أو منفصلة عن مشروع الاستيطان؛ فقد خدمته على مدى عقود. التغيير يكمن في إزالة جزء من الغطاء العسكري والأمني والقانوني الذي عُرضت السيطرة من خلاله كحالة عسكرية مؤقتة، لا كتطبيق دائم للسيادة الإسرائيلية. مجالات كانت تُدار رسميًا بواسطة المنظومة العسكرية تُنقل الآن إلى إطار مدني-حكومي تقوده شخصيات من المستوطنين وممثلوهم، وتُستخدم علنًا لتوسيع المستوطنات، وضم الأراضي فعليا، وطرد الفلسطينيين من الحيز.

تشرين الأول 2023 كنقطة تسارع

في 7.10.23 نفذت حماس وتنظيمات فلسطينية مسلحة أخرى أكثر الهجمات فتكا التي وقعت على الإطلاق ضد مدنيين إسرائيليين. كان هجومًا إجراميا وغير مسبوق في شدته، استهدف في معظمه مدنيين وشمل قتلا جماعيًا وأعمال عنف شديدة وعنفا جنسيا واختطاف مدنيين وجرائم أخرى بالغة الخطورة. قُتل 1,218 شخصًا نتيجة ذلك الهجوم في المناطق المحاذية لقطاع غزة ("غلاف غزة") أو أثناء احتجازهم في الأسر، منهم 882 مدنيًا وأعضاء فرق التأهب في البلدات. وكان بين المدنيين القتلى 280 امرأة و40 طفلا. وخُطف 252 شخصًا إلى قطاع غزة، معظمهم أحياء وبعضهم موتى، والغالبية الساحقة منهم مدنيون، ومن بينهم نساء ومسنون وأطفال. وخلال السنوات التالية أعيد إلى إسرائيل المختطفون الأحياء وجثامين المختطفين الأموات، بعد أن احتُجز بعضهم في الأسر لأشهر طويلة، وفي بعض الحالات لأكثر من سنتين. الأفعال التي ارتُكبت في 7 تشرين الأول تشكل جرائم حرب، وعلى الأرجح أيضا جرائم ضد الإنسانية. وقد أحدث هجوم 7 تشرين الأول ونتائجه صدمة عميقة في المجتمع الإسرائيلي، وعمل كنقطة تسارع داخل منظومة كانت تحمل أصلا منطق المحو.

استغلت جهات يمينية متطرفة تشغل مناصب مركزية في الحكومة الإسرائيلية الصدمة والخوف والرغبة في الانتقام التي عاشها الجمهور الإسرائيلي، وعملت على تعميقها، وكانت هذه الجهات قد دفعت قبل ذلك علنًا برؤية تقوم على زيادة العنف وطرد الفلسطينيين والتطهير العرقي بحقهم. وقد خلقت الصدمة الجماعية والاستغلال السياسي لها ولدافع الانتقام لدى الجمهور الإسرائيلي ظروفا أصبح فيها العنف واسع النطاق ضد الفلسطينيين يُنظر إليه لدى قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي على أنه رد مشروع وضروري بل ومرغوب فيه.

وسّع الخطاب العام والسياسي فئة العدو وطبقها على المجموع الفلسطيني بأكمله. ولعب الخطاب الأمني هنا دورًا مركزيًا: فقد عرض مجرد الوجود الفلسطيني - الحضور في الحيز والتنظيم السياسي والمقاومة والحركة والبناء والتعليم أو الحفاظ على الذاكرة - بوصفه تهديدا لأمن الجمهور اليهودي في إسرائيل. وهكذا تُرجمت الأفعال التي تعبّر عن الوجود الفردي والاجتماعي والسياسي للفلسطينيين مرارًا إلى لغة الخطر والتحريض والإرهاب. ولم يوفر الخطاب الأمني تبريرا للعنف فحسب، بل أصبح جزءًا من آلية المحو نفسها، وحوّل الحقوق والحياة والحضور الفلسطيني إلى مشكلة أمنية.

وعلى هذا النحو، لم تقتصر الاستجابة الإسرائيلية في غزة، التي تطورت إلى إبادة جماعية، على استهداف مرتكبي الجرائم أو التنظيمات المسلحة، بل عُرضت منذ البداية باعتبارها تهدف إلى إلحاق ضرر واسع بالمجموع الفلسطيني في غزة وبشروط حياته. وحظي القتل الجماعي، بما فيه القتل الجماعي للأطفال والدمار والتهجير والتجويع والمس بمنظومات الحياة كاملة في غزة، بتبرير جماهيري واسع. وانعكس

هذا التغيير أيضًا على الضفة الغربية وعلى جميع الأحياز الواقعة تحت سيطرة إسرائيل: فقد عمّق نزع الإنسانية عن الفلسطينيين، ووسّع نطاق الأفعال التي تعتبر مشروعة، ومنح غطاء أكثر علنية لممارسات العنف والإزاحة والتفكيك.

كان أحد أسباب ذلك أن الخطاب المركزي في أوساط الجمهور اليهودي في إسرائيل أنه فسّر هجوم 7 تشرين الأول غالبًا باعتباره حدثًا منفصلًا عن التاريخ الذي سبقه - كما لو أنه وقع بعد أن "خرجت إسرائيل من غزة" مع إخلاء المستوطنات عام 2005، وليس داخل علاقة متواصلة استمرت فيها إسرائيل في السيطرة على جوانب مركزية من حياة الفلسطينيين في القطاع، وإبقائهم تحت الحصار منذ عام 2007، واستخدام العنف العسكري ضدهم مرارًا. وهكذا محي من الوعي العام سياق السيطرة والحصار والقمع والعنف المتواصل. لا يبرر هذا السياق الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في 7 تشرين الأول، لكنه ضروري لفهم السياق الذي وقعت فيه.

في الضفة الغربية، يتجلى تصاعد العنف ضد الفلسطينيين في تشديد الصلة بين الجيش ومؤسسات الدولة والمستوطنين. لم يعد عنف المستوطنين يعمل فقط كعنف خاص أو كخروج عن النظام العام، بل كجزء من منظومة سيطرة أوسع: فهو يُمارس أحيانًا إلى جانب الجنود، وبغطاء القوات الإسرائيلية، وباستخدام أسلحة ووسائل وبنى تحتية توفرها الدولة، وضمن حصانة شبه كاملة. وهكذا يتلاشى الحد الفاصل بين العنف العسكري والعنف الذي تمارسه الدولة والعنف المدني-الاستيطاني. المليشيات والمزارع الزراعية والبؤر الاستيطانية وفرق التأهب ووحدات الدفاع الإقليمي والتنظيمات المسلحة للمستوطنين تعمل كآلية قوة استعمارية استيطانية تهدف إلى طرد الفلسطينيين: فهي تبث الرعب، وتقيّد الحركة والوصول إلى الأراضي، وتسرع تهجير التجمعات الفلسطينية من أماكنها.

إزالة غطاء المشروعية القانونية والانتقال إلى التبرير العلني للعنف

على مر السنوات عملت في إسرائيل آليات قانونية وبيروقراطية وعامة عُرضت كآليات رقابة تكبح استخدام القوة ضد الفلسطينيين، وفي حدود معينة أدت هذا الدور أيضًا: منظومة القضاء العسكري والمدني، والاستشارة القانونية والمحكمة العليا، والفحوص والتحقيقات الداخلية، ولغة رسمية عن الالتزام بالقانون الدولي، وحساسية تجاه النقد العام والإعلامي والضغط الدولي من دول غربية ومؤسسات دولية.

لم تمنع هذه الآليات إسرائيل من تشغيل نظام الأبارتهايد والاحتلال، وتوسيع المستوطنات، والمسّ بصورة منهجية بحقوق الفلسطينيين، لكن وجودها ألزم إسرائيل، على الأقل على المستوى الرسمي،

بالتعامل مع القانون والأدلة والإجراءات والتحقيقات وحدود القوة. وحتى عندما استُخدم هذا التعامل لتبرير العنف أو التستر عليه، فقد أوجد حاجة إلى الشرح أو الإنكار أو الفحص أو عرض الفعل باعتباره استثنائيًا أو مؤقتًا أو متناسبًا أو ضروريًا. في حالات معينة وضع أيضًا قيودًا عملية على أفعال الدولة. وفي الوقت نفسه، منحت عناصر "سيادة القانون" العنف الذي تمارسه الدولة مظهرا من المشروعية القانونية والمهنية وضبط النفس، وبذلك ساعدت على منحه شرعية جماهيرية وقانونية ودولية.

في السنوات الأخيرة، وخصوصًا منذ تشرين الأول 2023، تآكل هذا الغطاء أيضًا. سياسيًا وجماهيريًا داخل إسرائيل، تقريبًا لم تعد إسرائيل مطالبة بعرض أفعالها كما لو كانت متوافقة مع قواعد القانون الدولي. تُدفع الاعتبارات القانونية إلى الهامش وتُعرض باعتبارها ثانوية أو غير ذات صلة؛ يُوسم النقد القانوني والعام بالخيانة؛ وتُعرض التحقيقات الداخلية، حتى حين تجرى، باعتبارها ملاحقة للمقاتلين؛ وتوصف المؤسسات الدولية بأنها معادية للسامية أو غير شرعية. الأفعال التي كانت تتطلب في الماضي إنكارًا أو تفسيرًا أو تبريرًا قانونيًا تُعرض اليوم في الخطاب السياسي والعام الإسرائيلي باعتبارها جزءا من سياسة مشروعة. ومن أبرز مظاهر ذلك الحصانة شبه الكاملة التي يتمتع بها الإسرائيليون الذين يعتدون على الفلسطينيين. على مدى سنوات يتمتع الجنود وعناصر الشرطة والمستوطنون الذين اعتدوا على فلسطينيين بحصانة واسعة من التحقيق والملاحقة القضائية، لكن هذه الحصانة اتسعت أكثر في السنوات الأخيرة وأصبحت علنية ومعلنة. وتتجسد في غياب العقوبة بعد الفعل، وفي الغطاء المسبق، وفي فهم مؤسسي وجماهيري واسع بأن الاعتداء على الفلسطينيين لن تكون له كلفة، بل قد يحظى أحيانًا بمكافأة.[6]

ويظهر مسار مشابه أيضًا في تعامل إسرائيل مع القانون الدولي. فمنذ سنوات تنتهك إسرائيل القانون الدولي في الأراضي المحتلة، لكن الانتهاك اتسع في السنوات الأخيرة، وترافق مع رفض أكثر علنية للقواعد وللمؤسسات التي يفترض أن تحد من استخدام القوة ضد الفلسطينيين، ومع مهاجمة المؤسسات الدولية ورفض الفكرة الأساسية القائلة بحماية البشر في إطار القانون الدولي.[7]

---

6. تحولت قضية "القوة 100"، التي اتُهم فيها جنود بإساءة خطيرة لمعتقل فلسطيني في " سديه تيمان " ، في الساحة السياسية إلى قصة عن "مقاتلين أبطال" تلاحقهم منظومة القضاء العسكري؛ وألغيت لائحة الاتهام في القضية، وبعد إلغائها وصف رئيس الحكومة القضية بأنها " فرية دم " وقال إن " دولة إسرائيل يجب أن تلاحق أعداءها لا مقاتليها الأبطال " . ومثال آخر هو اختيار الحاخام أبراهام زريبف لإشعال شعلة في يوم الاستقلال، بعد أن اشتهر بتشغيل جرافة D9 في غزة، ووثق هدم مبان ودعا إلى "تسوية غزة بالأرض".

7. أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل في كانون الثاني 2024،ومرة أخرى في آذار 2024، باتخاذ خطوات فورية وفعالة تضمن إدخال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى غزة بالحجم المطلوب. وفي تشرين الثاني 2024 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت. عرض مسؤولون إسرائيليون هذه الإجراءات باعتبارها باطلة أو ذات دوافع سياسية أو معادية للسامية، ولم تتغير السياسة الإسرائيلية بصورة جوهرية. لا يشكل هذا الموقف مجرد خلاف قانوني، بل جزءًا من بنية أوسع تسعى فيها إسرائيل إلى العمل من دون قيود خارجية حقيقية على استخدام القوة ضد الفلسطينيين.

في السجون، يتجلى التصعيد في تحويل السيطرة المطلقة على الجسد الفلسطيني إلى ساحة للعنف والإذلال والتعذيب. استُخدمت منظومة السجون على مدى عقود كآلية للقمع السياسي والتفكيك الاجتماعي، جرّمت إسرائيل من خلالها المقاومة والنشاط السياسي والتنظيم الاجتماعي الفلسطيني. ومنذ تعيين بن غفير وزيرًا مسؤولا عن منظومة السجون في كانون الثاني 2023، وبصورة أشد بعد تشرين الأول 2023، تحولت منظومة السجون إلى الساحة الأكثر تطرفا لإلحاق الأذى بالفلسطينيين، تشمل روتينًا من العنف الجسدي والنفسي والتجويع ومنع العلاج الطبي والاعتداء الجنسي والإذلال والتعذيب والموت. استغل بن غفير وآخرون المزاج العام وغرسوا في منظومة السجون منطق الانتقام، وأصبح المس بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين سياسة معلنة تكاد لا تواجه محاولات كبح من الجمهور أو منظومة القضاء أو الإعلام الإسرائيلي. كما استُخدم تصنيف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في الخطاب العام باعتبارهم " نخبة" - أحيانا بصورة شاملة ومن دون صلة بوضعهم القانوني أو أفعالهم أو ظروف اعتقالهم - كعامل إضافي لمحو إنسانيتهم وتبرير المس بهم. وتكشف حقيقة أن الفلسطينيين المسجونين موجودون تحت سيطرة الدولة الكاملة عمق نزع الإنسانية: فحتى عندما يكونون معتمدين عليها بالكامل، لا يُنظر إليهم كبشر تلتزم الدولة بحماية حقوقهم، بل كأعداء يُباح المس بهم بل ويرغب فيه.

في هذا الواقع تكتسب خطة الحسم التي صاغها سموتريتش أهمية خاصة: فهي إحدى الصياغات الأكثر وضوحًا لمنطق المحو، وتعرض بوضوح الصلة بين الأيديولوجيا الاستعمارية الاستيطانية والسياسة والعمل على الأرض.

خطة الحسم: إطار أيديولوجي وعملياتي لتطبيق منطق المحو

ترتبط خطة الحسم رسميًا ببتسلئيل سموتريتش، الذي نشرها عام 2017 في مجلة "هشيلوح". وتنطلق الخطة من أن الحيز بين نهر الأردن والبحر لا يتسع إلا لمطالبة قومية شرعية واحدة - المطالبة الصهيونية بالسيادة اليهودية الكاملة - ولذلك تهدف إلى إلغاء إمكانية وجود الفلسطينيين كطرف سياسي يحمل مطالبة قومية في الحيز.

في العبرية، يُفهم مصطلح "الحسم" باعتباره إنهاءً أحاديًا ونهائيًا لمسألة محل نزاع. وفي هذه الحالة، المقصود هو السعي إلى إنهاء المطالبة السياسية الفلسطينية من جانب واحد عبر كسر قدرة الفلسطينيين على الاستمرار كقوة سياسية. إنها لغة إكراه وانتصار كامل وإلغاء لإمكانية المقاومة وإنهاء للمستقبل السياسي للطرف الذي يُحسم أمره. بهذا المعنى، تعكس "خطة الحسم" الرغبة في هزيمة الفلسطينيين كجماعة سياسية.

تمثل الخطة عالمًا فكريًا أوسع تطور في اليمين الاستيطاني الإسرائيلي، وتدفع إلى فرض سيادة إسرائيلية حصرية في الضفة الغربية إلى جانب ضم الأرض إلى إسرائيل، و"تشجيع الهجرة"، والقمع العنيف للمقاومة الفلسطينية. في نقطة انطلاقها والخطوات العملية التي تقترحها، تشكل الخطة أحد أوضح التعبيرات السياسية العملياتية لمنطق المحو. ورغم أن الخطة لم تعتمد بقرار حكومي، فإن أجزاء مركزية من منطقها تُترجم في السنوات الأخيرة إلى سياسات وتوزيع ميزانيات وممارسات تطبق على الأرض.

تحليل خطة الحسم

أ. البنية النظامية في أساس الخطة: الأبارتهايد كآلية للمحو السياسي

تقوم الخطة بصورة علنية على تصور أيديولوجي لهرمية إثنية-قومية. وهي تسعى إلى ترسيخ نظام يملك فيه اليهود السيادة الكاملة والقدرة على تحديد شروط الحياة في الحيز كله، من خلال السيطرة على الأرض والموارد، وعلى إمكانيات الحركة والمعابر، وعلى استخدام القوة المؤسسية.

تميّز الخطة بين حقوق فردية محدودة وبين حقوق سياسية وقومية، وتعرض سلب الحقوق الجماعية كتسوية تمنح الفلسطينيين حقوقًا معينة إذا بقوا في المنطقة. عمليًا، هذه الحقوق مشروطة بالخضوع للسيادة الإسرائيلية: يمكن للفلسطينيين أن يعيشوا تحت الحكم الإسرائيلي، لكن من دون حق التصويت أو اختيار السلطة التي تدير حياتهم، ومن دون قدرة حقيقية على التأثير في توزيع الموارد، ومن دون إمكانية صياغة مستقبلهم السياسي الجماعي، وبالتالي أيضًا مستقبلهم الشخصي. وهكذا يُسلب منهم الوضع السياسي والمطالبة بالسيادة والتمثيل وتقرير المصير والمستقبل كجماعة.

هذه بنية نظامية رسمية للأبارتهايد: سيطرة سيادية كاملة لمجموعة واحدة في الحيز، إلى جانب حقوق جزئية ومشروطة لمجموعة أخرى لا يُعترف بها كجماعة سياسية. وهكذا تكشف الخطة الصلة بين الأبارتهايد والمحو: يمكن للفلسطينيين البقاء في الحيز، لكن فقط في مكانة دونية وتابعة، من دون مساواة سياسية ومن دون شراكة في صياغة الحكم الذي يقرر حياتهم.

ب. الأداة المركزية: "حسم استيطاني" بواسطة السلب والنهب والاستيطان

يقوم في قلب الخطة تصور يرى أن المطالبة الفلسطينية بالاستقلال وتقرير المصير يجب أن تُحسم فقط من خلال تغيير الواقع في الحيز. وفي هذا الإطار، لا يكون الاستيطان مجرد تطبيق للحق اليهودي في الاستيطان في المكان، بل أداة سياسية هدفها تحويل السيادة اليهودية إلى حقيقة ثابتة لا رجوع

عنها. ووفق الخطة، كلما اتسع الوجود اليهودي وترسخ مؤسساتيًا بواسطة توسيع المستوطنات والبنى التحتية والطرق والمؤسسات، تضاءلت حتى الاختفاء إمكانية وجود فلسطيني متصل ومستقل وله مستقبل سياسي.

هذا تعبير واضح عن منطق الاستعمار الاستيطاني: فالمحو لا يحدث فقط بواسطة الهدم والتهجير أو العنف المباشر، بل أيضًا بواسطة التخطيط والبناء وتخصيص الموارد وإعادة تشكيل الحيز. ووفق هذا المنطق، فإن الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات ليسا نتيجة جانبية للسيطرة الإسرائيلية، بل أداة أساسية لتحقيق الحسم.

ج. الخيارات التي تضعها الخطة أمام الفلسطينيين: محو سياسي، رحيل أو قمع عنيف

تضع الخطة أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات، يعبر كل منها عن شكل مختلف من المحو. ولا تتعلق هذه الخيارات الثلاثة فقط بمكانة الفلسطينيين السياسية كشعب؛ بل يحدد كل منها أيضًا ما سيُفعل بالفلسطينيين كأفراد - تحت أي شروط سيُسمح لهم بالبقاء في وطنهم، وهل سيُدفعون إلى الرحيل، وأي عنف سيُستخدم ضدهم إذا قاوموا.

الخيار الأول هو البقاء في الحيز. وهو مشروط بالموافقة على المحو السياسي، أي التخلي عن المطالب القومية الفلسطينية. ووفق هذا النموذج، يمكن للفلسطينيين إدارة جزء من حياتهم اليومية بواسطة إدارات إقليمية أو بلدية، لكن ليس كشعب. وتتحدث الخطة صراحة عن إدارات "منزوعة السمات القومية"، وتشرح أن مثل هذا التقسيم سيفكك الجماعة القومية الفلسطينية. أي أن البقاء في الحيز مشروط بقبول التفوق اليهودي كمبدأ نظامي يدير الحياة بين النهر والبحر؛ ولا يُطلب من الفلسطينيين فقط التخلي عن مطالبهم القومية، بل قبول مكانة دونية وتابعة داخل نظام تكون فيه القوة السياسية والأرض والموارد والسيطرة بالعنف في أيدي اليهود.

الخيار الثاني هو الرحيل عن الحيز: لمن لا يتخلون عن تطلعاتهم القومية، تقترح الخطة أن "يهاجروا"، وتعرض مساعدة مالية ولوجستية لمن يغادرون. غير أن مثل هذه "الهجرة"، في نظام من السيطرة والسلب والإزاحة وانعدام المستقبل السياسي، ليست اختيارًا حرًا، بل نتيجة متوقعة لجعل الحياة الفلسطينية في الحيز مستحيلة وعديمة المستقبل، وهي عمليًا آلية نقل قسري أو تهجير.

الخيار الثالث هو استخدام القوة. من يرفضون التسليم بالحسم الإسرائيلي ويواصلون النضال العنيف، أو يُعرّفون بأنهم يسعون للعمل بالعنف تقويض الحكم الإسرائيلي، سيصنفون أعداء يتعين على الجيش

الإسرائيلي قمعهم بالقوة. تسمي الخطة ذلك "حسمًا عسكريا"، وتنص على ضرورة "قتل من ينبغي قتله" وجمع السلاح "حتى الرصاصة الأخيرة". وهكذا إلى جانب سلب إمكانية العمل كجماعة سياسية، تدفع الخطة إلى استخدام قوة متواصلة ضد من لا يقبلون الحسم الإسرائيلي ويناضلون ضده، باسم الأمن ومكافحة الإرهاب.

ترسم الخيارات الثلاثة التي تقدمها الخطة بنية عملها تجاه الفلسطينيين كرعايا تحت الحكم الإسرائيلي: البقاء في شروط المحو السياسي، والرحيل عن الوطن، أو الحسم بالقوة لمن يواصلون النضال ضده. وكلها تقود إلى الغاية نفسها - محو المطالبة الفلسطينية بالسيادة وتقرير المصير وبمستقبل سياسي مشترك في الحيز.

تطبيق مكونات الخطة في السياسة العملية وعلى الأرض

لم تُعتمد خطة الحسم بكاملها كقرار حكومي أو كقانون. ومع ذلك، كما رأينا أعلاه، تشغل منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022 جهات مرتبطة بهذا التصور، مواقع قوة مركزية في منظومة السيطرة على الضفة الغربية. صلاحيات كانت تُمارس في السابق عبر الجهاز العسكري أودعت في يد سموتريتش، بصفته وزيرًا في وزارة الأمن مسؤولا عن إدارة الاستيطان، وفي يد أعضاء حزبه، الصهيونية الدينية.

تطبق هذه الخطوات المكوّن الذي تسميه الخطة "الحسم الاستيطاني": خلق واقع مكاني تصبح فيه السيادة اليهودية ثابتة وأكثر علنية وأصعب على التقويض. وعلى الأرض يتحقق المنطق نفسه بسرعة أيضًا بوسائل أكثر مرونة من الإجراءات السياسية والتخطيطية المنظمة - إقامة بؤر ومزارع ، وشق طرق وبناء بنى تحتية للمستوطنات. والعنف الذي يُعرض في إسرائيل باعتباره "عنف مستوطنين" يعمل كجزء من المنظومة نفسها: فهو يجعل حياة الفلسطينيين في مناطق معينة مستحيلة، ويسرّع مغادرة التجمعات أماكنها، ويدفع عمليًا الحسم الذي تصوغه الخطة بلغة سياسية.

ويظهر ذلك أيضًا في تصعيد الإنفاذ ضد البناء الفلسطيني وهدم البيوت والبنى التحتية. هذه الخطوات تدفع منطق خطة الحسم: ضم بالأمر الواقع وطرد الفلسطينيين، وخلق تواصل يهودي، وتفكيك إمكانية وجود فلسطيني مستقل ومنظم وله مستقبل سياسي في الضفة. يعمل المنطق نفسه أيضًا في شرقي القدس، من خلال ضم صيغ أصلًا في القانون الإسرائيلي ومن خلال آليات خاصة في التخطيط والبناء والإقامة والإزاحة المكانية.[8]

8. يناقش هذا التقرير شرقي القدس كجزء من الحيز الفلسطيني المجزأ الواقع تحت سيطرة إسرائيل، لكن التحليل يركز على آلية المحو العاملة اليوم في الضفة الغربية.

ينبغي الآن فحص كيفية تحقق المنطق الذي تصوغه الخطة في محاور العمل المركزية لإسرائيل في الضفة الغربية، وهي محور هذا التقرير.

آلية المحو في الضفة الغربية

في الضفة الغربية، يتحقق مشروع المحو الإسرائيلي تحت نظام الأبارتهايد بواسطة منظومة متكاملة من خمسة محاور عمل: العنف وبث الرعب، تقييد الحركة، والخنق الاقتصادي، والتدمير السياسي والاجتماعي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيز. يهدف التمييز بين محاور العمل إلى توضيح كيفية عملها، لكنها على الأرض متشابكة في آلية واحدة تشكل التطبيق المحلي والراهن لمشروع السيطرة والإزاحة والمحو الإسرائيلي - آلية المحو في الضفة الغربية. لا نتحدث عن سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان المنفصلة، بل عن منظومة حكم تنتج هذه الانتهاكات. تعمل هذه المحاور بالتوازي ويعزز بعضها بعضًا. وهي معًا تحد من إمكانية عيش حياة أساسية - التنقل بأمان والسكن في منزل وكسب الرزق وإقامة حياة عائلية ومجتمعية والتعليم وتلقي العلاج الطبي والحفاظ على الصلة بالأرض - وفي الوقت نفسه تمس بالشروط التي تتيح للمجتمع الفلسطيني الوجود كجسم سياسي واجتماعي وإقليمي ذي مؤسسات وحقوق جماعية ومستقبل مشترك.

يفصل فصل "آلية المحو في الضفة الغربية" في هذا التقرير المظاهر الملموسة لكل محور، والمعطيات التي تشير إلى تصعيده، والطريقة التي تعمل بها المحاور معًا. وهنا يُعرض إطارها المنظم بوصفه آلية عمل واحدة ذات منطق موجه وغاية مشتركة.

العنف وبثّ الرعب

يعمل العنف في الضفة الغربية كآلية مركزية للسيطرة والطرد والتفكيك. ولا يقتصر على المسّ المباشر بمن يُقتلون أو يُصابون أو يُسجنون أو يُضربون أو يُهجرون من بيوتهم، بل يُستخدم عمليًا كآلية سيطرة من خلال بث الرعب في أوساط واسعة النطاق من السكان. وبذلك يؤدي إلى تقليص مجال عمل جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويؤثر في الطريقة التي يتخذ بها الأفراد والعائلات والتجمعات قراراتهم اليومية. بهذا المعنى، ليس الخوف نتيجة جانبية للعنف، بل جزء من طريقة عمله كوسيلة إكراه.

يُمارس العنف بواسطة أذرع مختلفة للدولة - الجيش الإسرائيلي، بما فيه جنود الاحتياط ووحدات الدفاع الإقليمي، والشرطة والشاباك - وإلى جانبها مسؤولو الأمن في المستوطنات، وفرق التأهب ومليشيات المستوطنين. يعمل بعضهم كأذرع رسمية للدولة؛ وآخرون مواطنون إسرائيليون يعملون بدعم الدولة أو تحت رعايتها أو ضمن مساحة من الحصانة شبه الكاملة. وفي حالات كثيرة يعملون كجزء من منظومة واحدة. تهاجم مليشيات المستوطنين المسلحة يوميًا قرى وتجمعات رعاة وأراض زراعية ومراع بأسلحة حصلت عليها من الدولة، ويكون الجيش حاضرا ولا يمنع العنف بل يشارك فيه

أحيانًا بصورة نشطة؛ ويغلق الجيش طرق الوصول، ويطلق الغاز المسيل للدموع أو الرصاص الحي على الفلسطينيين الذين يحاولون الدفاع عن أنفسهم أو صد الهجوم؛ كما يشارك جنود يسكنون في المستوطنات في روتين العنف الموجه ضد التجمعات الفلسطينية المجاورة.

تعرض إسرائيل جزءًا كبيرًا من العنف العسكري الرسمي باعتباره ردا أمنيا على هجمات أو تهديدات أو مقاومة عنيفة من فلسطينيين ومن تنظيمات فلسطينية مسلحة. غير أن العنف العسكري في الضفة، عمليًا، أوسع بكثير من المسّ بمن ينفذون عملًا عنيفًا أو ينظمون أنفسهم في إطار مسلح. فهو يضرب المجتمع الفلسطيني برمّته وشروط حياته: البيوت والطرق ومخيمات اللاجئين والأراضي الزراعية والمراعي والمؤسسات العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات وأماكن العمل.

يُشتق بث الرعب من هذا العنف ويُخلق، من ضمن أمور أخرى، بواسطة انعدام اليقين المقصود والمتواصل. في كل لحظة هناك خطر أن يقتحم جنود بيتًا؛ أو يصل مستوطنون إلى المراعي؛ أو يغلق حاجز بلا تفسير؛ أو يُطلق الرصاص في كمين أو أثناء مداهمة؛ أو يحتجز طفل؛ أو يعتقل شخص أو يُضرب؛ أو يُهدم بيت أو طريق أو بنية تحتية؛ أو يُمنع الوصول إلى علاج طبي أو إلى العمل أو المدرسة. وفي مثل هذا الوضع، تصبح كل ممارسة يومية مرتبطة بحسابات المخاطر.

منذ تشرين الأول 2023، تتسرب إلى الضفة أيضًا أنماط عمل استخدمت في غزة: استخدام أوسع للقوة القاتلة وقصف جوي وتدمير بنى تحتية في مخيمات اللاجئين، واقتحامات لمناطق مكتظة، ومسّ بالطواقم الطبية والأحياز المدنية، وسجن وتعذيب بصورة منهجية.

يعكس العنف في الضفة منطق العنف الاستعماري عمومًا ومشاريع الاستعمار الاستيطاني خصوصا. يُمارس هذا العنف ضد أفراد، لكن أثره أوسع: فهو يشكل سلوك السكان الخاضعين ويكسر المقاومة ويخلق الخوف ويزيح التجمعات من الحيز، ويوضح مرارًا من يمتلك القوة. ولذلك حتى الممارسات التي قد تبدو محدودة - استعراض الوجود العسكري واقتحام البيوت والاحتجاز التعسفي والتفتيش والتهديد والإذلال وإطلاق الغاز المسيل للدموع ومنع الوصول إلى الأراضي - تنتج روتينًا لا يملك فيه الفلسطينيون حيزًا آمنًا.

يقاوم الفلسطينيون السيطرة الإسرائيلية بطرق كثيرة: التوثيق والنضال القانوني والنشاط السياسي والاحتجاج وإعادة البناء والتنظيم المجتمعي، وكذلك المقاومة العنيفة. وإلى جانب ذلك، يشكّل الصمود الفلسطيني – "الثبات الراسخ" – مفهومًا سياسيًا للبقاء والاستمرارية والتجذّر في المكان رغم محاولات الإزاحة والسلب، ويتجسّد في طيف واسع من الممارسات في الحياة اليومية والعمل الجماعي. وقد خضع مجال المقاومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، وخصوصًا منذ تشرين الأول 2023، لقمع وضغط متزايدين، فيما اتسع العنف الإسرائيلي وتصاعد. من جانبها تترجم إسرائيل مرارًا

مجرد المقاومة الفلسطينية - أو احتمال تطور مثل هذه المقاومة - إلى تبرير لتوسيع العنف ضد أحياء ومخيمات لاجئين وقرى وتجمعات وعائلات وأحياز مدنية. أحيانًا يحدث ذلك ردًا على عمل عنيف ضد إسرائيليين أو على ادعاء بوجود تهديد أمني؛ وأحيانًا يُمارس العنف الإسرائيلي مسبقًا، بناء على الاشتباه، للردع أو العقاب أو "خلق الاحتكاك"، أو بناء على ادعاءات لا يوجد لها أساس علني. وهكذا تحول إسرائيل المقاومة الفلسطينية إلى ذريعة للمسّ الواسع بشروط حياة الفلسطينيين كجماعة، حتى حين تكون هذه المقاومة محدودة أو محلية، وحتى حين لا تكون عنيفة إطلاقًا.

تقييد الحركة

القدرة على التنقل في الحيز شرط أساسي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والعائلية والسياسية. عندما لا يستطيع الإنسان الوصول إلى أرضه أو المستشفى أو العمل أو المدرسة أو المدينة القريبة، فإن مجرد ملكية الأرض أو وجود مؤسسات وخدمات اجتماعية يفقد جزءًا من معناه العملي.

تستند منظومة السيطرة الإسرائيلية على الحركة الفلسطينية إلى بنية تراكمت على مدى سنوات طويلة: إلغاء تصريح الدخول العام للفلسطينيين إلى إسرائيل وشرقي القدس، الذي كان ساريًا منذ عام 1967 حتى مطلع التسعينيات، وفرض الإغلاق الشامل على الضفة وقطاع غزة، وتقسيم الضفة إلى مناطق A وB وC، وإقامة الجدار الفاصل الذي يتوغل جزء منه عميقا داخل الضفة. وفوق هذه البنية تعمل حواجز طرفية بين الضفة وبين إسرائيل وشرقي القدس والأردن؛ وحواجز داخلية في عمق الضفة؛ وطرق التفافية؛ وطرق محظورة أو مقيّدة أمام حركة الفلسطينيين؛ ونظام تصاريح؛ وأوامر عسكرية وإغلاقات من أنواع مختلفة - بوابات وسواتر ترابية ومكعبات إسمنتية وحواجز مسننة وجيبات عسكرية وحواجز متنقلة. كل ذلك معًا خلق حيزًا فلسطينيًا مجزأً وغير متصل، تعتمد حركة الفلسطينيين فيه على التصاريح وقرارات الجنود والموظفين، وأحيانًا أيضًا على مواطنين إسرائيليين من سكان المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

في السنوات الأخيرة، وبصورة متزايدة منذ تشرين الأول 2023، تستخدم إسرائيل هذه البنية بصورة أكثر كثافة وتعسفًا وعنفًا. أُلغيت أو جُمدت تصاريح الدخول إلى إسرائيل، وأغلقت مداخل قرى وبلدات، ونُصبت إغلاقات جديدة، وتزايدت الحواجز الداخلية، تفتح البوابات وتغلق بلا إنذار مسبق، وأصبحت الحركة اليومية في الحيز أصعب وأبطأ وأقل قابلية للتوقع مما كانت عليه. وفي حالات كثيرة لا يمكن حتى معرفة إن كانت السدّة قد وُضعت بموجب أمر أو قرار عسكري أو مبادرة من جنود في الميدان أو مطالب من مستوطنين أو أعمال بادروا إليها بأنفسهم.

بهذه الطريقة تُمارس السيطرة عبر صيانة وتعزيز شعور انعدام اليقين. الفلسطينيون الذين يريدون

مغادرة بيوتهم لا يعرفون كم ستستغرق الرحلة، أو أي مسار سيضطرون إلى سلوكه، أو إن كانوا سيصلون إلى وجهتهم أم لا، أو إن كانوا سيتمكنون من العودة. يقوض انعدام اليقين إمكانية تخطيط الحياة وروتين يوم العمل أو العلاج الطبي أو الدراسة أو الزيارات العائلية أو جمع محصول زراعي أو الوصول إلى قطعة أرض أو المشاركة في نشاط سياسي. وهكذا يتحول منع الحركة إلى آلية واسعة للسيطرة على الوقت والحيز وإمكانيات الحياة لمجتمع بأكمله.

تعمل السيطرة على الحركة في اتجاهين يكمل أحدهما الآخر: فهي تفكك الحيز الفلسطيني إلى جيوب وتجمعات معزولة تعتمد على المداخل والبوابات والتصاريح والطرق البديلة، وفي الوقت نفسه تخلق تواصلًا إقليميًا يهوديًا بواسطة الطرق والبنى التحتية والوصول إلى المستوطنات والفصل بين مسارات حركة اليهود والفلسطينيين. بهذه الطريقة، يصبح تقييد حركة الفلسطينيين أداة لإنتاج حيز سياسي يصبح فيه الوجود اليهودي أكثر اتصالًا ومنالية، فيما يصبح الوجود الفلسطيني مجزأً ومشروطًا وهشًا.

يرتبط تقييد الحركة مباشرة بالسلب. عندما لا يستطيع المزارعون الوصول إلى أراضيهم، ولا يستطيع الرعاة الوصول إلى المراعي، ولا يستطيع العمال الوصول إلى أماكن عملهم، ولا يستطيع الطلاب والمعلمون أو الطواقم الطبية الوصول إلى وجهاتهم، فإن المسّ بالحركة يضرب أيضًا الرزق والصحة والتعليم والروابط الاجتماعية والقدرة على البقاء على الأرض. وفي حالات كثيرة، يخلق منع الوصول إلى الأراضي أو المراعي - بواسطة أوامر عسكرية أو إغلاقات أو عنف المستوطنين - شروطًا للاستيلاء الإسرائيلي عليها. وهكذا لا يكون إغلاق طريق أو بوابة مجرد قيد على الحركة؛ بل يصبح آلية للسلب.

تعمق مشاركة ميليشيات المستوطنين المس أكثر. إغلاق الطرق وتهديد السائقين والاعتداءات على الطرق ونصب حواجز غير رسمية والضغط على الجيش لإغلاق محاور حركة فلسطينية وتقييد حركة الفلسطينيين على الطرق - كل ذلك يحول تقييد الحركة إلى ساحة أخرى يتلاشى فيها التمييز بين الدولة وبين السكان المستوطنين. المستوطنون وميليشياتهم ليسوا عاملا خارجيا في منظومة تقييد الحركة، بل جزء من آلية السيطرة والمحو نفسها.

الخنق الاقتصادي

يمس الخنق الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية بالشروط المادية التي تتيح لهم كسب الرزق وإعالة بيوتهم وزراعة الأرض والتنقل والتعليم والحصول على العلاج الطبي والتخطيط للمستقبل. وهو يتجسد في الفقر والبطالة والانخفاض الكبير في مستوى المعيشة، لكنه يعمل أيضًا كآلية للسيطرة وممارسة ضغط متواصل وزيادة اعتماد المجتمع الفلسطيني على الحكم الإسرائيلي. إن سيطرة

إسرائيل على مصادر الرزق والحركة والمعابر والأرض والمياه والتخطيط والبنى التحتية، وكذلك على ميزانية السلطة الفلسطينية بواسطة أموال الضرائب التي تجبيها لصالحها، تجعل الحياة الفلسطينية أقل استقرارًا وأقل أمنًا وأقل قابلية للاستمرار.

يستند الخنق الاقتصادي في الضفة إلى تبعية بُنيت على مدى عقود. فمنذ عام 1967، قيّدت إسرائيل تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل، ووجهت قوة العمل الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، وسيطرت على الموارد والمعابر، ومنعت التطوير المستقل للبنى التحتية والصناعة والزراعة والتجارة. ولم تفكك اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس هذه التبعية، بل أسهمت في ترسيخها بإبقائها السيطرة على المعابر ونظام التجارة والعملة وأموال الضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية في أيدي إسرائيل.

في السنوات الأخيرة تستخدم إسرائيل هذه التبعية بقوة أكبر كآلية خنق. فقد سلبت أو جمدت تقريبا جميع تصاريح عمل الفلسطينيين في إسرائيل، وبذلك حرمت عشرات آلاف العمال الفلسطينيين وعائلاتهم من مصدر دخلهم المركزي. وفي الوقت نفسه كثفت تأخير وخصم أموال الضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية، وضربت قدرتها على دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية، وهددت بفصل النظام المصرفي الفلسطيني عن البنوك الإسرائيلية التي يتصل من خلالها أيضا بالنظام المصرفي الدولي. وهكذا حولت إسرائيل أيضًا التبعية المالية للاقتصاد الفلسطيني إلى أداة ضغط متواصل.

يتحقق الضرر الاقتصادي أيضًا من خلال سائر أذرع آلية المحو. تقييد الحركة، ومنظومة التصاريح، والأوامر العسكرية والإغلاقات تمنع الوصول إلى العمل والأسواق، والسفر إلى الخارج عبر معبر ألنبي، والوصول إلى الأراضي الزراعية والخدمات العامة. يمنع الاستيلاء على الحيز التطوير الفلسطيني ويوسع المناطق الصناعية الإسرائيلية، ويمنع عنف الجيش ومليشيات المستوطنين الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي. كما تضر السيطرة على المياه والطاقة والبنى التحتية بالقدرة على الحفاظ على الزراعة والصناعة والحياة اليومية.

توضح الأضرار التي لحقت بالزراعة ورعي الأغنام ذلك جيدًا. بالنسبة إلى عائلات كثيرة في الضفة، ليست الأراضي الزراعية وأشجار الزيتون والكروم والبيوت البلاستيكية وقطعان الأغنام مصادر دخل فحسب، بل شبكة أمان اقتصادي تتجسد فيها أيضًا صلة بالأرض بين الأجيال وبنية تحتية للوجود المجتمعي. عندما لا يستطيع المزارعون الوصول إلى أراضيهم، وتُقطع أشجار الزيتون، وتُهدم البيوت البلاستيكية، ويُبعد الرعاة عن المراعي ومصادر المياه، وتُسرق القطعان - يكون ذلك مسًّا مباشرًا بالدخل والغذاء والممتلكات والقدرة على إدارة الأسرة، لكنه يؤدي أيضًا إلى ضرر أعمق: فقدان شبكة الأمان الاقتصادي، والمسّ بالمعرفة الزراعية التي تنتقل بين الأجيال، والانفصال عن الأرض، وإضعاف إمكانية مواصلة العيش في المكان. هدم كرم زيتون أو بيت بلاستيكي أو قطيع لا يضرب موسمًا زراعيًا واحدًا فقط؛ بل قد يدمر بنية حياة بُنيت على مدى أجيال، ويحتاج إصلاحها إلى وقت ومال وشروط غير متاحة تحت نظام

من العنف وقيود الحركة والسلب.

يمتد الخنق الاقتصادي من الأسرة إلى المؤسسات والخدمات التي تحفظ أواصر المجتمع. عندما لا تستطيع العائلات دفع الإيجار أو شراء الطعام أو سداد الديون أو زراعة الأرض أو إرسال أطفالها إلى التعليم، تُضرب القدرة على إقامة حياة يومية بسيطة. وعندما لا تستطيع السلطة الفلسطينية دفع رواتب كاملة للمعلمين والأطباء والموظفين والعاملين في الخدمات؛ وعندما ينتقل جهاز التعليم إلى تعلم جزئي أو عن بعد؛ وعندما يعمل جهاز الصحة في ظل نقص في الميزانيات والمعدات والأدوية، إلى جانب مسّ شديد بإمكانية الوصول إلى العلاج - تتقلص قدرة المجتمع الفلسطيني على الحفاظ على استمرارية مؤسساتية وصمود مجتمعي وأفق للجيل القادم.

يخلق الخنق الاقتصادي تبعية وهشاشة. ويضع العائلات والتجمعات والمؤسسات أمام خيارات مفروضة عليها: البقاء بلا مصدر دخل، أو الانتقال إلى مكان سكن آخر، أو بيع الممتلكات، أو التخلي عن الدراسة، أو تقليل عدد الحيوانات في القطعان، أو ترك الأراضي، أو الاعتماد على المساعدة الخارجية. ورغم أن التخلي عن الأراضي والمغادرة وتفكيك أشكال الوجود والرزق والمجتمع تنشأ من ضغط اقتصادي بنيوي ومتواصل، فإنها تكاد لا تُعرض أبدًا باعتبارها تهجيرًا. وهكذا يحقق الخنق الاقتصادي منطق المحو في المستوى المادي: يصبح البقاء تابعًا وهشًا وبلا أفق، وقد تصبح المغادرة الخيار الوحيد المتبقي.

التدمير السياسي والاجتماعي

تضرب إسرائيل البنى التي تتيح للمجتمع الفلسطيني الوجود كجسم اجتماعي وسياسي، وتقوض الشروط لوجود مؤسسات وقيادة وذاكرة ورواية مشتركة وثقافة وتعليم وصحافة ومساحات للتنظُّم وأفق سياسي.

يعيش الفلسطينيون سكان الضفة كرعايا بلا مواطنة تحت نظام يحدد معظم جوانب حياتهم، من دون أن تكون لهم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصوغها. إسرائيل هي التي تحدد شروط حياتهم الأساسية وحدود شرعية هويتهم القومية ونشاطهم السياسي. التنظيمات السياسية والمجتمعية والمهنية والثقافية والتعليمية هي من الطرق المركزية التي يحاول بها المجتمع الفلسطيني الحفاظ على قوة فعل مشتركة، ولذلك تعتبر إسرائيل مثل هذه التنظيمات تهديدا. منذ عام 1967 تجرم إسرائيل تقريبًا كل شكل من أشكال العمل السياسي الفلسطيني بواسطة سلسلة من أنظمة الطوارئ والأوامر العسكرية. وإلى جانب ذلك، توسع التشريعات الإسرائيلية والإعلانات الصادرة بموجبها، ومنها قانون مكافحة الإرهاب، إطار التجريم وتتيح لإسرائيل عرض الأحزاب والحركات الشبابية

واللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدني ومجالس الطلاب الجامعيين والصحفيين والناشطين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان باعتبارها "جهات تحريض" أو "جهات إرهابية" أو جزءًا من "تنظيمات غير مشروعة". وهكذا تطمس إسرائيل عمدًا الفرق بين النضال المسلح والنشاط السياسي غير العنيف. التوثيق والاحتجاج والمساعدة القانونية والعمل الزراعي المجتمعي أو التربية على الهوية الفلسطينية - كلها معرضة بالمثل لمنظومة من الاعتقالات والمداهمات والإغلاقات والمصادرات والتهديدات والتحقيقات والسجن.

إحدى الأدوات الرئيسية التي يتحقق بها إطار التجريم هي السجن الجماعي. على مدى عقود اعتقلت إسرائيل وسجنت مئات آلاف الفلسطينيين، ومن بينهم قادة سياسيون ورؤساء تجمعات ومشرعون وناشطون وطلاب وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان. ومنذ تشرين الأول 2023 اتسع أكثر استخدام الاعتقالات الجماعية والاعتقال الإداري والإخفاء داخل منظومة السجون والتعذيب المنهجي.

لا يضر السجن بالشخص المعتقل وحده. فهو يفصله عن عائلته ومجتمعه وحيز عمله السياسي، وينقل رسالة واسعة: المشاركة في نشاط عام أو سياسي قد تقابل بالعنف والسجن دون محاكمة والتعذيب.

إلى جانب استخدام السجن، تقلص إسرائيل الحيز العام الفلسطيني بواسطة قمع المظاهرات، واقتحام المؤسسات، واختراق الهواتف، والملاحقة على شبكات التواصل الاجتماعي، وتهديد الناشطين. تتعرض التجمعات التي توجد فيها محاولات للتنظيم السياسي لعقاب جماعي. مظاهرة، أو توثيق للعنف، أو منشور على الشبكة، أو تغطية صحفية، أو نشاط طلابي، أو المشاركة في لجنة محلية يمكن أن تشكل ذريعة للاعتقال أو إلحاق الأذى. والنتيجة هي رقابة ذاتية وخوف من التنظُّم وامتناع عن العمل العام.

يشمل المسّ بالبنى السياسية والاجتماعية أيضًا هجومًا على الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الحقوق الفلسطينية. إعلان إسرائيل عام 2021 ست منظمات فلسطينية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني "منظمات إرهابية" لم يكن خطوة منفصلة، بل جزءا من مسعى واسع لتقليص قدرة الفلسطينيين على توثيق الواقع الإجرامي الذي يعيشون فيه، والتنظم، وتمثيل أنفسهم، والتوجه إلى منابر قانونية ودولية، والحفاظ على معرفة جماعية، والعمل كجماعة سياسية. عندما توسم المطالبة نفسها بحماية الحقوق والحماية القانونية باعتبارها إرهابا، يضرب أحد المسارات المركزية التي تتيح للمجتمع الفلسطيني النضال والمطالبة بالاعتراف بحقوقه.

يضاف إلى ذلك المس بالهوية والذاكرة والرواية الفلسطينية. تعمل إسرائيل ضد رموز وطنية مثل العلم الفلسطيني؛ وضد المؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية؛ وضد ذاكرة النكبة ومكانة اللجوء؛ وضد الأرشيفات ومواقع التراث والأماكن التي تُحفظ فيها الذاكرة التاريخية؛ وضد الأحياز التي تنتقل فيها

المعرفة والذاكرة والانتماء بين الأجيال. ويأتي الهجوم الإسرائيلي على الأونروا، المستمر منذ سنوات والمتصاعد في السنوات الأخيرة، ضمن هذا المسار. في تشرين الأول 2024، أقرّ الكنيست تشريعًا يحظر نشاط الأونروا في الأراضي التي تعرّفها إسرائيل بأنها خاضعة لسيادتها، ويحظر على سلطات الدولة التواصل مع الوكالة. وفي أيار 2025، نفّذت إسرائيل أوامر إغلاق بحق مدارس الأونروا في شرقيّ القدس، واضطرت الوكالة إلى إخلاء المدارس الست التي تديرها في المدينة، والتي كان يدرس فيها نحو 800 طفل. الأونروا المستهدفة توفر لملايين اللاجئين الفلسطينيين بنى للتعليم والصحة والرفاه والعمل والخدمات المجتمعية، لكن المسّ بها لا يقتصر أثره على آلية المساعدة الإنسانية: الأونروا هي إحدى الأطر المؤسسية المركزية التي تواصل الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين كجماعة لها تاريخ وحقوق ومطالبة سياسية لم تُحل وتحاول إسرائيل محوها. المسّ بالأونروا، إلى جانب المداهمات للمراكز المجتمعية ومحال الكتب والمسارح والمواقع الدينية والجامعات والمدارس، يستهدف الأماكن التي ينتج فيها المجتمع الاستمرارية واللغة والثقافة والوعي السياسي.

توضح مكانة السلطة الفلسطينية عمق هذا التفكيك السياسي. تعرض السلطة الفلسطينية كإطار لحكم ذاتي فلسطيني، لكنها تعمل عمليًا داخل بنية تسيطر فيها إسرائيل على الحدود والحركة وسجل السكان والأرض والموارد والأمن والحيز الاقتصادي. وهكذا، حتى حين توجد مؤسسات فلسطينية، فإنها تعمل بلا سيادة ومن داخل تبعية عميقة لمنظومة السيطرة الإسرائيلية. تستخدم إسرائيل هذه البنية لإدارة السكان الفلسطينيين من دون منحهم حقوقًا سياسية، فيما تواصل إضعاف القدرة الفلسطينية على إدارة ذاتية فعلية.

حتى في هذه الظروف، تستمر الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية. وتحت تهديد دائم بالتجريم والسجن والعنف والتفكيك، يواصل سكان الضفة التنظم والتوثيق والتعليم والكتابة والعمل القانوني والحفاظ على الذاكرة والدفاع عن أراضيهم والحفاظ على المؤسسات وإعادة بناء الأحياز المجتمعية. هذه الاستمرارية نفسها هي أحد أسباب تشغيل آليات التفكيك مرارًا: فالمحو ليس فعلًا اكتمل، بل مسعى متواصلًا لقمع جماعة تواصل الوجود والمقاومة.

التطهير العرقي والاستيلاء على الحيز

الطريقة التي تستولي بها إسرائيل على الحيز والمظاهر المتزايدة للتطهير العرقي في الضفة الغربية هي أكثر الأشكال وضوحًا لبُعدي المحو الاستعماري: تفكيك الشروط لوجود فلسطيني في الحيز، وفي الوقت نفسه إنشاء حيز يهودي متصل وممأسس. يتم ذلك بواسطة السلب والهدم ومنع التطوير والتهجير وإزاحة التجمعات الفلسطينية، إلى جانب بناء المستوطنات والبؤر والمزارع، وشق الطرق، وإقامة البنى

التحتية، وتوسيع مناطق النفوذ، وترسيخ جهاز عسكري في خدمة الوجود اليهودي.

السيطرة على الأرض ليست مجرد سيطرة على مساحة. فالأرض شرط للحياة: بيت ورزق وزراعة وحركة وتعليم وعلاقات اجتماعية وذاكرة مجتمعية وأفق سياسي. والمس المرتبط بسلب الأراضي ليس اقتصاديًا فحسب؛ بل يؤثر أيضًا في نسيج الحياة الجمعي وفي قدرة الفلسطينيين على الوجود كجماعة ذات تواصل إقليمي واجتماعي وسياسي.

الأدوات التي تستولي إسرائيل بواسطتها على الأراضي في الضفة قائمة منذ عقود. على مدى سنوات طويلة أعلنت إسرائيل مناطق "أراضي دولة" و"مناطق عسكرية مغلقة" و"مناطق إطلاق نار" و"محميات طبيعية" ومواقع أثرية؛ ومنعت التخطيط والبناء الفلسطينيين؛ وهدمت بيوتًا وبنى تحتية؛ وأغلقت مناطق أمام حركة الفلسطينيين؛ وخصصت أراض وميزانيات وبنى تحتية للمستوطنات. ظاهريًا، هذه أدوات مختلفة لها مبررات مختلفة - أمنية وتخطيطية وبيئية وأثرية وغيرها. لكن عمليًا، تعمل بطريقة تخدم وتدفع تقليص حيز الحياة الفلسطيني وتوسيع الحيز اليهودي.

في السنوات الأخيرة، تسارع هذا العمل الممنهج وأصبح أكثر علنية. نقل صلاحيات مدنية في الضفة إلى جهات سياسية مرتبطة بمشروع الاستيطان، وإنشاء إدارة الاستيطان في وزارة الأمن، وتوسيع الصلاحيات في مجالات التخطيط والبناء والأراضي والإنفاذ، ودفع تسوية الأراضي في مناطق C، ليست خطوات إدارية محايدة. فهي تنقل إدارة الأرض في الضفة من إطار عسكري إلى إطار مدني-حكومي إسرائيلي، يُستخدم علنًا لدفع توسيع المستوطنات والضم الفعلي وطرد الفلسطينيين من الحيز.

هذا أحد أكثر التطبيقات المباشرة لما تسميه خطة الحسم "الحسم الاستيطاني": تحويل السيادة اليهودية "من البحر إلى الأردن" إلى "حقيقة مطلقة غير متاحة للنقاش ولا خاضعة للتفاوض". وبعبارة أخرى، يهدف الاستيطان إلى تغيير الحيز بحيث تصبح الدولة الفلسطينية والسيادة الفلسطينية والتواصل الإقليمي الفلسطيني مستحيلة.

تُعدّ بؤر المزارع الاستيطانية إحدى أكثر الأدوات فاعلية في تطبيق منطق المحو. ويمكن لمزرعة واحدة أن تسيطر عمليًا على مساحات واسعة من المراعي خلال وقت قصير؛ إذ يكفي عدد قليل من المستوطنين، وقطيع، ومركبة رباعية الدفع، وسلاح، وغطاء عسكري أو من الشرطة، ودعم مالي أو دعم في البنى التحتية، لتغيير ميزان القوى في حيز كامل. من اللحظة التي تقام فيها بؤرة استيطانية زراعية قرب تجمع فلسطيني يتكرر نمط العمل نفسه: منع الوصول، والتهديدات والاعتداءات، والمسّ بالممتلكات والقطعان، واستخدام قوات الدولة ضد السكان حتى مغادرتهم القسرية. تحظى البؤر الاستيطانية الزراعية بميزانيات وبنى تحتية وتخصيص أراض للرعي وحماية عسكرية ومعدات وأسلحة، وأحيانًا أيضًا بتنسيق مباشر مع الجيش. لذلك ينبغي فهم مليشيات المستوطنين العاملة في الضفة

الغربية لا كعامل خارجي متمرد أو استثنائي عن منظومة الدولة، بل كذراع تنفيذية لآلية السيطرة على الحيز. لا تحتاج الهيئات الرسمية للدولة إلى تهجير كل تجمع بنفسها، لأنها تنتج شروطا يجعل فيها مستوطنون مسلحون، تحت رعاية الدولة، حياة الفلسطينيين مستحيلة.

لا توسع المزارع والبؤر الاستيطانية مساحة السيطرة الإسرائيلية فحسب؛ بل تخلق أيضا احتكاكا يوميا ومباشرًا داخل أحياز الحياة الفلسطينية. بخلاف آليات الفصل والإدارة عن بعد، نتحدث هنا عن حضور إسرائيلي قريب ومتواصل: مستوطنون مسلحون في المراعي، وطرق تتوغل إلى جوار البيوت، وجنود يظهرون مرارًا داخل البلدات والأحياز التي يعيش فيها الفلسطينيون. وهكذا يتحول القرب المادي نفسه إلى شكل من أشكال السيطرة، يخلق تهديدًا دائمًا، ويعطل روتين الحياة، ويحول الأعمال اليومية إلى ساحات محتملة للعنف.

ممارسات إعلان أراضي دولة، ومنع تصاريح البناء، والهدم ، وتخصيص المراعي، وإقامة المزارع والبؤر الاستيطانية، ونشاط مليشيات المستوطنين كلها جزء من منظومة واحدة. عندما يجبر تجمع فلسطيني على الرحيل نتيجة العنف أو منع الرعي أو الهدم أو قطع المياه أو منع الحركة أو فقدان الرزق، يُعرض الرحيل أحيانًا على أنه خيار، لكنه في الواقع تهجير قسري، وبعده تنتقل المناطق المنهوبة بسرعة إلى سيطرة المستوطنين. يقيم المستوطنون فيها طرقًا، وينصبون كرفانات، ويقيمون مزارع أخرى، ويسيجون الأراضي، ويُمحى الحضور الفلسطيني السابق من المشهد. ويبقى الفلسطينيون مهجرين، أحيانًا على مسافة قصيرة من أرضهم، لكن من دون إمكانية فعلية للعودة إلى شكل الوجود والرزق والمجتمع الذي كان قائمًا هناك.

الاستيلاء على الحيز لا يهدف إلى إحباط إقامة دولة فلسطينية في المستقبل فحسب، بل يدفع الفلسطينيين إلى جيوب مكتظة ومنفصلة عن بعضها ومشروطة بالتصاريح، فيما يتوسع الحيز اليهودي ويتصل ويترسخ مؤسساتيًا. هذه آلية محو واضحة: فهي لا تتطلب الإزالة الفورية لكل الفلسطينيين من الأرض، بل تجعل حضورهم غير متصل وغير محمي، وتعرضهم أكثر لمزيد من الإزاحة

.

الخلاصة

محاور العمل الخمسة لإسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية - العنف وبثّ الرعب، وتقييد الحركة، والخنق الاقتصادي، والتدمير السياسي والاجتماعي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيز - تعمل معًا كآلية محو متكاملة. وهي تضرب الحياة اليومية للفلسطينيين كأفراد وعائلات وتجمعات، وتسلب الشروط اللازمة لوجودهم كجسم سياسي واجتماعي وإقليمي.

تشغّل إسرائيل هذه المنظومة بواسطة مؤسسات الدولة والتشريع والميزانيات وقوات مسلحة والتخطيط والبنى التحتية ومنظومات التصاريح والمنظومة الاستيطانية للمستوطنات والبؤر والمزارع الاستيطانية ومليشيات المستوطنين المسلحة. لا يزال جزء من هذه الأفعال يُعرض بلغة الحاجة الأمنية أو التخطيط أو إنفاذ القانون. لكن كلما أصبحت الممارسات أكثر علنية وتنسيقًا وتصريحًا، انكشفت أكثر غايتها السياسية الواسعة: تقليص الحيز الفلسطيني، وتفكيك التواصل الفلسطيني، وإضعاف المؤسسات والتمثيل، وطرد التجمعات، وسلب مستقبل سياسي فلسطيني مستقل.

تصوغ خطة الحسم هذه الغاية علنًا وتمنح لغة سياسية صريحة لما تطبقه آليات المحو على الأرض: حسم أمر الفلسطينيين بواسطة البقاء تحت شروط التخلي والتبعية، أو الرحيل، أو القمع بالقوة.

يترتب على ذلك أيضًا بُعد سياسي ودولي. يواجه المجتمع الدولي نظام أبارتهايد إسرائيليًا يشغّل آليات محو متسارعة داخل مشروع استعماري استيطاني. لغة "إدارة الصراع" أو "العودة إلى عملية سياسية" لا تلائم الواقع القائم فعليًا، بل تساعد على إخفاء جوهر المنظومة: نظام يرتب الحيز على أساس التفوق اليهودي، ويستخدم منظومات السيطرة والإكراه والقمع ضد الفلسطينيين للحفاظ على هذا التفوق ومنعهم من مستقبل سياسي حر ومتساو.

لا يستطيع المجتمع الدولي مواصلة التعامل مع هذا الواقع كأزمة مؤقتة، أو كنتيجة لعنف محدود من المستوطنين، أو كانحراف يمكن إصلاحه بواسطة الدعوات إلى ضبط النفس والعودة إلى عملية سياسية. الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل، والمستندة إلى دعم سياسي ودبلوماسي وعسكري واقتصادي واسع، تتيح لمشروع المحو التقدم. لم تُحدث الإبادة الجماعية في غزة التحول الجذري في السياسة الدولية الذي يفرضه حجم الجرائم، وتتيح الحصانة نفسها الآن استمرار العنف والتهجير والسلب والخنق الاقتصادي والتفكيك الاجتماعي والسياسي في الضفة الغربية. إن الاعتراف بالواقع الموصوف يفرض عملا عاجلا وحاسمًا لوقف الأذى وحماية الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين.

آلية المحو في الضفة الغربية

أ. العنف وبثّ الرعب

مقدمة

يتناول هذا الفصل آلية محو الوجود الفلسطيني من خلال العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين سكان الضفة الغربية. ويتقصى الفصل مجمل الجهات الضالعة في ممارسة العنف، بما فيها جهات رسمية مثل الجيش والشرطة وفرق التأهب (كيتوت كوننوت) وكتائب الدفاع اللوائي (الهجمار)، متتبعًا الانتقال من الاقتحامات العسكرية الدورية إلى أنماط عمل متواصلة وأشد تدميرًا، بالتوازي مع توسيع استخدام القوة القاتلة وتسهيل تعليمات إطلاق النار. وهذا إلى جانب تزايد ضلوع ميليشيات مسلحة من المستوطنين، تنشط بالتنسيق والتعاون مع القوات الرسمية. كذلك، يعرض الفصل، بالتفاصيل، الطرق والوسائل التي تبثّ إسرائيل بواسطتها الرعب بين سكان الضفة ولا تعتمد بالضرورة على استخدام القوة القاتلة، مثل استخدام منظومات المراقبة والرصد التوغلية، تواجد الجنود والمستوطنين المسلحين شبه الدائم على الطرق وفي داخل القرى، الاقتحامات الليلية للمنازل، التهديد والابتزاز، الاعتقالات، التنكيل والتعذيب، العنف الجنسي، والتمثيل بالجثامين.

يبيّن الفصل كيف يحصل العنف الإسرائيلي كمنظومة متكاملة ومتواصلة توسّع إسرائيل بواسطتها سيطرتها على الضفة الغربية وتقلّص قدرة الفلسطينيين على مواصلة العيش، أفرادًا ومجتمعًا.

تتجاوز آثار العنف المتواصل، وبشكل أشدّ منذ تشرين الأول 2023، حدود الحادثة العينية المنفردة، بكثير. فهو يخلق واقعًا دائمًا من الخوف وانعدام اليقين والهشاشة، تصبح فيه أي ممارسة يومية من الخروج إلى العمل، الوصول إلى المدرسة، فلاحة الأرض، رعي المواشي، إلى السفر لتلقي العلاج الطبي أو حتى البقاء في المنزل محفوفة بالخوف من التعرض للعنف. بهذا المعنى، لا يشكّل بثّ الرعب أثرًا جانبيًا للعنف المتواصل، بل أحد أهدافه المركزية: فهو يضيّق هامش حركة الأفراد والتجمعات، يصوغ قراراتهم، يقيّدهم داخل منازلهم ويعمّق سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين.

تجسّد طبيعة العنف منذ تشرين الأول 2023، كما يعرضها هذا الفصل، انتقالًا من الاستخدام المتزايد للتنكيل البيروقراطي القائم على أدوات قانونية، تخطيطية وإدارية، إلى جانب مظاهر عنف متفرقة، إلى منظومة شاملة من العنف الجسدي والفوري يمارسها ميدانيًا ممثلو النظام الرسميون، وكذلك عناصر مدنية تشكّل قوة مكمّلة لعمل أذرع الدولة الرسمية. لذلك، لا يُقاس العنف الموصوف هنا

بعدد القتلى والجرحى والمعتقلين والسجناء فحسب، بل كذلك بأثره التراكمي وبقدرته على تحويل أي ممارسة يومية إلى حساب دائم للمخاطر والفوائد. يفرض هذا الواقع المشبَع بالقلق على سكان الضفة الغربية حالة من التأهب الدائم، يشوّش مجرى حياتهم الروتيني ويُضعف مناعتهم الفردية والأسَرية والمجتمعية. وهذا كله يخدم منطق الغاء الوجود الفلسطيني الهادف إلى دفع سكان الضفة خارج حيزهم وتفكيك البنى التي تحوّلهم من أفراد إلى جماعة وطنية.

على مدى عقود، صوّرت إسرائيل استخدامها القوة تجاه الفلسطينيين سكان الضفة الغربية بأنّه ردّة فعل على "أحداث أمنية". بذلك، وبشكل متعمَّد، محوَرَت النقاش العام في إسرائيل حول عمليات وحملات عسكرية موضعية وأحداث تصعيدية محددة، زمانًا ومكانًا. غير أن هذه الأحداث تجري على خلفية واقع يومي آخر: روتين متواصل من العنف يُمارَس حتى في غياب مقاومة فلسطينية جدية، ويتغلغل في جميع مناحي حياة سكان الضفة. ويستند هذا الروتين إلى تواجد عسكري دائم ومكثف في قلب مناطق سكنى المدنيين: تقتحم القوات الإسرائيلية المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين بشكل دائم، تداهم المنازل، تنفذ الاعتقالات وتجري التفتيشات، تنصب الحواجز الدائمة والطيارة التي تقيّد حركة السكان، وتستخدم وسائل مختلفة لمراقبتهم وتتبعهم. وكثيرًا ما يُواجَه الاعتراض على هذه الممارسات بل مجرد التواجد الفلسطيني في الحيز العينيّ أحيانًا باستخدام القوة، بما في ذلك إطلاق الرصاص الحي والاعتقال والتنكيل المتكرر.

منذ العقد الأول من الاحتلال، ومع إقامة المستوطنات الأولى في الضفة الغربية، نشأ إلى جانب العنف الإسرائيلي المؤسساتي روتين من عنف المستوطنين، كجزء لا يتجزأ من عنف النظام. وتدريجيًا، أخذ العنف يتغلغل إلى المناطق السكنية والمنازل الخاصة بالفلسطينيين سكان الضفة، تحت رعاية القوات الإسرائيلية وحماية أجهزة الدولة المختلفة. وعلى مرّ السنين، وثّقت بتسيلم مرارًا كيف يهاجم المستوطنون الفلسطينيين، يلحقون الأضرار بممتلكاتهم ويحاولون إبعادهم عن أراضيهم، بينما هم يحظون بالمرافقة والإسناد والحماية، أو بغضّ الطرف والتجاهل، من جانب الأجهزة الرسمية في الدولة. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، وُثّقت القوات الإسرائيلية مرارا وتكرارا وهي ترافق المستوطنين في اعتداءاتهم، تتيحها وتشارك فيها. وفي الوقت نفسه، وصف بعض الجنود كيف يشارك سكان المستوطنات في عمليات صنع القرار وفي بلورة سياسة الجيش في الضفة، بل ويتولّون أحيانًا قيادة الجنود ميدانيًا، بصورة فعلية. وهكذا، أخذت الحدود الفاصلة بين مرتكبي العنف تتلاشى، فيما تعمق وتوثق التعاون بين الجيش والشرطة والمستوطنين، حتى أصبحوا جهات تكمل بعضها بعضًا ضمن آلية سيطرة واحدة.

العنف في الضفة في ظلّ الإبادة الجماعية في قطاع غزة

بالتزامن مع تدمير قطاع غزة ابتداءً من تشرين الأول 2023، عاد عدد من كبار المسؤولين وممثلي الجمهور الإسرائيلي وأوضحوا أنهم ينوون تطبيق "نموذج غزة" في الضفة الغربية أيضًا. فعلى سبيل المثال، طالب وزير الأمن، يسرائيل كاتس، صراحةً، بالمساواة بين النشاط العسكري في قطاع غزة والنشاط العسكري في الضفة. أما وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، الذي يشغل أيضًا منصب وزير إضافي في وزارة الأمن ومسؤول عن مديرية الاستيطان، فقد هدد سكان الضفة قائلًا إن مصيرهم سيكون كمصير سكان غزة إذا واصلوا "دعم الإرهاب": "ستبدو طولكرم وجنين مثل جباليا والشجاعية، وستبدو نابلس ورام الله مثل رفح وخان يونس؛ إذ ستتحول هي أيضًا إلى أكوام من الأنقاض غير الصالحة للسكن، وسيُضطر سكانها إلى الترحال والبحث عن حياة جديدة في أماكن أخرى".

لاحقًا، عُيّن عدد من المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية في مناصب أساسية ضمن القيادة العليا للمنظومة العسكرية، من بينهم آفي بلوط، الذي نشأ في مستوطنة "نيفيه تسوف" ودرس في الكلية العسكرية التحضيرية "بني دافيد" في مستوطنة "عيلي". فمع بدء توليه منصب قائد المنطقة العسكرية الوسطى في تموز 2024، أعلن بلوط نيته انتهاج سياسة "هجومية" واستباقية. ثم أوضح لاحقًا أن المقصود يشمل، ضمن أمور أخرى، فرض عقوبات جماعية على تجمّعات فلسطينية كاملة. وقد تجلّت نتائج هذه العملية بأوضح صورة خلال عملية "الجدار الحديدي" في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية في كانون الثاني 2025؛ فلم تعد تقتصر على الاقتحامات العنيفة كما في السابق، بل شملت إحداث دمار واسع النطاق في المباني والبنى التحتية المدنية، بواسطة القصف الجوي وتشغيل آليات هندسية ثقيلة في مناطق سكنية مكتظة، وهي أنماط كانت تحاكي ما يجري في قطاع غزة ابتداء من تشرين الأول 2023. لقد حوّلت إسرائيل المباني السكنية والبنى التحتية الأساسية للحياة في شمال الضفة إلى أكوام من الأنقاض.

في موازاة تدمير مخيمات اللاجئين والمدن في شمال الضفة الغربية، سُجّل تسهيل واسع في سياسة إطلاق النار التي يتّبعها الجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة. تبعًا لذلك، سُجّلت منذ تشرين الأول 2023 قفزة حادّة في أعداد الفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا. وفي أيار 2026، عرض قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوط، سياسة القتل التي يتّبعها الجيش في الضفة الغربية. في هذا السياق، قال بلوط: "نحن نقتل كما لم نقتل منذ عام 1967" وإنه "من بين 1,500 شخص قُتلوا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كان 4% فقط غير ضالعين". تُظهر معطيات بتسيلم أن هذا الادعاء لا يمتّ إلى الواقع بأي صلة. فمن بين 1,037 فلسطينيًا قتلهم الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية بين 7 تشرين الأول 2023 و30 حزيران 2026، كان نحو ربع القتلى 237 شخصًا من الأطفال والفتية إضافة إلى 21 امرأة. وتكشف ملابسات قتلهم، المفصّلة في بيانات القتلى لدى بتسيلم، الطريقة المنهجية التي تخلق بها إسرائيل تبريرًا بأثر

رجعي لقتل الفلسطينيين: أولًا، عبر وسمهم بأنهم يشكّلون تهديدًا، ثم عبر طمس ومحو الملابسات العينية التي أدّت إلى قتلهم، حتى عندما يدور الحديث عن مدنيين، بمن فيهم أطفال، لم يشكّلوا خطرًا على أحد.

منذ تشرين الأول 2023، جُنّد آلاف المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية للخدمة في قوات الاحتياط في مناطق سكنهم. جُنّد بعضهم ودُمجوا في فرق التأهب في المستوطنات، والتي جرى توسيعها وتسليحها تسليحًا ثقيلًا، فيما جُنّد آخرون ووُزّعوا على كتائب الدفاع اللوائي التابعة للألوية الإقليمية المسؤولة عن مختلف مناطق الضفة الغربية (للمزيد عن كتائب الدفاع اللوائي وفرق التأهب، انظروا أدناه، في هذا الفصل) وإضافة إلى هؤلاء، عمل ممثلو الجمهور على دفع وتشجيع تسليح المستوطنين على نطاق واسع، بمن فيهم أولئك الذين لم يُجنّدوا للخدمة الفعلية.

أدّى الجمع بين التسلّح المكثف وعمليات تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، وكذلك المطالبة الجماهيرية بالانتقام منهم جميعًا على خلفية الهجوم الذي بادرت إليه حماس وهو مطلب بات شائعًا جدًا في إسرائيل عمومًا، وفي أوساط اليمين المتطرف خصوصًا إلى أن يصبح عنف المستوطنين، منذ تشرين الأول 2023، أكثر تنظيمًا وفتكًا واتساعًا وفوريةً مما كان عليه في السابق. ومنذ تشرين الأول 2023، وُثّقت حالات كثيرة بادر فيها مستوطنون من سكان الضفة الغربية إلى شنّ اعتداءات مخطّطة ومنسّقة، وهم مسلّحون ويرتدون ملابس عسكرية ومزوّدون بأسلحة وعتاد عسكري. وفي خضمّ ذلك، أصبح التمييز بين مختلف منفّذي العنف أكثر صعوبة أيضًا. وفي الوقت نفسه، شكّل التشجيع المتواصل الذي تطلقه القيادة العسكرية على مسامع الجنود، مطالبةً إياهم باتباع توجّهٍ "هجومي" و"استباقي"، أرضًا خصبة للتنكيل المتعمّد بالسكان الفلسطينيين، وسط توحيد الجهود مع المستوطنين في بعض الأحيان.

الجيش الإسرائيلي: من اقتحامات متفرقة إلى تدمير دائم

ينفّذ الجيش الإسرائيلي، على مدى عقود، اقتحامات عسكرية دورية لمخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق السكنية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وتتّبع هذه الاقتحامات نمطًا شبه ثابت يشمل دخول عشرات أو مئات الجنود، ترافقهم أحيانًا قوات من الشرطة أو عناصر من "الشاباك" ("جهاز الأمن العام")، إلى مدينة أو بلدة أو قرية أو مخيم للاجئين. وعلى مدى ساعات طويلة، وأحيانًا أيام، تطلق القوات نيرانًا كثيفة في قلب الأحياء السكنية، تقتحم المباني وتنفّذ عمليات تفتيش واعتقال. وتخضع مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية، على وجه الخصوص، لاقتحامات متكررة وفتّاكة بشكل خاص، تشمل، ضمن أمور أخرى، قتل أعداد كبيرة من المدنيين وإلحاق الأضرار والدمار بالمنازل والمباني والبنى التحتية. وعلى مرّ السنين، وصفت عناصر في الجيش و"الشاباك" ووسائل الإعلام الإسرائيلية هذه

المناطق بأنها مراكز للنشاط المسلح، وهو ما يُحدِّدها وسكانَها باعتبارهم هدفًا مشروعًا لاستخدام القوة العسكرية على نطاق واسع ويجعل جميع السكان عرضة للأذى المتواصل والعقاب الجماعي.

يطمس هذا التوصيف حقيقة أن الحديث يدور عن مخيمات للاجئين وأحياء سكنية مكتظة، يعيش فيها مدنيون، بينهم أطفال ومسنون وعائلات تحاول الحفاظ على روتين حياتها اليومية. وفي معظم الحالات، يفرض الجيش خلال تلك الاقتحامات حصارًا على المنطقة ويغلق الطرق، مانعًا الحركة وإمكانيات الوصول إلى مراكز العلاج الطبي، وسط تعريض حياة السكان للخطر في كثير من الحالات. وقد يستمر هذا الحصار عدة أيام، تُشلّ خلالها حياة السكان تمامًا: تتعطل الدراسة في المدارس، تتوقف الأنشطة التجارية ولا يستطيع السكان الوصول إلى أماكن عملهم.

كثيرًا ما تدّعي الجهات العسكرية بأن التنظيمات الفلسطينية المسلحة تستغل مخيمات اللاجئين - وهي من أكثر المناطق المدنية اكتظاظًا وكثافة سكانية في الضفة - للاختباء فيها والعمل من داخلها، مستخدمة سكان المخيمات دروعًا بشرية. غير أن أساليب عمل الجيش وحجم الأذى الذي يلحقه يدلان على أن الأمر لا يتعلق بهجمات محددة الأهداف ضد مسلحين، بل بنمط عمل واسع النطاق يمسّ السكان المدنيين وظروف حياتهم ويستخدم آليتيّ العقاب الجماعي وبثّ الرعب.

في تموز 2023، نفّذ الجيش الإسرائيلي اقتحامًا لمخيم جنين للاجئين في شمال الضفة الغربية، أطلق عليه اسم عملية "بيت وحديقة". وعلى مدى يومين من القصف الجوي وإطلاق النار من الدبابات والتدمير بالجرافات والاجتياح البري، الذي شارك فيه نحو ألف جندي مسلح، ألحق الجيش دمارا هائلا لمبانٍ وبنى تحتية في مخيم جنين للاجئين، الذي يسكنه نحو 23,600 شخص. وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بأن قوات الجيش انتقلت، خلال أيام الاقتحام، من منزل إلى آخر عبر فتحات أحدثتها في الجدران الخارجية واستولت على بعض المنازل لفترات طويلة وألحقت أضرارًا جسيمة بالممتلكات. وأغلق الجيش المخيم أمام المركبات والمشاة، ومنع سيارات الإسعاف من دخوله لتقديم العلاج للجرحى. كما أطلق الرصاص الحي وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه عدد من المستشفيات في المخيم. وقُتل خلال العملية 12 شخصًا، بينهم 4 أطفال، أصيب أكثر من 120 شخصًا واقتُلع 3,500 شخص من منازلهم.

منذ تشرين الأول 2023، وبصورة أشدّ منذ انطلاق عملية "الجدار الحديدي" في كانون الثاني 2025، انتقلت اقتحامات الجيش الإسرائيلي لمخيمات اللاجئين وغيرها من التجمعات السكنية في أنحاء الضفة الغربية إلى مرحلة جديدة من حيث نطاقها وحدّتها وأنماط العمل المتّبعة خلالها. ففي عملية "الجدار الحديدي"، التي بدأت في مخيم جنين للاجئين ثم انتقلت إلى مخيمات اللاجئين طولكرم ونور شمس والفارعة، تحوّل الاستيلاء المؤقت على المخيمات في شمال الضفة الغربية إلى تدمير مكثف

للمباني والبنى التحتية وتهجير لعشرات الألاف من سكانها. وخلال العملية، هجّر الجيش نحو 33,000 من سكان المخيمات من منازلهم وأعلن أنه سيواصل السيطرة عليها حاليًا، وحتى نهاية حزيران 2026، لم يكن قد أعلن انتهاء العملية ولا يزال يمنع معظم المهجّرين من العودة. منذ بدء العملية وحتى نهاية حزيران 2025، قتلت قوات الجيش 83 شخصًا، بإطلاق النار والقصف الجوي، في مدن ومخيمات شمال الضفة الغربية، من بينهم 3 نساء و14 قاصرًا، طبقًا لمعطيات بتسيلم. في المقابل، نفّذت القوات أعمال تدمير غير مسبوقة للمباني والبنى التحتية، بواسطة عمليات تفجيرية مراقَبَة واستخدام واسع للجرافات. كما اقتحمت القوات أحياء سكنية مكتظة، مستخدمة الدبابات وناقلات الجند المدرعة التي ألحقت المزيد من الدمار بالمنازل والسيارات والممتلكات العامة.

يتمثل أحد أبرز مظاهر ارتفاع مستويات العنف في عودة سلاح الجو الإسرائيلي، للمرة الأولى منذ الانتفاضة الثانية، إلى قصف المناطق السكنية المكتظة في شمال الضفة الغربية. ووفقًا لما وثقته بتسيلم، قُتل في الضفة الغربية 269 فلسطينيًا في غارات جوية، منذ 21 حزيران 2023، حين سُجّلت أول غارة جوية إسرائيلية في الضفة منذ الانتفاضة الثانية، وحتى 23 أيار 2026. وكان بين القتلى 45 قاصرًا، فيما قُتل ما لا يقل عن 128 شخصًا منهم بينما لم يكونوا مشاركين في أي نشاط قتالي وقت القصف. وللمقارنة، فعلى مدى أكثر من 18 عامًا، بين العام 2005 وبداية تشرين الأول 2023، قتل الجيش الإسرائيلي 14 شخصًا في غارات جوية شنها على الضفة الغربية. وقد وصف سكان المخيمات الذين أدلوا بإفاداتهم لبتسيلم منذ تشرين الأول 2023، المشاهد التي رأوها في المخيمات بعد القصف: دمار هائل في المباني السكنية، جثامين مدفونة تحت الأنقاض، أشلاء جثامين بينها أشلاء أطفال متناثرة في الشوارع، في المنازل، في مقهى وفي ساحة ألعاب.

ضمن سلسلة من الاقتحامات العسكرية للمناطق السكنية في محافظات نابلس، جنين، رام الله والخليل، خلال الحرب مع إيران في حزيران 2025 وبين شباط وآذار 2026، وثّقت بتسيلم نمطًا منهجيًا واسع النطاق ومتكررًا، استولى فيه الجنود على منازل وحوّلوها إلى مواقع عسكرية ومراكز للتحقيق وأماكن لمبيت الجنود. في حزيران 2025، استولى الجيش بهذه الطريقة على 60 مبنى على الأقل. وبين شباط وآذار 2026، استولى على 130 منزلًا على الأقل. وأثناء الاستيلاء عليها، أمر الجنود السكان بمغادرة منازلهم، أو جمعوهم في غرفة واحدة، وفصلوا أحيانًا بين الرجال والنساء والأطفال، فيما أجروا عمليات تفتيش استمرت من بضع دقائق إلى عدة ساعات. وعندما كان الجنود يغادرون، بعد ساعات وأحيانًا أيام، ويُسمح للسكان بالعودة إلى منازلهم، كانوا يجدون أن الجنود سرقوا من المنازل أموالًا ومعدّات وأكلوا من طعامهم وناموا في أسرّتهم وخلّفوا وراءهم أثاثًا محطمًا، إلى جانب النفايات وأعقاب السجائر، بل والبراز في بعض الحالات. وأفاد بعض هؤلاء السكان لبتسيلم بأنهم يخشون العودة إلى منازلهم، خوفًا من أن يستولي عليها الجيش مجددًا أو أن تتحول إلى هدف عسكري.

لا يُعدّ هذا النوع من الاستيلاء ظاهرة جديدة في حد ذاته، وقد عُرف في المصطلحات العسكرية باسم "أرملة القش"، غير أن إفادات جمعتها بتسيلم توثّق توسّع نطاق استخدام هذه الممارسة.

ينعكس هذا المسار أيضًا في تزايد التقارير، منذ تشرين الأول 2023، حول استخدام القوات الإسرائيلية لسكان فلسطينيين كدروع بشرية خلال اقتحام المناطق السكنية والمنازل، بأوامر من ضباط كبار في الجيش في كثير من الحالات. ويدور الحديث هنا عن فلسطينيين، بينهم أطفال وفتية تم إجبارهم على تنفيذ أعمال عسكرية تنطوي على خطر حقيقي على حياتهم، تحت تهديد السلاح في الغالب: فيؤمَرون بإزالة أجسام مشبوهة من الطريق، أو بمطالبة أشخاص بالخروج من منازلهم لكي يتمكن الجيش من اعتقالهم ("إجراء الجار")، أو بالوقوف أمام الجنود فيما يطلق هؤلاء النار من خلف ظهورهم، وغير ذلك.

قتلى

خلفية: سياسة إطلاق النار التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي

تعليمات إطلاق النار التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي ليست متاحة لاطّلاع الجمهور. غير أن إفادات عديدة أدلى بها جنود لمنظمة "نكسر الصمت" على مرّ السنين، تُبيّن أن الغالبية الساحقة منهم يتلقون تأهيلًا شفهيًا يشرح الخطوط العامة لهذه التعليمات، من دون أن تُسلَّم إليهم بصورة منظمة. كما أفاد كثيرون بأن هذه التعليمات تتغير وتتوسع تبعًا لـ"روح القائد" المحدَّد الذي يخدمون تحت إمرته. وتُظهر منشورات مختلفة وتصريحات قدمها ممثلو الدولة، خلال إجراءات قضائية تناولت هذه المسألة، يتضح أن الدولة ادعت أن التعليمات صيغت بما يتوافق، ظاهريًا، مع متطلبات القانون الإسرائيلي والقانون الدولي في كل ما يتعلق باستخدام القوة القاتلة. لكن فعليًا، وبدلًا من أن تلجم استخدام القوة وتفرض قيودًا عليه، تحولت هذه التعليمات، بصيغتها المبهمة، إلى أداة في أيدي المؤسسة العسكرية والجنود في الميدان للإفلات من المساءلة عن إصابة الفلسطينيين أو قتلهم. ومن خلال مقارنة المعلومات المتاحة للجمهور بشهادات الجنود، يتضح أنه بينما لا تجيز التعليمات استخدام القوة المميتة إلا في حالات وجود خطر يهدد الحياة بصورة "حقيقية وفورية"، فإنها لا تحدد معايير واضحة، وتترك للجنود في الميدان تحديد ما إذا كانت الحالة تستوفي هذا التعريف أم لا، وأنه كثيرًا ما يُستخدم شعور الجندي الذاتي بالخطر ذريعةً لتبرير استخدام قوة غير متناسبة. وعلى مرّ السنوات، أصبحت سياسة إطلاق النار التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي أكثر تساهلًا، وغالبًا ما كان هذا يحصل بالتوازي مع دعوات أطلقها ممثلو جمهور مختلفون لتوسيع صلاحيات إطلاق النار بغية حماية الجنود، حتى لو بثمن قتل أعداد كبيرة من الفلسطينيين.

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (أيلول 2000) وحتى 6.10.23، قتلت القوات الإسرائيلية 2,657 فلسطينيًا في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس ، كان منهم 519 طفلًا وفتى و83 امرأة. وقد قُتل، في تلك السنوات، 83 فلسطينيًا بأيدي جهات إسرائيلية مدنية و15 بأيدي جهات إسرائيلية، غير معروف إن كانت عسكرية أو مدنية. كما أُصيب مئات آلاف آخرون، بعضهم بجروح خطيرة تركت آثارًا دائمة، بما في ذلك إعاقات جسدية ونفسية. ومنذ 7.10.23 حتى 30.6.26، قتلت إسرائيل 1,087 شخصًا في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، كان من بينهم 242 طفلًا وفتى و21 امرأة. من بين هؤلاء، قُتل 35 شخصًا بأيدي جهات إسرائيلية مدنية و15 بأيدي جهات إسرائيلية غير معروف إن كانت مدنية أو عسكرية. الباقي قتلوا على يد قوات إسرائيلية.

معظم القتلى والجرحى خلال تلك السنوات، لم يُقتلوا ولم يصابوا أثناء مشاركتهم في أعمال عنف أو في تبادل لإطلاق النار مع القوات الإسرائيلية، كما لم يكونوا أهدافًا لعمليات اغتيال. كان بعضهم مطلوبًا للاعتقال فقط، ودون تشكيل أي خطر على القوات في الميدان. بعض القتلى قُتلوا لأنهم كانوا متواجدين بالقرب من فلسطيني صنفته إسرائيل "مطلوبًا"، أو بسبب تشخيص خاطئ لهويتهم باعتبارهم "مطلوبين"، أو لأنهم تواجدوا صدفة في زقاق أو طريق كان الجنود قد نصبوا فيه كمينًا عسكريًا. كما أُطلق النار على بعضهم أثناء تسلقهم جدار الفصل بغية الدخول إلى القدس أو إلى داخل الخط الأخضر، للوصول إلى أماكن عملهم.

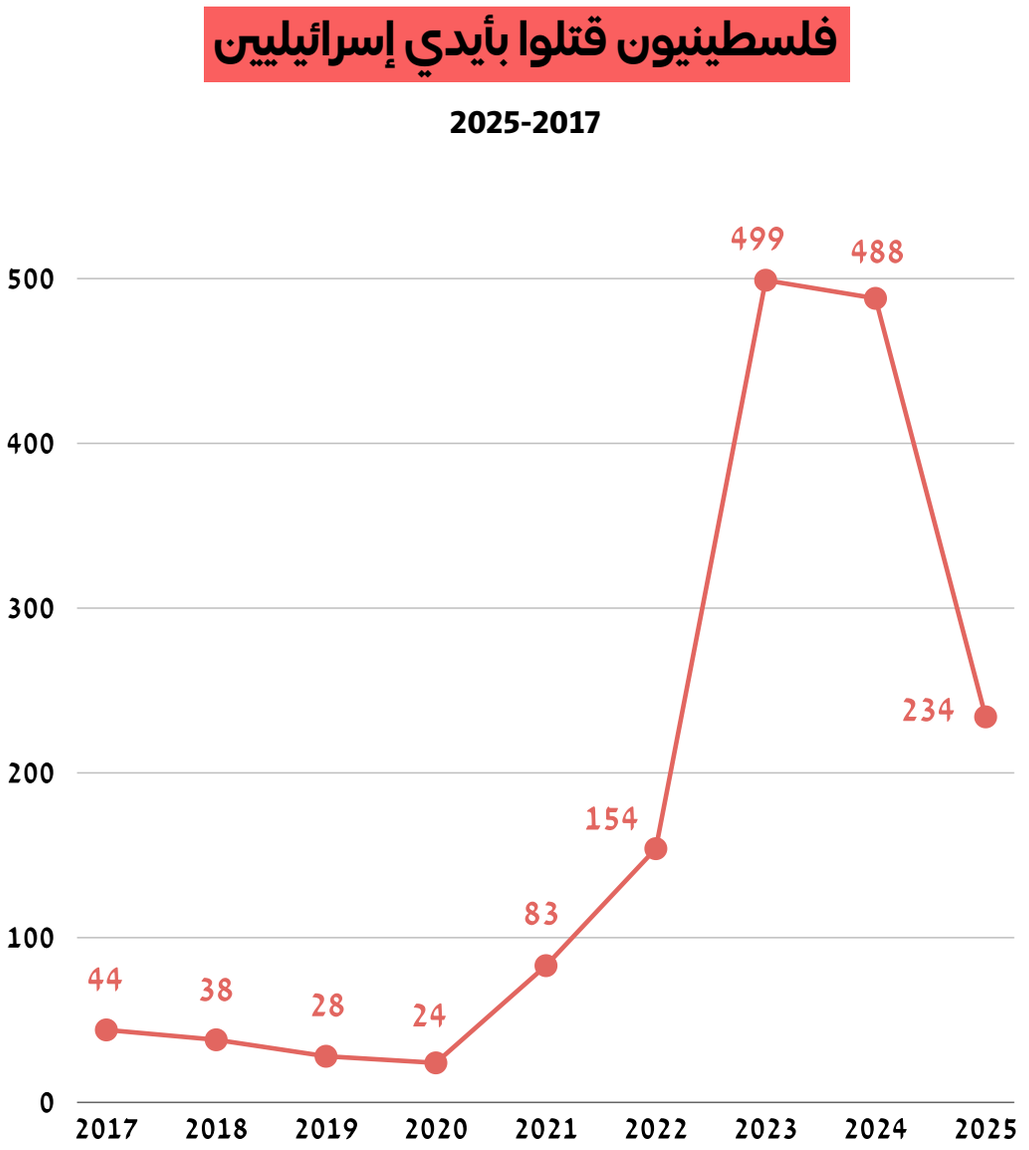

منذ تشرين الأول 2023 فصاعدًا

يتجلى التغيير في أنماط عمل الجيش الإسرائيلي منذ تشرين الأول 2023، بصورة أوضح من أي مجال آخر، في التوسيع غير المسبوق لصلاحيات إطلاق النار، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، على نحو يسمح بإطلاق النار حتى في الحالات التي لا تتعرض فيها القوات في الميدان لأي خطر على حياة أفرادها، أو لأي نوع آخر من الخطر.

أعداد القتلى منذ 7 تشرين الأول 2023 بحسب المحافظات

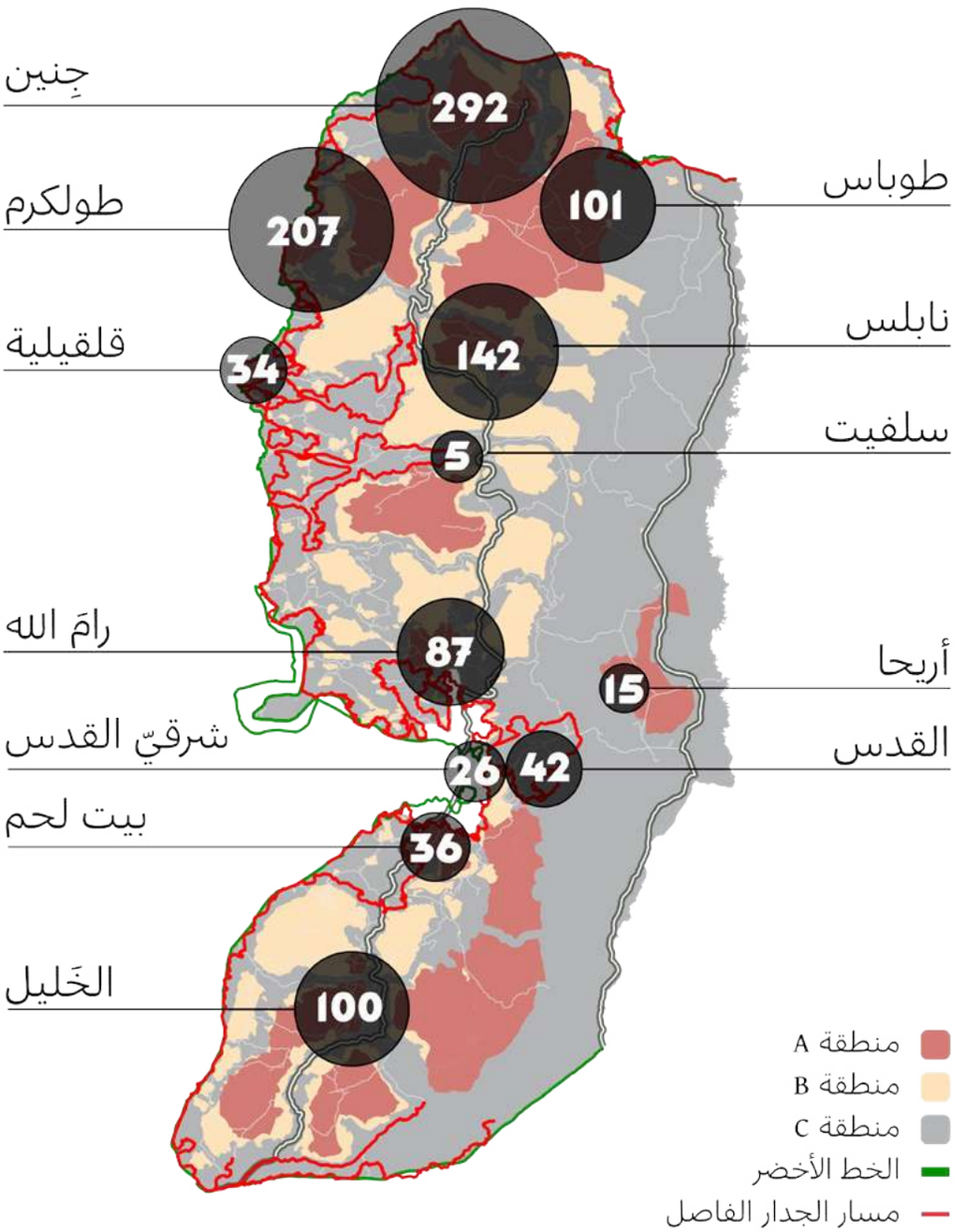

*** من 7 تشرين الأول 2023 وحتى 30 حزيران 2026**

مصدر: بتسيلم

وقد شغلت عدة حوادث الرأي العام الإسرائيلي، من بينها قتل أفراد عائلة بني عودة في بلدة طمون في آذار 2026، وقتل الطفل الرضيع سام أبو هيكل (7 أشهر) في الخليل في حزيران 2026، وأثارت نقاشًا في وسائل الإعلام. في هاتين الحالتين، برر الجيش إطلاق النار بأنه جاء ردًا على "شعور بالخطر" لدى الجنود وادعى بأن المركبات التي كان يستقلها الضحايا "زادت سرعتها نحوهم"، وسط عرض الحادثتين على أنهما استثنائيتان.

إلا أن الحالات المشابهة التي وثقتها بتسيلم منذ تشرين الأول 2023 تُظهر أن قتل أطفال عائلة بني عودة والرضيع سام أبو هيكل لم تكونا حالتين استثنائيتين ليس من حيث حقيقة أن الحديث يجري هنا عن قتل أطفال وفِتيان، ولا حتى من حيث حقيقة أن هؤلاء الأطفال والفتيان قُتلوا بإطلاق النار عليهم بجانب أفراد عائلاتهم أو أمام أعين والديهم. وإلى أطفال عائلة بني عودة والرضيع سام، يُضاف 54 طفلًا وفتى آخرين قُتلوا في الضفة الغربية خلال العام 2025، وكثيرون آخرون من بينهم: صدام رجب (10 أعوام)، الذي أصيب في كانون الثاني 2025 برصاصة في ظهره عندما خرج إلى مدخل منزله في طولكرم ليتحدث هاتفيًا مع والدته، وتوفي بعد عشرة أيام متأثرًا بجراحه؛ عمرو قبها (13 عامًا)، الذي أطلق الجنود النار عليه بينما كان يسير في أحد شوارع بلدته يعبد، في محافظة جنين، في تموز 2025. وبعد إصابته، اعتدى الجنود على والده الذي وصل إلى المكان وكبلوا يديه وأجبروه على الجلوس إلى جانب ابنه المحتضر وطوال نحو نصف ساعة، منعوا سيارة إسعاف كانت في المكان من نقله إلى المستشفى؛ إسلام مجارمة (14 عامًا)، الذي قتله الجنود بالرصاص في أيلول 2025، بعد أن زار مع أفراد أسرته أنقاض منزلهم الذي كان الجيش قد هدمه في مخيم جنين للاجئين؛ محمد مسقلة (14 عامًا)، الذي قتله الجنود بالرصاص في اليوم نفسه، بينما كان يقف مع عدد من الفتية يشاهد سكان المخيم وهم يحاولون العودة إلى منازلهم.

منذ العام 2022، أظهرت معطيات بتسيلم ارتفاعًا حادًا في معدلات قتل الأطفال والفتية في الضفة الغربية: من 16 قتيلًا عام 2021 إلى 34 قتيلًا عام 2022. ومنذ تشرين الأول 2023، سُجّل رقم قياسي غير مسبوق: ففي عام 2023، قتلت إسرائيل 120 طفلًا وفتًى، 80 منهم خلال أقل من ثلاثة أشهر، بين 7 تشرين الأول 2023 ونهاية ذلك العام. وخلال عام 2024، قتلت إسرائيل 89 طفلًا وفتًى، ثم في عام 2025 قتلت 54 طفلًا وفتًى. ومنذ مطلع العام 2026 وحتى نهاية حزيران 2026، قتلت إسرائيل 15 طفلًا وفتًى في أنحاء الضفة الغربية.

في هذا السياق، لا يمكن فصل الارتفاع الحاد في حالات قتل الأطفال والفتية في الضفة الغربية عن قتل إسرائيل أكثر من 21,000 طفل وطفلة فلسطينيين، في إطار الإبادة الجماعية التي تشنّها على قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023. لكنّ هذا العدد، الذي لا يمكن تصوّره، لم يؤدّ حتى إلى نشوء مطالبة جماهيرية بوقف القتل. ويدلّ غياب المعارضة الإسرائيلية، ضمن أمور أخرى، على عمق عمليات نزع الإنسانية عن الفلسطينيين، والتي تدعم، ولو بالصمت، واقعًا أصبح فيه قتل الأطفال والفتية أمرًا روتينيًا.

بنظرة واسعة، سُجّل منذ تشرين الأول 2023 ارتفاع غير مسبوق في التقارير عن إطلاق جنود النار القاتلة على فلسطينيين من جميع الأعمار في الضفة الغربية، في حالات لم يكن يبدو أنهم يشكّلون فيها أي خطر ملموس. وبين 7 تشرين الأول 2023 و30 حزيران 2026، قتلت إسرائيل 1,087 فلسطينيا في أنحاء الضفة الغربية، كان نحو رُبعهم، أي 242 شخصا، من القاصرين، و21 امرأة.

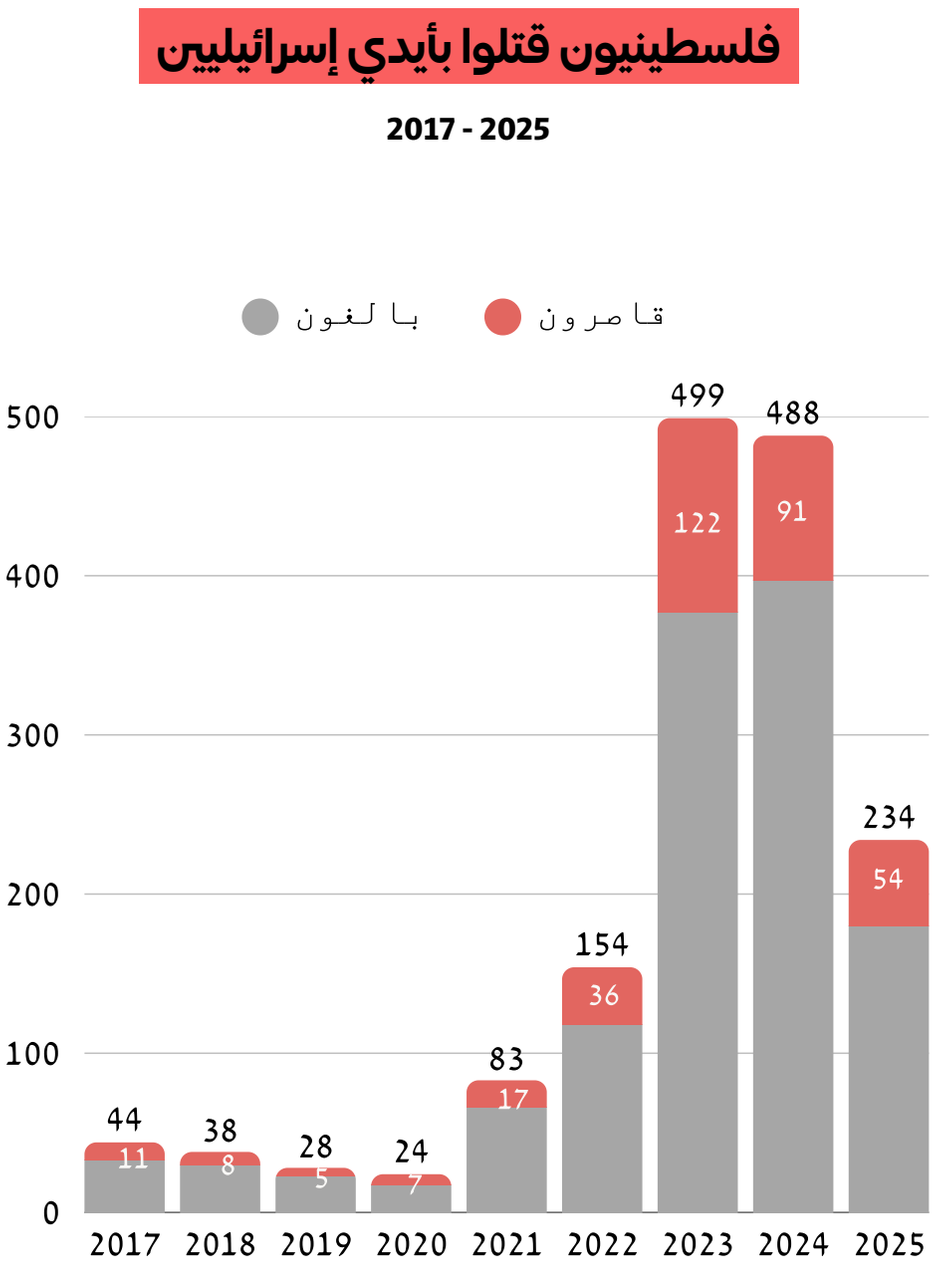

في 10 كانون الثاني 2026، كان شاكر الجعبري (58 عامًا) يقود سيارته في شوارع الخليل ومعه ابنته رسلان الجعبري وأطفالها الأربعة. عندما لاحظ مجموعة من الجنود تسير صعودًا في الشارع الذي أمامه، أبطأ سرعة سيارته. وردًا على الإبطاء، أطلق أحد الجنود ثلاث رصاصات باتجاهه، اخترقت إحداها الزجاج الأمامي وأصابت الجعبري في جبينه، فتوفي بعد وقت قصير. خرج اثنان من أحفاد الجعبري، جوري (11 عامًا) ومحمد (9 أعوام)، من السيارة وفرّا راكضين وهما يصرخان ويبكيان. أحد السكان، وكان شاهدًا على الحادثة، ساعد ابنة الجعبري على الخروج من السيارة مع طفليها الآخرين، جوليا (عامان) وريان (5 أعوام)، وأدخلهم إلى منزل أقاربه المقيمين في الجوار، من دون شقيقيهما الأكبر سنًا. ومن هناك، حاول أفراد الأسرة استدعاء سيارة إسعاف. ووفقًا للهلال الأحمر ولمسعف تحدث إلى بتسيلم، حاولت سيارتا إسعاف الوصول إلى موقع إطلاق النار من اتجاهين مختلفين، إلا أن الجيش منعهما من الوصول إلى المكان. بعد ذلك بوقت قصير، أخرج الجنود جثمان الجعبري من سيارته ونقلوه إلى مركبة عسكرية. وفي الساعات التالية، فرض الجيش إغلاقًا على المنطقة وتنقّل الجنود، خلاله، بين المنازل والمحال التجارية في الحي، فحصوا كاميرات المراقبة وصادروا تسجيلًا يوثّق الحادثة من كاميرا أحد المحال. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، نشر الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بيانًا وصف فيه الجعبري بأنه "مخرّب"، دون تقديم أية أدلة، وزعم أن "قوات الجيش الإسرائيلي التي كانت تعمل في المنطقة أطلقت النار على مخرّب حاول دهس أفرادها، فجرى تحييده". وفي صباح اليوم التالي، أعاد الجيش جثمان الجعبري إلى أسرته. وفي اليوم نفسه، نشر الجيش توضيحًا متحفظًا جاء فيه: "[...] يتبين من تحقيق أولي أُجري أن قوة من الجيش الإسرائيلي كانت تعمل في المنطقة أطلقت النار باتجاه مركبة أسرعت نحوها، بسبب خشيتها من وجود تهديد فوري. ولم يعثر في هذه المرحلة على أدلة واضحة تثبت أن الأمر كان اعتداء متعمدًا، ولا تزال الحادثة قيد التحقيق". حتى موعد كتابة هذا التقرير، كان الجيش لا يزال يحتفظ بالتسجيل الذي صادره من كاميرا المراقبة ويمنع نشره.

يرقى عدد من حالات القتل التي حققت فيها بتسيلم ومنظمات أخرى، منذ تشرين الأول 2023، إلى مستوى الإعدام. خلال اقتحام نفذه الجيش في حزيران 2025، كان نضال وخالد عميرة يسيران في أزقة البلدة القديمة في نابلس، في طريقهما لمساعدة أسرة كانت تحاول الخروج من المنطقة. أوقفهما الجنود وضربوهما، ثم أطلقوا النار عليهما وقتلوهما. وبعد ذلك، قرر الجيش أنهما كانا "مخربين". لكن التحليل الجنائي لمقاطع الفيديو، والذي نشرته بتسيلم ومنظمة "إيندكس" في كانون الأول 2025، اظهرَ أنهما لم يشكّلا خطرًا على أحد: فقد أُعدِم خالد بإطلاق النار على رأسه من مسافة صفر، بينما كان مثبتًا على الأرض ومحاطًا بجنود مسلحين. وأُطلِقت النار على ظهر نضال من مسافة قصيرة، بينما لم تكن أمامه أي إمكانية للفرار. بعد إطلاق النار عليهما، تُرك نضال ينزف حتى الموت ومنَع الجنود المسعفين من الوصول إلى المكان.

بعد ذلك ببضعة أشهر، في تشرين الثاني 2025، وُثقت قوات إسرائيلية وهي تطلق النار من مسافة صفر وتقتل يوسف عصاعصة (39 عامًا) والمنتصر بالله عبد الله (26 عامًا)، خلال اقتحام لمدينة جنين. وكما

يظهر في توثيق الحادثة، أخرجت القوات الفلسطينيَّين، اللذين وصفهما الجيش بأنهما مطلوبان، من المبنى وأيديهما مرفوعة إلى أعلى وقد سلّما نفسيهما للقوات. ثم أمرتهما القوات بالعودة إلى المبنى والجلوس على الأرض، قبل أن تقوم بإعدامهما.

أظهرت تقارير وتوثيقات كثيرة نُشرت ووصلت إلى بتسيلم خلال تلك الفترة حالات منع فيها الجنود إمكانية تلقي ضحاياهم العلاج الطبي وتركوهم يحتضرون حتى الموت، في مواقع إطلاق النار عليهم. في 13 من أصل 54 حالة قتلَ فيها الجيش الإسرائيلي أطفالًا وفتية خلال العام 2025، أعاق الجنود، أو منعوا تمامًا، وصول الطواقم الطبية أو السكان الذين حاولوا تقديم العلاج أو إخلاء المصابين. وفي تسع حالات على الأقل، أطلق الجنود الرصاص الحي في الهواء أو باتجاه السكان والطواقم الطبية، لمنعهم من الاقتراب من الجرحى وتقديم العلاج لهم ونقلهم إلى المستشفيات. وفي الحالات التي تولّى فيها الجنود نقل الجرحى من المكان، مُنع السكان وأفراد الطواقم الطبية الفلسطينية من الوصول إليهم، منعًا تامًا. ومن غير المعروف ما إذا كان الجنود قد قدّموا أي علاج طبي للجرحى قبل إعلان وفاتهم، أو ما إذا جرت أي محاولات لإنقاذ حياتهم.

في تشرين الثاني 2025، شوهدت مجموعة كبيرة من الجنود متجمعة في زقاق في مخيم الفارعة للاجئين في محافظة طوباس، حول الفتى جاد الله جاد الله (14 عامًا) الذي كان مستلقيًا على ظهره بعد إصابته بالرصاص. في شريط فيديو صُوِّر في الموقع، يظهر جاد الله وهو يمد يده نحو الجنود ويتوسل إليهم أن ينقذوا حياته. كان والداه وإخوته يشاهدون ما يحدث من منزلهم القريب. "صعدت بسرعة إلى الطابق الثاني، حيث توجد نافذة تطل على مدخل الزقاق"، قال والد جاد الله، جهاد جاد الله (42 عامًا)، أبٌ لثمانية، في إفادة أدلى بها لبتسيلم. "صعدت زوجتي خلفي. رأينا ابننا فقد تعرّفنا إلى ملابسه ملقى على الأرض، يتحرك ويتلوّى، وكان حوله عدد كبير من الجنود. أُصبنا جميعًا بالصدمة. جاء أولادنا أيضًا ورأوا أخاهم ملقى على الأرض ومحاطًا بالجنود. لم نستطع الاقتراب ولم نستطع فعل أي شيء". بعد أن شاهدته من الطابق الثاني، قررت والدة جاد الله الخروج إلى الجنود والتوسل إليهم لإنقاذ حياة ابنها. وردًا على ذلك، أطلق الجنود النار باتجاهها. ثم ترك الجنود جاد الله ينزف حتى الموت لمدة لا تقل عن 45 دقيقة، ثم أخذوا جثمانه من المكان. "لقد جرحونا مرتين: حين قتلوه وحين احتجزوا جثمانه"، قال الوالد لصحيفة "هآرتس". "أمرّ بجانب المقبرة وأقول في نفسي: ليت ابني يكون هنا، وهذا كل شيء".

تغييرات في سياسة إطلاق النار خلال العمليات العسكرية

بالتزامن مع بدء عملية "الجدار الحديدي"، ومع دخول اتفاق "وقف إطلاق النار" في قطاع غزة حيّز التنفيذ في كانون الثاني 2025، نُشر أن الحكومة الإسرائيلية قررت إضافة "تعزيز النشاط الهجومي" في الضفة الغربية إلى "أهداف الحرب" الرسمية. وأفاد جنود، أجرت معهم صحيفة "هآرتس" مقابلات، بأن

قائد فرقة الضفة الغربية للقوات سمح للقوات، خلال العملية، بإطلاق الرصاص الحي على أي مركبة تأتي من "منطقة قتال" وتتجه نحو أحد حواجز الجيش، بهدف إرغام السائق على التوقف قبل وصوله إلى نقطة التفتيش. كما أفادت تقارير بأن قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوط، سمح لجنوده بإطلاق النار بقصد القتل على كل من "يعبث بالأرض". وقد استند هذا الأمر غير التناسبيّ إلى تبرير "أمني"، بادّعاء أن كل من يبدو وكأنه "يعبث بالأرض" قد يكون بصدد زرع عبوة ناسفة.

منذ الأيام الأولى لعملية "الجدار الحديدي" في كانون الثاني 2025، نُشرت تقارير عن قتل أعداد كبيرة من المدنيين في المناطق التي اقتحمها الجيش في شمال الضفة الغربية. ففي اليوم الأول من العملية، انتشر على شبكات التواصل الاجتماعي مقطع فيديو تظهر فيه عائلة تحاول الفرار بسيارتها من إطلاق النار، إلى أن أطلق الجنود النار على السائق، وهو ربّ العائلة، فأردوه قتيلًا أمام أفراد عائلته. وفي اليوم الرابع من العملية، أطلق جنود النار على الطفلة ليلى الخطيب (عامان) بينما كانت تتناول العشاء مع أسرتها في منزلها في إحدى القرى القريبة من جنين. وفي رد قدمه الجيش لصحيفة "هآرتس"، جاء أن الجنود أطلقوا النار على المنزل "الذي كان يتحصن فيه "مُخرّب" مطلوب، بحسب المعلومات الاستخبارية" وأنه "ما إن أدرك الجنود أنهم أصابوا طفلة، حتى استدعوا طواقم الهلال الأحمر وأخلوا والدتها الحامل أيضًا". ثم أضاف لاحقًا أن "القوات وصلت إلى المبنى وبدأت التعامل مع الحادث بصورة تدريجية، بما في ذلك توجيه عدة نداءات عبر مكبرات الصوت إلى سكان المنزل لمغادرته. وبعدما لم يخرج أحد، واصلت القوات الإجراء المتبع وأطلقت النار". ومع ذلك، تبيّن من تحقيق بتسيلم أن أفراد العائلة لم يسمعوا أي نداء عبر مكبرات الصوت وأن ليلى نُقلت لتلقي العلاج في سيارة مدنية، بينما نُقلت والدتها ولم تكن حاملًا وخالتها في سيارة إسعاف استدعاها أحد أقارب العائلة. كما تبيّن أن أحدًا لم يكن يتحصن في داخل المنزل وأن الرجل الوحيد الذي كان موجودًا فيه تلك الليلة هو جد ليلى، بسام عصعوص، ولم تعتقله القوات. وأفاد أفراد العائلة، وكذلك مراسل صحيفة "هآرتس" الذي زار المكان، بأن المنزل والمباني المحيطة به كانت مليئة بالثقوب تمامًا جراء إطلاق النيران بصورة عشوائية.

تجسد التعليمات المذكورة أعلاه عملية "غَزْوَنة" أساليب وطرق العمل التي يطبقها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. ففي إطار تلك التعليمات، يصبح مجرد التواجد في المكان أو القيام بأعمال اعتيادية سببًا كافيًا لاستخدام القوة القاتلة، حتى في غياب أي مؤشر ملموس على وجود خطر فوري. ويعكس الإجراء الذي يجيز إطلاق النار على المركبات الخارجة من "منطقة قتال" مفهوم "مناطق الإبادة" التي شوهدت في قطاع غزة: وهي مناطق ذات حدود اعتباطية، لا تكون واضحة حتى للجنود أنفسهم في بعض الأحيان، وقد سُمح فيها بإطلاق النار على كل من يُشاهَد في داخلها. كما يجسّد السماح بإطلاق النار على كل من "يعبث بالأرض" منطقًا مشابهًا: افتراض وجود نيّة عدائيّة بالاستناد إلى اشتباه عام ودون التحقق منه، بما يجيز القتل حتى في حال عدم وجود أي خطر حقيقي على القوات. وكما في الأنماط التي جرى توثيقها في قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023، يتلاشى هنا أيضًا التمييز بين المدنيين والمقاتلين، بين مجرد الاشتباه ووجود تهديد فعلي، في حين يستمر انخفاض العتبة التي تبيح استخدام القوة المميتة.

أدت سياسة إطلاق النار المتساهلة هذه، من ضمن أمور أخرى، إلى قتل سندس شلبي (20 عامًا) من مخيم نور شمس للاجئين، والتي كانت حاملًا في الشهر الثامن. بعد أسابيع قليلة من بدء عملية "الجدار الحديدي"، قرر عدد من سكان مخيم نور شمس، بعدما سمعوا عن اقتحام الجيش لمخيمي طولكرم وجنين، مغادرة المخيم خشية أن يطردهم الجيش. وكانت سندس شلبي الحامل من بينهم. وفي الساعة 3:30 فجرًا، بعد ساعات قليلة من بدء اقتحام المخيم، غادرت منزلها برفقة زوجها، يزن، وشقيقه، بلال. استقل الثلاثة سيارتهم وبعد وقت قصير من انطلاقهم، صادفوا مجموعة من الجنود. حاول يزن، الذي كان يقود السيارة، الرجوع إلى الخلف، لكن الجنود أطلقوا النار على المركبة، فأصيب برصاصة في رأسه وفقد السيطرة على السيارة، التي تدهورت على منحدر إلى أن توقفت. بعد توقف السيارة، نزلت منها سندس وبلال. وبعد لحظات، اقترب منهما عدد من الجنود فاعتقلوا بلال واقتادوه إلى المكان الذي كان يتمركز فيه الجنود الآخرون. كانت تلك المرة الأخيرة التي شوهدت فيها سندس شلبي على قيد الحياة. وحسبما قال بلال، فهي لم تكن مصابة حين فرّق الجنود بينهما. وأفادت صحيفة هآرتس بأن تحقيقًا أوليًا أجراه الجيش خلص إلى أن سندس خرجت من السيارة ثم أطلق الجنود النار على صدرها بعدما اشتبهوا بأنها "كانت تنظر إلى الأرض بطريقة مثيرة للريبة". غير أن تقرير المستشفى بيّن أنها أصيبت برصاصة في ظهرها. وبسبب نشاط القوات داخل المخيم، لم تتمكن طواقم الإسعاف الفلسطينية من الوصول إلى المكان إلا بعد بضع ساعات، إذ وجدوا سندس وقد فارقت الحياة. في تلك المرحلة، لم يعد بالإمكان إنقاذ جنينها.

تغييرات في سياسة إطلاق النار خلال النشاط العسكري الروتيني

وفقًا للمفهوم الذي جرى تطبيقه في قطاع غزة، والذي يمكن بموجبه تحويل أي منطقة في القطاع إلى "منطقة قتال" من دون حاجة إلى أي مسوّغ عملياتي رسمي، فقد أخذ يتلاشى تدريجيًا، في الضفة الغربية أيضًا، التمييز الذي كان سائدًا في السابق بين نشاط غايته إنفاذ القانون والنشاط القتاليّ المبادَر إليه. ويُظهر فحص أنماط إطلاق النار لدى قوات الجيش، مقارنة بتصريحات المستوى القياديّ (العسكريّ)، أن إطلاق الرصاص الحي بات يُعدّ منذ ذلك الوقت، وأكثر من أي وقت مضى، وسيلة مشروعة لإدارة عمليات إنفاذ القانون الاعتيادية.

يتجسد هذا المفهوم، على أرض الواقع، في الارتفاع الحاد في أعداد القتلى خلال عمليات الاعتقال التي ينفّذها الجيش: فوفقًا لمعطيات بتسيلم، قُتل خلال نحو عامين ونصف العام، منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى 30 حزيران 2026، ما لا يقل عن 271 شخصًا أثناء عمليات اعتقال نفّذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، بينهم 5 نساء و44 قاصرًا. ولم يكن نحو 74% منهم أي ما لا يقل عن 200 شخص مستهدَفين بالاعتقال أصلًا. وللمقارنة، فقد قُتل على مدى نحو عقدين، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول 2000 وحتى 6 تشرين الأول 2023، ما لا يقل عن 577 شخصًا خلال عمليات اعتقال، بينهم 5 نساء و73 قاصرًا. وقد كان 314 منهم مستهدَفين بالاعتقال، بينما لم يكن 263 شخصًا أي، أكثر من 45% من القتلى مستهدَفين به أصلًا.

يتجلى اتساع الحالات التي "سُمح" فيها بإطلاق النار منذ تشرين الأول 2023، أيضًا وبصورة بارزة، في ازدياد حالات القتل خلال الكمائن الروتينية التي تنصبها قوات الجيش في أنحاء الضفة الغربية. كجزء من هذا الروتين، اعتادت قوات الجيش أو حرس الحدود على التمركُز سِرًّا في نقاط استراتيجية على جوانب طرق رئيسية أو عند المفترقات أو داخل مناطق سكنية فلسطينية، ثم تطلق الرصاص الحي على السكان المارّين في المكان، دون أن يكون هنالك أي خطر فوري من جانب من تُطلَق النار عليه في الغالب، ودون أي محاولة لتنفيذ اعتقال. وفي حالات كثيرة، يُطلق الجنود النار دون التحقق من هوية المستهدَف؛ وهكذا، يصبح مجرد التواجد في منطقة نُصب فيها كمين خطرًا يهدد حياة السكان الفلسطينيين.

في إفادة أدلى بها لبتسيلم، وصف خالد بني عودة (11 عاما)، الذي يعيش مع عائلته في بلدة طمون، في محافظة طوباس، لحظات اجتماعه بوالده في نهاية شهر رمضان، في آذار 2026. فقد اعتاد والده، الذي كان يعمل داخل إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، على العودة إلى منزل العائلة لفترات قصيرة.

> **"في الأشهر الثلاثة الأخيرة لم يأتِ أبي إلينا، بسبب العمل. لكنه كان يتصل بنا كل يوم لكي يطمئن علينا. قبيل انتهاء شهر رمضان اتّصلنا به فأخبرنا أنّه سيأتي بعد يوم أو يومين. أخيراً، جاء أبي في يوم الجمعة المُوافق 13.3.26، نحو السّاعة 20:00، بعد الإفطار. فرحنا جدّاً وتأثرنا كثيراً - أنا وإخوتي ووالدتي، انتظرناه خارج المنزل لكي نراه قادماً، لأنّنا لم نره منذ بضعة أشهُر. كنّا ننتظره لكي نتسوّق معاً للعيد ولنقضي الأسبوع الأخير من رمضان سويّة.**
>
> **كان لقاؤنا عبارة عن لحظات ملؤها الفرح والسّعادة. عانقناه ودخلنا جميعاً إلى المنزل. جدّي وجدّتي أيضاً كانا في انتظاره، فهُما يحبّانه كثيراً وهو أيضاً يهتمّ بهما دائماً ويلبّي احتياجاتهما. أمضينا معاً يومي الجمعة والسّبت في أجواء بهيجة، وقد أعدّت أمّي وليمة إفطار تناولناها معاً".**

بعد أيام قليلة من عودة الأب، خرجت العائلة، في ليلة 14 آذار 2026، لقضاء الوقت معًا في مدينة نابلس، بمناسبة نهاية شهر رمضان واقتراب عيد الفطر.

> **"عندما وصلنا إلى نابلس [قرابة منتصف الليل] توجّهنا إلى "سيتي مول" - المجمّع التجاريّ الجديد الذي افتُتح هُناك. أمضينا هُناك بعض الوقت، ثمّ تناولنا الطعام وتجوّلنا في أنحاء المدينة بالسيّارة. أردنا أن نشتري ملابس أيضاً لكنّ السّاعة كانت 1:00 بعد منتصف اللّيل فقرّرنا أن نعود إلى المنزل لأنّ الوقت قد تأخّر كثيراً. اتّفقت مع والدي أن نعود في اليوم التالي لشراء ملابس العيد. لم أشأ أن أثقل عليه، خاصّة وأنّه يعمل بعيداً عنّا، في داخل إسرائيل. [...] خرجنا من نابلس عائدين إلى منزلنا في طمّون. كان سفرُنا سويّة مُمتعاً - تبادلنا جميعًا أطراف الحديث وضحكنا معاً. نحو السّاعة 1:30 ليلاً دخلنا إلى طمّون عبر مدخلها الجنوبيّ الغربيّ وواصلنا طريقنا في**

> **اتّجاه المنزل. لم نسمع عن أيّ شيء استثنائيّ ولم نعلم بوجود جنود في المنطقة. كنت جالساً في المقعد الذي خلف أبي، وجلس أخي مصطفى في المقعد الذي خلف والدتي، أخي محمد في الوسط، وكانت أمي في المقعد الأماميّ تحمل أخي عُثمان، وهو كفيف البصر ومن ذوي الاحتياجات الخاصّة".**

عندما وصلت العائلة إلى البلدة، أطلق مستعربون كانوا يعملون سرًا في مركبة تحمل لوحة ترخيص فلسطينية نيرانًا كثيفة ومباشرة على سيارتها.

> **"لم أسمع أيّ جنديّ يطلب من أبي أن يتوقّف قبل أن يبدأوا بإطلاق النيران. كانت نوافذ السيّارة مفتوحة ولم نسمع شيئاً سوى طلقات الرّصاص.**
> **أطلقوا علينا عشرات الأعيرة الناريّة. ظننت أنّني الناجي الوحيد في السيّارة. كان الدّم يغطّي والدتي. كانت تصرُخ ثمّ صمتتْ ففهمتُ أنّها قد استُشهدت. كان أبي يحتضر وقد سمعته يتلو الشهادتين، أمّا إخوتي فلم يُبدوا أيّ حراك. ظننت أنّني الوحيد الذي بقي على قيد الحياة، لأنّني حين فتحوا النار انحنيت خلف مقعد أبي".**

أسفر إطلاق النار عن مقتل والد خالد، علي بني عودة (38 عامًا)، ووالدته، وعد (36 عامًا)، واثنين من إخوته: عثمان (6 أعوام)، وهو طفل لديه إعاقة بصرية، ومحمد (5 أعوام). ونجا خالد نفسه وشقيقه الأصغر مصطفى (8 أعوام). بعد إطلاق النار بثوانٍ معدودة، اقترب الجنود من السيارة وفتحوا بابها.

> **"أمسكوا بي من شعري وجرّوني أنا أيضاً إلى خارج السيّارة. خرج أخي مصطفى بنفسه وهو يرفع يديه فوق رأسه. أبعدني الجنود عن السيّارة بضعة أمتار وسألوني من يوجد في داخل السيّارة فأجبتهم: أبي وأمّي وإخوتي. عندئذٍ، صفعني أحد الجنود وقال إنّني أكذب. سألني من يوجد أيضاً في داخل السيّارة فأجبته: أفراد عائلتي، فقط".**

بعد إخراجه من السيارة، أخذ الجنود يحققون مع خالد بأسلوب عنيف، إذ صفعوه وضربوه بأعقاب بنادقهم وهم يدّعون أنه هو يامن بني عودة، الفتى (15 عامًا) الذي كانوا يبحثون عنه في ذلك الوقت.

> **"أوقعوني على الأرض وضربوني على ظهري وهُم يتوعّدونني بالقتل إذا تبيّن أنّه يوجد في السيّارة أشخاص آخرون. قالوا لي "أنت يامن. أنت تكذب". في البداية، لم أفهم من هُو يامن، لكنّني علمت لاحقاً أنّهم يبحثون عن فتىً اسمه يامن يبلغ من العمر15 عامًا، تقريباً. أجلسوني وأخي مصطفى قرب بوّابة حديديّة ثمّ فتحوا أبواب السيّارة لكي نرى جثامين أفراد عائلتنا - أبي وأمّي وإخوتي التي كانت مغطّاة بالدّماء". إلى الإفادة الكاملة**

بعد إطلاق النار، قال الجيش والشرطة لصحيفة "هآرتس" إن سيارة عائلة بني عودة اندفعت مسرعة نحو القوات وإن إطلاق النار حصل لأن الجنود "شعروا بالخطر". أما قريب العائلة، مجدي بني عودة، فقال لـ"هآرتس": "رواية الجيش التي تزعم أنه [رب الأسرة] زاد السرعة نحوهم تبدو منافية للمنطق تمامًا. أب وأم وأربعة أطفال – نحو من سيُسرع؟". حتى موعد كتابة هذه السطور، في تموز 2026، لم تحقق السلطات الإسرائيلية مع مطلقي النار بشأن قتل أفراد عائلة بني عودة. وقبل الحادثة بنحو ثلاثة أشهر، في تشرين الثاني 2025، وُثّق أفراد من وحدة المستعربين نفسها، التابعة لحرس الحدود، وهم يطلقون النار من مسافة قصيرة ويقتلون اثنين من سكان جنين بعد استسلامهما. وبعد تلك الحادثة، حققت وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحَش) مع مطلقي النار؛ وحتى موعد كتابة هذه السطور، لم يُنشر قرار نهائي بشأن تقديمهم إلى المحاكمة.

منذ العام 2021، سُمح للجنود بإطلاق النار على فلسطينيين وهم يفرّون، حتى لو لم يشكّلوا خطرًا حقيقيًا وفوريًا على القوات، إذا كانوا قد ألقوا حجارة أو زجاجات حارقة قبل ذلك. وفي أيار 2026، تباهى آفي بلوط بأنه "في العام 2025 قتلنا [قوات الجيش] 42 شخصًا ألقوا حجارة على الشوارع". وحين طُلب منه التعليق على الحالات التي يلقي فيها يهود الحجارة في الضفة الغربية، أوضح بلوط أن القوات مأمورة باستخدام وسائل تفريق المظاهرات واتّباع الإجراء الخاص باعتقال مشتبه بهم. وفي معرض حديثه عن حالات أطلقت فيها قوات الجيش النار على يهود كانوا يلقون الحجارة بعدما اعتقدت، خطأ، أنهم فلسطينيون، قال: "لكل حادثة كهذه تداعيات بالغة الصعوبة من الناحية الاجتماعية. لست متأكدًا من أننا بحاجة إلى الوصول إلى ذلك؛ ليس من الضروري أن نصل إلى إطلاق النار. ونعم، ثمة تمييز معيّن".

ومنذ العام 2022، سُمح للجنود بإطلاق النار على الجزء السفلي من أجساد الفلسطينيين الذين يعبرون جدار الفصل أو يحاولون إلحاق الضرر به. وفي أعقاب الإلغاء الشامل لتصاريح العمل داخل إسرائيل وتفاقم الضائقة الاقتصادية بين سكان الضفة الغربية بعد تشرين الأول 2023، كما هو مُفصَّلٌ في الفصل الذي يتناول الخنق الاقتصادي، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل من دون تصاريح. وفي أعقاب ذلك، أدخلت إسرائيل تسهيلًا إضافيًا في تعليمات إطلاق النار.

وفي أيار 2026، تباهى قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوط، أيضًا، بتخفيف تعليمات إطلاق النار على الفلسطينيين الذين يجتازون جدار الفصل. "توجد في القرى الفلسطينية اليوم 'نُصب تذكارية عرجاء' كثيرة لأشخاص حاولوا التسلل وتلقّوا ما يستحقون؛ إذًا، ثمة ثمن يدفعونه"، قال. منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى منتصف تموز 2026، وثقت بتسيلم 21 حالة قتَلَ فيها الجيش الإسرائيلي فلسطينيين كانوا يحاولون اجتياز الجدار الفاصل، من بينهم قاصر واحد.

منظومة واحدة: تعاون بين الجيش والمستوطنين

منذ 2022 فصاعدًا: عصر البوغرومات

شهد العام 2022 تصعيدًا ملحوظًا في حجم العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وكذلك في شِدّته. فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، سُجل خلال ذلك العام 856 حالة أصيب فيها فلسطينيون أو لحقت أضرار بممتلكاتهم نتيجة عنف المستوطنين. أي، بمعدل اعتداءين في اليوم. ويُعد هذا أعلى عدد من الاعتداءات يُسجَّل منذ سنة 2005، وهي السنة التي بدأ فيها OCHA بتوثيق عنف المستوطنين، وهو يمثل زيادة بنسبة 58% في عدد الحالات مقارنة بالعام الذي سبقه (2021). وخلال الأحداث التي جرى توثيقها، أغلق المستوطنين، بحرّيّة تامة، طرق الوصول إلى التجمعات الفلسطينية ونكّلوا بالسكان الفلسطينيين في مركباتهم؛ اقتحموا المناطق السكنية ومنازل السكان، نهبوا الممتلكات وأتلفوها، فضلًا عن تصعيد الاعتداءات الجسدية التي أسفرت عن إصابة فلسطينيين وقتلهم. كما طرد المستوطنون، بالعنف وتحت التهديد بالسلاح، العديد من السكان من أراضيهم الزراعية ومراعيهم وأحرقوا البساتين، أتلفوا وسرقوا محاصيل ومعدات زراعية، سرقوا المواشي، نكّلوا بها وقتلوها.

تتراوح هذه الاعتداءات بين هجمات فردية موضعية ومحدودة وبين بوغرومات مخطط لها ومنسَّقة، تنفذها مجموعات مؤلفة من عشرات، أو مئات، المستوطنين. ويبدو النمط السائد من هذه الهجمات على النحو التالي: مجموعات من المستوطنين تقتحم تجمعًا فلسطينيًا معزولًا، أو قرية أو بلدة فلسطينية، برفقة، أو حضور، قوات الجيش الإسرائيلي غالبًا. ينفذ بعض المهاجِمين اعتداءهم وهم ملثمون، ومسلحون ببنادق في أغلب الأحيان، فيما يحمل آخرون هراوات أو بلطات أو حجارة أو زجاجات حارقة أو عبوات رذاذ الفلفل وغيرها من وسائل الاعتداء. وعندما تصل مليشيات المستوطنين إلى المنازل، تبدأ برشق الحجارة أو الاعتداء على السكان بالضرب، من دون التمييز في كثير من الأحيان بين الرجال والنساء والأطفال، بل وتطلق الذخيرة الحية في بعض الحالات. وكثيرًا ما يُلحق المهاجمون أضرارًا جسيمة بالممتلكات الخاصة والمحال التجارية والمباني العامة، يضرمون النار في المباني، على سكانها في بعض الأحيان. أما الجنود الذين يتواجدون في المكان أثناء الاعتداء، فكثيرًا ما يستخدمون صلاحياتهم لإتاحة هذه الهجمات ومساعدة المعتدين، سواء بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع على الضحايا الفلسطينيين الذين يحاولون الدفاع عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم، أو باعتقال الضحايا استجابةً لمطالب المهاجمين اليهود.

اعتداءات المستوطنين خلال عام 2025 بحسب المحافظات

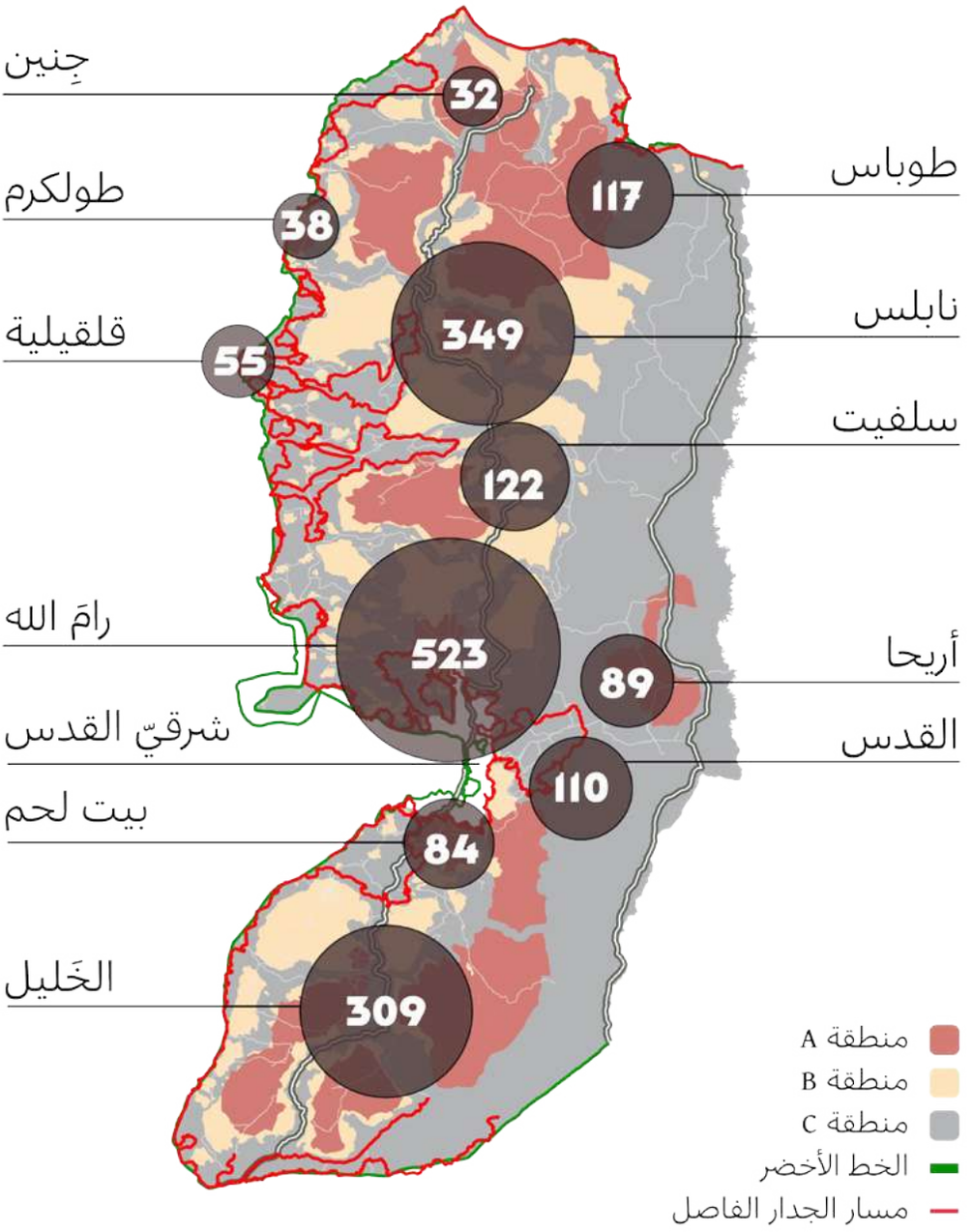

معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA)

من أبرز الأمثلة على هذا الروتين، هو البوغروم الذي نفذه مستوطنون في بلدة حوارة في شباط 2023. فقد كان المحفز لهذا البوغروم الحادث الذي أطلق فيه فلسطيني النار وقتَلَ الشقيقين هليل ويغيل ينيف، وهما من سكان مستوطنة "هار براخا"، على الشارع الذي يمرّ من بلدة حوارة. بعد ذلك بساعات قليلة، كتب دافيدي بن تسيون، نائب رئيس "مجلس مستوطنات السامرة الإقليمي"، تغريدة على حسابه على منصة "إكس" قال فيها: "يجب محو قرية حوارة اليوم." وأيد وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، هذا الكلام، فصرّح قائلًا: "يجب محو قرية حوارة [...] وعلى الدولة أن تقوم هي بمحو حوارة." وبعد ساعات قليلة من نشر تغريدة بن تسيون، اقتحم مئات المستوطنين، بمرافقة جنود، عددًا من أحياء بلدة حوارة، وكذلك قرى زعترة وبورين وعصيرة القبلية. وطوال نحو 5 ساعات من البوغروم، أطلق المهاجمون الرصاص الحي على السكان، قتلوا سامح أقطش (36 عامًا) وأشعلوا النار في مداخل العديد من المنازل، حاصروا العائلات في داخلها، أحرقوا أربعة منازل بالكامل، أضرموا النار في عشرات المركبات وألحقوا أضرارًا جسيمة بالممتلكات والمحال التجارية. وحين خرج سكان البلدة من منازلهم وحاولوا الدفاع عن أنفسهم، هاجمهم الجنود بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى إصابة 240 شخصًا جراء استنشاق الغاز.

بعد سماعه بخبر مقتل الشقيقين ينيف، غادر عمار ضميدي (36 عامًا)، وهو أب لأربعة أولاد، مكان عمله في نابلس محاولًا العودة إلى منزله في حوارة، خشية أن يغلق الجيش مداخل البلدة قبل أن يتمكن من الوصول إلى عائلته. وكان برفقته، في السيارة، شقيقه ووالدهما. في الطريق، أوقف الجنود المركبة عند حاجز مؤقت أقاموه على الشارع. نزل عمار وشقيقه عديّ من السيارة وراحا يتقدمان باتجاه منزلهما سيرًا على الأقدام، بينما واصل والدهما، وهو مبتور الساق، قيادة السيارة على أمل أن يتمكن من الدخول إلى البلدة من مدخل آخر.

> **"عندما اقتربت من المنزل رأيت أكثر من عشرة مستوطنين يرشقونه بالحجارة. كان في المنطقة كلها نحو مئتي مستوطن. لم أعرف كيف أصل إلى المنزل من دون أن أمر بينهم وأتعرض للأذى. سرت حوله وطرقت الباب الخلفي، لكن أحدًا لم يفتح لي، من شدة الخوف على ما يبدو. [...] [وبعد وقت قصير] سمعت زوجتي تفتح الباب، فتوجهت إليها. كان أولادي في حالة من الهلع الشديد؛ كانوا خائفين جدًا ويبكون وكانت زوجتي تبكي أيضًا. حاولت تهدئتهم، ثم ذهبت مع عدي إلى منزل والديّ للاطمئنان على والدتي جميلة (60 عامًا) وجدتي فاطمة (90 عامًا). كانت جدتي تعاني نوبة صرع، وكانت ممدّدة على الأرض ولديها تشنجات، فيما بدت والدتي مشوشة تمامًا ولا تدرك ما يجري حولها. في تلك الأثناء، عاد المستوطنون وأخذوا يرشقون المنزل بالحجارة من جديد. ثم دخل نحو 25 مستوطنًا إلى ساحة المنزل. [...] رأيت الدخان يتصاعد من غرفة الضيافة في الساحة. صرختُ في الجنود الذين كانوا في سيارات الجيب العسكرية بأنّ منزلي يحترق، فأمرني أحدهم بالدخول إلى المنزل. قلت له: 'انظر ماذا يفعل**

> **المستوطنون'. فأجابني: 'ادخل وإلا أطلقت النار عليك'، ووجّه سلاحه نحوي. [...] ما زلنا في حالة صدمة حتى اليوم. انتقلت زوجتي مع أولادنا إلى منزل أهلها في نابلس، وما زالوا هناك منذ أسبوع. حاولوا العودة مرتين، وفي كل مرة كانت ابنتي لارين (5 سنوات) ترفض النوم في غرفتها، وكانت تقول لي إنها لا تريد أن تموت." إلى الإفادة الكاملة**

خلال الأسابيع التي تلت البوغروم في حوارة، صدرت إدانات من منتخبي جمهور من مختلف أطياف الساحة السياسية الإسرائيلية، وكذلك من مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية. غير أن تلك الإدانات ركزت، في معظمها، على كون منفذي الاعتداء مدنيين، لا على العنف الذي تعرض له سكان حوارة. فقد دعا كل من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورئيس الدولة، يتسحاق هرتسوغ، المستوطنين إلى "عدم تطبيق القانون بأنفسهم"، لكنهما، شأنهما شأن كثيرين آخرين، لم يدينا الاعتداء الوحشي على سكان حوارة، ولا إحراق المنازل بمن فيها، ولا تدمير الممتلكات، ولا قتل أحد سكان البلدة. كما تجاهلا حقيقة أن الجنود كانوا حاضرين طوال ساعات الاعتداء ولم يعملوا على وقفه، بل ساعدوا المستوطنين في كثير من الحالات وشاركوا حتى في الاعتداء على السكان الفلسطينيين.

في رسالته إلى المستوطنين، أضاف نتنياهو أن "الجنود قضوا، خلال الأسابيع الأخيرة، على عشرات المخربين"، في إشارة إلى الاقتحامات الدامية التي نفذها الجيش في جنين ونابلس في الأسابيع التي سبقت ذلك. وقد أسفرت تلك الاقتحامات عن مقتل 25 فلسطينيا على الأقل، بينهم 5 أطفال على الأقل، وإصابة أكثر من 120 آخرين، وكان بعضهم مدنيين غير مسلحين لم يشكلوا أي خطر على القوات الإسرائيلية. وقد بيّن تحقيق أجرته بتسيلم أنه خلال اقتحام جنين في 26 كانون الثاني 2023، قتل الجنود رجلا كان يقف قرب شبان يرشقون الحجارة، وعابر سبيل مر من المكان على دراجة نارية، وامرأة (60 عامًا) فتحت نافذة منزلها بعد انتهائها من تأدية من صلاة الفجر، فأصيبت على الفور برصاصة في عنقها أمام أعين بناتها اللواتي كن بجانبها.

منذ العام 2022، أي قبل بوغروم حوّارة بأشهر طويلة، أصبحت الاعتداءات المنظمة على سكان حوّارة روتينًا متكررًا ووحشيًا بشكل خاص. معظم الاعتداءات التي جرى توثيقها خلال تلك الفترة، نفّذها مستوطنون وجنود عملوا سوية. وفي الأسابيع التي أعقبت البوغروم في شباط 2023، ومع تراجع النقاش العام حوله، ظل هذا العنف واقعًا يوميًا يعيشه سكان حوّارة؛ فبعد أيام قليلة من البوغروم، اقتحم البلدة أربعة مستوطنين، كان بعضهم ملثمًا ومسلحًا ببلطات، وهاجموا متجرًا كبيرًا وسيارة قريبة كانت تجلس فيها عائلة برفقة طفلة (عامان)، فحطموا نوافذ السيارة ورشوا داخلها رذاذ الفلفل وأصابوا جدّ الطفلة في رأسه بالحجارة. وعندما تمكن أفراد العائلة من الفرار من المكان، لحق بهم مواطن إسرائيلي وأطلق عليهم الرصاص الحي. وبعد ثلاثة أسابيع، إثر إطلاق فلسطينيين النار من سيارة عابرة على جنود كانوا في موقع عسكري في المنطقة، اقتحم عشرات المستوطنين البلدة برفقة جنود، وكان

بعضهم ملثمًا ومسلحًا بمسدسات وبنادق من طراز M-16 وهراوات. وطوال أكثر من ساعة، اعتدوا على المارة والمسافرين على الشارع وخربوا المحال التجارية ورشوا السكان بغاز الفلفل. وبعد شهرين، في حزيران 2023، اقتحم عشرات المستوطنين والجنود البلدة مجددًا وهاجموا المنازل وأحرقوا سيارة. وعندما خرج السكان لإخماد الحريق، أطلق الجنود باتجاههم قنابل الغاز المسيل للدموع، فأصيب بعضهم جراء استنشاق الغاز. وبعد ذلك، أطلق الجنود قنابل الغاز على سيارة إسعاف حضرت إلى المكان في محاولة لمساعدة المصابين، ما أدى إلى اشتعال النيران فيها.

بمعانٍ كثيرة، يمثّل بوغروم حوّارة روتين العنف الذي كان قائمًا قبله أيضًا؛ غير أن إفادات السكان تشير إلى أنه شكّل مؤشرًا على مرحلة جديدة من حيث تعقيد التنظيم، التنسيق وتوزيع الأدوار، سواء بين ميليشيات المستوطنين وقيادة المستوطنات، أو بين المستوطنين وأجهزة الدولة الرسمية. وقد وصف عدي ضميدي ذلك في مقابلة مع موقع "محادثة محلية" العبري ("سيحاه مِكوميت") فقال: "وزّع المستوطنون العمل فيما بينهم: مجموعة للتحطيم وأخرى للإحراق. ولم يتدخل أحد". وكما لاحظ ضميدي، فقد عملت مجموعات منظمة من المستوطنين، في اعتداءات مماثلة نُفّذت بعد بوغروم حوّارة، في إطار بُنية قيادة هرمية شبه عسكرية. وفي مجموعات علنية على واتساب وتلغرام، مثل "أخبار أنَش" و"أخبار التلال"، بدأت مجموعات كبيرة من المستوطنين التخطيط والاستعداد المسبقين للاعتداءات الجماعية. ففي مجموعة "أخبار التلال"، مثلًا، وزع خلال شهريّ شباط وآذار 2023 نداء "لمحو حوّارة الآن"، أعقبه تنفيذ بوغرومات جماعية ضد سكان البلدة.

تشرين الأول 2023 فصاعدًا: تلاشي التمييز بين الجهات التي تمارس العنف

خلق الاحتكاك كخطة عمل

في آذار 2026، نُشرت مقابلة مع إليشع يِيرِد، من سكان البؤرة الاستيطانية "رمات مجرون" وأحد أبرز المتحدثين باسم "شبيبة التلال" ومشروع البؤر الاستيطانية والمزارع في الضفة الغربية. وكان يِيرِد، الذي اعتُقل للاشتباه بضلوعه في قتل فلسطيني في قرية بُرقة في آب 2023، لكن في نهاية المطاف لم تُقدَّم ضده لائحة اتهام بشأن مشاركته في الحادثة، قد عرض خلال المقابلة تصوره الاستراتيجي للاستيلاء اليهودي على الأراضي في الضفة الغربية بواسطة "خلق الاحتكاك" مع سكانها الفلسطينيين: "نحن نبادر إلى الاحتكاك، بدون شك. ونحن فخورون بذلك أيضًا. حتى الجيش الإسرائيلي، بعدما امتنع عن فعل ذلك طوال سنوات، بات يبادر إلى الاحتكاك. في نهاية المطاف، عندما تأتي للاستيلاء على أرض لدى العربي تطلعات قومية بشأنها... فهو لن يتقبل ذلك بخنوع، في معظم الحالات. رغم أنهم، مقارنة بالأمور التاريخية التي تجري هنا، يتقبلون ذلك بخنوع شديد".

بعد ذلك بنحو شهرين، ردّد قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوط، أقوال يِيرِد: "ما هي ميزتي؟ أنني أظل أحتك به [بالفلسطيني] كلّ الوقت وأحوّل القرى باستمرار إلى ساحات مواجهة. قتلنا 1,500 "مخرّب" خلال ثلاث سنوات. فكيف لا توجد انتفاضة؟ لماذا لا يخرجون إلى الشوارع؟ لماذا يبقى الجمهور الفلسطيني غير مبالٍ؟ لماذا لا تحدث اضطرابات؟ لأن 96% من أصل 1,500 قتيل كانوا ضالعين في الإرهاب [...] نحن نقتل كما لم نقتل منذ عام 1967".

في مواضع عدة من المقابلة المذكورة أعلاه، أوضح إليشع يِرِد أن التصور القائل إن العنف بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تنفّذه مجموعة صغيرة من "شبيبة التلال" لا أساس له من الصحة. ولتوضيح ادعائه، تطرّق يِرِد إلى "العمليات الانتقامية" التي نفّذها مستوطنون بحق الفلسطينيين، بعد مقتل الفتى بنيامين أحيمئير،(14 عامًا) من سكان بؤرة "ملآخي هشَلوم" الاستيطانية، على يديّ شاب فلسطيني في نيسان 2024: "[بعد العثور على جثمانه] دخل قرابة ألف شخص إلى قرية دوما وإلى قرية المُغيّر، وهي قرية أخرى من القتلة هناك في الجوار، وأحرقوا القريتين. [...] لم يكونوا من شبيبة التلال [...] بل أشخاصًا بالغين، أرباب عائلات ومقاتلين خدموا في الاحتياط خلال الحرب".

في صباح "العمليات الانتقامية" المذكورة ووفقًا لتقارير إعلامية، كتب يِرِد رسالة وُزّعت في مجموعات مختلفة خاصة بالمستوطنين. دعت الرسالة إلى محاصرة قرى فلسطينية في المنطقة وإجراء "عمليات تفتيش من منزل إلى منزل" وفرض "عقاب جماعي على السكان العرب القتلة"، وأُرفقت بها قائمة بنقاط للتجمّع. وبعد ساعات، وُزّعت في المجموعات نفسها رسالة مشابهة، لكنها تضمنت هذه المرة صورة نار بجانب كل واحدة من نقاط التجمّع. قوبلت تلك الرسالة بدعوات أطلقها أعضاء المجموعة إلى "إبادة الحيوانات" و"إحراق دوما". بعد ذلك ببضع ساعات، وعلى مدى يومين كاملين، اقتحم مئات المستوطنين والجنود الإسرائيليين قرى المنطقة، أضرموا النار في المنازل، أطلقوا النار في كل اتجاه، قتلوا جهاد أبو عليا (25 عامًا) وأصابوا كثيرين آخرين، كما قطعوا نحو 80 شجرة زيتون. هكذا وصف نضال أبو عليا (36 عامًا)، من سكان المُغيّر، ما حدث أمام باحث بتسيلم:

> **"هاجمنا المستوطنون من أربعة اتجاهات، بالحجارة وبالرصاص الحي أيضًا. حاولنا صدّهم بالحجارة وبالاحتماء خلف السور المبني على سطح المنزل. أصابت الرصاصات والحجارة نوافذ المبنى وجدرانه. بدأت تقع إصابات بين أشخاص من عندنا. كان أول المصابين رسمي أبو عليا (55 عامًا)، الذي أصيب بشظية رصاصة في يده وبحجر في رأسه. وبعده أصيب مؤمن (20 عامًا) بحجر في رأسه. كان هجومًا وحشيًا وعنيفًا بشكل يصعب وصفه. لم نكن نعرف إن كنا سنخرج من هناك أحياء. ظللنا نتصل بكل مَن استطعنا طلبًا للمساعدة، لكن لم يتمكن أحد من الوصول، لأن الجيش حاصر المنطقة ومنع الوصول إليها" إلى الإفادة الكاملة**

"لنقفز نصف سنة إلى الأمام"، يقول يِيرِد خلال المقابلة، "إلى حادثة مشابهة جدًا".

> **"يأتي مخرّب، ليس من دوما هذه المرة، بل من المُغيّر [...] تنتهي الحادثة بأعجوبة، لكن كان فيها احتمال استحضار محفّز بنيامين أحيمئير. وماذا تتوقع أن يحدث في لحظة كهذه؟ أن ينزل [المستوطنون] مجددًا ويقولوا: "نحن غير مستعدين"، لأن الدم كان يغلي [...] وما حدث في تلك اللحظة، خلال ساعة واحدة فعلًا، أنه بدفعٍ من رئيس المجلس ووزير الأمن وقائد المنطقة وجميع المستويات التي استيقظت وأدركت أنه لا بد من فعل شيء، دخلوا إلى قرية المُغيّر. وعلى نحو غير مسبوق، عملت هناك على مدى ثلاثة أيام جرافات D-9 وحفارات، وكان أول ما فعلته اقتلاع 3,500 شجرة زيتون [...] كان ذلك في إطار إزالة الخطر، لكن كذلك بصورة... بلوط قال ذلك بنفسه: "عمليات تشكيلية". إنه "تدفيع ثمن" سياسي و"تدفيع ثمن" عسكري؛ هذا هو الأمر. قلبوا القرية رأسًا على عقب، انتقلوا من منزل إلى آخر، اعتقلوا عشرات ومئات الأشخاص واعتقلوا رئيس القرية. أدّوا المهمّة، حسنًا؟ ما ينبغي فعله. [...] قلبوا القرية رأسًا على عقب وقالوا: "ستكون المُغيّر نموذجًا". [...] حتى آخر أفراد شبيبة التلال جلس وصفّق لبلوط. لم يُلقَ حجر واحد ولم تُحرَق سيارة واحدة على أيدي مدنيين. لماذا؟ لأن الناس شعروا بأن هنالك من يهتم بأمنهم، فعلًا".**

في هذه الحادثة من آب 2025، والتي وصفها يِرِد، اقتحم مئات الجنود قرية المُغيّر في محافظة رام الله، انتقلوا من منزل إلى آخر، عاثوا تخريبًا ونهبوا أموالًا ومجوهرات، رشقوا السيارات بالحجارة، ألقوا قنابل الصوت ونفّذوا اعتقالات واسعة. كما رشّ الجنود على بعض منازل السكان رسومًا لشعار "نجمة داود". وطوال نحو 70 ساعة، فُرض على القرية حظر تجول مُنع السكان خلال جزء منه حتى من مغادرة منازلهم. وبناءً على تعليمات قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوط، اقتُلعت آلاف الأشجار التي تشكّل مصدر رزق رئيسيًا لبعض سكان القرية. اقتلع المستوطنون معظمها بواسطة جرافات خاصة، فيما اقتلعت قوات الجيش بعضها الآخر بواسطة جرافات عسكرية. بعد ذلك، حضر بلوط إلى المكان وقال: "نحن نركّز جهودنا الآن على هذه القرية [...] لكي يُردَع الجميع. وبالمناسبة، هذه القرية ليست وحدها، بل كل قرية تحاول رفع اليد على أي من السكان".

خلال العام 2025 كله، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أكثر من 40 اعتداءً نفّذها المستوطنون على قرية المُغيّر. ومنذ مطلع العام 2026 حتى أيار من العام نفسه، وثّقت المنظمة 17 اعتداءً على القرية، بمعدل نحو خمسة اعتداءات كل شهر. وقد أسفرت هذه الاعتداءات عن إصابات جسدية ونفسية كثيرة وتدمير واسع للممتلكات والأراضي، بما في ذلك إحراق أراضٍ زراعية وتخريبها، اقتلاع أشجار زيتون وقتل حيوانات. ووفقًا لمعطيات بتسيلم، قتلَ جنود ومستوطنون بالرصاص خمسة فلسطينيين على الأقل من سكان القرية خلال عام واحد فقط، بين مطلع 2025 و أيار 2026.

يتكرر روتين العنف المذكور في المُغيّر، بدرجات متفاوتة من الحدّة، في تجمعات سكنية مختلفة في أنحاء الضفة الغربية. فمنذ بدء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، في تشرين الأول 2023 وحتى نهاية العام نفسه وثّقت منظمة OCHA 370 حادثة تسبب عنف المستوطنين فيها بإصابة فلسطينيين في الضفة الغربية أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم. ويرجّح أن هذا العدد يمثّل تقديرًا أقلّ بكثير عن العدد الفعلي، بسبب تعذر تتبع الروتين اليومي من المضايقات والتهديدات والتنكيل والاعتداءات في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ومع ذلك، فهو يشكّل نحو ثلث مجمل أحداث عنف المستوطنين التي وثّقتها المنظمة في الضفة الغربية خلال العام 2024، وثّقت المنظمة العدد الأكبر من الاعتداءات منذ أن بدأت بتوثيق عنف المستوطنين قبل نحو عقدين: أكثر من 1,400 حادثة، بمعدل نحو أربعة اعتداءات يوميًا. وفي العام 2025، استمر اتساع العنف ووثّقت المنظمة أكثر من 1,800 حادثة عنف للمستوطنين في أكثر من 280 بلدة مختلفة في أنحاء الضفة الغربية، بمعدل نحو خمسة اعتداءات يوميًا. وخلال النصف الأول من عام 2026، سُجّل تصعيد إضافي: منذ مطلع العام وحتى حزيران 2026 فقط، وثّقت المنظمة أكثر من 1,200 اعتداءً في أكثر من 240 تجمّعًا، بمعدل نحو ستة اعتداءات يوميًا.وخلال النصف الأول من عام 2026، سُجّل تصعيد إضافي: منذ مطلع العام وحتى حزيران 2026 فقط، وثّقت المنظمة أكثر من 1,200 اعتداءً في أكثر من 240 تجمّعًا، بمعدل نحو ستة اعتداءات يوميًا.

بالتوازي مع ارتفاع عدد الاعتداءات، ارتفع أيضًا عدد المصابين. ففي الربع الأول من عام 2026، أُصيب نحو 360 فلسطينيًا جراء عنف المستوطنين، أي نحو أربعة مصابين يوميًا. ويعادل هذا العدد مجمل عدد المصابين السنوي في كل من واحد من عاميّ 2023 و2024. وفي آذار 2026 وحده، أُصيب نحو 170 فلسطينيًا. ووفقًا لمعطيات بتسيلم، قُتل في الضفة الغربية وفي الفترة من 7 تشرين الأول 2023 حتى نهاية آذار 2026، 30 فلسطينيًا بأيدي مواطنين إسرائيليين، و-14 آخرين بأيدي جهة إسرائيلية لم يتمكن تحقيق بتسيلم من الجزم إن كانت عسكرية أم مدنية. وكان أربعة من القتلى أطفالًا وفتية.

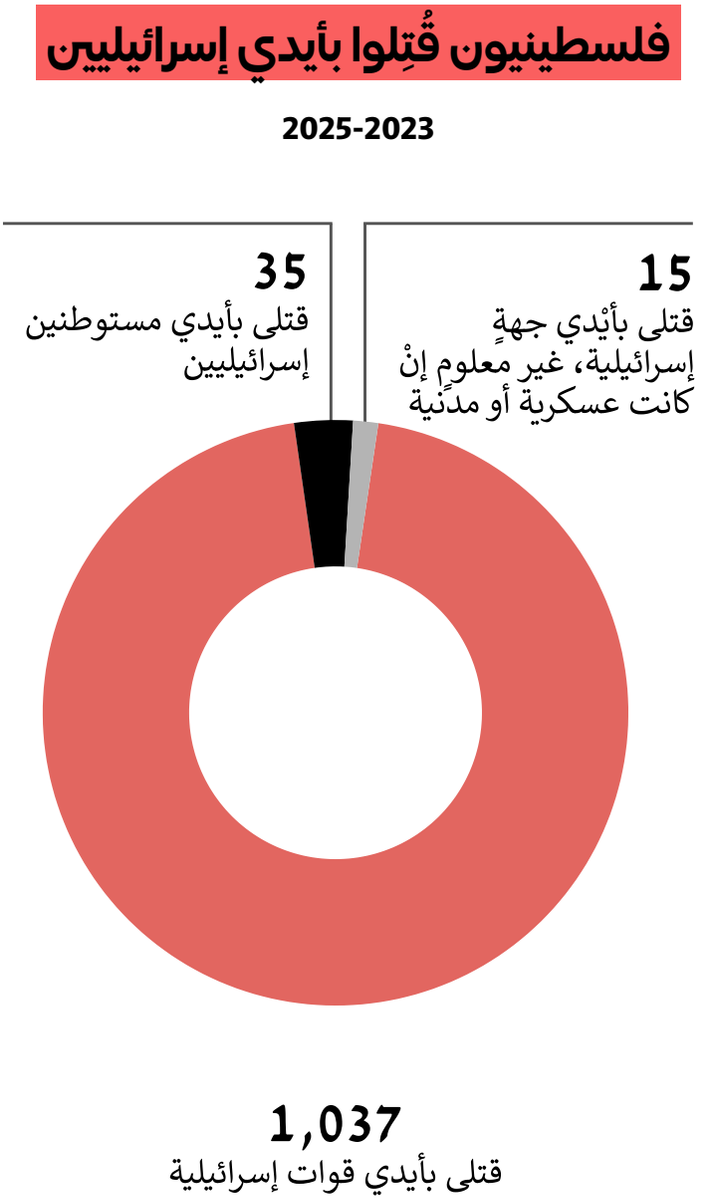

كتائب الدفاع اللوائيّ (الهجمار)

منذ تشرين الأول 2023، جنّد الجيش الإسرائيلي آلاف المستوطنين في "كتائب الدفاع اللوائي" للخدمة في مناطق سكناهم. بعض هؤلاء، كما تبيّن التوثيقات، ذوو ماض جنائيّ معروف ومتواصل من أعمال العنف تجاه جيرانهم الفلسطينيين؛ ولهذا السبب، يستطيع السكان الفلسطينيون، في كثير من الحالات، التعرّف على هؤلاء المستوطنين- الجنود خلال تنفيذ اعتداءاتهم، حتى عندما يرتدون الزي العسكري. منذ ذلك الحين حتى اليوم، تراكم عدد لا يُحصى من الإفادات بشأن مشاركة أشخاص يرتدون الزي

العسكري في الهجمات ضد الفلسطينيين. وخلال الأشهر الستة الأولى التي تلت يوم 7 تشرين الأول، وحدها، وثّقت OCHA أكثر من 700 اعتداء نفّذها مستوطنون، شارك أشخاص يرتدون الزي العسكري في نحو نصفها.

خلال تلك الفترة، وثّقت بتسيلم كيف كان المستوطنون يتمتعون بالمزيد من الصلاحيات "العسكرية": يوقفون السكان الفلسطينيين ويطلبون منهم إبراز بطاقات هوياتهم، يهدمون المباني، يفرضون حظر التجول على القرى ويقتحمون منازل الفلسطينيين بكل حرية. وفي كثير من الحالات، يتولى المستوطنون فعليًا إدارة قوات الجيش وعملها، يأمرونها بتنفيذ اعتقالات، بل وبإطلاق النار أيضًا. فعلى سبيل المثال، في 25 حزيران 2025، اقتحم عشرات المستوطنين الملثمين قرية كفر مالك وكان معظمهم مسلحًا بالهراوات بينما كان أحدهم مسلحًا بمسدس. هاجموا السكان بالحجارة، أحرقوا منازل ومركبات وخطّوا شعارات عدائية. ثم بدأ ثلاثة من الجنود، كانوا يقفون إلى جانب المستوطنين على الشارع جنوبَ القرية، بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، في الهواء أولًا ثم باتجاه شبان القرية تاليًا، فيما واصل المستوطنون رشق الشبان بالحجارة وردّ الشبان برشق الحجارة أيضًا. وبعد نحو دقيقتين، حضرت إلى المكان مركبة ترجل منها ثلاثة جنود آخرين. انقسم الجنود إلى مجموعتين، انضم أحد المدنيين إلى إحداهما، وراحوا يطاردون الشبان وهم يطلقون النار باتجاههم، حتى بلغوا منازل القرية. من جرّاء إطلاق النار، قُتل ثلاثة شبان فلسطينيين. هذا ما رواه لباحث بتسيلم أحد الشهود، طلب عدم الكشف عن هويته، في وصف ما حدث:

> **"استغل المستوطنون إطلاق الجنود الغاز المسيل للدموع علينا، لكي يتقدموا تدريجيًا عائدين إلى القرية. تصدى لهم الشبان وحاولوا منعهم من العودة إلى القرية، وعندها بدأ الجنود بإطلاق الرصاص الحي على الشبان، فأصابوا لطفي طرشان (18 عامًا)، الذي كان بين كروم الزيتون قبالة المركبة العسكرية التي أنزلت الجنود. أطلق الجنود الثلاثة الذين ترجلوا من المركبة العسكرية الرصاص الحي بكثافة على كل ما تحرك أمامهم [...] عندما وصل الجنود والمستوطن إلى منزل رامي حمايل، رأيت مستوطنًا يشير إلى أشخاص من القرية. بدأ الجنديان بإطلاق النار على كل شخص يشير إليه المستوطن. كان إطلاق النار كثيفًا جدًا في المنطقة، فهربتُ إلى خلف منزل مرشد [...] وجدت مرشد مستلقيًا على بطنه ووجهه نحو الأرض، وسط بركة من الدم. بدأت أصرخ وقلبته على ظهره. لم أرَ أي علامة تدل على أنه حي. بدأت أصرخ [...] أرسلت رسالة إلى مجموعة سكان القرية أبلغتهم فيها بأن مرشد قد أُصيب. وفي تلك اللحظة، جاء إليّ جنديان من جهة الغرب. صوّبا بندقيتيهما نحوي وصرخا بالعبرية [...] ظلّا واقفيْن فوقي ثلاث أربع دقائق، بينما كنت جالسًا إلى جانب مرشد الميت، وصوّبا بندقيتيهما إلى رأسي". إلى الإفادة الكاملة**

إضافة إلى تجنيد المستوطنين في كتائب الدفاع اللوائي، انضم منذ تشرين الأول 2023 آلاف المستوطنين الآخرين إلى فرق التأهب في المستوطنات والبؤر الاستيطانية. تتلقى فرق التأهب التدريب والمعدات من الجيش الإسرائيلي، وقد جُنّد العديد من أعضائها للخدمة ضمن قوات الاحتياط وسُمح لهم بارتداء الزي العسكري أثناء تأدية مهامهم. ويتمتع مُرَكِّزو الأمن في المستوطنات، الذين يتولّون قيادة فرق التأهب، بصلاحيات رسمية من الدولة تماثل صلاحيات أفراد الشرطة، من حيث أنها تتيح لهم توقيف الفلسطينيين لتفتيشهم، بل واعتقالهم أيضًا. ورسميًا، تقتصر هذه الصلاحيات على أرض المستوطنة وحدها فقط، لكنهم فعليًا يتجاوزون هذه الحدود في كثير من الحالات. ويتولى مركّزو الأمن، أيضًا، تسليم الأسلحة العسكرية إلى سكان المستوطنة المسؤولين عنها، بمن فيهم من ليسوا أعضاء في فرق التأهب. وتفاقم هذه المنطقة الرمادية حالة الالتباس لدى سكان الضفة، الذين يصعب عليهم معرفة ما إذا كان المستوطنون المسلحون يتصرفون بموجب مهمة وصلاحية رسميتين. وكما هو حال جنود كتائب الدفاع اللوائي، كذلك لدى بعض أفراد فرق التأهب أيضًا ماضٍ من ممارسة أعمال العنف ضد الفلسطينيين سكان الضفة.

بموجب أمر ساعة صدر بعد تشرين الأول 2023، خفّفت الحكومة شروط الحد الأدنى لحمل السلاح، فيما شجّع ممثلوها علنًا جميع المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم الذين يعيشون في الضفة الغربية، على التسلح على نطاق واسع. ووزعت وزارة الأمن القومي، برئاسة الوزير إيتمار بن غفير، آنذاك، آلاف قطع السلاح على أعضاء فرق التأهب، وكذلك على مستوطنين آخرين يعيشون في المستوطنات والبؤر الاستيطانية في أنحاء الضفة. واشترت المجالس الإقليمية ووزعت مئات قطع السلاح الإضافية، بما في ذلك بنادق قنص. ووفقًا لتقرير صادر عن "مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة" (ACLED)، وهو منظمة أمريكية غير حكومية توثّق النزاعات العنيفة، ارتفع عدد أحداث العنف التي شارك فيها مستوطنون مسلحون لا تربطهم، وفق المعلومات المعلنة أو المعروفة، أية صلة بالجيش الإسرائيلي أو بفرق التأهب، بأكثر من سبعة أضعاف خلال الربع الأخير من العام 2023. وإضافة إلى قطع السلاح، خصّصت الدولة موارد لتركيب "مكوّنات أمنية"، شملت مركبات "رينجر" وكاميرات وبوابات كهربائية للمزارع والبؤر الاستيطانية. وفي الوقت نفسه، بدأت "وزارة الاستيطان" بتوزيع كميات كبيرة من الطائرات المسيّرة على المستوطنين. منذ ذلك الحين، جرى توثيق مستوطنين وهم يسيّرون طائرات مسيّرة فوق البساتين وحقول المراعي، بغية مراقبة تحركات المزارعين والرعاة الفلسطينيين، تهديدهم وترهيبهم. تتيح هذه الوسائل للمستوطنين تعزيز سيطرتهم على الحيز والدفع نحو تهجير هؤلاء المزارعين من أراضيهم.

في كثير من الحالات، يقف أطفال وفِتيان من سكان المستوطنات في طليعة عمليات طرد التجمعات الفلسطينية. ومنذ تشرين الأول 2023، وُثّق هؤلاء المستوطنون الشبان وهم يحرثون أراضي خاصة يملكها فلسطينيون، يدمرون البنى التحتية للمياه والكهرباء، ينهبون الممتلكات الخاصة ويدمرونها،

يدخلون إلى المنازل، يضربون السكان ويضايقونهم، بينما يكونون مسلحين بأسلحة بيضاء في بعض الأحيان. وفي حالات أخرى، يرافق الشبانَ مستوطنون بالغون. ويمكن رصد أنماط متكررة في كل ما يتعلق بتوزيع العمل بين البالغين والشبان: يُرسَل الأطفال والفِتيان لاستنزاف التجمعات بصورة متواصلة، ثم يأتي البالغون والمسلحون بعد ذلك "لإتمام المهمة" والتسبب بتهجير التجمّع نهائيًا.

اعتداء أمام الكاميرات

تتمثل إحدى سمات العنف الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ تشرين الأول 2023 في الانتقال من العنف البيروقراطي، أو العنف المصحوب بمحاولات إنكار أو إخفاء، إلى عنف يُمارَس مباشرةً وعلنًا وأمام الكاميرات. ففي تموز 2026، وُثّق شرطي إسرائيلي وهو يلقي قنبلة صوت داخل مركبة فلسطينية في مخيم قلنديا، ثم يستند إلى باب المركبة لمنع ركابها من مغادرتها، إلى أن انفجرت القنبلة. وعلى نحو مماثل، يجري توثيق عنف الجنود والمستوطنين باستمرار، بل إن منفذي العنف أنفسهم يوثقون أفعالهم وينشرون التسجيلات على شبكات التواصل الاجتماعي ويتباهون بها في بث مباشر. تمثل هذه التوثيقات مرحلة جديدة في الحصانة التي يتمتع بها المعتدون الإسرائيليون في الضفة الغربية: فالآن، حتى عندما يُوثق ويُنشر لحظة وقوعه، عنف فتاك يمارسه جنود أو مستوطنون من دون أي مبرر، وحتى عندما تكون هوية المعتدين معروفة للجميع، لا تكتفي منظومة إنفاذ القانون الإسرائيلية بعدم مطالبتهم بتحمّل المسؤولية عن أفعالهم، بل تمنحهم الحصانة بصورة علنية ومن دون أي محاولة لإخفائها (للمزيد عن الدلالات القانونية للحصانة العلنية وتطبيع العنف منذ تشرين الأول 2023، انظروا أدناه في هذا الفصل).

مثال بارز على ذلك حدث في 28 تموز 2025، عندما نفّذ مستوطنون أعمال تجريف في الأراضي المحاذية لقرية أم الخير، في تلال جنوب الخليل، لتهيئة الأرض لإقامة بؤرة استيطانية جديدة. وكان بينهم "ينون ليفي"، وهو مقاول حفريات أقام بؤرة "حفات ميتاريم" قرب تجمُّع خربة زنوتة في مسافر يطا، ولعب دورًا مركزيًا في تهجير هذا التجمع عام 2023. ففي ساعات ما بعد الظهر، بعدما غادر معظم المستوطنين المكان، بدأ سائق الحفّار بالعودة نحو المستوطنة عبر كرْم زيتون مسيّج يملكه سكان القرية، فألحق أضرارًا بالسياج المحيط بالكرْم وبالأشجار. تجمَّع عدد من شبان القرية في المنطقة محاولين إغلاق الطريق أمامه ورشقوا الحفار بالحجارة. فردّ السائق بضرب أحدهم، أحمد الهذالين (29 عامًا)، بمجرفة الحفّار على رأسه، فسقط وفقد وعيه.

وصل "ينون ليفي" إلى المكان على الفور وبدأ يلوّح بمسدسه باتجاه الشبان. وكان عودة الهذالين، وهو أحد سكان القرية وناشط في مجال حقوق الإنسان ومتطوع في بتسيلم، يقف في المركز الجماهيري للقرية، على بُعد نحو أربعين مترًا من ليفي، وكان يصوّر ما يجري. وفي مقطع صوّره عودة بنفسه وانتشر على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام حول العالم، يظهر ليفي وهو يصوّب

سلاحه نحو عودة ويطلق النار عليه، فيقتله في المكان. والدة عودة، خضرة الهذالين (74 عامًا)، قالت في إفادة أدلت بها لبتسيلم:

> **"وجدت عودة ملقى وسط بركة من الدم ويتلوّى من الألم. [...] حمله الشبان سيرًا على الأقدام مسافة 60 مترًا حتى بوابة المستوطنة، فيما كان الجنود يدفعوننا ويضربوننا. وعندما صرخت في وجه المستوطن [ينون ليفي]: "لماذا قتلت ابني؟"، وجّه إليّ لكمتين وأوقعني أرضًا. [...] بعدما غادرت سيارة الإسعاف [الإسرائيلية التي نقلت عودة]، دفعني الجنود، أنا وسائر السكان، بعنف إلى ساحة منزلنا. كان هناك نحو ثلاثين طفلًا من سكان القرية، تراوحت أعمارهم بين بضعة أشهر و13 عامًا. ألقى الجنود قنبلتيّ صوت إلى داخل الساحة. [...] جمعنا جميع الأطفال وأدخلناهم إلى غرفة لحمايتهم، فأقفل أحد الجنود الباب عليهم. وبعد ذلك أدخلني الجنود مع بعض النساء إلى غرفة أخرى وأقفلوا الباب علينا. وقفت بجانب النافذة وصرخت في الجنود، فسدّ أحدهم النافذة بالطوب. [...] كانت الفوضى تعمّ المكان، مع بكاء وصراخ الأطفال المحتجَزين، وصراخ النساء والرجال الذين اعتدى عليهم الجنود في الساحة. بعد احتجازنا في الغرفة لنحو ساعتين، ابتعد الجنود عن المنزل وأخذوا المفاتيح معهم. تمكنّا من الخروج عبر نافذة خلفية وكسر باب الغرفة التي كان الأطفال فيها؛ كانوا يبكون ويرتجفون خوفًا والعرق يبللهم. [...] قرابة الساعة 20:00، أبلغونا بأن عودة توفي متأثرًا بجروحه في مستشفى "سوروكا" في مدينة بئر السبع. غادر المستوطنون والحفّار المكان، لكن الجنود ظلوا في القرية. انهرتُ تمامًا". إلى الإفادة الكاملة**

بعد إطلاق النار، اعتقلت القوات الإسرائيلية خمسة من أفراد عائلة الهذالين. وخلال الأسبوع التالي للقتل، واصلت قوات الجيش والشرطة اقتحام القرية كل ليلة، واعتقلت 14 شخصًا آخرين من سكانها. وقد رفضت الشرطة، على مدى أسبوع ونصف الأسبوع، إعادة جثمان الهذالين إلى عائلته لدفنه واشترطت إعادته بالتزام العائلة بقيود على مراسم الجنازة. ولم يُعَد جثمان عودة إلا بعد نحو أسبوع ونصف الأسبوع من مقتله.

اعتُقل ليفي نفسه مساء الواقعة واحتُجز ليلة واحدة، ثم أفرج عنه في اليوم التالي ووُضع قيد الحبس المنزلي بذريعة نقص الأدلة، بعدما قبلت المحكمة الإسرائيلية ادعاءه بأنّ تصرفه كان دفاعًا عن النفس. وفي وقت لاحق من الأسبوع نفسه، أُفرج عنه أيضًا من الحبس المنزلي وشوهد خلال الأيام التالية ينفّذ أعمال تجريف قرب منازل عائلة الهذالين في أم الخير. وفي مطلع آب 2026، بعد عام على واقعة القتل الموثّقة، قدّمت النيابة العامة لائحة اتهام ضد ليفي بجرائم التسبب بالموت بتهور، والتعدي على ممتلكات الغير أثناء حمل السلاح، وإلحاق الضرر عمدًا. ويُعدّ تقديم لائحة اتهام ضد ليفي أمرًا استثنائيًا للغاية مقارنة بآلاف الاعتداءات الموثّقة التي لم يُقدَّم فيها أيّ من الضالعين إلى المحاكمة.

روتينٌ من بثّ الرعب

بين مداهمة البلدات الفلسطينية والاعتقالات واقتحام المنازل، يظل الحيز المعيشي الفلسطيني مطبوعًا بالحضور الدائم لمختلف الجهات التي تمارس العنف. ففي أي وقت، تتجول قوات الجيش في شوارع القرى والمدن والبلدات في أنحاء الضفة الغربية، تدخل المحال التجارية والمؤسسات المجتمعية والتعليمية، تعطّل حركة السكان الفلسطينيين وتجري تدريبات قرب القرى الفلسطينية أو بين منازل السكان. وبالإضافة إليها، يتجول المستوطنون أيضًا مسلحون في بعض الأحيان بين منازل السكان، بل ويدخلون إلى المنازل نفسها، في خطوة تهدف إلى استعراض وإثبات وجودهم في المنطقة وبثّ الرعب في نفوس السكان.

تواجُد عسكري

في وسط الخليل، مثلًا، يعيش نحو 900 مستوطن بين مئات آلاف الفلسطينيين. وينتشر بين المجموعتين، في أي وقت، أكثر من ألف جندي وشرطي من حرس الحدود، مهمتهم الحفاظ على منظومات الفصل والسيطرة العسكرية. وإضافة إلى التنكيل الروتيني الذي تمارسه ضدهم الأقلية الاستيطانية المقيمة بينهم، يعاني سكان الخليل الفلسطينيون أيضًا من عنف وإذلال متواصلين من قِبل الجنود وأفراد الشرطة، المتواجدين بصورة دائمة عند عشرات الحواجز المحصنة وسَدّات الطرق ونقاط الحراسة الثابتة والمؤقتة المنتشرة في أنحاء المدينة. وإلى جانب تشغيل الحواجز، يمارس الجنود في الخليل ما يُسمى في اللغة العسكرية" إثبات الوجود": مجموعة من الأنشطة الرامية إلى بث الخوف بين السكان، بواسطة حضور الجنود المسلحين الدائم في كل نقطة من الحيز، تقريبًا. وقد وصف ذلك أحد الجنود في إفادة أدلى بها لمنظمة "نكسر الصمت"، إذ قال: "الخليل كلها إثبات وجود. [...] الغاية هي عرقلة روتين الحياة وتذكير كل شخص هناك بأنك موجود، أن الجيش موجود، الجيش في كل مكان. [...] أنت كأنك تشق بحرًا من البشر، لكي تظل تزرع في وعي السكان أن المرء قد ينزل لشراء خيارة فيمسك به الجيش، أو يطلب منه إبراز هويته، أو يقتحم الجيش حياته فجأة. الناس هناك لا يعيشون".

يشكّل "إثبات الوجود" الذي تمارسه القوات الإسرائيلية في الخليل مظهرًا محددًا لنمط عمل يطبّقه الجيش الإسرائيلي في مختلف أنحاء الضفة الغربية. فإلى جانب الحضور الدائم للقوات الإسرائيلية المسلحة عند الحواجز وضمن "الدوريات" على الطرق وفي الشوارع، يعمد الجيش الإسرائيلي إلى "إثبات وجوده" باقتحام المنازل الخاصة. تجري هذه الاقتحامات في معظم الحالات في ساعات الليل أو قبيل الفجر، إذ يحضر الجنود، في مجموعات كبيرة عادةً وملثمين أحيانًا، فيقرعون أبواب المنازل بعنف لإيقاظ العائلة النائمة، أو يقتحمونها ويلحقون أضرارًا واسعة بالمبنى والممتلكات. وخلال بعض الاقتحامات، يُحتجز سكان المنازل تحت تهديد السلاح، لساعات في بعض الحالات.

في إطار اتساع نطاق العنف الإسرائيلي وازدياد وتائره، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا مستمرًا في عدد الاقتحامات التي نفذها الجيش لمنازل السكان في الضفة الغربية. ووفقًا لمعطيات OCHA، نفّذت القوات الإسرائيلية، بين 7.10.23 و18.3.24، ما معدله 670 عملية "تفتيش واعتقال" وعمليات أخرى في كل شهر، أي ما يقارب ضعفيّ العمليات الـ340 التي نُفّذت بالمتوسط شهريًا، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023.

"إثبات وجود" المستوطنين

يتجول المستوطنون، مسلحين في أغلب الأحيان، بحرية وبصورة اعتيادية، في التجمعات السكنية الفلسطينية، بهدف بثّ الرعب في نفوس السكان الفلسطينيين، عبر استفزازهم ومضايقتهم وتهديدهم، بل والاعتداء عليهم بعنف في كثير من الحالات. منذ تشرين الأول 2023، تم اقتلاع وتهجير تجمّعات بأكملها من أماكن سكنها، حتى مع عدم وقوع أية حادثة عنف منفردة "حاسمة"، وإنما نتيجة استيعاب السكان للخطر الدائم المحدق بحياتهم وممتلكاتهم وأمنهم الشخصي، والناجم عن وجود المستوطنين في منطقتهم وعن العيش في ظل واقع مستمر من العنف الدائم، أو احتمال وقوعه. وتشير إفادات السكان إلى أن روتين المضايقات والاعتداءات لا يتوقف، حتى بعد التهجير. وكثيرًا ما يلاحق المستوطنون، وكذلك أجهزة الدولة الرسمية، العائلات المهجّرة إلى أماكن سكنها البديلة، بقصد الاستمرار في تنغيص حياتها ومحاولة تهجيرها مجددًا.

مراقبة، تهديدات وابتزاز

إلى جانب الجدران والأسيجة، الحواجز المأهولة والإغلاقات، تسيطر إسرائيل على حركة الفلسطينيين سكان الضفة الغربية، أيضًا، بواسطة نظام التصاريح الذي تديره "الإدارة المدنية". كما يخدم نظام التصاريح، أيضًا، منظومة جمع المعلومات الإسرائيلية عن السكان الفلسطينيين: فمنذ العام 2005، يحتاج كل فلسطيني يدخل إلى إسرائيل، لأي غرض كان، إلى بطاقة ممغنطة تحتوي على معطيات حيويّة (بيومترية) تحدد هوية حاملها وفق ملامح وجهه وبصمات أصابعه وكفّ يده. وفي موازاة ذلك، تشغّل إسرائيل منذ سنوات شبكة من كاميرات الدائرة المغلقة ومنظومات أخرى للرصد والمراقبة ولا سيما في الخليل وشرقيّ القدس بشكل أساسي من أجل جمع المعطيات البيومترية والتفاصيل الشخصية لجميع السكان الفلسطينيين، بمن فيهم أشخاص لا يُشتبه في ارتكابهم أي مخالفة. وفي العام 2021، أفادت صحيفة "هآرتس" بأن الجيش يحفّز الجنود على تصوير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، لتغذية المنظومة، وأن ثمة منظومة مشابهة متاحة أمام مركّزي الأمن في المستوطنات، أيضًا، لتمكينهم من التعرف على الفلسطينيين قبل دخولهم للعمل في المستوطنات. كما أفيد أيضًا أن إجراءات الجنود الروتينية في توقيف السكان الفلسطينيين ومضايقتهم واعتقالهم عند الحواجز وفي الشوارع تستند،

في كثير من الحالات، إلى معلومات مستقاة من هذه المنظومات وتكون متاحة للجنود عبر هواتف محمولة معدّة لذلك خصيصًا.

وعلى مرّ السنين، انضمت إلى منظومة مراقبة السكان أنظمة للرصد الواسع لنشاط الفلسطينيين على شبكات التواصل الاجتماعي ولتحديد مواقع الهواتف المحمولة، إلى جانب الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة من جانب الجيش لجمع المعلومات. وابتداءً من العام 2020، جرى توثيق استخدام الجيش لطائرات مسيّرة مزودة بمكبرات صوت تبث التهديدات فوق رؤوس السكان، بما في ذلك أثناء المظاهرات التي تجري في الضفة الغربية. وفي العام نفسه، أفيد بأن الدولة ستمول طائرات مسيّرة ووسائل حراسة إلكترونية وصورًا جوية لسكان المستوطنات أيضًا، بزعم استخدامها "لمراقبة أعمال البناء الفلسطينية".

المعطيات والمعلومات الشخصية التي يجمعها الجيش الإسرائيلي، إلى جانب اعتماد جميع سكان الضفة الغربية الكبير على الأجهزة الإسرائيلية، تُستخدَم أداةً بأيدي إسرائيل للضغط على السكان وأفراد عائلاتهم، عبر التهديد بحرمانهم من حقوق أساسية أو بكشف معلومات شخصية عنهم. فعلى سبيل المثال، أظهر تقرير نشرته منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" عام 2008 كيف طالب "الشاباك" عشرات المرضى الفلسطينيين بتقديم معلومات له أو أن يصبحوا متعاونين كاملين معه، شرطًا لحصولهم على تصاريح للخروج من قطاع غزة لتلقي العلاج الطبي. وفي العام 2018، علّق "الشاباك" إعلانات تهديدية على المنازل والمحال التجارية في قرية بيت أُمّر في محافظة الخليل. كانت تلك الإعلانات مكتوبة باللغة العربية وموقّعة من ضابط في "الشاباك" يُدعى "الكابتن عمر"، وكانت تهدد بحرمان العائلات من تصاريح العمل إذا اشتُبه في أنّ أبناءها يرشقون الحجارة. وبالتزامن مع أحداث أيار 2021 وعملية "حارس الأسوار"، نقل "الشاباك" معلومات عن عائلات فلسطينية من شرقي القدس إلى مؤسسة "التأمين الوطني"، فألغت المؤسسة حقوقها الصحية. وقد استعادت جميع العائلات، تقريبًا، حقوقها بعد توجّهها إلى المحكمة. ولم توضح المؤسسة أسباب إلغاء الحقوق، لكنها أقرّت، ردًا على التماس بموجب "قانون حرية المعلومات"، بأنها تتلقى من "الشاباك" معلومات عن مؤمَّنين فلسطينيين. وخلال الفترة نفسها، استخدم "الشاباك" منظومة لرصد شبكات الهواتف الخلوية من أجل إرسال رسائل نصيّة تهديدية إلى مئات الفلسطينيين من مواطني إسرائيل وسكان شرقيّ القدس، رغم عدم الاشتباه في مشاركتهم في أي نشاط عنيف. وجاء في الرسائل: "تم التعرف إليك باعتبارك ممّن شاركوا في أعمال عنف في المسجد الأقصى. سوف نحاسبك".

خلال السنوات الأخيرة، أفاد سكان الضفة بأنهم تلقّوا مكالمات هاتفية تهديدية من ممثلي "الشاباك"، بهدف ردعهم عن المشاركة في نشاطات سياسية. وفي موازاة ذلك، روى أسرى سابقون كيف يوجه إليهم ممثلو "الشاباك" تهديدات متكررة قبيل الإفراج عنهم وبعده. ففي تشرين الثاني 2023، مثلًا،

وبعد أن أمضى ثلاثة أشهر في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وصل محمد نزال (18 عامًا)، من سكان قباطية، إلى "سجن عوفر". خلال أشهر اعتقاله التي سبقت نقله إلى "سجن عوفر"، تعرض نزال لتنكيل شديد على أيدي جنود وسجانين، جرّدوه من ملابسه، صوّروه، ركلوه وضربوه بالهراوات المعدنية. في "سجن عوفر"، وقبل الإفراج عنه، التقى نزال ضابطًا في "الشاباك" حذّره من إقامة احتفالات أو إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام: "قال إن عليّ التزام الهدوء، وهددني بأنهم سوف يعتقلونني مجددًا إذا لم ألتزم بهذه الشروط".

في حالات كثيرة، تُجري القوات الإسرائيلية اتصالات بالسكان لإبلاغهم بأن أحد أفراد عائلاتهم قُتل أو أصيب بأيدي الجيش. وغالبًا ما تتضمن كل واحدة من هذه المكالمات سلسلة من التهديدات الرامية إلى ردع أفراد العائلة عن التعبير عن حزنهم على مقتل عزيزهم، أو إقامة مراسم حِداد، أو فتح بيت عزاء، أو تجمهر أفراد التجمّع خلال الجنازة. ففي شباط 2025، مثلًا، خرج أيمن الهيموني (12 عامًا) برفقة شقيقه (10 أعوام) من منزل جدهما وتوجها نحو منزل عمهما الملاصق، في مدينة الخليل. وفقًا لتحقيق بتسيلم، حين لاحظ الشقيقان وجود جنود في المنطقة، استدارا بقصد العودة إلى منزل الجدّ وعندها أُطلقت النار على أيمن وأصابته في ظهره فسقط أرضًا. حاول عمه إخلاءه، لكن جنودًا اقتربوا منه وأطلقوا النار باتجاهه، فاضطر إلى التراجع. وبعد دقائق، عندما غادر الجنود، نقلت العائلة أيمن بسيارة خاصة إلى المستشفى، حيث أُعلنت وفاته.

كان والد أيمن، نصّار الهيموني (39 عامًا)، أب لأربعة، خارج مدينة الخليل وقت وقوع الحادثة. وفي طريق عودته، أوقفه عناصر شرطة "حرس الحدود" عند حاجز في المدينة وأمروه بالنزول من سيارته وخلع ملابسه، تحت التهديد بالسلاح. وبعد فحص بطاقة هويته، سأله أحد عناصر الشرطة عن صلة قرابته "بالطفل الذي قتلناه". وعندما أجاب بأنه ابنه، قال له الشرطي: "سنلحقك به، إن شاء الله". وبعد ذلك، اقتيد الهيموني إلى غرفة مجاورة. في الإفادة التي أدلى بها لبتسيلم، قال الهيموني إن شرطيًا آخر وضع هاتفًا قرب رأسه ومن الطرف الآخر تحدث إليه، عبره، شخص عرّف نفسه بأنه ضابط في "الشاباك".

> **"قال لي: 'عظّم الله أجركم'، وأضاف: 'إنّه طفل ونحن آسفون، لقد قُتل خطأ'. بعد ذلك، سألني 'لماذا تعود إلى الخليل الآن؟'. قلت له 'لكي أرى ابني وأدفنه'. فأجاب الضابط: 'نحن نراقبك، وإن أتيت بأيّ تصرّف خاطئ فسآتي لأعتقلك في منزلك'. قلت له 'ولماذا تفعل ذلك هناك؟ اعتقلني منذ الآن'، فأجابني: 'كلا. الآن اذهب وادفن ابنك، وإن فعلتَ شيئاً، فسوف أعتقلك". إلى الإفادة الكاملة**

تنكيلٌ ونزع للإنسانية

تنكيل وتعذيب

خلال الأشهر التي أعقبت تشرين الأول 2023، نفّذت إسرائيل اعتقالات جماعية وعشوائية للفلسطينيين في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها. فعَدا الآلاف من سكان قطاع غزة الذين كانوا متواجدين داخل إسرائيل آنذاك، بموجب تصاريح، وجرى اعتقالهم بتهمة الإقامة غير القانونية بعدما ألغت إسرائيل صلاحية تصاريحهم دفعة واحدة، اعتُقل حتى شباط 2024 أكثر من سبعة آلاف شخص من سكان الضفة الغربية أيضًا، وفقًا لمعطيات نادي الأسير الفلسطيني ومنظمات أخرى. وقد نُفّذت هذه الاعتقالات، في معظم الحالات، باستخدام العنف ضد المعتقلين وأفراد عائلاتهم، لا بل مع تخريب منازلهم وسرقة ممتلكاتهم في بعض الحالات. واحتُجز كثيرون رهن الاعتقال الإداري، من دون محاكمة ومن دون منحهم فرصة للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الاتهامات الموجهة إليهم.

رسمت المعلومات والمعطيات ومئات الإفادات التي جمعتها بتسيلم منذ تشرين الأول 2023 صورةً حول تحوّل مرافق الاحتجاز الإسرائيلية إلى شبكة من معسكرات التعذيب. وتصف تقارير متكررة واقعًا متفاقمًا باستمرار من العنف المتكرر، الشديد والتعسفي، الإهانة والإذلال، التجويع المتعمد، فرْض ظروف صحية متدنية وحرمان من النوم والعلاج الطبي. وأظهرت متابعة بتسيلم أنه منذ تشرين الأول 2023 وحتى حزيران 2026، توفي 32 معتقلًا وسجينًا، على الأقل، من سكان الضفة الغربية نتيجة العنف والإهمال المنهجي والحرمان من العلاج الطبي في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية، إلى جانب نحو 52 قتيلًا من قطاع غزة ونحو 6 من داخل إسرائيل، أي ما مجموعه 90 شخصًا.

في الليلة الواقعة بين 7وـ 8 تشرين الأول 2023، اعتُقل أشرف المحتسب (53 عامًا)، أب لخمسة، في منزل عائلته في الخليل. وبعد اعتقاله، نُقل من مركز احتجاز وسجن إلى آخر وسط تعرّضه لعنف شديد أثناء ذلك. وفي إفادة أدلى بها لبتسيلم، وصف المحتسب ما عايشه في معتقل "عتصيون"، حيث انضم إليه معتقلون آخرون:

> **"أدخلوهم إلى الساحة المقابلة لنا، ورأينا من النافذة كيف كانوا يضربونهم. كان هناك عشرة جنود. شغّلوا موسيقى صاخبة في الساحة وضربوا المعتقلين، الذين كانوا مكبّلي الأيدي ومعصوبي الأعين، بوحشية. ضربوهم باللكمات وأعقاب البنادق وركلوهم. ضُرب أحد الشبان بقوة شديدة حتى سال الدم من وجهه وفمه. كان الضرب مُرعبًا. ظننت أنهم سيقتلونهم هناك في الساحة. استمر ذلك نصف ساعة. لم أرَ شيئًا كهذا في السجون من قبل. كانت الضربات التي تلقوها تفوق كل ما يمكن تصوره".**

في مرحلة معينة، نُقل المحتسب إلى سجن النقب (كتسيعوت).

> **"اقتادوني مسافة نحو 500 متر وكانوا يضربونني بوحشية طوال الطريق حتى سقطت أرضًا، ثم ركلوني على أنحاء مختلفة من جسمي. وأثناء الاعتداء، كانوا يسحبون ملابسي حتى خلعوها كلها، بما فيها ملابسي الداخلية. سمعتهم يقولون لبعضهم: "إنه مريض"، ومع ذلك واصلوا ضربي. شعرت بأنني أوشك على فقدان وعيي. في النهاية، أمروني بارتداء ملابسي. وبينما كنت أرتديها بصعوبة، واصلوا ركلي. كانت خاصرتاي تؤلمانني بشدة وكنت أتنفس بصعوبة بالغة. لم أقوَ على الحركة، ناهيك عن المشي. بقيت ملقىً على الأرض حتى أمسك بي ثلاثة منهم وجرّوني من يديّ. كان هذا فظيعًا ولا يمكن وصفه بتاتًا. شعرت بأنني أقترب من الموت. وبينما كانوا يجرّونني، رأيت دماء معتقلين آخرين على الأرض". إلى الإفادة الكاملة**

لم يقتصر التنكيل على السجون، بل أصبح شائعًا أيضًا في شوارع المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. ففي الخليل، مثلًا، تصاعد روتين التنكيل المتواصل منذ سنوات بحق سكان المدينة الفلسطينيين. وانعكس هذا التصعيد في سلسلة من 25 إفادة جمعها باحثو بتسيلم الميدانيون من فلسطينيين اعتدى عليهم الجنود في وسط المدينة بين أيار وآب 2024. وتصف الإفادات أعمال عنف وإذلال وتنكيل بحق رجال، نساء، فتية وأطفال. فقد أُوقف معظمهم بشكل عشوائي تمامًا أثناء عبورهم الحواجز في طريقهم إلى العمل أو إلى البقالة، أو بينما كانوا يشربون القهوة في باحة منزلهم. وفي معظم الحالات، اقتاد الجنود الضحايا إلى مواقع عسكرية جرى في داخلها القسم الأكبر من أعمال التنكيل، التي وثقها المعتدون أحيانًا ونشروها، متباهين بها، على شبكات التواصل الاجتماعي. ولم يُشتبَه في ارتكاب الضحايا أي مخالفة وتم الإفراج عنهم فور انتهاء الاعتداء، بينما كان كثيرون منهم في حالة استدعت تلقي العلاج الطبي.

ودلّت إفادات قُدمت إلى بتسيلم خلال الأشهر التالية على أن هذه الظاهرة لم تتراجع منذ ذلك الحين. فلا يزال الجنود في الخليل يقومون، من حين إلى آخر، بتوقيف السكان وتفتيش هواتفهم الشخصية ثم يجرّونهم إلى مواقع عسكرية في المدينة وينكّلون بهم، لساعات طويلة أحيانًا، ثم يفرجون عنهم من دون توجيه أي اتهام لهم. وفي حالات كثيرة، اختار سكان تعرضوا للتنكيل عدم الإدلاء بإفاداتهم لبتسيلم، أو لمنظمات حقوقية أخرى أو لوسائل الإعلام، خوفًا من انتقام المعتدين، الذي قد يشمل تعريضهم لجولة أخرى من التنكيل أو مضايقتهم ومضايقة أفراد عائلاتهم على الطرق وعند الحواجز.

تعذيب في تحقيقات "الشاباك"

في العام 1999، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن محققي "الشاباك" لا يملكون صلاحية تجاوز الأساليب المتبعة والمقبولة في التحقيقات الشُّرَطيّة العادية. غير أن المعلومات والإفادات التي جمعتها بتسيلم خلال السنوات الأخيرة تدل على أن تحقيقات "الشاباك" لا تزال تعتمد، بصورة اعتيادية، على التنكيل النفسي والجسدي بالأشخاص الذين يخضعون لهذه التحقيقات. ويشمل هذا التنكيل، في كثير من الحالات، استخدام العنف الشديد وظروف الاحتجاز القاسية والتكبيل في وضعيات مؤلمة جدا، كوسيلة لممارسة الضغط الجسدي والنفسي. ووفقًا للجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، فقد قفز عدد الشكاوى السنوية المقدمة إلى المسؤول عن فحص شكاوى الخاضعين لتحقيقات "الشاباك" من نحو 66 شكوى في السنوات العشرين السابقة لتشرين الأول 2023، إلى 119 شكوى خلال عام واحد (2023–2024). ووفقًا لمعطيات نشرتها صحيفة "هآرتس"، سُجّلت بين تشرين الأول 2023 وآب 2025 ست حالات وفاة، على الأقل، لفلسطينيين أثناء خضوعهم لتحقيقات "الشاباك".

عنفٌ جنسيّ

يعتبر العنف الجنسي إحدى وسائل التنكيل التي يستخدمها السجانون والجنود الإسرائيليون ضد الأسرى الفلسطينيين. منذ تشرين الأول 2023، أصبحت الاعتداءات أكثر عنفًا وبوتيرة أكبر. وتبيّن من الإفادات التي قُدّمت إلى المنظمة أن هذا العنف يشمل تفتيش المعتقلين والأسرى الفلسطينيين وهم عراة، ضرب أعضائهم التناسلية وإيذاءها باستخدام أغراض مختلفة وكلاب وهراوات وأدوات حادة. وفي أيلول 2025، نشرت منظمة "أنقذوا الأطفال" (Save the Children) استطلاعا أُجري بين أولاد تراوحت أعمارهم بين 12 و17 عامًا، كانوا قد احتُجزوا لدى إسرائيل بعد تشرين الأول 2023؛ وأفاد أكثر من نصفهم بأنهم تعرضوا لعنف جنسي أو كانوا شهودًا عليه. وقدّرت المنظمة أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك، نظرًا لصعوبة حديث الضحايا عمّا تعرضوا له وللوصمة الاجتماعية المترتبة عن المصارحة بالتعرض لاعتداء جنسي.

في استنتاجات التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن الأراضي المحتلة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في آذار 2025، أقرّت اللجنة بأن العنف الجنسي أصبح أحد "إجراءات العمل المعيارية" المعتمَدة في إسرائيل و"عنصرًا مركزيًا في التنكيل بالفلسطينيين". ووفقًا للجنة، ازدادت هذه الاعتداءات منذ تشرين الأول 2023، من حيث شدتها ووتيرتها. ووصف أعضاء اللجنة كيف أصبح التنكيل عند الحواجز، إلى جانب كشف معلومات عن السلوك والميل الجنسيين، نشر صور فاضحة وتوجيه التهديدات إلى الفلسطينيين عبر الإنترنت، وسيلة روتينية تستخدمها إسرائيل لممارسة

الضغط، القمع والترهيب ضد النساء والرجال والفتية الفلسطينيين. ووصفت تقارير أخرى كيف يصوّر الجنود المنتشرون عند الحواجز في أنحاء الضفة الغربية النساء الفلسطينيات، يوجهون إليهنّ تعليقات مهينة بشأن مظهرهن الخارجي، يُسمِعونهن شتائم وعبارات بذيئة، بل ويكشفون أعضاءهم التناسلية أمامهن في بعض الأحيان.

وصف تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الإفادات التي جمعها باحثو بتسيلم الميدانيون والتقارير الإخبارية المنشورة خلال الفترة قيد البحث، كيف يستخدم الجنود والمستوطنون في مختلف أنحاء الضفة الغربية العنف الجنسي بما في ذلك التجريد القسري من الملابس، التصوير في حالة عري، التهديد بالاغتصاب والاعتداء على الأعضاء التناسلية لمعاقبة السكان الفلسطينيين وترهيبهم وتهجيرهم.

على سبيل المثال، قرابة الساعة الواحدة والنصف من فجر يوم 13 آذار 2026، اقتحم عشرات المستوطنين، وكان بعضهم ملثمًا، مساكن السكان في خربة حمصة في منطقة الأغوار. أيقظوا السكان، قيّدوا النساء والأطفال، جمعوهم داخل الخيمة، ألقوهم أرضًا وضربوهم، مستخدِمين العصي والهراوات وأدوات أخرى. كما جرى الاعتداء، أيضًا، على ناشطات أجنبيات تواجدن في المكان في ذلك الوقت. وفي مرحلة معينة، جرّد المستوطنون أحد الرجال من سرواله أمام أفراد عائلته، سكبوا عليه الماء وضربوه. ونُشر لاحقًا أنهم ربطوا رباطًا بلاستيكيًا حول عضوه التناسلي أثناء الاعتداء. وقالت إحدى سكان التجمّع لصحيفة "هآرتس" إنه، بينما كانت مقيّدة، "هدد المستوطن بأنهم سيعودون غدًا ويأخذون بناتي، وأنهن سيعِشن عندهم، لدى المستوطنين. ثم جذب ابنتي الكبرى (14 عامًا) وبدأ يصفعها. لم أستطع فعل أي شيء لحمايتها والدفاع عنها، لأنني كنت مقيّدة ومنحنية".

تمثيلٌ بالجثامين

على مدى عامين ونصف العام من الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وُثّقت ظاهرة واسعة من تمثيل القوات الإسرائيلية بجثامين الفلسطينيين: دهسها بمركبات عسكرية، جرفها، دفنها في الأرض بواسطة جرافات وغير ذلك. كما أصبحت هذه الظاهرة شائعة في الضفة الغربية، أيضًا.

خلال اقتحام مخيم طولكرم للاجئين في تموز 2024، والذي أسفر عن قتل خمسة من سكانه، حملت جرافة عسكرية في مجرفتها جثامين ثلاثة من القتلى وأخذتها من المكان وهي مغطاة بالتراب وركام المباني. وبعد عدة أشهر، في أيلول 2024، نُشر على شبكات التواصل الاجتماعي مقطع مصوَّر يوثّق مجموعة من الجنود وهم يلقون من سطح مبنى أربعة جثامين لفلسطينيين قُتلوا خلال تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش، التي كانت قد اقتحمت بلدة قباطية في محافظة جنين. وفي مقطع مصوّر آخر،

ظهرت جرافة عسكرية وهي تحمل الجثامين من الموقع، في مجرفتها. وفي أيار 2026، بعد نحو ساعة من جنازة أحد سكان قرية العصاعصة، حاول مستوطنون نبش قبره وإخراج الجثمان الذي كان قد دُفن للتو. سمع أفراد عائلة المتوفى المستوطنين يصرخون بضرورة "إخراج الجثمان من القبر". حضر سكان القرية إلى المكان وأُجبِروا على إخراج جثمان المتوفى بأنفسهم ونقله لدفنه في قرية مجاورة، فيما كان المستوطنون والجنود يراقبونهم.

تُضاف ظاهرة التمثيل بجثامين الفلسطينيين وتشويهها إلى سياسة إسرائيلية قديمة تعتمد اختطاف جثامين الفلسطينيين القتلى واحتجازها، لاستخدامها أوراقًا للمساومة في المستقبل في بعض الأحيان، وذلك في انتهاك خطير لكرامة الميت وحرمان أفراد العائلة من حقهم الأساسي في توديع أحبائهم ودفنهم بصورة لائقة وكريمة. منذ تشرين الأول 2023، حققت بتسيلم ووثّقت عشرات الحالات التي منع فيها جنود إسرائيليون إخلاء الجثامين لدفنها، أو اختطفوا جثامين، بينها جثامين أطفال أو منعوا العائلات من الوصول إلى جثامين أقربائها، كجزء من اقتحامات الجيش المتكررة لمخيمات اللاجئين والمدن في شمال الضفة الغربية، غالبًا. ووفقًا لمعطيات مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC) التي وصلت قبل إلى بتسيلم، كانت إسرائيل تحتجز، حتى نهاية حزيران 2026، جثامين 794 فلسطينيًا من سكان الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، ومواطني إسرائيل الفلسطينيين، من بينهم 82 طفلًا وفتًى و10 نساء. وفي إفادات أدلوا بها لبتسيلم، وصف آباء لأطفال قتلهم الجنود أنهم لا يستطيعون تقبّل حقيقة مقتل أطفالهم، لأن الجيش يمنعهم من الوصول إلى الجثامين.

كثيرًا ما يستمر تنكيل الجيش والمستوطنين بأفراد العائلة حتى بعد إعادة جثمان المتوفى، من خلال فرض قيود على عدد المشاركين في الجنازات، بل والاعتداء على المدنيين أثناءها. ففي 11 تشرين الأول 2023، أطلق مستوطنون ملثمون النار وقتلوا ثلاثة فلسطينيين من سكان قرية قُصرة، فيما قُتل شخص رابع في مساء اليوم نفسه برصاص جندي. ووفق صحيفة هآرتس الإسرائيلية، في صباح اليوم التالي نشر مستوطنون، من بينهم رئيس مجلس "شومرون" الاستيطاني، يوسي دغان، نداءات لمنع مرور سيارات الإسعاف المتجهة إلى جنازات القتلى. وقد استجاب عشرات المستوطنين للنداءات وحضروا إلى مدخل قرية الساوية، التي مرت سيارات الإسعاف منها وبدأوا بإطلاق النار صوبها، فيما كانت قوات الجيش والشرطة متواجدة في المنطقة. وقد قُتل فلسطينيان، أب وابنه، بالرصاص.

تداعيات العنف: اضطراب ما بعد الصدمة وضائقات نفسية أخرى

حوّل تصاعد الاقتحامات العنيفة التي ينفّذها الجيش حياة تجمّعات كثيرة في الضفة الغربية إلى كابوس عنيف لا تلوح له نهاية في الأفق. في آذار 2025، وصفت منظمة "أطباء بلا حدود" كيف أنّ عشرات آلاف المهجّرين من مدن ومخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية الذين عانى بعضهم، مباشرة، من

القصف والقتل واسع النطاق والدمار الهائل الذي أحدثه الجيش في مناطق سكناهم يعيشون بصورة مستمرة في ظروف انعدام أي مأوى ملائم أو أية خدمات أساسية حيوية أو حتى إمكانية الحصول على العلاج الطبي. ووفقًا للمعلومات التي جمعتها المنظمة، يعاني معظمهم كربًا نفسيًا متواصلًا وتظهر عليهم أعراض واضحة للقلق والاكتئاب. وتظهر صورة مشابهة، أيضًا، في إفادات السكان الذين بقوا في مناطق الاقتحامات، والواردة في تقرير نشرته لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية في حزيران 2026. وقد وصف شقيق آدم بشارات (23 عامًا)، الذي قتل في غارة نفّذتها طائرة إسرائيلية مسيّرة خلال اقتحام بلدة طمّون في كانون الثاني 2025، سوية مع اثنين من أبناء عمومته، حمزة (10 أعوام) ورضا (8 أعوام)، كيف يُضطر أفراد عائلته يوميًا إلى المرور في الساحة المجاورة لمنزلهم، التي اعتاد أطفال العائلة اللعب فيها وفيها قُتل آدم وحمزة ورضا. وقال شقيق آدم للجنة إنهم، منذ تلك الحادثة، لم يعودوا يشعرون بالأمان إذا ما رغبوا في الخروج واللعب خارج المنزل.

بعد فترة طويلة من البطالة والضائقة الاقتصادية، قرر عاطف جميل حنني (56 عامًا)، أب لأربعة، وابنه جميل (17 عامًا)، من بيت فوريك في محافظة نابلس، الخروج للعمل في داخل إسرائيل، رغم عدم حصولهما على التصريح المطلوب من السلطات الإسرائيلية. وفي اليوم الثاني من وجودهما في مدينة الطيرة، داهم أفراد الشرطة الشقة التي كانا ينامان فيها واعتقلوهما. سُجن جميل لمدة 25 يومًا، فيما سُجن والده لمدة شهرين. وعندما خرج عاطف من السجن، أخبرته زوجته بأن جميل فقد الكثير من وزنه. "أخبرني بعد ذلك أنهم ضربوه، وأنهم في قسم القاصرين في سجن "هداريم" كانوا، أثناء العدّ، يطرحونهم أرضًا ويجبرونهم على المواء. وفي اليوم الذي أُفرج عنه فيه من السجن، ضربوه ورشوا عليهم غاز الفلفل. أخبرتني أمه بأنه كان نحيلًا جدًا عندما خرج من المعتقل"، قال عاطف في إفادة أدلى بها لبتسيلم.

في تشرين الثاني 2025، بعد الإفراج عن عاطف وجميل، اقتحمت مجموعة من الجنود قرية بيت فوريك. ترجل جندي من إحدى سيارات الجيب وألقى قنبلة صوت باتجاه شبان كانوا يرشقون الحجارة، ثم استدار وأطلق النار باتجاه جميل وأصدقائه الذين كانوا يقفون عند زاوية الشارع. أُصيب جميل في بطنه. وبعد نقله بسيارة إسعاف إلى العيادة الواقعة في الجهة الأخرى من الشارع، اقتحم الجنود العيادة. وبعد دقائق من مغادرتهم، نُقل جميل إلى مستشفى في نابلس، حيث توفي متأثرًا بجروحه.

في الإفادة التي أدلى بها لبتسيلم، وصف حنني الأب واقع الحياة بعد مقتل ابنه.

> **"لم يقم [الجنود] بشيء سوى تسيير دورية قصيرة في شوارع البلدة، انتهت بقتل طفل بريء، ثم غادروا المكان فورًا. كأنهم يخرجون للصيد، لكنهم يصطادون البشر؛ فنحن لا شيء بالنسبة إليهم. [...] منذ وفاته، تغيرت حياتنا. كلما نظرت إلى غرفة الأولاد، أشعر بأن شيئًا ما ينقص. أين جميل؟ كيف انتُزع منا ومن إخوته؟ يبكي أولادي طوال الوقت،**

> **وعندما يرون أمهم تبكي يخرجون من المنزل، وخصوصًا شقيقه محمد (16 عامًا) الذي كان قريبًا منه في السنّ. كانا صديقين مقرّبين وكانا يمضيان وقتًا طويلًا معًا.**
> **مرّ علينا، في هذه الأثناء، شهر رمضان وعيد الفطر من دونه، وكان ذلك صعبًا جدًا. كلما تذكرت جميل والطريقة التي رحل بها عنا، أشعر بأنني أفقد صوابي. وحين أرى سريره فارغًا، فيما ينام إخوته في أسرّتهم، يعتصرني الألم. نزوره في المقبرة كل يوم تقريبًا. لا أستطيع الابتعاد عنه وأشعر بأن قدميّ تقودانني إلى هناك من دون تفكير.**
> **أسأل نفسي طوال الوقت: لماذا لا يكون أطفالنا مثل سائر أطفال العالم؟ لماذا يعيشون هذه التجارب القاسية؟ لماذا يُضطرون إلى المرور عبر الحواجز العسكرية والتعرض للتنكيل في كل مكان، على الطرق وفي الشوارع والأحياء، بل ولا يكونون آمنين حتى داخل منازلهم؟ في أي لحظة، قد يقتحم جندي باب منزلك ويجرّك وأطفالك من أسرّتكم وينكّل بكم. لا يمكن الشعور بالأمان في أي مكان، بل ثمة تهديد دائم، تشعر بالعجز وبأنك غير قادر على حماية أطفالك" إلى الإفادة الكاملة**

تفرض تجربة الاعتقال والتنكيل والتعذيب في مرافق الاحتجاز ثمنًا نفسيًا باهظًا، ليس على المعتقلين والأسرى أنفسهم فحسب، بل على أفراد عائلاتهم والمحيطين بهم أيضًا. وليس روتين الاعتقالات التعسفية، الذي كثيرًا ما ترافقه اقتحامات ليلية لمنازل العائلات، سوى بداية لتجربة طويلة من الرعب وانعدام اليقين، في أغلب الحالات. فعلى مدى أسابيع أو أشهر، وأحيانًا سنوات بعد الاعتقال، لا يعرف أفراد العائلة ما حلّ بأحبائهم، أو ما إذا كانوا قد أُصيبوا، أو أين هم مُحتجَزون، أو متى سيعودون. وكثيرًا ما تلتقي العائلة، بعد الإفراج عنهم، بشخص فقد من وزنه وصحته وحيويته ويعاني إصابات جسدية ونفسية مستديمة. وفي كثير من الحالات، تقع مسؤولية العلاج والتأهيل على كاهل أفراد العائلة، الذين يكون مطلوبًا منهم القيام بذلك بينما هم أنفسهم يواصلون العيش في روتين اقتحامات الجيش واعتقالاته، عنف الجيش والمستوطنين، بل في ظل خوف شديد أحيانًا من التعرض للمزيد من التنكيل بسبب اعتقال أحد أفراد عائلتهم.

أصبح الخوف الدائم من الاعتداءات المشتركة التي ينفّذها المستوطنون والجيش معًا جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية لكثير من سكان الضفة الغربية، أيضًا، ولا سيما في المناطق المصنفة (C) وفي الريف الفلسطيني. في آب 2024، أفادت منظمة "أطباء بلا حدود" (MSF)، وهي من أبرز الجهات التي تقدم الخدمات الصحية في الضفة الغربية، بأنّ ارتفاعًا كبيرًا بنسبة 91% طرأ في عدد المحتاجين إلى الإسعاف النفسي الأولي بين سكان محافظة الخليل خلال الشهر الذي تلا تشرين الأول 2023، مقارنة بالشهر الذي سبقه، وذلك نتيجة الارتفاع الحاد في عنف المستوطنين والجيش في المنطقة. كما وصفت المنظمة كيف يعجز الأطفال الصغار، أثناء اقتحام المستوطنين أو الجنود منازل العائلات الفلسطينية، عن فهم ما يدور حولهم، ويُجبَرون على مشاهدة عجز والديهم فيما تُنتهك حرمة منزلهم وأمنهم، ليصبحوا بذلك المتضررين الرئيسيين.

كانت الآثار النفسية لهذا الواقع موثّقة جيدًا حتى قبل تشرين الأول 2023. فبعد أشهر من تهجير تجمّع عين سامية في أيار 2023، وصف سكانه، لمنظمة "أطباء لحقوق الإنسان"، كيف أبقاهم الخوف من اعتداءات المستوطنين الليلية المتكررة في حالة تأهب دائمة وشوّش أنماط نومهم تمامًا. وأفاد آباء تحدثوا إلى لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية بأن أطفالهم، بعدما سمعوا عن اعتداءات المستوطنين والجيش في منطقتهم، أو شهدوها أو تعرضوا لها بأنفسهم، بدأوا يخشون الخروج من المنزل وأصبحوا يعانون كوابيس متكررة ويرفضون الذهاب إلى المدرسة عبر طرق تمر قرب الحواجز العسكرية والمستوطنات ويُمارسون سلوكيات عدوانية أو انطوائية. وقال أب اختطف مستوطنون مسلحون طفليه، وكلاهما دون الخامسة، من منزلهما وربطوهما إلى شجرة، للّجنة، إن طفليه توقفا منذ الحادثة عن الخروج للعب خارج المنزل وبدأت تنتابهما كوابيس متكررة وإن أبناء عمومتهما، الذين شهدوا الحادثة، باتوا يخشون، هم أيضًا، الخروج من منازلهم.

هذا الواقع الذي تصّوره إفادات الأهالي في الضفة الغربية لا يعكس، بالضرورة، نتائج وآثار حادثة صادمة منفردة، وإنما هو واقع يحضر فيه تهديد العنف والخوف منه بصورة متواصلة ودائمة. يعيش الأطفال والرجال والنساء الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية في واقع يشكّل فيه الرعب وانعدام الأمان والفقدان جزءًا روتينيًا من الحياة اليومية. وإلى جانب الصدمات التي عاشوها بأنفسهم، يحملون معهم أيضًا، جميع الصدمات التي عاشها آباؤهم وأفراد عائلاتهم. وتُظهر الإفادات المقدمة إلى بتسيلم ومنظمات أخرى أن الأهالي الفلسطينيين كثيرًا ما يجدون صعوبة في حماية أطفالهم من العبء النفسي لأنهم، من بين أسباب أخرى، يواجهون، هم أنفسهم، ضائقة مماثلة.

ب. تقييد الحركة والتنقّل

مقدّمة

طوال سنوات حُكمه، أنشأ النظام الإسرائيليّ منظومة متشعبة من القيود على الحركة والتنقّل في الضفة الغربيّة تتيح لها، عندما تقتضي الحاجة، أن تسدّ شرايين المُرور وتشلّ حياة الفلسطينيّين. في إطار إخضاع الحياة لمنظومة القيود هذه، فإنّ الفلسطينيّ الذي يخرج من منزله في الضفة الغربيّة - سواء اتّجه إلى العمل، الدراسة، مُناسبة عائليّة، فحص طبّي أو لأيّ هدف آخر، لا يعرف كم من الوقت سوف تستغرقه الرّحلة ولا إن كان سينجح في الوُصول إلى وُجهته، أصلاً. مع كثرة الإغلاقات وتنوّع الحواجز والتعسّف في قرارات فتح أو إغلاق شوارع معيّنة، يخوض ملايين الفلسطينيّين تجربة من الفوضى الدائمة تحرمهم من أمرٍ أساسيّ، مثل تخطيط يومهم. إضافة إلى الحواجز المسمّاة "حواجز الأطراف"، التي تفصل بين مساحات الضفة الغربيّة وحدود الخطّ الأخضر، شرقيّ القدس والأردن، هناك في عُمق الضفة الغربيّة الكثير من الحواجز والسدّات والعوائق التي تشكّل في مجموعها شبكة تُعيق جَرَيان حركة سكّان الضفة الفلسطينيّين: حواجز حديديّة، سواتر ترابيّة، صُخور، مكعّبات إسمنتيّة، أبراج مُراقبة، نقاط تفتيش (حواجز عسكريّة فجائيّة ومؤقتة تسمّى 'حواجز طيّارة')، بوّابات صفراء ومسامير (أشواك المُرور). وقد شكلت هذه مجتمعة منظومة بيروقراطيةّ أخضعت الفلسطينيّين إلى إسرائيل بواسطة تشظية المكان والتحكّم بالقدرة على الحركة فيه.

منذ تشرين الأوّل 2023 استخدمت إسرائيل بُنية تحتيّة أقامتها لتعميق تحكّمها بحياة الفلسطينيّين اليوميّة. إضافة إلى أنّها نصبت حواجز جديدة، بلغ عددها أكثر من 200، سدت بواسطتها طريق عشرات البلدات الفلسطينيّة إلى الشوارع الرئيسية، ألغت إسرائيل أيضًا، بشكل شامل وجارف، جميع تصاريح دخول الفلسطينيّين إلى إسرائيل. وإلى جانب هذه الخطوات، يتمّ تفعيل آليّة مُوازية للتحكّم المُباشر بالقدرة على الحركة، تعتمد على تدخّل المستوطنين في إغلاق الطرق. ويشكل تصاعُد عُنف ميليشيات المستوطنين وتواجدهم في جوار وداخل القرى الفلسطينيّة في أنحاء الضفة الغربيّة عنصرًا مكمّلاً لعمليّة تعطيل قدرة الفلسطينيّين على الحركة والتنقّل، والتي يقودها الجيش. يتجلّى نشاط المستوطنين ضمن هذه الآليّة في مظهرين أساسيّين: إمّا "منظّم" كجزء من تشكيلات الاحتياط وكتائب الدّفاع اللّوائيّ التي أُدمج فيها مُستوطنو الضفة الغربيّة، أو "عفويّ" يقوده أفراد أو ميليشيات تقوم بدور ناشط في وضع عقبات تعيق الحركة، وغالباً ما تُمارس العُنف لدى قيامها بذلك. الجمع بين البيروقراطيّة الرسميّة والعُنف العفويّ يُفاقم من عدم اليقين والتعسّف الكامنين في صُلب آليّة تقييد الحركة والتنقّل.

أمّا بخصوص حجم أو نطاق الإغلاقات، فتفيد مُعطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة (OCHA)، التي نُشرت في نيسان 2026 عن الواقع حتى نهاية العام 2025، بأنّه قد نُصب في أنحاء الضفة

الغربيّة، بما فيها شرقيّ القدس والخليل، 925 حاجزاً مُرورِيًّا مُوثَّقًا وهذا النوع لا يشمل الحواجز المنصوبة عند مخارج الضفة الغربيّة، أو الحواجز التي تعمل كـ"أطواق" يُفرض على مناطق بأكملها. في العيّنة التي فحصتها (OCHA)، تبيّن أنّ النسبة الأعلى من الحواجز (60%) هي عبارة عن بوّابات ونقاط تفتيش (Checkpoints) منصوبة على الطرق والشوارع. كميّة الحواجز التي تم توثيقها في نهاية العام 2025 تزيد بنسبة 43% عن متوسّط عدد الحواجز السنوي خلال السنوات العشرين الماضية. وفقاً لمُعطيات مكتب الأمم المتحدة OCHA، كان في الضفة الغربيّة في تشرين الأوّل 2023 نحو 700 حاجز مُروريّ، أضيف إليها حتى نهاية العام 2025 نحو 220 حاجزًا جديدًا. ويشير الإحصاء الذي أجرته بتسيلم إلى أن عدد السدّات والحواجز ازداد بـ 203، منذ تشرين الأوّل 2023. هذه العوائق وثّقها وتحقّق منها باحثو بتسيلم الميدانيّون. هذا الفارق في عدد العوائق سببه أنّ لدى بتسيلم قدرة على عدّ وتوثيق جزء، فقط، من أنواع العوائق، كما هو مفصّل في قائمة الإغلاقات المبيّنة في موقعنا الإلكترونيّ. وقد بيّن فحصٌ مُشابه أجرته "هيئة مقاومة الجدار والاستيطان" التابعة للسّلطة الفلسطينيّة في تمّوز 2025، أنّ عدد السدّات والعوائق هو 911 حيث80 منها نُصبت منذ بداية العام 2025.

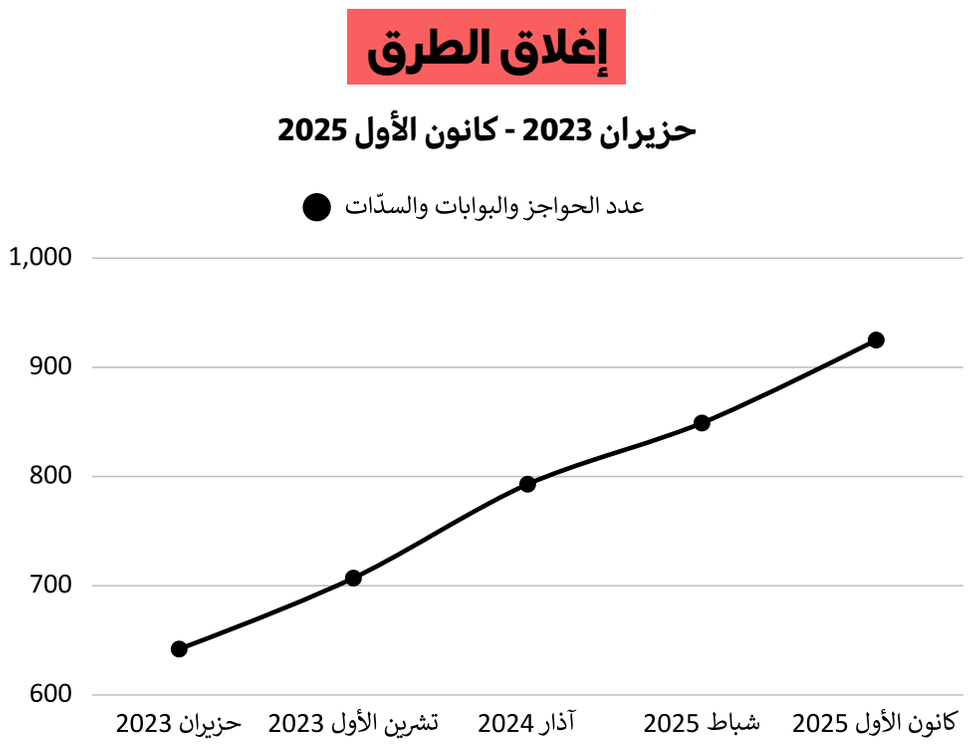

* تشمل: الحواجز، البوابات الثابتة عند مداخل البلدات الفلسطينية، السدّات الترابية وأنواعًا أخرى من السّدّات

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

الفارق الطفيف في مجموع ما أحصته الجهات المختلفة ناجم ليس عن اعتماد مناهج بحثية مختلفة فقط، وإنّما أيضًا عن كثرة العوائق والسدّات وسعة انتشارها وطابعها الفوضويّ، وكذلك لأنّ الأعداد على الأرض تتغيّر من يوم إلى آخر. ولا يمكن لأيّة محاولة لوضع "سجِلّ" مفصّل أو "كتالوج" لأنواع السدّات والعوائق المختلفة أن تنجح في الإمساك بواقع يُسيطر فيه انعدام اليقين والتعسّف وانعدام الحيلة. أنواع العوائق المختلفة كثيرة ومتنوّعة: بوّابات مُقفلة دائماً أو بوّابات تُفتح وتُقفَل من حين لآخر، حواجز يشغلها عناصر أمن طوال ساعات اليوم كلها أو في بعض الأوقات، حواجز تُفتح بجهاز تحكّم عن بُعد، مكعّبات إسمنتيّة أو سواتر ترابيّة، قنوات أو أسيجة شائكة ينصبها الجيش، وأحياناً ينصبها مستوطنون بشكل غير نظاميّ وتبقى في مكانها حتى إشعار آخر. انعدام اليقين في كلّ ما يتعلّق بإمكانيّات الحركة والتنقّل في أرجاء المكان يُساعد إسرائيل في التحكّم بالفلسطينيّين بنجاعة - إخضاعهم وإدارة حياتهم.

آليّة العمل: بُنية تحتيّة تاريخيّة

حتى العام 1991 كانت الآلية المتّبعة هي تصريح دُخول عام للفلسطينيّين يُسمح بموجبه لسكّان الضفة الغربيّة بأن يدخلوا إلى داخل حدود الخطّ الأخضر. كان هذا التصريح يُمنح لجميع السكّان، باستثناء مجموعة صغيرة هم الذين صنّفتهم إسرائيل كـ"خطر أمنيّ". كانت هذه السياسة تنسجم مع حاجة إسرائيل إلى استغلال العمّال الفلسطينيّين كأيدٍ عاملة رخيصة ومُتاحة لتلبية احتياجات النموّ الاقتصادي في إسرائيل. وقد نجمت عن هذه الآلية تبعيّة فلسطينيّة عميقة للاقتصاد الإسرائيلي (للمزيد، انظروا في فصل "الخنق الاقتصاديّ" في هذا التقرير). في الوقت نفسه، قيّدت إسرائيل حركة سكّان الضفة الغربيّة إلى خارج حدود البلاد. في كانون الثاني 1991، خلال حرب الخليج وفي ظلّ الانتفاضة الأولى، ألغت إسرائيل تصريح الدخول الشامل وأصبح على فلسطينيّي الضفة الغربيّة استصدار تصريح شخصيّ من أجل الدخول إلى حدود الخط الأخضر أو قطاع غزّة أو شرقيّ القدس. بمُرور السّنين، تطوّر "نظام التصاريح" الذي كرّسته إسرائيل وأصبح عديم الشفافيّة، يعتمد عليه كلّ فلسطينيّ إذا أراد التنقّل بين المناطق المختلفة التي تسيطر عليها إسرائيل، من أجل الوُصول إلى مصادر الرّزق أو العلاج الطبّي أو غير ذلك. صلاحيّة المُوافقة على طلب التصريح أو رفضه مُنحت، في أحيان كثيرة، لجنديّ واحد قد يُمارسها بشكل تعسّفيّ. إضافة إلى ذلك، يُستغلّ نظام التصاريح لجمْع معلومات عن السكّان الفلسطينيّين وتجنيد العُملاء. على سبيل المثال، منذ العام 2005، أصبح كل فلسطيني يريد الدخول إلى إسرائيل بحاجة إلى استصدار إلى بطاقة حيوية (بيومتريّة) تحتوي على جميع بيانات التعرّف عليه، الأمر الذي يمكّن النظام الإسرائيليّ من التوسيع المستمر لقاعدة البيانات الشخصيّة التي تحتفظ بها، والتي تخدمها في توسيع وتعميق سيطرتها.

في آذار 1993، بعد سنتين من إدخال نظام التصاريح، فُرض "إغلاق شامل" على الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، ما زال سارياً حتى يومنا هذا. ترافَقَ فرض الإغلاق مع إنشاء حواجز مُروريّة في عُمق الضفة الغربيّة،

بين مناطق الضفة وشرقيّ القدس، وبين مناطق الضفة وحدود الخطّ الأخضر. أدّى فرْض الإغلاق الشامل ليس فقط إلى تشديد سياسة إصدار التصاريح - التي كانت تُلغى تماماً أحيانًا، في إطار فرض "الإغلاق الشامل" بل أدى أيضا إلى تقسيم الحيز الفلسطينيّ إلى أربعة مناطق منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض: الضفة الغربيّة، قطاع غزّة، شرقيّ القدس ومناطق الخط الأخضر؛ وقد حُرم الفلسطينيّون من حرّية التنقّل والحركة بين هذه المناطق، فانقطع التواصُل الجغرافيّ بين مراكز الحياة الفلسطينيّة.

في العام 1995، في إطار اتّفاق "أوسلو ب"، جرى تقسيم الضفة الغربيّة إلى ثلاث مناطق منفصلة. استُثنيت من ذلك مدينة الخليل، التي قُسمت لاحقاً في العام 1997 في إطار "اتّفاقية الخليل" إلى منطقتين: H1 و-H2. هذا التقسيم - الذي كان يُفترض أن يكون تسوية مؤقتة تسري لمدّة خمس سنوات فقط اعتمد اعتبارات ديمغرافيّة لا تعكس الواقع الجغرافيّ أو نسيج المكان والسكّان الفلسطينيين، ولا تأخذ بالحسبان احتياجاتهم المستقبليّة. وفقاً لذلك، صُنّفت المناطق ذات الكثافة السكّانيّة الفلسطينيّة العالية إلى فئتين، A و-B، ونُقلت إلى السّلطة الفلسطينيّة لتكون، رسميّاً، تحت سيطرتها الإداريّة والشرَطيّة، التامّة أو الجزئيّة. هذه المناطق ليست متّصلة جغرافيّاً وإنّما هي موزّعة على 165 "جزيرة" متناثرة في كلّ أنحاء الضفة الغربيّة. بقيّة المنطقة، والتي تشكّل نحو 60% من مساحة الضفة الغربيّة، صُنّفت كمناطق C وأبقيت تحت السيطرة الإسرائيليّة التامّة. هذه المنطقة متّصلة جغرافيّاً وتشمل جميع المستوطنات وكلّ احتياطي الأرض والأراضي الزراعيّة الفلسطينيّة، تقريباً.

منذ التوقيع على اتّفاقيّات أوسلو، أصبحت حركة الفلسطينيّين على الشوارع في المنطقة C مقيّدة بشبكة من العوائق والحواجز، ناهيك عن منعهم تماماً من المرور في جزءٍ من الشوارع هناك، ممّا شوّش حركة السكّان الفلسطينيّين. وقد أصبح التقسيم الجغرافي للحيز الفلسطيني وتقييد حرية الحركة والتنقّل بين الجيوب المعزولة أكثر حدة وخطورة مع إقامة المزيد من المستوطنات في مناطق C. فيما بعد، أدّى إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات أمام الفلسطينيّين وشقّ شبكة شوارع التفافيّة حولها أو بينها وبين إسرائيل إلى عزل القرى الفلسطينيّة عن بعضها البعض، عن أراضيها الزراعيّة وعن المدن الفلسطينيّة المركزيّة.

في أيلول 2000، مع اندلاع الانتفاضة الثانية، فرضت إسرائيل قيودًا إضافية وأكثر صرامة على حركة الفلسطينيين وتنقلهم داخل الضفة الغربيّة نفسها، حيث نصبت عشرات الحواجز ومئات العوائق الماديّة، بما فيها السواتر الترابيّة، المكعّبات الإسمنتيّة والقنوات. وفي مُوازاة ذلك، فُرضت شروط أكثر تشدّداً في تقييد الحركة لأسباب "إداريّة"، بما في ذلك قيود مُروريّة في الشوارع، قيود تتعلّق بالسنّ وتشديد نظام التصاريح، وذلك كآلية مكمِّلة للقيود التي كانت مفروضة من قبل على الحركة والتنقل.

في العام 2002 شرعت إسرائيل في بناء "جدار الفصل" الذي يمرّ 85% منه في الأراضي الفلسطينية في عُمق الضفة الغربيّة قاطعًا التسلسل المدني والزراعي الفلسطيني. يفصل الجدار شرقيّ القدس عن

سائر الضفة الغربية، ويمنع الدخول إلى مناطق الخط الأخضر. يشكّل الجدار عائقًا حُدوديًّا مكوّن في غالبيّته من جدار إلكترونيّ مُحاط بـ"شوارع أمنيّة" أسيجة شائكة وقنوات. يمرّ الجزء الأكبر من مسار الجدار داخل أراضي الضفة الغربيّة ولا على طول مسار الخطّ الأخضر، بشكل ينهب المزيد من أراضي الفلسطينيّين ويُنشئ "منطقة تماسّ" تُفرض فيها قيود مشددة للغاية على الحركة، من ضمنها شرط الحصول على تصريح دخول خاصّ. وقد ثبّت بناء الجدار وكرّس، أكثر من ذي قبل، تقسيم الحيز الفلسطينيّ وعزل الضفة الغربيّة عن القدس وعن المناطق في داخل الخطّ الأخضر. وأدت هذه الخطوة إلى الفصل بين العائلات، بين أصحاب الأراضي وأراضيهم، عمّقت الفصل ومكّنت إسرائيل من مُمارسة قدْر أكبر من المُراقبة والسيطرة على الفلسطينيّين والتحكّم بهم.

عليه، يشكل التشديد الذي حصل منذ تشرين الأوّل 2023 في القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة وتنقّل الفلسطينيّين جزءًا من عمليّة مستمرّة تسعى إلى تقسيم وتقليص الحيز الذي يعيش فيه الفلسطينيون. لكن طابع السيرورة الذي يميز هذه الأحداث، يجعل من الصعب التمييز بدقة بين ما "قبل" وما "بعد". لذلك، فإنّ الأجزاء التالية في هذا الفصل، وإن كانت تعرض مناحي التشديد والتصعيد منذ العام 2023، إلا أنها ستفعل ذلك من خلال التطرق إلى البُنى التحتيّة التي أتاحت تشكّلها.

تقييد الحركة والتنقّل: صورة الوضع الحاليّ

الدُخول إلى مناطق الخطّ الأخضر و"المعابر الحُدودية"

ضمن متابعتها، رصدت بتسيلم ووثّقت بين الضفة الغربيّة وحدود الخط الأخضر وشرقيّ القدس نحو 40 حاجزاً، منها 28 يشغلها عناصر أمن باستمرار، على مدار السّاعة. ورغم أنّ هذه الحواجز هي نقاط التفتيش الأخيرة قبل دخول حدود الخط الأخضر، بل وشرقيّ القدس أيضًا، إلا إنّ معظمها قد وُضع ليس داخل الخطّ الأخضر وإنّما بضعة كيلومترات في داخل أراضي الضفة الغربيّة بشكل يوسع نهب الأراضي الفلسطينيّة ويُجسد كيف تسير سياسة تقييد الحركة والحواجز يداً بيد مع سياسة التهجير والاستيلاء على الأرض.

جدار الفصل

شكلت المستوطنات والرغبة في شملها "داخل إسرائيل" اعتبارًا مركزيًّا في تحديد مسار الجدار. وهكذا، أرسى الجدار البنية التحتية اللازمة للضمّ الفعليّ، على أرض الواقع، لمعظم المستوطنات وأراضٍ

شاسعة أخرى مخصّصة لتوسيعها مستقبلاً. يمرّ مسار الجدار داخل أراضي الضفة الغربيّة وليس على مسار الخطّ الأخضر أو إلى الغرب منه في داخل الحدود السياديّة لدولة إسرائيل. وبواسطة الجدار، عزلت إسرائيل نحو 150 تجمّعاً فلسطينيّاً عن أراضيها، قطعت التواصُل الجغرافي الفلسطينيّ المدينيّ والرّيفيّ، مزّقت نسيج العلاقات المتبادلة بين التجمّعات وفرّقت العائلات. وفقد آلاف الفلسطينيّين القدرة على الوُصول إلى أراضيهم وفلاحتها والاستفادة منها.

لم تقتصر الآثار المباشرة لبناء الجدار على الفصل بين الضفة الغربيّة وإسرائيل، إذ إنّ مسار الجدار، الذي يمرّ عميقاً في داخل أراضي الضفة الغربيّة، قد أنشأ فضاءً مقسَّمًا قوامه جيوب فلسطينيّة معزولة، كما فصل قرىً وأحياء عن مراكز حياتها في المدينة وأخضع المُرور بينها لنظام الحواجز والتصاريح. في شرقيّ القدس، انحرف مسار الجدار عن الحدود البلديّة لمدينة القدس مُبقياً خلفه أحياءً وقرىً فلسطينيّة رغم أنّ سكّانها يتمتعون بمكانة مقيمين دائمين في القدس ويدفعون بموجب هذه المكانة، ضرائب لبلدية القدس، لكنّهم لا يحصلون على أيّة خدمات تتلاءم مع ذلك. ومنذ بناء الجدار، يعيش هؤلاء في منطقة تكاد السلطات الإسرائيليّة لا تقدّم فيها أيّة خدمات بلديّة أساسيّة ويعانون من إهمال مستمرّ. مثال آخر، هو قرية النعمان التي أصبحت معزولة عن القدس وعن الضفة الغربيّة منذ بناء الجدار في العام 2003 وإنشاء حاجز مزموريّة في العام 2006، ويعاني سكّانها من عُزلة جُغرافيّة شبه تامّة.

مسّ موقع الجدار بقدرة سكّان الأحياء المقدسيّة الواقعة خارج الجدار على الحركة والتنقّل، علماً أنّ كثيرين منهم يتعلّمون ويعملون في القدس ويعتمدون عليها في تلقّي الخدمات الضروريّة والعلاج الطبّي. صحيح أنّ الفلسطينيّين سكّان القدس لا يحتاجون إلى تصاريح دُخول، مثل أقاربهم سكّان الضفة الغربيّة، لكنهم هُم أيضاً يجدون أنفسهم عالقين لساعات طويلة في اختناقات مروريّة من أجل عُبور الحواجز. على سبيل المثال، سكّان قرية كفر عقب الذين يحتاجون إلى العلاج الطبّي، يضطرّون في طريقهم لتلقّي العلاج في القدس إلى الانتظار ساعات طويلة في حاجز قلنديا وحاجز حزما، ممّا يعرّض حياتهم للخطر أحياناً.

هكذا يصف محمد الجعبة (39 عاماً)، أب لخمسة أولاد، من سكّان كفر عقب الواقعة شماليّ القدس، الروتين المُنهك والتجبّر التعسّفي اللّذين يعانيهما أثناء عبوره في حاجز قلنديا يوميّاً، في طريقه إلى القدس:

> **"عند حاجز قلنديا، هناك دائمًا طابور طويل من السيّارات. ويستغرق الوصول إلى نقطة التفتيش والخروج من الحاجز باتّجاه بوّابة كهربائيّة، يتحكّم بها جندي، ما بين 30 دقيقة إلى ساعة. فالجنديّ ينتظر ريثما يتمّ الانتهاء من تفتيش خمس سيّارات، ثمّ يفتح الحاجز للسماح لها بالخروج من الحاجز باتّجاه القدس.**
> **لهذا، أنا أفضّل السفر عبر حاجز جبع، رغم أنّه في ساعات معيّنة يكون مغلقًا لتسهيل**

> **مرور المستوطنين من مستوطنات وسط وشمال الضفّة الغربيّة باتّجاه القدس. ولا يسمح لنا بمواصلة الطريق من دوار آدم إلى حاجز حزما والدخول إلى القدس إلّا بعد مرور جميع المستوطنين. [...] يغلق الجنود الحاجز مرّتين في اليوم على الأقلّ، في الصباح من 5:00 حتى 9:00 وبعد الظهر من 16:00 حتى 19:00 وأحيانًا من 17:00 حتّى 20:00." إلى الإفادة الكاملة**

تجسّد إفادة محمد الجعبة كيف يمنح نظام المُرور في الضفة الغربيّة، بصورة منهجيّة، الأفضلية والأولويّة لحركة اليهود على حركة الفلسطينيّين. يُغلق حاجز جبع بالذّات في توقيتين حرجين ، في الصّباح الباكر وبعد الظهر حين يخرج السكّان للعمل والدراسة أو يعودون منهما إلى منازلهم. الهدف من ذلك هو إخلاء الشوارع لصالح حركة المستوطنين وتجنيبهم الاختناقات المُروريّة. بالنسبة للفلسطينيّين، معنى الإغلاق هو إطالة الطريق، الانتظار مطوّلاً وعدم القدرة على تخطيط مجريات يومهم؛ وبالنسبة للمستوطنين، هو يؤمّن لهم حركة أكثر سُرعة وسلاسة. لم تأت هذه التراتبيّة نتيجة صُدفة ناجمة عن تشغيل هذا الحاجز وحده، وإنّما هي تعبير عن سياسة مُعلنة: في آب 2023، قال وزير الأمن القوميّ إيتمار بن جفير إن "حقّي وحقّ زوجتي وأولادي في التجوّل في يهودا والسامر أهمّ من حقّ حرّية الحركة للعرب. وكذلك حقي في الحياة يسبق حقهم في الحركة". إفادة الجعبة أعلاه تصف كيف تتم ترجمة هذه النظرة إلى ممارسة يوميّة: المكان نفسه والشوارع نفسها تُدار وفقاً لدرجتين من الحقوق متمايزتين، وفقاً للهُويّة القوميّة للشخص الذي يتنقل فيها.

بين الخطّ الأخضر وجدار الفصل: "منطقة التماسّ"

مسار الجدار المعقّد، الذي يمرّ 85% منه في عُمق أراضي الضفة الغربيّة ويبلغ طوله أكثر من ضعفي طول الخطّ الأخضر، أدّى إلى نشوء جيوب فلسطينيّة تسمّى "منطقة التماسّ" - وهي الأراضي الزراعيّة والقرى الفلسطينيّة المحاصرة والمعزولة بين جدار الفصل والخطّ الأخضر. وفقاً لمنظمة "كيرم نفوت"، تبلغ مساحة هذه المنطقة المعزولة قرابة 140,000 دونم، أي نحو عُشر مساحة أراضي الضفة الغربيّة. منذ تشرين الأوّل 2023، ألغت إسرائيل تصاريح دخول المُزارعين الفلسطينيّين إلى أراضيهم الواقعة في "منطقة التماسّ". في آذار 2025 أعلنت إسرائيل ردّاً على التماس تقدم به مركز الدفاع عن الفرد الفرد (هموكيد)، أنّ هناك قرارًا بعدم تجديد هذه التصاريح.

في الموقع الإلكتروني لمنسّق الأنشطة الحكوميّة الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة تظهر 8 مجموعات مختلفة من الإجراءات الخاصة بإصدار تصاريح دُخول إلى "منطقة التماسّ" وفقاً للاحتياجات: زراعيّة، تجاريّة، تعليميّة، طبّية، إلخ، وذلك كجزء من نظام تصاريح يُجبر الفلسطينيّين على استصدار التصاريح مراراً وتكراراً بغية تسيير أشغالهم اليوميّة الأساسيّة في هذه المنطقة.

تفيد مُعطيات OCHA للعام 2026 أنّ عدد الفلسطينيّين المُقيمين في "منطقة التماسّ" يُقارب 14,000 نسمة، وهؤلاء لا يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة ولا يتمتعون، إطلاقًا تقريبًا، بأية إمكانية للخروج منها والدّخول إليها، بما يعكس اعتمادهم التام على نظام التصاريح الإسرائيليّ لكي يتمكنوا من العيش في منازلهم. إضافة إلى ذلك، مُنع سكان البلدات الفلسطينية الذين يعيشون خارج "منطقة التماسّ" من الوُصول إلى الأراضي الزراعيّة التي يملكونها وتقع في داخل هذه المنطقة.

لم يتسبب حرمان الفلسطينيّين من حرّية الحركة والتنقّل بأذى كبير في سُبل كسب رزقهم فحسب، وإنّما أدى أيضًا إلى تهجير كثيرين منهم ونهب أراضيهم. على سبيل المثال، وفقاً لمعطيات منظمة "كيرم نفوت"، هناك نحو 1,000 دونم من أراضي قرية نوبا الفلسطينيّة، الواقعة شماليّ الخليل، تم عزلها وراء جدار الفصل ولم يُسمح للسكّان بالدّخول إليها منذ إتمام بناء الجدار. كذلك في قريتيّ المطلّة وجلبون، الواقعتين في جوار جبال الجلبوع وسهل بيسان، أدّت القيود التي فرضتها إسرائيل على التنقّل والحركة إلى نهب أراضٍ. وقد عُزل جزءٌ كبير من أراضي القريتين داخل "منطقة التماسّ"، خلف جدار الفصل، وتحولت إلى مراعٍ لأبقار الإسرائيليّين، بينما يُمنَع أصحاب الأراضي الفلسطينيّون من الوُصول إليها. والنتيجة، أنّهم اضطرّوا إلى بيع معظم مواشيهم.

نجم عن نظام التصاريح، الذي جعل التنقّل من وإلى الضفة الغربيّة شبه مستحيل أمام الفلسطينيّين، إضافة موقع الجدار من جهة أخرى، واقع حياة شاقّة يصعب على سكّان "منطقة التماسّ" تحمّله. صحيح أنّه يمكنهم عُبور جدار الفصل والدخول إلى الضفة الغربيّة، لكنّهم يحتاجون إلى تصاريح دخول كي يعودوا إلى منازلهم في الجهة الأخرى، رغم أنّ منازلهم تقع، هي أيضاً، داخل أراضي الضفة الغربيّة. كذلك، لا يمكنهم الدخول إلى إسرائيل، لأنهم إن فعلوا ذلك وألقي القبض عليهم فسيتورطون في الاعتقال بذريعة "المكوث غير القانوني". في المقابل، يستطيع الإسرائيليّون والسيّاح، إذا رغبوا، أن يدخلوا إلى "منطقة التماسّ" دون أن يُطلب منهم إبراز أيّ تصريح بذلك.

مثال متطرّف إلى حدّ كبير على ذلك هو حالة القرية الفلسطينيّة برطعة، التي تقع كلّها غربيّ جدار الفصل يقسمها الخطّ الأخضر إلى نصفين. سكّان برطعة غربيّ جدار الفصل يحملون بطاقات هُويّة إسرائيليّة ويحصلون، بالتالي، على الخدمات الصحّية في داخل إسرائيل ويتمتعون بحرّية الحركة ضمن حدودها. في المقابل، سكّان برطعة الشرقيّة يعيشون في جيب تكوّن شرقيّ جدار الفصل وهم يحملون الجنسية الفلسطينيّة محبوسين داخل الجيب على نحوٍ يسلبهم حقوق الإنسان الاساسيّة. سيّارات الإسعاف التي تحاول المرور من برطعة الشرقيّة إلى مستشفىً في جنين يُمضطرة لاستصدار تصريح من مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيليّ، وتضطر في أحيان كثيرة، إلى الانتظار ساعات طويلة عند الحاجز، حتى إذا كان يشكل هذا خطرًا على حياة المريض.

في أيلول 2025 أعلن قائد المنطقة العسكرية الوسطى، آفي بلوط، عن 20,000 دونم من الأراضي الواقعة شماليّ القدس جزءاً من "منطقة التماسّ". تقع داخل هذه الأراضي القرى الفلسطينيّة الثلاث بيت اكسا والنبي صموئيل والخلايلة، التي رغم أنها كانت تقع في "الجانب الإسرائيليّ" من الجدار حتى ذلك الوقت إلّا أنّ سكّانها "استفادوا" من سياسة تصاريح متساهلة نسبيّاً، تبعًا لإثبات كونهم من سكّان هذه القرى، كما كان يُسمح لهم بعُبور جدار الفصل أيضًا. أمّا من أراد الدّخول إليهم من أقاربهم أو أصدقائهم أو مقدّمي الخدمات، فكان يتعين عليه الحصول على تصريح وتنسيق خاصّ في كلّ مرّة. لكنّ هذا الحال تبدّل مع إعلان ضمّ هذه الأراضي إلى "منطقة التماسّ"، إذ أصبحت قيود الحركة والتنقّل المفروضة على سكّان المنطقة أكثر صرامة بكثير وصاروا مُلزَمين بتقديم طلبات فرديّة للحصول على تصاريح دخول منفردة لكلّ مرة، إضافة إلى إبراز مستندات كثيرة واستيفاء سلسلة من الشروط الجائرة - فقط من أجل الوُصول إلى منازلهم.

معبر ألنبي (جسر الملك حسين)

تسيطر إسرائيل على جميع المعابر من وإلى الضفة الغربيّة، وتمنع سفر الفلسطينيّين (غير المواطنين فيها) إلى خارج البلاد عبر "مطار بن غوريون" أو الموانئ البحريّة فيها. لذلك فإنّ المنفذ الوحيد المفتوح أمام ملايين الفلسطينيّين سكّان الضفة الغربيّة للسّفر إلى الخارج هو معبر ألنبي، الذي يبعد مسافة نحو 5 كيلومترات عن أريحا ويربط بين أراضي الضفة الغربيّة والمملكة الأردنيّة. تتغير ساعات عمل المعبر باستمرار، ممّا يزيد من العشوائيّة وعدم الوضوح بشأن إمكانيّات العُبور.

يمرّ آلاف الفلسطينيّين في هذا المعبر كلّ يوم، إضافة إلى كميّات كبيرة من البضائع المتّجهة إلى الضفة الغربيّة أو قطاع غزّة وبضائع أخرى للتصدير. وفي المقابل، تمنع إسرائيل آلاف الفلسطينيّين من مغادرة البلاد، لسنوات عديدة أحياناً، ودون توضيح سبب المنع أو حتى التبليغ عنه مسبقاً، في كثير من الحالات. هذه الممارسة يعيها الكثيرون ولذلك، يتخلّون عن محاولة السّفر من أصله. في العام 2021، مُنع 10,000 فلسطينيّ من مُغادرة البلاد، ثم تمّت الموافقة لاحقاً على 50% من الاعتراضات التي قدّمها الممنوعون. يدلّ هذا فيما يدلّ على التعسف الكامن في صلب سياسة قرارات منع السّفر إلى الخارج، والتي تُتّخذ أحياناً بطريقة بيروقراطيّة باردة، تعسّفيّة وآليّة. وأحياناً، أُجبِر فلسطينيّون ممّن مُنعوا من السفر إلى الخارج، دون تبليغ مُسبق أو تفسير أو حتى استماع إليهم، على توقيع مستند "امتناع عن الإرهاب" للحصول على تصريح خروج من الضفة إلى خارج البلاد. وهنالك مجموعة أخرى تضمّ الفلسطينيّين الذين وصمتهم إسرائيل بدمغة "ممنوعون أمنيّاً"، وهؤلاء لا يحقّ لهم الحصول على تصريح سفر إلى الخارج إطلاقًا.

في أيلول 2025، في أعقاب عمليّة إطلاق نار قام بها مواطن أردني في معبر ألنبي وقُتل جرّاءها جنديّان، قرّرت السّلطات الإسرائيليّة إغلاق المعبر أمام دُخول وخروج المُسافرين والبضائع من الضفة الغربيّة، بشكل فوريّ وحتى إشعار آخر- إغلاقاً مُحكماً حرم المُسافرين الفلسطينيّين من أيّة إمكانيّة للمُغادرة. بعد مضيّ أسبوع على ذلك، فُتح المعبر لمُرور المُسافرين فقط وظلّ مغلقاً أمام البضائع حتى كانون الأوّل 2025، حيث فُتح في أعقاب التماس قدّمته جمعيّة حقوق المواطن. يعود تقليص وتشويش العمل في معبر ألّنبي بأضرار على اقتصاد الضفة الغربيّة وراحة سكّانها، بل ويعرّض للخطر، في بعض الأحيان، حيوات مرضى أصبحوا يحتاجون، بسبب تدهور حالتهم، إلى تلقي علاج طبّي مُنقذ للحياة، في خارج أراضي الضفة الغربيّة (للمزيد، انظروا فصل "الخنق الاقتصادي").

شبكة شوارع الأبارتهايد

تفرض إسرائيل مُنذ عشرات السّنين قيودًا وموانع على مُرور السيّارات الفلسطينيّة في شوارع مختلفة في الضفة الغربية. في معظم الأحيان، يُحرم الفلسطينيّون من الوصول إلى محاور المُرور الرئيسيّة التي تمرّ في أراضي مناطق C على نحوٍ يقيّد أيضاً إمكانيّات وصول الفلسطينيين سكان الضفة إلى الشوارع الموجودة في جيوب مناطق A و-B. وتُتاح على هذه الشوارع استمراريّة وسلاسة الحركة لمواطني إسرائيل فقط. يتجسد هذا الحرمان في معظم الحالات بوضع حاجز أو عائق على الطريق المؤدية إلى الشارع الرئيسي، بما يمنع الفلسطينيين من استخدامه بشكل متواصل وسلس. وتشير معطيات OCHA حتى العام 2026 إلى أنّ النصف، على الأقل، من بين العوائق المُروريّة الموزّعة في أنحاء الضفة الغربيّة (459) يسدّ طرق قرىً ومدن فلسطينيّة إلى الشوارع الرئيسيّة أو يشوّش حركتها إليها. وتوجّه هذه العوائق حركة الفلسطينيّين إلى شبكة طرق ثانويّة أو فرعيّة، أطول وأكثر تعقيداً وتعرّجاً، وكثيرًا ما تكون طرقاً ترابيّة ضيّقة ووعرة الأمر الذي يجعل الحركة أكثر صعوبة.

على سبيل المثال، في الطرق المؤدّية إلى شارع 60، وهو المحور الرئيسيّ الذي يقطع الضفة الغربيّة من شمالها إلى جنوبها، 26% من العوائق المُروريّة (121) التي وثّقتها OCHAتسدّ الطرق أو تقيّد الحركة بين قرى ومُدن فلسطينيّة وشارع 60. معطىً آخر من OCHA، عن العام 2024، يفيد بأنّه في شارع 505، الذي يقطع الضفة الغربيّة من شرقها إلى غربها ويصل بين منطقة الأغوار وشمال الضفة الغربيّة، هنالك 61 حاجزاً أمام الفلسطينيّين على طول 57 كيلومتراً.

أحياناً تُغلق طرُق معيّنة أمام الفلسطينيّين لإتاحة تنقّل المستوطنين الذين يعيشون في المنطقة، مثل شارع 367 الذي يصل بين مستوطنتي "ألون شْفوت" و"بَات عاين" بالخط الأخضر، وهو الذي أصبح شارعاً مخصّصاً للإسرائيليّين فقط. كما يُمنع الفلسطينيّون أيضًا من المُرور في شوارع صودرت أراضيهم منهم لشقّها أو توسيعها، مثل شارع 443 الذي يُمنع الفلسطينيون فعليًا من السفر في أجزاء مختلفة منه،

رغم أن أجزاءً منه شُقّت على أراضٍ صودرت منهم. في الماضي كانت تمرّ فيه معظم الحركة بين رام الله وقرى المنطقة، ثمّ في العام 1988 صادرت إسرائيل أراضي القرى المحاذية له من أجل توسيعه. ومنذ العام 2002 يُحظر على الفلسطينيّين المُرور فيه وبات شارعاً للإسرائيليّين فقط. في أعقاب ذلك، قُدم التماس إلى المحكمة العليا، وفي العام 2009 صدر قرار حُكم يُقرّ بأنّه يجب السّماح بمرور الفلسطينيّين في المقطع الذي يمرّ في الضفة الغربيّة، إلا أنّ الجيش يُطبّق القرار بطريقة ما زالت تفرض قيوداً صارمة على حركة الفلسطينيّين. كذلك الأمر بالنسبة لشارع 60، الذي تطلّب توسيعه في العام 2021 مصادرة 11 دونمًا من أراضي قرية الخضر ومدينة بيت جالا الفلسطينيّتين. منذ ذلك الحين، لا تزال هذه السياسة مستمرة عبر العديد من التعليمات والأوامر التي صودرت بموجبها مئات الدّونمات الأخرى من الأراضي الفلسطينيّة لغرض توسيع هذا الشارع.

في آذار 2025 صادقت الحكومة الإسرائيلية على شقّ شارع أبارتهايد بين "معليه أدوميم" والقدس، أطلقت عليه الإدارة المدنيّة اسم " شارع ميرْكام حاييم" (نسيج حياة) بينما أسماه وزير الأمن آنذاك، نفتالي بينت، "شارع هَريبونوت" (السّيادة). يوفر هذا المسار شبكة طرق منفصلة للإسرائيليّين والفلسطينيّين تُنشئ "طوقاً" أو "حلقة" حول "معليه أدوميم" ويؤدّي بناؤها إلى إغلاق مساحة 3% من الضفة الغربيّة في وجه الفلسطينيّين. تعمل شبكة الطرق هذه كأداة تقطع على الفلسطينيّين التواصُل الجُغرافيّ بين شمال الضفة الغربيّة وجنوبها، بذريعة توفير "تواصُل مواصلاتيّ"، بينما سيحرف الشارع حركة الفلسطينيّين بين شمال الضفة الغربيّة وجنوبها والمارّة في منطقة "معليه أدوميم" ليوجّهها إلى شارع سيتمّ شقّه للفلسطينيّين فقط. ويُشكّل شقّ هذه الشوارع ركيزة أساسيّة في خطّة البناء المُعدّة للمنطقة E1، التي تمتدّ على نحو 12 كم بين القدس و"معليه أدوميم". لدى التوقيع على هذه الخطّة قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إنّه "لن تقوم دولة فلسطينيّة" وإنّ خطّة البناء في E1 سوف تقطع على الفلسطينيّين التواصُل الجغرافيّ بين جنوب الضفة الغربيّة وشمالها.

وهكذا، سوف يُلحق شقّ هذا الشارع أضراراً بالتجمّعات الفلسطينيّة القائمة بجوار المسار المخطّط، إذ سوف يعزل الشارع تجمّعي وادي الجِمِل وجبل البابا ومئات الفلسطينيّين القاطنين هناك عن محيطهم، ومن غير المعروف كيف سيتمكّنون من اجتياز الشارع للوصول إلى منازلهم. إضافة إلى ذلك، وفقاً للخطّة، سوف يمرّ مسار الشارع فوق منازل تجمّع وادي الجِمِل ، في المنطقة B، أي أنّ شقّ الشارع سوف يتطلّب هدم هذه المنازل. عمليّاً، قد يعني هذا اقتلاع التجمّعات الفلسطينيّة الواقعة في هذه المنطقة وتهجير سكّانها، علمًا بأنها تشمل 18 تجمّعاً، وفقاً لـ OCHA .

عائق عسكريّ جديد في الأغوار الشمالية

في نهاية شهر آب 2025 وقّع قائد المنطقة الوُسطى، آفي بلوط، على تسعة أوامر "استيلاء على أراضٍ" من أجل حفر عائق فصل عسكريّ في منطقة الأغوار الشماليّة يمتد على طول 22 كيلومتراً. يطلق الجيش على هذا المشروع اسم "حُوط هَشَني" ("خيط ناظم") وهو سيُوفّر غطاءً لـهدم منازل وحظائر أغنام وبنىً تحتيّة ومناطق زراعية لأنها تشكّل، بتعبير الجيش، "نقاط ضعف عمليّاتيّة". يبدأ مسار هذا العائق عند مدخل عين شبلي، في النقطة التي نقل الجيش إليها حاجز الحمرا في بداية شباط 2026، ومن المنتظر أن يمرّ في أراضي خربة عاطوف وخربة الراس الأحمر، ثم في أراضي خربة يرزة ويتّصل إلى الشمال من حاجز تياسير. يمر هذا المسار من أراضٍ زراعية بملكية فلسطينية، وفيها كروم ومزروعات مختلفة، دفيئات وآبار مياه تمت تنميتها ورعايتها على مدى سنوات عديدة.

عائق "حوط هَشَني"

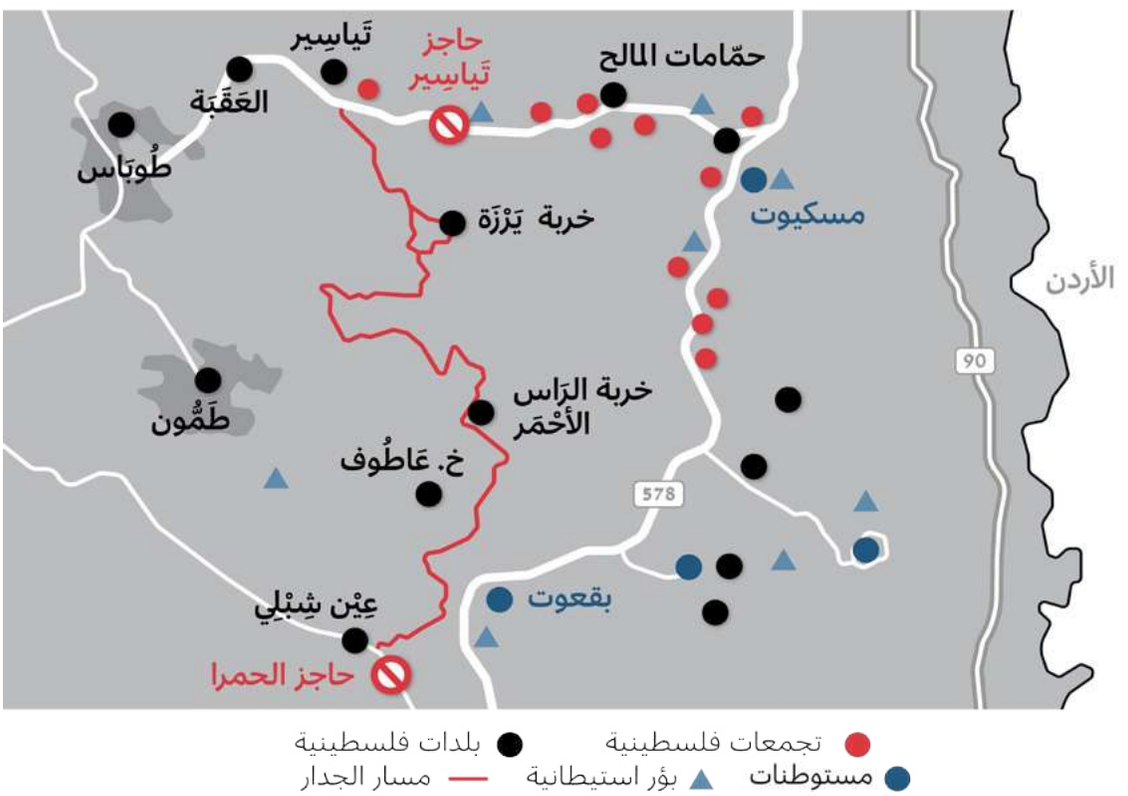

- نحو 900 شخص سيُعزلون عن الخدمات الصحية والتعليمية وعن مصادر رزقهم
- ستُصادر 777 دونمًا من الأراضي المملوكة ملكية خاصة
- سيمُنع الوصول إلى أراض تبلغ مساحتها نحو 50,000 دونم

المصدر: كيرم نفوت

بعد نشر مخطط إقامة العائق، أمهلت السلطات الإسرائيلية أصحاب الأراضي والسكّان مدّة أسبوع واحد فقط لتقديم اعتراضاتهم على الخطة التي نشرها الجيش، وبالفعل قدم هؤلاء التماسًا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية وطالبوها بإصدار أمر يقضي بتجميد العمل في هذا المشروع. قبلت المحكمة طلب السكان وأمرت بتجميد أعمال إقامة العائق، لكنها قيّدت قرارها، إذ قضت بأنه يمكن مواصلة الأعمال في الحالات التي يدّعي فيها الجيش وجود "ضرورة أمنية ملحّة". وبالفعل، أعلن الجيش في مطلع آذار 2026 وجود ضرورة أمنية ملحّة لحفر الجزء الواقع إلى الشرق من عاطوف، وبدأ أعمال الحفر في المنطقة. وخلال تموز 2026، قضت المحكمة بأنه لا مانع من إقامة العائق وفق المسار المخطط، لكنها أمرت بتجميد هدم عدد من المنازل الواقعة على امتداد العائق، مؤقتًا، وأمرت الجيش بإيجاد بدائل لمقطعين من المسار المخطط: أحدهما في منطقة خربة الراس الأحمر، والآخر في المنطقة المحيطة بخربة يرزة.

بالتزامن مع إقامة عائق الفصل الجديد، ومنذ صيف 2025، تصاعدت اعتداءات المستوطنين على التجمّعات الفلسطينية التي تعيش في المناطق التي يُخطط لمرور العائق فيها. وتحت وطأة عنف المستوطنين، اقتُلعت من منازلها خمسة تجمّعات كاملة على الأقل، إلى جانب عدد من العائلات التي كانت تقيم في المنطقة الواقعة إلى الشرق من خربة عاطوف وفي منطقة خربة الراس الأحمر. وإلى جانب ذلك، دمّرت إسرائيل على امتداد هذا المسار مساحات زراعية وبنى تحتية زراعية واسعة النطاق، بما فيها خطوط مياه ودفيئات، وألحقت بذلك ضررًا بالغًا بقدرة السكان الفلسطينيين على مواصلة العيش في هذه المنطقة. وإذا نُفذت الخطة بكاملها، فسيُفصل سكان المنطقة عن آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التي يملكونها، وسيُهجَّر مئات الأشخاص الذين يعيشون في التجمّعات الفلسطينية في هذه المناطق من منازلهم. ومن شأن ذلك أن يسهّل على المستوطنين السيطرة على المنطقة وأن يعمّق الضرر اليومي اللاحق بالسكان والمزارعين الذين سيبقون فيها.

في حزيران 2026، وصف باحث بتسيلم الميدانيّ عارف دراغمة، من سكان المنطقة، أعمال حفر عائق الفصل في منطقة خربة عاطوف وخربة الراس الأحمر كما يلي:

> **"للشهر الثالث على التوالي تُواصل جرّافات الجيش أعمال الحفر وتسوية الأرض وحفر القنوات في المنطقة، طبقًا لقرار الجيش بإقامة جدار وشارع عسكري في المكان. بحسب الإخطارات التي تسلمها الأهالي، من المتوقّع أن يخترق الجدار آلاف الدونمات، معظمها أراضٍ مفلوحة فيها دفيئات زراعيّة ومزروعات. في صباح يوم 18 حزيران 2026 دمّرت جرّافات الجيش مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالبصل والأعشاب الطبّية. إضافة إلى ذلك، اقتلعت الجرّافات نحو 20 شجرة زيتون مثمرة تملكها إحدى العائلات وخرّبت أنابيب مياه من المعدن وخطوط ريّ. وشرع أصحاب أراضٍ زراعية في تفكيك الدفيئات بأنفسهم، خشية أن يقوم الجيش بهدمها، الأمر الذي سيكبّدهم خسائر فادحة".**

تعرض إسرائيل إقامة عائق الفصل الجديد بأنها استجابة لضرورة أمنية، لكن هذا العائق يهدف، فعليًا، إلى تعميق تجزئة الحيّز وإحكام السيطرة على حركة السكان الفلسطينيين وتسهيل ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على المنطقة. وبعدما هُجّرت في السنوات الأخيرة عدة تجمّعات فلسطينية من هذا الحيّز، ستؤدي إقامة العائق إلى عزل التجمّعات القليلة المتبقية في المنطقة وفصلها عن سائر أنحاء الضفة الغربية، ومن المتوقع أن تفضي بذلك إلى اقتلاعها قسرًا.

تعسُّف، حواجز فُجائيّة وإغلاق قرى

في شباط 2025 قدّم عدد من منظمات حقوق الإنسان الإسرائيليّة التماساً يُطالب الجيش والإدارة المدنيّة بأن ينشرا، باستمرار وبصورة متتابعة، الأوامر التي تقضي بفرض قيود على حركة الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة، على نحوٍ يُتيح للسكّان أن يفهموا مدّة سريان هذه القيود وأماكن سريانها وعلى مَن تسري وبموجب أيّة صلاحيّات أو مبرّرات يتم فرضها. في ردّها على الالتماس، أوضحت الدّولة أنّها، ورغم عدم إنكارها وجود واجب يقتضي نشر هذه الأوامر، إلا أنها لا تعتزم الالتزام بهذا الواجب. وعوضاً عن ذلك، اقترحت حُلولاً بديلة، مثل نشر الأوامر في محطّات الشرطة الموجودة في المستوطنات، ويُمنَع الفلسطينيّون من الوُصول إليها، بما في ذلك بموجب القيود المفصّلة في هذه الأوامر بالذات. وردًا على الالتماس، حذّر المستشار القضائيّ، المعيّن من قِبَل النظام الإسرائيليّ في الضفة الغربيّة، من أنّ القيود على حركة وتنقّل الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة تُفرض بطريقة عشوائيّة وخلافاً للأوامر والتعليمات العسكرية. ويجسد امتناع السّلطات الإسرائيليّة عن نشر هذه الأوامر المنطق الكامن في صُلب نظام المُرور القمعيّ انتهاك حقوق السكّان الفلسطينيّين ليس خللاً في النظام، وإنّما هو غاية هذا النظام.

إضافة إلى الطرق والأساليب المستخدَمة لتشويش ووقف حركة الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة، هنالك الحواجز العسكريّة الفجائيّة. في هذا النوع من الحواجز، ينصب الجنود حاجزاً مؤقتاً (طيّارًا) بين القرى أو عند مداخلها، يوقفون الحركة، يتفحّصون بطاقات هويّات الركّاب ويقومون بتصويرهم في بعض الأحيان.

في حالات أخرى، لا تُنصب الحواجز على المحاور أو مُفترقات الطرُق، وإنّما عند مداخل القرى الفلسطينيّة على نحو قد يجعل سكّانها محاصَرين في داخلها ويمنعهم من المُغادرة بالسيّارات. على سبيل المثال، عند مدخل خربة صرة، الواقعة جنوبَ نابلس، بين مستوطنتي "شيلَه" و"شْفوت راحيل"، نُصب حاجز من الحجارة يمنع سكّان القرية من مغادرتها بالسيّارات. ولكن، حتى إذا أرادوا المغادرة مشيًا على الأقدام، فعليهم أن يطلبوا إذناً من المستوطنة المجاورة. "قالوا لنا إننا إذا خرجنا راجلين دون أن نُبلغهم، فسوف يسبّبون لنا مشاكل"، يقول محمود، من سكّان خربة صرة المسدودة منافذها من جميع الجهات. يعكس واقع حياة سكّان خربة صرة كيف ينشأ منع حركة الفلسطينيّين في الضفة

الغربيّة نتيجة تضافُر عدّة عوامل معًا: عوائق مادّية ثابتة، آليّات بيروقراطيّة متشعّبة، إضافة إلى الخوف والتهديدات التي ينشرها المستوطنون بينهم. وتؤدي هذه العوامل إلى تقييد حركة السكان الفلسطينيين، حتى في غياب العوائق المادّية، وتغذي في نفوسهم اليأس فيتخلّون مُسبقاً عن كلّ ما يتعلق بقدرتهم على الحركة والتنقّل.

هذا هو الحال أيضاً في قرية أم صفا، الواقعة شمالَ رام الله. فبعد 7 تشرين الأوّل 2023 مباشرة، سُدّت منافذها من جميع الجهات. في إحدى جهات القرية، التي يبلغ عدد سكانها 700 نسمة، نُصبت ثلاث سدّات بحيث أنّ من يترجّل من سيّارة عند مدخل القرية لا يمكنه أن يركب سيارة أخرى في الجهة المقابلة من السدّة، فيضطرّ إلى المشي مئات الأمتار. عند هذه السدّات يتعرّض الأهالي منذ سنين لعُنف شديد ومنهجيّ يُمارسه المستوطنون، بمساعدة الجنود.

إضافة إلى الحواجز التي يشغلها جنود، مثل "الحواجز الفُجائيّة" العسكريّة، توجد في طول الضفة الغربيّة وعرضها حواجز أو سدّات ثابتة غير مشغَّلة - مكعّبات إسمنتيّة، بوّابات حديديّة، أكوام ترابيّة وصخور كبيرة، أذرُع حديديّة وقنوات محفورة على جانب الشارع. معظم هذه الحواجز ثابتة وتسدّ الشارع أو الطريق الترابيّة أمام الحركة إلى الأبد، أو حتى يقرّر الجيش إزالتها فجأة. وهناك البوّابات الحديديّة الصفراء والبرتقاليّة الموزّعة عند مداخل مئات المدُن والقرى في الضفة الغربيّة، والتي يتمّ فتحها وإغلاقها من حين لآخر، بشكل اعتباطيّ ودون أي إخطار مُسبق.

خلال الأسبوعين الأوّلين من شهر أيلول 2025، وفقاً لمُعطيات OCHA، نصبت إسرائيل 18 بوّابة حديديّة جديدة في أنحاء الضفة الغربيّة، إلى جانب 9 سدّات أخرى. تشكّل هذه البوّابات بُنية تحتيّة تُتيح، عند صُدور الأمر وبأقلّ عدد من القوى العاملة، إغلاق شرايين مُرورية رئيسيّة خلال وقت قصير وتشويش مجرى حياة السكّان الفلسطينيّين. بالنسبة للمُسافرين، ثمة درجة من عدم اليقين في أية سَفرة: بوّابة كانت مفتوحة في طريق الذهاب قد يجدونها مُغلقة لدى إيابهم؛ قد تُفتح وقد تُغلق دون أي إخطار، وقد يشغلها جنود أحيانًا وقد لا يشغلونها في أحيان أخرى. هذا الوضع المُبهَم على الدوام يجعل الحركة في الضفة الغربيّة اعتباطية وغير متوقّعة وتحول دون قدرة الفلسطينيّين على تخطيط سفراتهم والفترات الزمنية التي تستغرقها.

في إفادة أدلى بها لبتسيلم، تحدّث يوسف كاشور (34 عاماً) وأب لستّة من سكّان بلدة دورا جنوبَ الخليل، عن عمله كسائق وكيف تحوّل الحواجز عمله إلى كابوس يوميّ:

> **"منذ أحداث 7 أكتوبر واندلاع الحرب في غزّة نصب الجيش الإسرائيليّ على الطرق عشرات البوّابات التي يتحكّم بها الجنود، يفتحونها ويغلقونها متى شاءوا. ومن البوّابات والحواجز التي تصعّب عملي بشكل يوميّ: بوّابة الظاهريّة المغلقة منذ 7 أكتوبر؛ بوّابة**

> نصبها الجيش عند مدخل بلدة دورا، وكانت مغلقة منذ 7 أكتوبر، لكنّها فُتِحتْ قبل نحو شهر؛ حاجز النشاش في مدينة بيت لحم الذي يغلق يوميًّا عند الساعة 19:00؛ وبوّابة بيت ساحور (عشّ الغراب) التي تُغلَق هي أيضا كلّ يوم عند الساعة 19:00. منذ نصب هذه البوّابات أصبح عملي بائسًا، لأنّني مضطرّ طوال الوقت إلى تجاوز هذه البوّابات والالتفاف حولها، كما أضطرّ أحيانًا إلى السفر على طرق ترابيّة صعبة وخطيرة، وهو أمر مخيف بشكل خاصّ في ساعات الليل. هذه السفرات منهكة وتستغرق الكثير من الوقت وتنطوي على تكاليف وقود عالية جدًّا، لدرجة أنّ الدخل لم يعد كافيًا لتغطية احتياجات البيت. نتيجةً لذلك، توقّفتُ عن قبول السفرات إلى خارج المنطقة واكتفيتُ بالسفريّات الداخليّة فقط والتي هي غير سهلة أيضًا بسبب الحاجة إلى تجاوز الحواجز والمرور بين مداخل البلدات المختلفة من أجل الوصول إلى الوجهات المطلوبة. مع ذلك، في بعض الأحيان اضطرُّ إلى قبول السفرات إلى خارج المنطقة أيضًا، لأنّني لا أشعر بالراحة حين أقول "لا" للزبائن القدامى والأصدقاء". **إلى الإفادة الكاملة**

العُنف في الحواجز

إضافة إلى تقييد حركة الفلسطينيّين وتشويش حياتهم اليوميّة، كثيراً ما ينطوي لقاؤهم اليوميّ مع الجنود في الحواجز على تجارب قاسية تشمل التجبّر والتفتيش المتطفّل، التنكيل أثناء التفتيش الجسديّ، التأخير ومنع المُرور، بشكل تعسّفيّ أحيانًا. وقد وثّقت بتسيلم على مرّ السّنين حالات كثيرة من انتهاك حقوق الإنسان، العُنف وحتى القتل عند الحواجز أو بالقرب منها. منذ تشرين الأوّل 2023 تصاعد العُنف في الحواجز وأصبح التفتيش أكثر تدقيقاً وازدادت الإغلاقات واتّسع نطاق استخدام العُنف بشتّى أشكاله.

في إفادته، يصف أمير الفاخوري (23 عاماً)، من سكّان حيّ تلّ رُميدة في وسط مدينة الخليل، كيف هاجمه جنود في حاجز باب الزاوية:

> "دخلنا إلى الممرّ المؤدّي إلى غرفة التفتيش الإلكترونيّ. سألنا الجنديّ عن سبب شتمه لنا، فأجاب بالعبريّة: "هكذا". استمرّ في شتمنا وسأله عبد الله عن سبب قيامه بذلك، ثمّ رأينا جنديّين يخرجان من الغرفة التي خلف الزجاج. كنّا على يقين من أنّهما قادمان لضربنا. كانت غرفة التفتيش مغلقة ولم نتمكّن من الخروج منها. دخل الجنديّان إلى غرفة التفتيش وألقيا قنبلتَين صوتيَّتين بين أرجلنا وأخذا يدفعاننا إلى خارج الغرفة وأعادانا إلى البوّابة الدوّارة، التي جئنا منها، لإخراجنا من الحاجز ومنْعِنا من الوصول إلى بيوتنا. رفضنا الخروج وأصررنا على أن يسمحوا لنا بالمرور لكي نصل إلى بيوتنا. ضربَنا الجنديّان ببندقيتيهما على جميع أنحاء الجسم، ثمّ مشطا سلاحيهما ووجّهاهما

> **نحونا لعدّة دقائق.**
> **بعد ذلك تركونا مُلقيَين على الأرض داخل الحاجز وكانت البوّابة الدوّارة مغلقة. ثمّ شرعا في العودة إلى داخل الحاجز وأخذ عبد الله يصوّرهما حتّى يكون لدينا توثيق ونستطيع تقديم شكوى. عندما شاهداه يصوّرهما عادا وحاول أحدهما أخذ هاتفه، لكنّ عبد الله ألقى هاتفه خارج الحاجز عبر سياج الأسلاك الشائكة. فبدآ بضربنا مرّة أخرى. ضرب أحدهما عبد الله بقوّة على رأسه، فبدأ ينزف. ضربَني الجنديّ الآخر بماسورة البندقيّة على ذراعي ورِجلي. بعدها فتحا بوّابة الحاجز الدوّارة حتّى نعود من حيث أتينا ودخلوا عائدين إلى الحاجز دون السماح لنا بالوصول إلى بيوتنا".**
> **إلى الإفادة الكاملة**

القتل هو الفعل الأكثر تطرّفاً في سلسلة القوّة المستخدمة ضدّ الفلسطينيّين في الحواجز. في 26.1.25، في حاجز قلنديا، أطلق مستعربون من شرطة حرس الحدود نيرانهم على الفتى آدم مجدي صُبّ لبن (16 عاماً) من سكّان كفر عقب في شرقيّ القدس، فأردوه قتيلًا وأصابوا اثنين آخرين، بعد أن ألقى الفتية نحوهم عُبوة متفجّرة، بحسب زعم الشرطة.أخلي الجرحى إلى مستشفىً في رام الله، وبعد وقت قصير توفّي آدم متأثراً بجراحه. وفي إفادتها أمام باحث بتسيلم الميدانيّ، قالت والدة آدم ما يلي:

> **"كان آدم، الذي استُشهد وهو في الـ16 من عُمره، بكر أولادي الثلاثة. كان تلميذاً في الفرع الأدبيّ لكنّه كان شغوفاً بالسيّارات ويخطّط أن يتعلم السّياقة لتُصبح معه رُخصة قيادة ومن ثمّ يشتري سيّارة. وكان مثل جميع الشباب، يحلم أن يقيم منزلاً ويؤسّس عائلة. أكثر ما كان يميّز آدم طيبة قلبه وشفقته، وحيث أنّنا نعيش منفصلين عن والده، كان يشعر بمسؤوليّة تجاهي وتجاه أخيه وأخته الأصغر منه. أكثر ما كان يطمح إليه هو أن يجد عملاً يستطيع من مدخوله أن يشتري لنا منزلاً في المستقبل، عوضاً عن السكن في شقة مستأجرة كحالنا اليوم.**
> **فقدان آدم كان ولا يزال فاجعة كبرى ألمّت بنا. لقد ذهب آدم ولن يملأ أحد الفراغ الذي تركه. لقد ترك موته فيّ جُرحاً غائراً من الصّعب أن يشفى. أرى وجهه منعكساً في وجوه أخيه وأخته. أشعر أحياناً أنّني لن أستطيع تحمّل ألم غيابه. بعد أن ربّيته طيلة 16 عاماً فقدته بسبب رصاصة غادرة أطلقها جنديّ إسرائيليّ. ما يعزّيني وسط هذا الألم أنّني لست وحيدة، إذ هناك مثلي آلاف الأمّهات الفلسطينيّات اللّواتي فقدن أبناءهنّ فقط لأنّهم فلسطينيّون ولأنّهم اختاروا الحياة** **إلى الإفادة الكاملة**

إغلاق طرق بأيدي مستوطنين: طمْسٌ مُمَأسَس

يتراوح تدخّل المستوطنين بين إغلاقات متفرّقة عنيفة وتدخّل مُمأسس يتجسد في انضمامهم إلى وحدات الدّفاع اللّوائيّ العسكرية. هذا الترتيب يمنحهم سلاحاً، شرعيّة للتصرّف نيابة عن الدّولة، بل وحصانة أمام القانون أيضًا.

مثال على القيود التي يفرضها مستوطنون في الضفة الغربيّة على الحركة والتنقّل هو شارع 367 الذي يوصل بين مفترق "غوش عتصيون" ومستوطنة "بات عاين" ويُكمل إلى حاجز الدّخول من الضفة الغربيّة إلى داخل الخطّ الأخضر. أغلق الجيش هذا الشارع أمام حركة الفلسطينيّين، باستثناء سكّان قريتي الجبعة وخلّة سكاريا اللتين لا مدخل إليهما سوى من هذا الشارع. في نهاية العام 2025 شوهد سكّان المستوطنات المجاورة الذين يخدمون كجنود في وحدات الدّفاع اللّوائيّ وهم يحرسون في تلك الحواجز.

في الالتماس الذي قُدّم إلى المحكمة العليا، وذُكر أعلاه، طالبت عدّة منظمات لحقوق الإنسان الجيش بأن يقدم تفسيراته ومبرراته لماذا لا ينشر بصورة منتظمة الأوامر التي تقضي بتقييد حركة الفلسطينيّين في الضفة الغربية. وفي ردّها، اقترحت الدّولة أن يقوم جنود برشّ حرف "**لا**" على الحواجز والعوائق التي يضعها الجيش، فيفهم الفلسطينيّون أنّ الإغلاق جاء من جهة رسميّة، وليس من عناصر مدنيّة (لا هو الحرف الأوّل من كلمة לוחם العبرية التي هي اختصار لـ "جيش الدفاع الإسرائيليّ"). لكنّ هذا الحل إشكالي، إذ يمكن لأيّ شخص أن يرشّ حرف "لا" على الحواجز، وبذلك يضلّل السكّان، لا سيما أن التمييز بين القوات الرسمية والجهات المدنية بات مستحيلًا، في ظلّ التزايد المستمرّ في طمس الحدود وتعزّز التعاون بين هذه الجهات. هذا الحل لم يقدّم ردًا كافيًا على مطالبة المنظمات بتوضيح أسباب وضع الحواجز في المنطقة. حتى تمّوز 2026، كان الالتماس لا يزال قيد المداولات على طاولة المحكمة، ولم يكن هنالك ما يُشير حتى إلى تنفيذ اقتراح الدّولة برشّ الحرف "لا" على مختلف العوائق والسدّات.

في مثال آخر، حالة شارع وادي النار المتعرّج الذي يلتفّ حول القدس من جنوب الضفة الغربيّة إلى شمالها، منعت احتجاجات المستوطنين فتح شارع مُحاذٍ والتفافيّ لحركة الفلسطينيّين، فبقي شارع وادي النار المزدحم والمتعرّج شريان الحركة الفلسطينيّ الوحيد من شمال الضفة إلى جنوبها، لأنّه يُحظر على الفلسطينيّين السّفر مُروراً بالقدس. لا تقتصر هذه الاحتجاجات على منطقة واحدة في الضفة الغربيّة. وفقًا لتقارير إعلامية هناك جماعة من المستوطنين تسمّي نفسها "نقاتل من أجل الحياة" تقوم بتنظيم احتجاجات يُغلق فيها المستوطنون محاور مُرورية وتنشط أيضا، في كثير من الأحيان، عندما يعتزم الجيش السماح بمرور الفلسطينيّين. من عادة أعضاء هذه الجماعة تصوير المحاور التي يُسمح بمُرور الفلسطينيّين فيها وإرسال الصّور إلى "رئيس المجلس، ضابط الأمن، المركز، الجيش، وفرق التأهب" مُطالبين بإغلاقها؛ وكثيرًا ما تستجيب الأجهزة الرسميّة في الدولة لمطالبهم.

وثمة نوعٌ آخر من قيود الحركة والتنقّل المفروضة على الفلسطينيّين، هو السدّات الفجائيّة التي يضعها مستوطنون أو مستوطنون في الخدمة العسكريّة. وقد وثّقت بتسيلم منذ تشرين الأوّل 2023 مستوطنين وهُم ينصبون حواجز في شوارع الضفّة الغربيّة ثمّ يوقفون سيّارات فلسطينيّة ويقومون بتفتيشها. مثال على ذلك، الاعتداء الذي حصل على شخصين من سكّان عصيرة القبليّة في شباط 2024، والذي ورد وصفه في إفادات سجّلتها باحثة بتسيلم الميدانيّة. في حالة أخرى، أغلق مستوطنون الشارع الرئيسيّ المارّ بين قريتي دير جرير وسلواد طوال أربع ساعات، رشقوا السيّارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينيّة بالحجارة وألحقوا أضراراً بسيّارة واحدة على الأقلّ، بحسب OCHA. وتجسد هجمات المستوطنين في دير جرير، القرية الفلسطينيّة المجاورة لرام الله، مُمارسة أخرى تؤكّد ضلوع المستوطنين العنيف في حرمان الفلسطينيّين من حقّهم في الحركة والتنقل. فخلال الفترة الواقعة بين أيّار وأيلول 2025، أقيمت ثماني بؤر استيطانيّة تطوّق القرية من كلّ الجهات، ومنها تخرج هجمات عنيفة يشنّها مستوطنون يقومون خلالها بإغلاق شوارع بصورة تعسفية، كما أسفرت هذه الهجمات في حالات معيّنة عن مقتل فلسطينيّين. وقد يحدث أحياناً أن يتم إغلاق شارع نتيجة هجوم عنيف يشنّه المستوطنون هناك، ممّا يؤدّي إلى تقييد الحركة دون وضع سدّات مادّية فعليّاً.

هذه الحالات هي أمثلة توضح أنّ أدوات السيطرة على الحركة والتنقل في الضفة الغربيّة تشمل مركّبين أساسيّين: العوائق المادّية والتهديد باستخدام العُنف المُباشر. يجمع هذان المركّبان بين الجانب المادّي نفسه (بوّابة حديديّة، ساتر ترابيّ، قوّة مسلّحة قوامها مستوطنون أو جنود) وجانب التهديد بالعنف عند حصول اللّقاء. فبدون هذا التهديد، تبقى السدّة المادّية أقلّ نجاعة.

فيما يلي، تصف روان الرّشايدة (33 عاماً)، أمّ لطفلين، من سكّان عرب الرشايدة في مُحافظة بيت لحم، كيف تعرّضت وأفراد عائلتها للهجوم وهم في طريق عودتهم من المستشفى بعد أن وضعت مولودها الجديد:

> **"في يوم الثلاثاء الموافق 30.12.25، قرابة الساعة 14:00، وصل أنس (28 عامًا)، ابن زوجي من زواج سابق، بسيّارة صديقه محمّد، لكي ينقلني أنا ويوسف من منزل والديّ في جنين، حيث كنّا نقيم لبضعة أيّام بعد أن أنجبتُ مازن. في طريق العودة إلى البيت، قرب مستوطنة "معاليه عاموس"، لاحظنا أنّ مستوطنين يستقلّون تراكتورين صغيرين يلاحقوننا، ثمّ اصطدم أحد التراكتورين فجأةً بمؤخّرة سيارتنا بقوّة. أوقف محمّد السيّارة، ونزل هو وأنس لرؤية ما حدث.**
>
> **نزل أربعة مستوطنين عن التراكتورين الصغيرين، كان أحدهم مسلّحًا ببندقيّة فصوَّبها نحو أنس ومحمّد، فبدآ بتبادل الكلام مع المستوطنين ثمّ تدهور الوضع إلى تدافع بالأيدي، حتّى قام المستوطن المسلّح بتوجيه سلاحه مجدّدًا نحو أنس ومحمّد مهدِّدًا بإطلاق النار عليهما، وضربهما اثنان من المستوطنين بأيديهما، ما تسبّب لأنس**

> بخدوش وجروح في وجهه، واقترب المستوطن الرابع من السيّارة وشرع يرشقها بالحجارة. تسبّب حجر في تهشيم زجاج النافذة الخلفيّة وأصابني في مؤخَّرة رأسي، وعندما وضعتُ يدي على مكان الإصابة امتلأت بالدم.
> لم أعر إصابتي اهتمامًا لأنّني كنتُ منشغلة بحماية طفليّ من شظايا الزجاج الذي سقط عليهما ومن الحجارة التي استمرّ المستوطن في رشقنا بها، رغم أنّه رأى أنّ هناك أطفالًا في السيّارة. صرخ ابني يوسف وبكى من الخوف، فاحتضنتُه وحاولتُ تهدئته. استمرّ الاعتداء دقائق طويلة حتّى أمر المستوطن المسلَّح أنس ومحمّد بالصعود إلى السيّارة وبمغادرة المكان.
> بدأنا بالسفر معتقدين أنّنا نبتعد عن المستوطنين، إلّا أنّهم واصلوا مطاردتنا بالتراكتورين الصغيرين حتّى وصلنا إلى مدخل القرية، حيث رأينا سيّارة جيب تابعة للجيش الإسرائيليّ، فأوقف محمّد السيّارة وتوجّه إلى سيّارة الجيب وأخبر الجنود بأنّ المستوطنين يطاردوننا. رأى الجنود المستوطنين ورأوا الدم على يديَّ وعلى غطاء رأسي، كما رأوا النافذة الخلفيّة المحطّمة ورغم ذلك، سمحوا للمستوطنين بمغادرة المكان دون اعتقالهم.
> اتّصل محمّد بالشرطة الإسرائيليّة، وبلّغ عن الاعتداء، وقال إنّ هناك جرحى. بعد نحو عشرين دقيقة حضرت سيّارة إسعاف إسرائيليّة، لكنّ الشرطة لم تحضر [...].
> كان لهذا الهجوم أثر نفسيّ بالغ عليّ وعلى طفلَيّ. جفّ حليبي من جرّاء الخوف والصدمة وأواجه الآن صعوبة في إرضاع مازن. يعاني يوسف من مخاوف ويجد صعوبة في النوم ليلًا في سريره، وهو يلازمني طوال الوقت ويأتي للنوم معي ومع والده"
> **إلى الإفادة الكاملة**

تداعيات انتهاك الحقّ في حرّية الحركة والتنقّل

تكاد جميع مجالات الحياة - في العمل، الدراسة، تلقّي العلاج الطبّي، الزيارات العائليّة، التجارة، أو فلاحة الأراضي تكون منوطة بالقدرة على الحركة والتنقل. الحواجز والقيود التي ورد وصفُها أعلاه لا تصعّب فقط التنقّل من مكان إلى مكان، وإنّما هي تعطّل بصورة مباشرة قدرة الفلسطينيّين على إدارة حياتهم اليوميّة بصورة منتظمة. فإنّ احتمال أن يتم إغلاق طريق من دون إخطار مُسبق، أو أن يتم إغلاق حاجز في أيّة لحظة فتصبح العودة إلى المنزل غير مضمونة، يجعل من مجرد الخروج قراراً ينطوي على مخاطرة ومشوباً بانعدام اليقين. في مثل هذا الواقع، يمتنع كثيرون عن الخروج حتى حين يكون الطريق مفتوحاً، وذلك خشية أن لا يتمكّنوا من العودة أو أن يضطرّوا إلى الانتظار ساعات طويلة. وهكذا، فإنّ المسّ بحرّية التنقّل والحركة يخلق حالة من الشلل تتجاوز مجرّد منع المُرور نفسه. إنّه

يُعيق القدرة على الوُصول إلى العمل أو الدراسة أو العلاج الطبّي في الوقت المحدّد، يصعّب الحفاظ على العلاقات العائليّة والاجتماعيّة ويُعرقل إدارة الأعمال والمصالح وفلاحة الأراضي الزراعيّة. ومن شأن انعدام اليقين المستمرّ أن يحرم السكّان من إمكانيّة تخطيط يومهم وحياتهم، كما يقوّض الشروط الأساسيّة اللازمة لاستمرار الحياة الشخصيّة، العائليّة، الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

المسّ بالعمل والتشغيل

يتجاوز تأثير فرض القيود على التنقّل والحركة في جانب العمل والتشغيل المعطيات الماليّة وحسابات الخسارة الاقتصاديّة الحقيقية ويتسع ليصبح تجربة كُلّيّة شاملة من العجز الذي يسبب الشلل، بما يؤثّر على القدرة على توفير أبسط احتياجات الحياة وأكثرها أساسية. يجري الحديث هنا عن التأخّر المتكرّر في الوُصول إلى مكان العمل بسبب الاختناقات المُروريّة الناجمة عن عرقلة الحركة التي تسببها الإغلاقات المختلفة في الطرق، عن الاضطرار إلى اللّجوء إلى طُرُق بديلة طويلة ووعرة من أجل الوُصول من مكان إلى آخر، عن اختيار مكان السّكن يتلاءم مع القيود المفروضة على الحركة والتنقل، عن ساعات العمل المهدورة جرّاء الانتظار على الحواجز وعن عدم قدرة آلاف العائلات على تأمين معيشتها من خلال الاستفادة من أراضيها الزراعيّة. وإلى جانب ارتفاع أسعار الوقود، يجعل هذا الواقع من الصعب على الناس التنقّل فتنشأ دوّامة من تشويش القدرة الاقتصادية على كسب الرزق والبقاء.

هذا ما روته "و. ر." (في العشرينيّات من عُمرها)، أمّ لطفل رضيع، تعمل موظّفة بنك في رام الله:

> **"بعد أن تلقّيت عدّة تحذيرات شفهيّة وكتابيّة من مكان العمل بسبب تأخّري، كان علينا أن نبدأ بالخروج من المنزل في الساعة 6:20، ولهذا السبب كان علينا إقناع الحضانة التي فيها ابننا بقبوله قبل بدء استقبال الأطفال، وكان هذا الأمر يتطلب دفع رسوم إضافيّة. يضاف إلى ذلك الضغط النفسيّ الناجم عن الانتظار في الطوابير على الحواجز، في طريقنا إلى العمل وفي طريق العودة إلى منزلنا في خربة أبو فلاح.**
>
> **قبل نحو نصف سنة، عندما أدركنا أنّه ليس هنالك حلّ ولا مسار سفر يُخرجنا من هذه الأزمة، بدأنا نبحث عن بديل. اتّفقنا، زوجي وأنا، على أنّ الحلّ الأنسب هو البحث عن شقّة في مدينة رام الله. أمضى زوجي نصف سنة وهو يبحث عن شقّة، لكنّ أسعار الإيجار ارتفعت بشكل غير مسبوق وكان من الصعب جدًّا العثور على شيء معقول. رغم ذلك، وجدنا قبل نحو 20 يومًا شقّة مناسبة إلى حدّ ما لقدراتنا الماليّة، وقبل أسبوعين انتقلنا إليها. رغم أنّ إيجار الشقّة يشكّل عبئًا ماليًّا كبيرًا علينا، إلّا أنّنا نشعر الآن ببعض الراحة، حيث انتهت المعاناة التي مررنا بها، بسبب القيود الصارمة على حرّيّة الحركة، على مدى عامين تقريبًا". إلى الإفادة الكاملة**

محمد الجعبة (39 عاماً)، أب لخمسة، من سكّان حيّ كفر عقب شمال القدس، والذي فقد عمله نتيجة تأخّره المتكرر في الوصول إلى عمله بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقّل يجسد، في إفادته، جانبًا آخر من آثار نظام الإغلاقات على حياة الفلسطينيّين وقدرتهم على كسب رزقهم:

> **"بسبب الحاجز، فقدتُ مكان عملي، لأنّه كان من المفروض أن أصل إلى العمل في الساعة 7:00 صباحًا، ولكن بسبب الحواجز، وخاصّة حاجز جبع، لم أتمكّن من الوصول في تلك الساعة. خلال ساعات الضغط صباحًا، تقف السيّارات على حاجز قلنديا من 40 دقيقة إلى ساعة ونصف الساعة، ولذلك تتجه بعض السيّارات إلى حاجز جبع، المغلق هو أيضًا، وينتظر الناس في السيّارة فترة طويلة حتّى يتمّ فتحه.**
> **لهذا، ولكي أصل إلى مكان عملي في شارع يافا في الساعة 7:00، كان عليّ أن أقف في طابور السيّارات عند حاجز قلنديا منذ الساعة 4:00 فجرًا، أو عند حاجز جبع عند الساعة 5:00 فجرًا. ولكن، حتّى لو وصلتُ إلى حاجز جبع في مثل هذه الساعة، فقد كانت تحدث مفاجآت أحيانًا ولم يكن يُفتَح في الوقت المحدّد، وكنتُ أتأخّر بالتالي عن العمل. وبسبب حالات التأخير المتكرّرة، فُصِلتُ من عملي في شارع يافا".**
> **إلى الإفادة الكاملة**

سلبُ إمكانية تلقّي الخدمات الصحّية

يُظهر تقرير لمنظمة "أطبّاء بلا حُدود" نُشر في العام 2025 كيف يجعل نظام القيود على الحركة والتنقل إمكانية تلقي الفلسطينيّين خدمات صحّية أساسيّة تحدّياً معقّداً إلى درجة المستحيل، حيث يتعين على المرضى إذا توجهوا لتلقّي العلاج الطبّي أن يتوقّعوا ويأخذوا بالحسبان التأخيرات، الإغلاقات ومنعهم من العبور. يؤدي هذا الواقع إلى تداعيات تشكّل خطراً على الحياة وتطال، بشكل خاصّ، التجمّعات الفلسطينيّة النائية.

> **"لا أعرف ماذا أفعل، أنا ضائعة حقًّا. أنا وزوجي محدودا القدرة على الحركة – أنا لا أستطيع المشي لمسافات طويلة، وزوجي أيضًا، فهو كفيف ويجد صعوبة بالغة في المشي. كيف نصل لتلقّي علاج طبّيّ الآن؟ حتّى اليوم، كان أبناؤنا أو زوجات أبنائنا يوصلوننا إلى كلّ مكان أردنا الذهاب إليه: صندوق المرضى، المستشفيات، كلّ شيء نحتاج إليه. والآن، بعد أن أغلقوا الحيّ بهذه الكتل، أصبح الأمر مستحيلًا. يمكنهم إيصالنا الآن إلى الكتل الخرسانيّة كحدّ أقصى، ومن هناك يجب العبور إلى الجانب الآخر بطريقة ما. وإذا حدث لنا شيء حين يكون الجميع في العمل، مثلًا، فكيف يمكن لسيّارة الإسعاف الوصول إلى منزلنا لإخلائنا إلى المستشفى والحيّ مغلق هكذا؟!"**
> **من إفادة عدلة أبو ارميلة (86 عاماً)، أمّ لخمسة وجدّة، من سكّان حيّ ضاحية البريد في شرقيّ القدس." إلى الإفادة الكاملة**

بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقّل، تضطرّ سيّارات الإسعاف إلى تلمُّس طريقها داخل متاهة من العوائق المتغيّرة باستمرار، أو نقل المرضى من سيّارة إلى أخرى عند الحواجز، أو السّفر في طرق التفافيّة وعرة وخطرة، لتجنّب الحواجز والوصول إلى المُستشفيات في الوقت المُناسب. على سبيل المثال، في مقابلة أجرتها صحيفة "هآرتس" مع بشّار قريوتي، وهو سائق سيّارة إسعاف، قال إنه اضطرّ مع طاقم الإسعاف إلى نقل مرضى من تحت بوّابات حديديّة عند مداخل البلدات في الضفة الغربية، وأضاف:

> **"رغم أنّنا نحاول التنسيق ونبلغ أنّ علينا الدّخول لأسباب إنسانيّة، لم نحصل على 'تنسيق' في أيّ من الحالات. أمس الأول كنت مع مرضى وذهبنا إلى حاجز صرة قُرب نابلس لكنّ الجنود أخذوا يُطلقون النار علينا. كان معي مرضى. لم يسمحوا لنا بعبور الحاجز فاضطررنا إلى الدخول إلى المدينة عبر طريق ترابيّة في الجبال، بعيدة وخطرة. هذا صعب على المرضى".**

في أيلول 2024 دهمت قوّات خاصّة مخيّم طولكرم للّاجئين، أطلقت النيران وقتلت شابّين عابرَيْ سبيل هُما أحمد مجدوبة (25 عاماً) وهبة الله عبيد (21 عاماً). في الحالتين، منعت القوّات الإسرائيليّة تحرّك سيّارات الإسعاف وطاقم المسعفين الذين كان بإمكانهم إنقاذ حياة الشابّين - في إحدى الحالتين، أطلقت القوّات الرّصاص الحيّ نحوهم لإجبارهم على التوقّف، كما أغلقت الطريق إلى المستشفى القريب الذي يبعد مسافة عشرات الأمتار فقط عن المكان الذي أطلقت فيه النار على الشاب أحمد مجدوبة. هذه الحادثة تُضاف إلى أحداث كثيرة مشابهة مُنعت فيها قوّات الإنقاذ من الوُصول إلى موقع الحادثة وإخلاء الجرحى على وجه السّرعة.

حتى في "الأحوال العاديّة"، إن صحّ القول، كثيرًا ما يكون من الصعب الوصول لتلقّي العلاج المنقذ للحياة، بسبب كثرة الإغلاقات والحواجز التي تُطيل مدّة السّفر وتجعله أكثر تعرّجاً وتعقيداً. في الإفادة التي أدلت بها لبتسيلم الشابّة أمل دعنا (24 عاماً)، أمّ لطفل، من سكّان الخليل، والمُصابة بمرض السّرطان، وصفت الروتين غير المحتمل لدى عبورها لتلقّي العلاج الكيماويّ في الأردن، في ظلّ القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتنقّل:

> **"المرة الأخيرة التي عدتُ فيها من العلاج الكيماويّ في الأردنّ إلى الخليل كانت قبل شهرين، في 10.12.25. عانيتُ كثيرًا من الاكتظاظ والانتظار الطويل في الحافلة التي تقلّنا إلى الجانب الإسرائيليّ من جسر ألنبي. انتظرتُ في الحافلة نحو ثلاث ساعات. وقد حدث هذا معي أيضًا في مرّات سابقة سافرتُ فيها. أحيانًا بعد الانتظار لساعات في ظروف خانقة، يُعيد الجانب الإسرائيليّ الحافلات بذريعة أنّه في الساعة 14:00 تنتهي مناوبة العمّال ويُغلَق المعبر. [...] هذه الإجراءات مرهقة ومهينة وتخلق شعورًا خانقًا: ساعات الانتظار الطويلة، إجراءات التفتيش الصارمة، واضطراري إلى سحب**

> **حقائبي حتّى الوصول إلى قاعة التفتيش في الجانب الإسرائيليّ. إنّ ذلك يرهقني جدًّا، خاصّة بعد العلاج الكيماوي، الذي هو مؤلم ومنهك في حدّ ذاته". إلى الإفادة الكاملة**

في إفادة أخرى أدلى بها أمام بتسيلم، تحدّث محمد الجعبة (39 عاماً)، أب لخمسة، من سكّان قرية كفر عقب شماليّ القدس، كيف أدّت القيود على الحركة والتنقّل إلى مُضاعفات في وضع ابنه الصحّي تطلّبت إخلاءه العاجل إلى المستشفى:

> **"قبل نحو سنتين، عندما كان ابني في الرابعة من عمره، كان يعاني من آلام شديدة في البطن. نصحني الطبيب بنقله إلى المستشفى، ولأنّنا مقدسيّون فضّلتُ أن أنقله إلى مستشفى في القدس. استدعينا سيّارة إسعاف بتكلفة 300شيكل. كان حاجز قلنديا مغلقًا في ذلك الوقت، لأنّه منذ اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول كانوا يغلقونه بين الحين والآخر، فاضطررنا إلى السفر عبر حاجز جبع، حيث تعوَّقنا نحو 40 دقيقة بسبب اكتظاظ حركة المرور، ومن ثمّ إلى حاجز حِزما. وعندما وصلنا إلى هناك انتقلنا إلى سيّارة إسعاف إسرائيلية كانت تنتظر على الجانب الآخر من الحاجز [سيّارات الإسعاف الإسرائيلية لا تدخل إلى كفر عقب دون حراسة مرافقة من الجيش] وواصلنا طريقنا إلى المستشفى. في الطريق كانت حالة ابني قد تدهورت وأصبحت حرجة. عندما وصلنا إلى المستشفى أخبرنا الأطبّاء بأنّ الزائدة الدوديّة لديه قد انفجرت وهو في الطريق إلى المستشفى. وقد سبّب له هذا الأمر مضاعفات طبّيّة، فرقد في المستشفى لمدّة 30 يومًا. لو أنّه وصل إلى المستشفى في الوقت المحدّد، لكان سيرقد في المستشفى لمدّة يومين أو ثلاثة أيّام فقط بعد خضوعه لعمليّة جراحيّة عاديّة للزائدة الدوديّة". إلى الإفادة الكاملة**

منع إمكانيات تلقّي التعليم

تُلحق القيود المفروضة على الحركة والتنقّل في الضفة الغربيّة أضراراً بالغة الأثر على قدرة الأطفال والفتيان من الجنسين وطلاب وطالبات الجامعات على الاشتراك في التعليم والتمتّع بهذا الحقّ الأساسيّ. ورغم معاناة الطالبات والطلّاب الفلسطينيّين من قيود مشددة على الحق في التعليم منذ ما قبل تشرين الأوّل 2023، إلاّ أنّ الهجمة العنيفة على جميع مُركّبات الحياة الفلسطينيّة، بما في ذلك التشديد المنهجي في القيود على الحركة والتنقّل، قد أوصلت إلى أزمة غير مسبوقة في إمكانيات تلقي التعليم في الضفة الغربيّة.

تفيد مُعطيات مجموعة التعليم العالميّة العاملة (The Global Education Cluster) في الأراضي الفلسطينيّة أنّ نسبة مدارس الضفة الغربيّة التي أغلقت أبوابها لفترات مؤقتة خلال السنة التي تلت

تشرين الأوّل 2023 قد تراوحت بين 8% و20%-. في المقابل، في الفترة ما بين كانون الثاني وحزيران 2024 ارتاد الطلّاب مدارسهم في الضفة الغربيّة يومين فقط في الأسبوع وفي بقيّة أيّام الأسبوع تلقّوا تعليمهم عن بُعد. لكنّ إمكانيّات استفادة الطلّاب الفلسطينيّين من تقنيّات التعلّم عن بُعد محدودة جدّاً بسبب انعدام البنى التحتية الأساسية، مثل منالية الانترنت والمعدات المطلوبة، وكذلك بسبب واقع الترهيب اليومي والعُنف الإسرائيلي الذي لا يتيح بيئة تعليميّة مستقرّة وآمنة.

إضافة إلى المسّ الخطير بالقدرة على التعلّم، يؤدّي منع إمكانيات تلقي التعليم إلى إلحاق ضرر منظوميّ شامل بسلامة الطلّاب والطالبات الجسديّة والنفسيّة. وبحسب معطيات مجموعة التعليم الفلسطينية، يؤدي منع إمكانيات تلقي التعليم إلى تقييد القدرة على تلقي الحماية والخدمات الصحية النفسية ويزيد من احتمالات تعرّضهم للعُنف وإلحاقهم بسوق العمل والتزويج المبكر.

القيود المفروضة على الحركة والتنقل تصعّب على الطلّاب والمعلّمين، على حدّ سواء، إمكانيات الوُصول إلى المدارس بأمان. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العُنف المُباشر والترهيب اللذين يمارسهما المستوطنون من المستوطنات المجاورة ضد سكان القرى يمنعان أيضًا إمكانيات وصولهم الآمن إلى المؤسّسات التعليميّة. على سبيل المثال، في نيسان 2026 كان طلّاب وطالبات من قرية أمّ الخير الفلسطينيّة، في تلال جنوب الخليل، في طريقهم إلى المدرسة، للمرّة الأولى منذ بدء الهجوم الإسرائيليّ - الأمريكيّ على إيران في شباط 2026، لكنّهم وجدوا الطريق مُغلقاً بسياج شائك نصبه مستوطنون. وعندما حاولوا الاقتراب من السّياج، أطلقت عليهم قوّات إسرائيليّة يُرافقها عدد من مستوطني المنطقة قنابل الغاز المُسيل للدّموع. وقد اضطر نصب السّياج الطلّاب إلى الانحراف عن مسار الطريق "الآمن" الوحيد الذي كان يؤدّي من القرية إلى المدرسة واختيار السير في طريق بديلة وطويلة، وخطرة أيضًا، لأنها متاخمة لجدار المستوطنة. إفادة أحد سكّان أمّ الخير في تلال جنوب الخليل، فضّل عدم الكشف عن هويّته، تضع منع الطلّاب من الوُصول في سياقه الأوسع:

> **"منذ 7 أكتوبر 2023 تزايدت بشكل كبير أعمال العنف والعربدة التي يمارسها المستوطنون ضدّ سكّان القرية، وبدأت فعليًّا بتعريض حياة السكّان هنا للخطر. شملت هذه الاعتداءات قطع أكثر من 1,000 شجرة زيتون مثمرة ومهاجمة منازل وتخريب ممتلكات وإلحاق أضرار بقطعان الأغنام، وكذلك مهاجمة الرجال والنساء والأطفال بالهراوات وبرذاذ الفلفل. بالإضافة إلى ذلك، قطع المستوطنون خطّ المياه الرئيسيّ الخاص بالقرية واستولوا على 20 دونمًا من أراضي عائلتنا الموسّعة، بذريعة أنّها أراضي دولة. ويساعد الجيش الإسرائيليّ المستوطنين في اعتداءاتهم ويعتقل شبّانًا من القرية وينكّل بهم عندما يحاولون الدفاع عن أنفسهم أو حماية ممتلكاتهم، أو إثر تحريض المستوطنين عليهم. [...] يوم أمس، 12.4.26، قرابة الساعة 1:30 ليلًا، جاء ثلاثة مستوطنين إلى الطريق المؤدّية إلى مدرسة الصرايعة الابتدائيّة في القرية، والتي يتعلّم**

> فيها نحو 55 طالبًا وأغلقوها بسياج شائك. وفي صباح هذا اليوم، وهو أوّل يوم دراسيّ بعد 35 يومًا من إغلاق المدارس بسبب الحرب مع إيران، حضر الطلّاب - وجميعهم أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و10 سنوات - إلى الطريق التي أغلقها المستوطنون، ووصلتُ أنا أيضًا إلى هناك مع بعض السكّان والناشطين، لمساعدة الأطفال على تجاوز الإغلاق والوصول إلى المدرسة.
>
> عندما وصلنا، رأينا أربعة جنود يقفون على الجانب الآخر من السياج الشائك الذي نصبه المستوطنون، وحالما اقتربنا من المكان الذي يقف فيه الأطفال بدأ الجنود بإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتيّة علينا وعلى الأطفال. عانى الأطفال من الاختناق وكانوا خائفين جدًّا. قامت طواقم الهلال الأحمر التي وصلت إلى المكان بإسعافهم ميدانيًّا، ثمّ عادوا إلى منازلهم. في أعقاب هذه الحادثة، قرّرنا تعليق الدراسة في المدرسة حتّى إشعار آخر وتواصلنا مع مديرية التنسيق والارتباط الفلسطينيّ ووزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة.
>
> قرابة الساعة 9:00 جاءت إلى المكان سيّارة تابعة لمديرية التنسيق والارتباط الإسرائيليّ وطاقم من وزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة. واقترح ضابط الارتباط الإسرائيليّ تحويل مسار سير الطلّاب إلى مسار بديل طوله ثلاثة كيلومترات ويمرّ قرب سياج المستوطنة، مما يعرّض حياة الأطفال للخطر. رفضنا هذا العرض وقرّرنا إغلاق المدرسة حتّى إعادة فتح الطريق أمام الطلّاب. أمس، قام المستوطنون بنصب عشرات الأعلام الإسرائيليّة في جميع أنحاء القرية وفي محيط المدرسة. الغاية من سدّ الطريق هي توسيع البؤرة الاستيطانيّة، القضاء على الوجود الفلسطينيّ في خربة أمّ الخير وإجبار السكّان على الرحيل عن المكان". **إلى الإفادة الكاملة**

الانتهاك الصّارخ للحقّ في التعليم بفعل نظام القيود المُروريّة يتجلّى أيضاً في منع وُصول المعلّمات وأعضاء الهيئات التربويّة إلى المؤسّسات التي يعملون فيها. أحد الأمثلة الكثيرة على ذلك أنّ إسرائيل رفضت في كانون الثاني 2026 تجديد تصاريح دُخول 171 من المعلّمين والموظفين العاملين في المدارس المسيحيّة في شرقيّ القدس ويقيمون في الضفة الغربيّة، فسلبت المعلّمين مصدر معيشتهم والطلاب والطالبات حقّهم في التعليم.

تدمير الحياة الشخصيّة: الحياة الأسَريّة، الحياة الاجتماعيّة والتنظيم السياسيّ

منع القدرة على الحركة والتنقّل داخل الضفة الغربيّة، أو منها وإليها، يعزل الفلسطينيّين على جميع مستويات التنظيم الاجتماعيّ. فهو يفصل بين مناطق بأكملها - الضفة الغربيّة بضمنها شرقيّ القدس وقطاع غزّة وأراضي الخطّ الأخضر؛ وفي داخل كلّ من هذه المناطق يعزل قرى وأحياء عن بعضها البعض؛ وفي داخل القرى والأحياء يعزل عائلات عن بعضها البعض، بل ويعزل أفراداً فلسطينيّين شاء

سوء حظّهم أن يتواجدوا في المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب، فوجدوا أنفسهم معزولين عن عائلاتهم وجماعتهم لفترات طويلة.

قبل ستة أسابيع من بدء الهجوم في تشرين الأوّل 2023، نُقلت حنان، امرأة حامل من سكان قطاع غزّة، لتلقّي العلاج في مستشفى المقاصد في شرقي القدس، إذ كانت تحمل ثلاثة أجنّة وكان حملها بدرجة عالية من الخطورة. أجريت لها عمليّة ولادة قيصريّة وبعد خمسة أيّام اضطرّت للعودة إلى قطاع غزّة بسبب انتهاء مدّة تصريحها تاركة طفلاتها الثلاث حديثات الولادة في المستشفى، في قسم الخُدّج، في شرقيّ القدس. عندما اندلعت الحرب فُرض منع تنقّل شامل بين الضفة الغربيّة وقطاع غزّة وشرقيّ القدس، فبقيت بنات حنان سنة ونصف السنة في مستشفى المقاصد في شرقيّ القدس، كأنّهنّ يتيمات. عندما رأتهنّ أمّهنّ كنّ قد بلغن من العمر سنة ونصف السنة. حكاية حنان هذه تبيّن كيف أنّ القيود على الحركة والتنقّل لا تأخذ في الحسبان لا مكان السّكن ولا الوضع العائليّ أو الإنسانيّ، بل هي تتعمّد أن تظلّ عمياء أيضاً تجاه حالات في غاية الحساسيّة فتفرّق أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض، بصورة بالغة القسوة.

كذلك، تمسّ القيود على الحركة والتنقّل بقدرة الفلسطينيّين على عقد اللّقاءات العائليّة والاحتفال سويّة بالأعياد وإدارة حياة عاديّة حتى في داخل الضفة الغربيّة نفسها، للمحافظة على النسيج العائليّ والثقافيّ. محمد الجعبة (39 عاماً)، أب لخمسة، من سكّان حيّ كفر عقب في شمال القدس، روى في إفادته كيف حرمته القيود المفروضة على الحركة والتنقّل وحرمت أولاده من الاجتماع حول مائدة الإفطار الرمضانيّ مع أقارب العائلة:

> **"أذكر أنّه في رمضان الأخير، في عام 2026، كنّا مدعوّين إلى منزل صهري، شقيق زوجتي، في جبل المكبّر. كان هناك ازدحام مروريّ عند حاجز قلنديا، فسافرتُ باتّجاه حاجز جبع، فكان مغلقًا، وامتدّ هناك طابور طويل من السيّارات. ولذلك عدتُ باتّجاه رام الله وتوجّهتُ إلى حاجز عين سينيا، واستغرق الأمر منّا ساعتين ونصف الساعة للوصول إلى جبل المكبّر، رغم أنّه يبعد عن منزلنا مسافة 12 كيلومترًا. عندما سمعنا الأذان كنّا لا نزال في الطريق، فاضطررنا إلى كسر الصيام بالماء. وصلنا إليهم بعد 40 دقيقة من وقت الإفطار. تخيّلي أولادًا صائمين تتراوح أعمارهم بين 6 و9 و10 و16 و17 عامًا وهم يُجبَرون على كسر الصيام بالماء فقط. أتذكّر أنّ ابني البالغ من العمر ستّ سنوات بدأ يبكي من الجوع". إلى الإفادة الكاملة**

ج. الخنق الاقتصاديّ

مقدِّمة

لسيطرة إسرائيل على الضفّة الغربية ولآليّة المحو التي تمارسها جانب اقتصاديّ بالغ الأهمّيّة، والإلمام بمكوّنات هذه الآليّة وبخصائصها وبالعمليّة التاريخيّة التي تبلورت في إطارها هو أمر ضروريّ لفهم كيفيّة عملها، سواء تجاه السكّان كأفراد، أو تجاه المجتمع الفلسطينيّ ككلّ. فمنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، طوّرت إسرائيل منظومة من آليّات السيطرة الاقتصادية والبيروقراطيّة والحيّزيّة التي حدّت من قدرة المجتمع الفلسطينيّ على تطوير اقتصاد مستقلّ وعمّقت تبعيّته للاقتصاد الإسرائيليّ. السيطرة على الأرض والموارد الطبيعيّة، القيود المفروضة على الحركة، التحكّم بالمعابر الحدوديّة ونظام التصاريح، التحكم بالنظام الماليّ وإيرادات السلطة الفلسطينيّة من جباية الضرائب هذه كلها أنشأت، على مرّ السنين، بنية من التبعيّة الاقتصاديّة العميقة.

إلى جانب تشجيع العمال الفلسطينيّين على العمل في داخل مناطق الخطّ الأخضر، مارست إسرائيل سياسة تقييد ومنع الإنتاج الفلسطينيّ المستقل وفرضت قيودا على الاستيراد والتصدير من خلال سيطرتها على معابر البضائع التي يستخدمها الاقتصاد الفلسطينيّ، وخاصة سيطرتها على معبر ألنبي، وهو المعبر الحدودي المباشر الوحيد بين الضفّة الغربية وبقية العالم (للمزيد حول السيطرة على معبر ألنبي انظروا فصل "تقييد الحركة والتنقّل"). ألحقت هذه الإجراءات الضرر بتطور قطاعي الصناعة والتجارة وبالقدرة على تحقيق الإمكانات التجاريّة والاقتصادية في مناطق الضفة الغربية، وسط تعميق الفجوات الاقتصاديّة -الاجتماعية الداخلية.

منذ تشرين الأول 2023، كثفت إسرائيل استخدامها لهذه الآليّات القمعيّة بشكل كبير، كما سنرى في هذا الفصل. فالإجراءات التي اتُّخذت على مدى سنين جرى تطبيقها بحدّة غير مسبوقة، لدرجة تحوّلها إلى سياسة منهجية من الخنق الاقتصاديّ. وانعكست هذه السياسة في الحرمان من فرص كسب الرزق، في تدمير البنى التحتيّة المدنيّة والزراعيّة، في إحكام السيطرة على الموارد والنظام المصرفيّ وفي المسّ بقدرة المؤسّسات العامّة على تقديم الخدمات الأساسيّة. وتتجاوز آثار هذه السياسة المجال الاقتصاديّ بمفهومه الضيّق: إذ تنعكس أيضًا في المسّ بجهازي التعليم والصحّة، في تعميق الفقر وانعدام الأمن الغذائيّ وفي تدمير البنى التحتيّة المادّيّة والاجتماعيّة التي بُنيت طوال عقود. ويعرض هذا الفصل بالتفصيل مجمل العناصر التي تتشكل منها هذه الآلية الإسرائيلية المنظمة والتي قوّضت قدرة سكان الضفة على العيش وعلى رسم معالم المستقبل للأجيال القادمة.

الخلفيّة التاريخيّة: إخضاع الاقتصاد الفلسطينيّ للسيطرة الإسرائيليّة

تطور سيطرة إسرائيل الاقتصادية على الضفة الغربية

1987-1967

احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة

إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل: على مدى 3 سنوات، نحو ثُلث قوة العمل الفلسطينية كان مُشغّلًا في داخل "الخط الأخضر"

1994-1987

الانتفاضة الأولى

احتجاجات اقتصادية: إضرابات تجارية، مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، الامتناع عن العمل في داخل "الخط الأخضر" وتمرّد ضريبيّ. إسرائيل تحاول كسر الاحتجاجات بالعنف

2022-1994

اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس

تكريس إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل: منع إصدار عملة مستقلة، تحكُّم إسرائيلي بجباية الضرائب، جعل البنوك في الضفة الغربية معتمدةً على البنوك الإسرائيلية

2023-اليوم

خنق اقتصادي

وقف تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، فصل البنوك في الضفة الغربية عن المنظومة المصرفيّة العالميّة، الإلغاء الشامل لتصاريح العمل، الإضرار بالزراعة كمصدر بديل للدخل

منذ احتلال الضفّة الغربيّة، أعادت إسرائيل تشكيل الاقتصاد الفلسطينيّ من خلال مزيج من السيطرة العسكريّة والبيروقراطيّة والاقتصاديّة. وإلى جانب الاستيلاء على الأراضي ومصادر المياه والموارد الطبيعيّة، تمّ تطبيق نظام التصاريح والقيود الذي أخضع كلّ جوانب النشاط الاقتصاديّ، تقريبًا، لموافقة السلطات الإسرائيليّة بدءًا بحركة العاملين والبضائع، مرورًا بإنشاء المصانع وحفر الآبار وشقّ الطرق والربط بالبنى التحتيّة، وانتهاءً بالتصدير والاستيراد وتطوير المناطق الصناعيّة. وفي موازاة ذلك، شجعت إسرائيل دخول العمال الفلسطينيّين إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في قطاعات البناء والزراعة والصناعة كثيفة العمل، بينما قيدت إمكانيّة تطوير مصادر عمل مستقلّة في الضفّة الغربيّة. وهكذا، أصبحت إمكانيّات المجتمع الفلسطينيّ في التنمية وكسب الرزق أكثر فأكثر اعتمادا على القرارات التي يتّخذها النظام الإسرائيليّ.

الانتفاضة الأولى

على مدى عقدين من الزمن ومنذ احتلال الضفة الغربية في العام 1967 ولغاية الانتفاضة الأولى (1987)، حوّلت إسرائيل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى حيز اقتصادي خاضع لها، باعتبارهما مصدرا للقوى العاملة الرخيصة للاقتصاد الإسرائيلي، وسوقًا استهلاكية للبضائع الإسرائيلية ومنطقة تم فيها تقييد الإنتاج المحلّي والتجارة المستقلّة والتنمية الاقتصادية بشكل منهجي. وكانت الهبة الشعبية الفلسطينيّة، بالانتفاضة الأولى ، ضد السيطرة العسكرية الإسرائيلية، إلى جانب أمور أخرى، محاولة مُنظمة لتقويض آليّات التبعيّة الاقتصاديّة هذه. فقد أعلن قادة الهبة الشعبية إضرابات تجارية وشجعوا على التغيّب عن العمل في إسرائيل والمستوطنات وبادروا إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ودعوا إلى عصيان ضريبيّ. إلى جانب ذلك، نشطت لجان شعبيّة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية، لتطوير مبادرات لتعزيز الإنتاج المحلّي، لزراعة الخضار للاستهلاك الذاتيّ ولإنشاء تعاونيات إنتاجية لتحل محل المنتجات الإسرائيليّة. وكانت هذه الخطوات تهدف إلى بناء حيز يتسم بالاستقلالية الاقتصادية والاجتماعيّة في ظل ظروف الاحتلال التقييدية.

كشفت الاحتجاجات الاقتصاديّة الفلسطينيّة عن مَواطن ضعف في بنية السيطرة الإسرائيلية. فقد ألحقت إضرابات العمّال وأيّام التغيب الجماعي عن العمل أضرارا بقطاعات إسرائيلية كانت معتمدة على قوّة العمل الفلسطينيّة، وخصوصًا قطاعَي البناء والزراعة. كما أدّى إغلاق المتاجر والإضرابات التجاريّة إلى تعطيل مجرى الحياة اليوميّة في الضفة الغربية. وألحقت مقاطعة المنتجات الإسرائيليّة ضررًا بعائدات المزوّدين الإسرائيليّين وشكّل العصيان الضريبيّ تحدّيًا مباشرًا لفكرة السيطرة الإسرائيليّة التي كانت مُموَّلة جزئيًّا من أموال السكّان الخاضعين للسيطرة. هكذا، تحوّلت الساحة الاقتصادية إلى ساحة مواجهة علنيّة وأساسية. وعملت إسرائيل على قمع الاحتجاج الفلسطيني من خلال اقتحام المتاجر بالقوّة ومصادرة البضائع والممتلكات وجباية الضرائب بشكل قسري وإغلاق المصالح التجاريّة

وتنفيذ الاعتقالات وفرض حظر التجوّل وتقييد الحركة. أمّا اللجان الشعبيّة، التي حاولتْ إيجاد بديل مجتمعيّ لآليّات السيطرة، فقد اعتُبرت غير قانونيّة (للمزيد حول اللجان الشعبيّة الفلسطينيّة، انظروا فصل "التدمير الاجتماعي السياسيّ"). أثبتت تلك التجربة أنّ السيطرة الاقتصاديّة ليست مجرّد إفرازٍ للاحتلال، بل هي إحدى الآليّات الأساسيّة التي يقوم عليها.

اتّفاقيّات أوسلو والملحق الاقتصاديّ "بروتوكول باريس"

لم تفكّك اتّفاقيّات أوسلو وملحقها الاقتصاديّ، بروتوكول باريس (1994)، علاقة الإخضاع والتبعية بل منحتها إطارًا مُمأسَسًا جديدًا رسّخ التبعيّة البنيوية للاقتصاد الفلسطينيّ لإسرائيل من خلال جملة من الآليّات: سلب إمكانيّة إصدار عملة مستقلّة واستمرار استخدام الشيكل الإسرائيليّ؛ إخضاع النظام المصرفيّ الفلسطينيّ للنظام المصرفيّ الإسرائيلي والسيطرة على التجارة الخارجية وتدفق البضائع من الضفّة الغربيّة وإليها. كما أبقى البروتوكول بيد إسرائيل السيطرة على المعابر الحدودية والسياسات الجمركيّة والاستيراد وجباية ضرائب الاستيراد وضريبة القيمة المضافة لصالح السلطة الفلسطينية والمجال النقدي والآليّات المركزية الأخرى للنشاط الاقتصادي.

وفي موازاة ذلك، أبقى تقسيم الضفّة الغربيّة إلى مناطق A وB وC معظم احتياطي الأراضي والموارد الطبيعيّة وإمكانيّات التنمية في مناطق C تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. وبقي إنشاء البنى التحتية والمناطق الصناعيّة ومنشآت الطاقة أو التنمية الزراعية خاضعا لمنظومة التخطيط والتصاريح الإسرائيليّة. وبذلك، تم ترسيخ بنية اقتصاديّة تحد من قدرة المجتمع الفلسطينيّ على التطور المستقل، في حين احتفظت إسرائيل لنفسها بالسيطرة على مقومات الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية. خلال السنوات 1997-1994، فرضت إسرائيل سلسلة من الإغلاقات التي فصلت بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومنعت العمّال الفلسطينيّين من الوصول إلى أماكن العمل في إسرائيل، مما أدى إلى قفزة في معدلات البطالة وهبوط حاد في النشاط الاقتصادي.

في إطار "آليّة المقاصّة" المنصوص عليها في بروتوكول باريس، تعهدت إسرائيل بجباية الضرائب لصالح السلطة الفلسطينيّة، والتي تشكّل الجزء الأكبر من ميزانيتها، وبذلك بقيت بيد إسرائيل سيطرة مباشرة على مصدر الدخل المركزي للسلطة الفلسطينيّة. منذ ذلك الحين وحتى اليوم، تتيح هذه السيطرة لإسرائيل تأخير التحويلات الماليّة وتجميدها أو اقتطاعها، واستخدامها كوسيلة للضغط السياسيّ والاقتصادي.

وبالفعل استغلّت إسرائيل هذه القدرة وفرضت عقوبات اقتصادية ردا على النشاط الدبلوماسيّ للسلطة الفلسطينيّة على الساحة الدوليّة. في عام 2012، على سبيل المثال، وعقب قبول فلسطين كعضو مراقب

في الأمم المتّحدة، احتجزت إسرائيل تحويلة شهريّة لأموال الضرائب كعقوبة اقتصادية. وفي عام 2015، في أعقاب انضمام السلطة الفلسطينيّة إلى اتّفاقيّة روما والمحكمة الجنائية الدوليّة، جمدت إسرائيل تحويلة أخرى قدّرت بنحو 127 مليون دولار. وفي عام 2018، أقرت الكنيست قانون "تجميد واقتطاع أموال دفعتها السلطة الفلسطينيّة لما له علاقة بدعم الإرهاب، من الأموال المحولة إليها من الحكومة الإسرائيلية"، يخوّل الحكومة بأن تقتطع من أموال المقاصة مبالغ تعادل قيمة الدفعات التي تحولها السلطة لعائلات الأسرى الفلسطينيّين المسجونين في السجون الإسرائيلية. وفي عام 2019، بدأ التطبيق الفعلي للقانون وقرّر المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية- الأمنية اقتطاع مبلغ إضافيّ قدره 502.7 مليون شيكل جَبَتْه إسرائيل نيابة عن السلطة ولم تحوله إلى خزينتها.

على مر السنين، وعلى قاعدة هذه الخلفيّة التاريخيّة، صممت إسرائيل آليات تمكنها من تحويل السيطرة على الاقتصاد الفلسطينيّ إلى أداة للخنق الاقتصادي ورافعة للضغط السياسيّ الشديد. وقد أخضعت إسرائيل الفلسطينيين إليها، على مر السنين، بواسطة وسائل اقتصادية. وقد واصلت "صفقة القرن"، التي طرحتها إدارة ترامب في العام 2020، وأطروحة "السلام الاقتصادي" المنطق الإخضاعي ذاته، والذي كانت بذوره قد زرعت في أوسلو، والذي عُرض على الفلسطينيين بموجبه حكم ذاتي محدود تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو منطق يقوم على فرضية إنه بالإمكان مقايضة الاستقلال والحقوق والسيادة بامتيازات مادية.

الانتقال إلى الخنق الاقتصاديّ الكامل

منذ تشرين الأول 2023 تكثّفت السيطرة الإسرائيليّة على الاقتصاد الفلسطينيّ واتّسع عمق الضرر ليتحوَّل إلى خنق اقتصاديّ كامل، يمسّ كافة جوانب حياة السكّان الفلسطينيّين.

تحت إدارة وزير الماليّة، بتسلئيل سموتريتش، تحوّل الاقتطاع والاحتجاز في تحويل أموال الضرائب إلى سياسة منهجية لوقف إيرادات حيويّة لازمة لتقديم الخدمات الأساسية من قبل السلطة الفلسطينية، وذلك لهدف معلن هو التسبب في إسقاطها. وفي أيلول 2025، أعلن سموتريتش صراحة أنّه سيعمل بمختلف الأدوات المتاحة لديه "لمنع خطر الدولة الفلسطينيّة، ومن ضمن ذلك إسقاط السلطة الفلسطينيّة [...] عبر الخنق الاقتصاديّ وإلغاء التعويض الماليّ الممنوح للبنوك المراسِلة الإسرائيليّة التي تتعامل معها".

منذ العام 2024 ازداد مقدار الاقتطاعات والتأخيرات في تحويل أموال المقاصّة بشكل ملحوظ، ليصل إلى مئات ملايين الشواكل شهريا، تُشكّل مصدر الدخل الرئيسيّ للسلطة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى

أزمة سيولة مستمرّة أضرّت بقدرة السلطة على دفع رواتب موظفي القطاع العام وتحويل مخصصات المتقاعدين وتوفير الخدمات الأساسيّة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وفي شباط 2026، حذّر وزير الماليّة الفلسطينيّ د. إسطيفان سلامة من أنّ رفض وزارة الماليّة الإسرائيليّة تحويل أموال المقاصّة قد أوصل السلطة الفلسطينيّة إلى شفا "أزمة وجوديّة". وبعد ذلك بنحو شهرين، أعلن رئيس الحكومة الفلسطينيّة، محمّد مصطفى، أنّ تحويل أموال الضرائب قد توقّف بشكل كامل خلال السنة الأخيرة.

يتعرض دفع رواتب موظّفي القطاع العامّ في الضفّة الغربيّة - بمَن في ذلك المعلّمون وأعضاء الهيئات التدريسيّة في المدارس والطواقم الطبّيّة ورجال الشرطة والموظّفون - للتأخير لعدّة أشهر، وحتّى عندما يتمّ صرف الرواتب فلا يُحوَّل سوى جزء صغير منها: في نيسان 2026، تمّ تحويل 2,000 شيكل فقط من رواتب شهر كانون الثاني إلى موظّفي السلطة الفلسطينيّة، أي بتأخير ثلاثة أشهر، ولا يزال المتبقي من الراتب غير مدفوع. يأتي ذلك في الوقت الذي تحتجز فيه إسرائيل نحو 14 مليار شيكل استولت عليها من عائدات السلطة الفلسطينيّة منذ عام 2019، وهو مبلغ يُضاف إليه حوالي 400 مليون شيكل شهريًّا.

خنق النظام المصرفيّ

إلى جانب وقف تحويلات العائدات من الضرائب، أدت السياسة الإسرائيليّة إلى تشويشات خطيرة في عمل النظام المصرفيّ الفلسطينيّ، وصلتْ إلى حدّ خطر الانفصال التامّ عن النظامين المصرفيّين الإسرائيليّ والعالميّ. فالبنوك الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة تعتمد على البنوك الإسرائيليّة في صرف الشيكات وتنفيذ المدفوعات بواسطة بطاقات الاعتماد، وإيداع الأموال والتحويلات الرقميّة. وتخضع هذه الأنشطة لشرط توفير غطاء حكوميّ (عبر ما يُسمّى "خطاب ضمان التعويض" الحكوميّ المطلوب لغرض حماية المصارف الإسرائيليّة من خطر الملاحقات القانونيّة الدوليّة بتهم المساعدة في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. لكن، منذ تشرين الأول 2023، وبوتيرة أعلى خلال السنوات 2024-2026، حوَّلت الحكومة الإسرائيليّة تجديد خطابات الضمان هذه إلى أداة للضغط المستمرّ: فبدلًا من تجديدها بشكل ثابت وطويل الأمد، تعمّدت إسرائيل تأخير تجديدها، بل التهديد بإلغائها، ومددت التسوية من وقت لآخر لفترات زمنيّة قصيرة فحسب. وقد خلقت هذه السياسة حالة من عدم اليقين العميق في كل ما يتعلق باستمرار نشاط البنوك الفلسطينيّة وقدرتها على تنفيذ تحويلات مالية من إسرائيل وإليها وضمان انتظام الأنشطة التجارية.

في موازاة ذلك، ونظرًا لتبعيّة البنوك الفلسطينية لبنك إسرائيل، تم تقييد استيعاب الفائض النقدي المتراكم في خزائن البنوك في الضفّة الغربيّة. ونتيجة لذلك، فرضت البنوك الفلسطينية قيودا على

الإيداعات النقدية، وهو ما أدّى إلى تشويش في النشاط التجاريّ. أصبح أصحاب المصالح التجاريّة الفلسطينيّون غير قادرين على إيداع المدفوعات التي يحصلون عليها من الزبائن في حساباتهم، كما أصبحوا يواجهون صعوبة في إجراء تحويلات مصرفيّة لتسديد ثمن طلبيات المزودين.

هذا ما أفاد به جلال زايد (33 عامًا)، أب لولدين، من سكان حي كفر عقب شمالي القدس وصاحب متجر لبيع منتجات التبغ:

> **"في مطلع العام 2025 بدأ مندوبو الشركات والتجّار يلمّحون لنا بأنّهم سيتوقّفون قريبًا عن قبول المدفوعات النقديّة بالشيكل، لأنّ البنوك أبلغتهم بوجود مشكلة في تراكم الأموال الإسرائيليّة النقديّة لديها [...] لم يكن أمامنا خيار آخر سوى البدء بتحويل الشواكل التي بحوزتنا إلى عملات أجنبيّة، لكنّ هذا الأمر ألزمنا بشراء عملات أجنبيّة من الصرّافين الذين يبيعونها بأسعار أعلى من أسعار الصرف الرسميّة، بينما تبيع الشركات، من خلال مندوبيها وتجّار الجملة، بسعر الصرف الرسميّ فقط، وهذا تسبّب لي بخسارة يتراوح متوسطها بين 15-12 شيكلا لكلّ 100 دولار بين عمليّتي الشراء والبيع [...] أجبرتنا هذه الخطوات، نحن أصحاب المتاجر، على رفع سعر علبة السجائر بمقدار شيكل واحد للمستهلك [...] لتعويض الخسارة الناجمة عن الدفع بالعملة الأجنبيّة".**

لاحقًا، أعيد فتح إمكانيّة الدفع نقدًا، لكنّ ذلك كان مقرونًا بثمن:

> **"أبلغتنا الشركات [..] بأنّها ستعود لقبول الدفع بالشيكل نقدًا، مقابل رفع سعر كلّ كروز سجائر - 10 علب سجائر - بمبلغ عشرة شواكل. كما عرضوا علينا خيارًا آخر، وهو الدفع بالعملة الأجنبيّة نقدًا أو عن طريق تحويلة مصرفيّة. [...] بالنسبة لنا، نحن أصحاب المتاجر، كانت التحويلة المصرفيّة خيارًا أفضل، لأنّها سمحت لنا ببيع السجائر بالسعر القديم. لكنّنا اكتشفنا لاحقًا أنّ البنوك وضعتْ سقفًا، حدًّا أعلى، للإيداع الشهريّ. قبل ذلك لم يكن هناك مثل هذا السقف وكان بإمكاننا إيداع أيّ مبلغ نريده. كان سقف الإيداع الذي حدَّدوه هو 5,000 شيكل شهريًّا، وهو مبلغ لا يكفي لمتجر تجاريّ حتّى لدفعات يوم واحد. بعد عدّة محاولات مع المصارف، وافقت المصارف الفلسطينيّة على رفع سقف الإيداع الخاصّ بي إلى 10,000 شيكل شهريًّا، لكنّ هذا لا يحلّ المشكلة أيضًا. إذ تبلغ قيمة مشترياتي من السجائر وحدها شهريًّا ما لا يقلّ عن 60 ألف شيكل، ورغم أنّني أتعامل مع مصرفين، إلا أنني لا أستطيع إيداع سوى 20 ألف شيكل شهريًّا – 10 آلاف شيكل في كلّ مصرف. فماذا يُفترض بي أن أفعل بقيّة الشهر؟". إلى الإفادة الكاملة**

التدمير الاقتصاديّ: صورة الوضع

يعيش في أنحاء الضفّة الغربيّة (بما فيها شرقيّ القدس) اليوم نحو 3.46 مليون فلسطينيّ. ورغم أنّ الحديث يدور عن مجموعة سكّانيّة تتكاثر باستمرار وتحتاج، تبعًا لذلك، إلى بنى تحتيّة من أجل تحقيق التنمية الاقتصاديّة، لكنها محدودة بإجراءات إسرائيلية. منذ احتلال الضفة، تسيطر إسرائيل فعليًّا على معظم موارد الأرض والمياه والطبيعة في الضفّة الغربية، ومنذ أوسلو، في مناطق C بالأساس، التي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفّة الغربيّة وتضم الجزء الأكبر من احتياطي الأرض المخصّصة للبناء السكنيّ والصناعة والزراعة. تحتفظ إسرائيل لنفسها بالسيطرة على الأرض والتخطيط ومنح تراخيص البناء، تحدد استخدامها بما يخدم احتياجات السكّان الإسرائيليين والمستوطنات وتحرم السكان الفلسطينيّين من الاستفادة من هذه الموارد. خلال السنوات 2000-2022، أدت القيود الإسرائيلية المفروضة على النشاط الاقتصادي في مناطق C إلى خسارة مداخيل سنوية بنحو 25.3% من إجمالي الناتج المحلّي السنوي (GDP)، وهو ضرر تراكمي بلغت قيمته الإجمالية نحو 50 مليار دولار.

إلغاء تصاريح العمل

منذ تشرين الأول 2023، ألغت إسرائيل، بشكل شبه كامل، التصاريح الممنوحة للفلسطينيين من الضفة الغربيّة وتتيح لهم العمل في داخل الخط الأخضر، ما أدى إلى سلب أكثر من 140,000 شخص من مصدر رزقهم الرئيسيّ. متوسط الأجر في إسرائيل يزيد بضعفين عن متوسط الأجر في الضفة وقد أدى فقدان هذه الوظائف إلى هبوط حاد في المداخيل من الأجور من 4,3 مليار دولار في العام 2022 إلى 532 مليون دولار فقط في العام 2024. علاوة على ذلك، يواجه العمّال الفلسطينيون، الذين عملوا داخل حدود الخط الأخضر خلال العقود الأخيرة، صعوبات بالغة في العثور على بديل في سوق العمل المحدود في الضفة الغربيّة، فيضطر بعضهم إلى المخاطرة بالدخول إلى مناطق الخط الأخضر من دون تصريح، معرضين أنفسهم للسقوط من الأماكن المرتفعة خلال محاولات عبور الجدار الفاصل، للاعتقالات، للاستغلال وحتّى لخطر الموت. وبحسب معطيات بتسيلم، قُتِل ما لا يقل عن 26 عاملا فلسطينيا خلال الفترة الممتدّة من 7.10.23 حتى 30.6.26 خلال محاولاتهم اجتياز جدار الفصل لغرض العمل. وقد قتل 18 منهم بنيران القوّات الإسرائيليّة مباشرة، بينما قُتل ستّة آخرون، على الأقل، في أثناء مطاردتهم أو من جرّاء سقوطهم عن جدار الفصل خلال محاولتهم العبور.

هذا ما قاله محمّد عمرو (21 عامًا)، من سكّان بيت الروش التحتا، والذي كان يعمل في مجال البناء داخل الخطّ الأخضر، في إفادته التي أدلى بها لبتسيلم:

> **"أنا أعمل في البناء في داخل إسرائيل، وعادةً ما أدخل بتصريح عمل. لكن منذ الحرب لا يعطون تصاريح. وبسبب الوضع الاقتصاديّ الصعب، اضطررتُ إلى تسلّق الجدار**

> **الذي بنته إسرائيل غرب قريتي والدخول للعمل بدون تصريح". ووصف عمرو ما حدث عندما حاول، سويّة مع ثلاثة إخوة – نجم الدين وصلاح الدين ونور الدين من عائلة شوامرة، كانوا برفقته، اجتياز جدار الفصل: "وصلنا إلى منطقة الجدار قرابة الساعة 17:00 وبدا كلّ شيء هادئًا. أنزلَنا السائق قرب الجدار وغادر على الفور". كان في المكان سلّم من حبال، وعندما بدأ أحد الإخوة يتسلّقه، بدأ إطلاق النار: "تسلّق نجم خمس درجات على السلّم، حتّى ارتفاع متر ونصف تقريبًا، ثمّ فجأةً أُطلِقت النار علينا". ووصف عمرو كيف أصيب نجم الدين وسقط عليه، وكيف استمرّ إطلاق النار حتّى عندما حاول آخرون الفرار أو المساعدة: "ما إن صعد صلاح الدين على السلّم حتّى تجدّد إطلاق النار ورأيتُ رصاصات تخترق جسمه"؛ ولاحقًا، "كان نور الدين يجلس على الأرض، ونهض لكي يحاول أن يساعد صلاح الدين، لكنّه أصيب برصاصة في رأسه وسقط على الفور".**
> **إلى الإفادة الكاملة**

أدّى إطلاق النار إلى قتل نجم الدين وصلاح الدين وإلى إصابة أخيهما نور الدين.

في أثناء قيام الجنود بإخلاء الأخوين المصابين، قام جنود آخرون باحتجاز عمرو في المكان وكبلوا يديه وعصبوا عينيه وأجلسوه على الأرض. نكّل الجنود بعمرو لمدة ساعتين، فقاموا بصعقه بالصادم الكهربائيّ بشكل متكرّر حتى فقد الوعي، كما قاموا بالتحقيق معه وبشتمه وتصويره. بعد ذلك، أصعد الجنود عمرو إلى سيّارة جيب عسكريّة وسافروا به إلى قاعدة عسكرية قريبة، وهناك أخذ منه مبلغ 5,400 ش.ج. كان بحوزته. احتُجِز في غرفة، مكبّلا بالأصفاد ومعصوب العينين، حتى قرابة الساعة 2:00 فجرًا. خلال احتجازه في القاعدة العسكريّة، قام الجنود بصعقه بالكهرباء مرة أخرى على الأقل. وفي الساعة 2:00 سلّم الجنود عمرو استدعاء للتحقيق ثم سافروا به إلى منطقة قرية فقيقس في محافظة الخليل، حيث توقّفوا هناك وألقوه من سيّارة الجيب. تمكن عمرو من الوصول إلى قرية خربة سلامة المجاورة، وهناك اتّصل بأفراد عائلته الذين أخذوه إلى مستشفى في دورا، حيث تم فحصه وتسريحه إلى منزله.

هذه الأزمة الاقتصاديّة تدفع العمّال الفلسطينيّين إلى تجريب أي وسيلة تقريبا، مهما كانت مهينة، لإعالة أسرهم. في 13.4.26 أُوقِفت شاحنة قمامة قادمة من الضفة الغربية عند حاجز "عابر السامرة". يُظهِر توثيق من الحادثة نحو 60 فلسطينيًّا يخرجون الواحد تلو الآخر من داخل مقصورة القمامة في الشاحنة وهم محاطون بعدد كبير من عناصر شرطة "حرس الحدود" يصوّبون أسلحتهم نحوهم ويصرخون عليهم مصدِرين الأوامر.

تتجاوز تداعيات إلغاء تصاريح العمل، بكثير، مجرّد إلحاق الضرر بالعمّال أنفسهم. فالدخل الذي كان يجلبه العمّال من إسرائيل، والذي كان، كما ذُكِر، أحد مصادر الدخل الرئيسيّة المحرِّكة للاقتصاد

الفلسطينيّ، كان يُغذّي الاقتصاد المحلي في الضفّة الغربيّة بشكل واسع - المصالح التجارية، التجارة والخدمات. وبغياب هذا الدخل، تضرّر النشاط الاقتصادي لتلك المصالح التجارية أيضا. وبالتالي، فقد أثر إلغاء تصاريح العمل، بشكل مباشر أو غير مباشر، على كل سكان الضفة الغربية تقريبا.

حتى قبل إلغاء تصاريح العمل بشكل شامل في تشرين الأول 2023، تم استخدام نظام التصاريح كأداة مباشرة للسيطرة والعقاب الجماعي، وكثيرًا ما تم إلغاء تصاريح العمل بشكل تعسفي، دون تقديم أي تفسير أو تبرير. وقد وثّقت بتسيلم الكثير من الحالات التي تم فيها إلغاء تصاريح العمل لمئات الفلسطينيّين فقط بسبب أسماء عائلاتهم أو أماكن سكنهم، أو بذرائع المشاركة في أعمال مقاومة عنيفة أو حتى فقط بسبب تخوفات من هذا الاحتمال. وفي بعض الحالات تم إلغاء تصاريح العمل لأفراد عائلات الفلسطينيّين الذين أصيبوا بنيران قوات الجيش الإسرائيلي، كما في حالة أفراد عائلة نبيل غانم. وهكذا تكون العائلات قد تضرّرت مرّتين مقتل أحد أفراد العائلة أو سجنه وفقدان أفراد عائلته مصدر رزقهم.

العواقب الاجتماعيّة لإلغاء تصاريح العمل

منذ تشرين الأول 2023، نشأت في الضفّة الغربيّة أزمة عمل حادة أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي فيها. فقد تسبّب إلغاء التصاريح بحرمان العمال وعائلاتهم من مصدر دخل ثابت وألقى بالعائلات في ضائقة عميقة ومتواصلة: الاستدانة، بيع الممتلكات، وقف الدراسة وتقليص النفقات غير الأساسيّة. ووفقًا لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، فقد بلغت نسبة البطالة في الضفّة الغربيّة 13.1% في عام 2022، لكنها قفزت في عام 2024 لتصل إلى ذروة قياسيّة تجاوزت 31.3%، ثم استقرّت في عام 2025 عند 28.7%.

تعود أزمة البطالة بأضرار حادة للغاية على فئة الشباب الفلسطينيّين. بحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، لغاية عام 2025، كان حوالي نصف مجموع الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين 18-29 عامًا عاطلين عن العمل وغير منخرطين في أيّ إطار تعليميّ أو مهنيّ. وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب من حملة التعليم ما بعد الثانوي، من الرجال والنساء 36.1%، بينما ترتفع هذه النسبة بشكل حادّ بين- النساء لتصل إلى 44.4%، بينما تبلغ بين الرجال 33.8%.

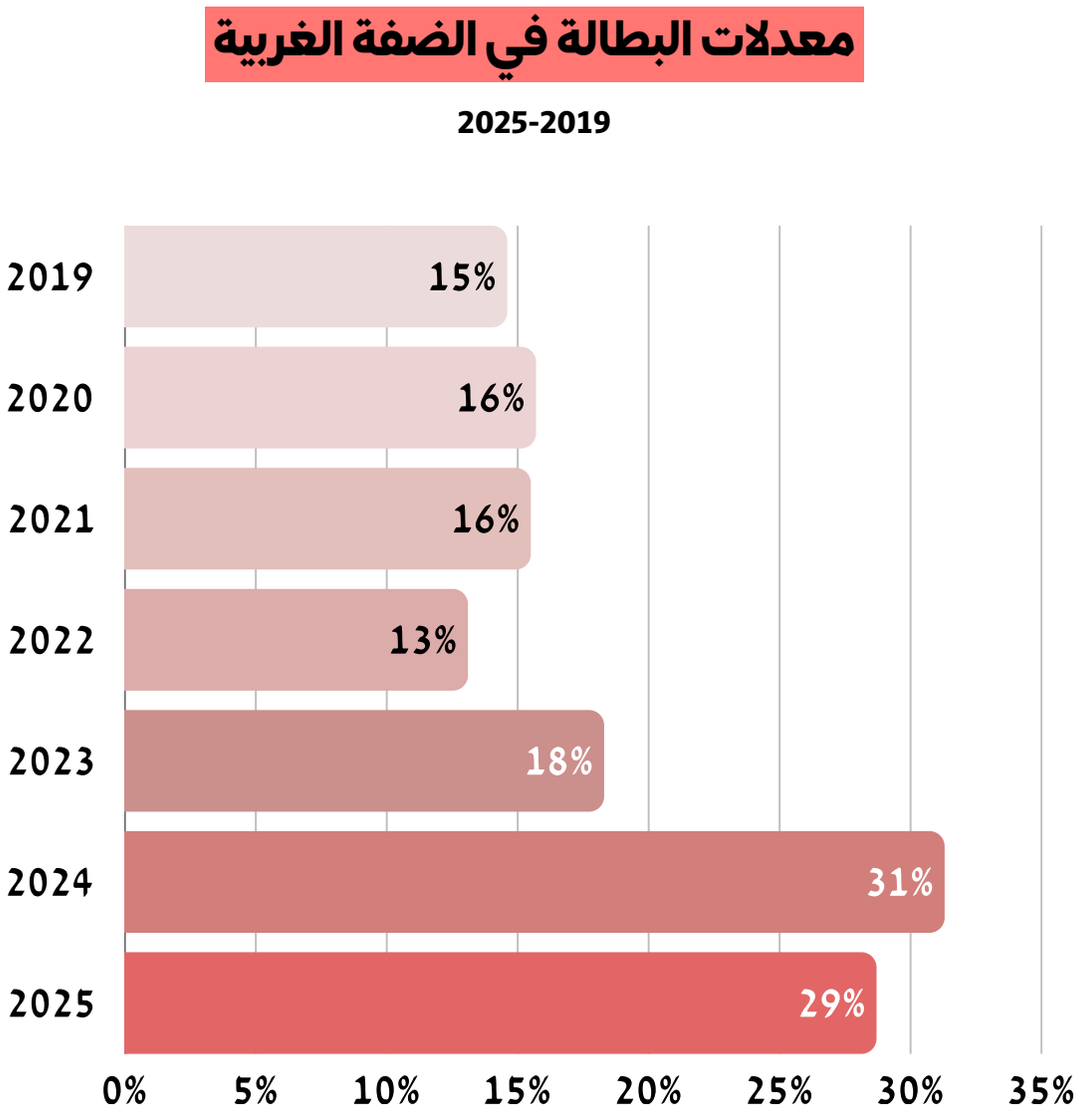

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني PCBS

إلى جانب إلغاء تصاريح العمل، أدّى وقف تحويلات أموال الضرائب المخصّصة لأنشطة السلطة الفلسطينيّة إلى تفاقم الوضع الاقتصاديّ أيضًا لكثيرين من سكّان الضفّة الغربيّة. موظّفو القطاع العامّ، الذين كانوا يُعتبَرون سابقًا من الطبقة الوسطى المستقرّة، أصبحوا يتقاضون الآن أجورًا جزئيّة تُصرَف لهم بتأخير يصل إلى عدّة أشهر، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من التآكل في قدرتهم الشرائيّة وإلى إلحاق أضرار ارتداديّة واسعة بالمصالح التجاريّة التي اعتمدت على هؤلاء المستهلكين.

في ظلّ هذا الواقع، الذي تُقطَع فيه مصادر الدخل دفعة واحدة وتُترك البيوت بلا بديل تشغيليّ، تنزلق العائلات نحو ضائقة اقتصاديّة تمسّ بقدرتها على توفير السلع الأساسيّة. هكذا وصفت سحاب برامكة (56 عامًا) أمّ لخمسة، من بلدة بورين، في إفادة لبتسيلم، كيف تدهور الحال بها وبأفراد عائلتها إلى براثن الفقر وباتوا يواجهون صعوبة بالغة في شراء الموادّ الغذائيّة، بعد أن فقدَ زوجها وأبناؤها عملهم في إسرائيل:

> **"أنا أعمل عاملة نظافة في عيادة البلدة وأتقاضى راتبًا شهريًّا قدره 2,000 شيكل. في السابق كنتُ أعمل أيضًا بشكل مستقلّ في بيوت موظّفات في البلديّة كلّ امرأة أو عائلة، كانت بحاجة إلى مَن تنظّف لها النوافذ أو السجّاد، أو أيّ عمل منزليّ آخر، كنتُ أقوم بذلك [...].**
>
> **كان لزوجي دخلٌ أيضًا، إذ كان يعمل داخل إسرائيل. الحمد لله، كنّا نعيش حياةً كريمةً دون الحاجة إلى أخذ المال من أحد. كنّا نشتري كلّ ما نحتاجه من طعام وشراب وملابس ومستلزمات أساسيّة. ولكن بعد بدء الحرب على غزّة، انقلب وضعنا رأسًا على عقب وتغيّر كلّ شيء دفعة واحدة. فقدَ زوجي وأبناؤنا الثلاثة عملهم في إسرائيل. أصبحنا أربع عائلات بلا مصدر دخل، باستثناء دخلي المتواضع، الذي لا يبقى لنا منه سوى 1,000 شيكل، لأنّني ما زلتُ أسدّد قرضًا بقيمة 50,000 شيكل كنتُ قد اقترضته من البنك قبل بضع سنوات لمساعدة ابني محمّد (29 عامًا) في نفقات زفافه [...] ولكن بعد زفافه، بعد بضعة أشهر فقط، بدأت الحرب وفقدَ عمله بعد أن أغلقت إسرائيل أبوابها أمام العمّال الفلسطينيّين.**
>
> **حاول محمّد التسلّل للعمل في إسرائيل، لكن تمّ القبض عليه عدّة مرّات، وهو الآن في السجن. حُكم عليه بالسجن لمدّة ثمانية أشهر لدخوله إلى إسرائيل بدون تصريح. وكذلك ابني عبد الله (30 عامًا)، أب لأربعة أطفال، أكبرهم عمره 6 سنوات، أصيب قبل بضعة أشهر عندما أطلق الجيش النار عليه في رِجله بينما كان يحاول التسلّل للعمل في إسرائيل [...] بعد نحو شهر من إصابته، وبعد أن تعافى، فوجِئتُ عندما قال إنّه يريد الدخول إلى إسرائيل مرّة أخرى. الوضع كارثيّ، الناس يموتون. صرختُ عليه: لا تذهب، ستموت، أنت مجنون؟ فأجاب بأنّ لا مال لديه لإطعام أولاده [...].**
>
> **بالإضافة إلى هذا كلّه، أنا لا أعرف حتّى متى سيتمّ دفع راتبي، وهو منخفض جدًّا على أيّة حال، بسبب الصعوبة التي تواجهها السلطة في دفع الرواتب. لا يمكنني أن أعرف ما إذا كنتُ سأتلقّاه بعد 60-50-40 يومًا. قبل عدّة أيّام سمعتُ العاملين يتحدّثون عن أنّ السلطة لن تتمكّن من دفع الرواتب خلال الأشهر الستة المقبلة". إلى الإفادة الكاملة**

استهداف البنى التحتيّة

منذ العام 1967 تمسّ إسرائيل بالبنى التحتية والمقومات المادّيّة والمؤسّساتيّة التي تمكّن من وجود مجتمع حيّ: خدمات الربط بالمياه والطاقة، البنى التحتيّة للصرف الصحّيّ، شقّ الطرق وبناء المدارس، المستشفيات والعيادات. من شأن السيطرة على البنى التحتيّة أن تكرّس حالة من التبعيّة المستمرّة لإسرائيل وأن تُلقي بعبء تكاليف إصلاح الأضرار الناجمة عن الممارسات الإسرائيليّة على كاهل التجمّعات الفلسطينيّة، وتمسّ بقدرتها على إدارة حياة يوميّة مستقرّة والتخطيط للمستقبل. منذ تشرين الأول 2023، وفي أعقاب التشديد الشامل للقيود المفروضة على الحركة والعمل والتجارة في الضفّة الغربيّة، تضرّرت بشكل أشدّ وطأةً الظروف الأساسيّة التي تمكّن الأفراد والعائلات والتجمّعات من العيش والبقاء.

الكهرباء

يخضع قطاع الطاقة الفلسطينيّ، بما في ذلك تزويد الكهرباء، بشكل مطلق تقريبا، للقرارات التي تُتَّخَذ في إسرائيل. يتطلّب إنشاء البنى التحتيّة لتوليد الكهرباء إمكانيّة الوصول إلى مساحات مفتوحة. لكنْ، كما ذُكر، فإنّ معظم هذه المساحات المفتوحة في الضفة الغربية تقع في المناطق المصنَّفة C، والتي بقيت فيها صلاحيّات التخطيط وإصدار تراخيص البناء تحت سيطرة إسرائيليّة كاملة. إضافةً إلى ذلك، تسيطر إسرائيل على البنى التحتيّة الخاصة بالتوصيل والربط، الأمر الذي يبقي مد خطوط الكهرباء وربط البلدات الفلسطينيّة بشبكة الكهرباء خاضعين، هما أيضًا، للقرارات المتخذة في إسرائيل، والتي لا تراعي، في كثير من الحالات، احتياجات السكّان الفلسطينيّين.

تتعرض المبادرات المحلّيّة والمجتمعيّة الرامية إلى تطوير مصادر الطاقة البديلة للقمع بلا هوادة، سواء من قبَل الجهات الرسميّة للدولة أو عبر أعمال عنف يرتكبها المستوطنون. على مرّ السنين، وُثِّقت حالات كثيرة قامت فيها السلطات الإسرائيليّة بتدمير أو بمصادرة ألواح طاقة شمسيّة بذريعة تركيبها بدون تراخيص بناء. ففي آذار 2025، على سبيل المثال، حضر أفراد من الإدارة المدنية يرافقهم جنود ومجهّزين بجرّافة إلى تجمّع بدو المعرجات (مليحات)، شرق منطقة الأغوار، ودمروا مباني و18 لوحًا شمسيا. تجسد مثل هذه الأحداث كيف يتم إحباط حتى المبادرات المحدودة الرامية لتوليد الطاقة ذاتيا.

في حالات أخرى قام مستوطنون بإتلاف ألواح شمسية. في أكتوبر 2025، على سبيل المثال، اقتحم مستوطنون تجمّع الميتة، شرق مدينة طوباس في منطقة الأغوار، ودمّروا نحو 16 لوحًا شمسيًّا،

وأفسدوا ألواحًا أخرى، ما أدّى إلى تعطيل شبكة الكهرباء في التجمّع. وبعد ذلك بأيّام قليلة، قامت مجموعة أخرى من المستوطنين باقتحام مجمّع سكنيّ في تجمّع نبع الغزال (الفارسية)، الواقع هو أيضًا في منطقة الأغوار، وقطّعوا الأسلاك التي تربط ألواح الطاقة الشمسيّة التابعة للسكّان بالبطّاريّات المخصّصة لتخزين الكهرباء، فبقيت العائلات التي تسكن في المجمّع بدون كهرباء.

تعمل شبكة تزويد الكهرباء في الضفّة الغربيّة ضمن هيكليّة معقدة: الجزء الأكبر من الكهرباء يشترى من شركة الكهرباء الإسرائيليّة ويُنقَل إلى الشبكات المحلية، ثم يوزع على المستهلكين من خلال شركات توزيع فلسطينيّة، شركة كهرباء شرقي القدس وسلطات محلية. يدفع المستهلكون للهيئات المحلّيّة، التي يُفترَض بها أن تُحوّل ثمن الكهرباء المشتراة من إسرائيل. إلا أن تعدد هذه الهيئات، وتشتت نقاط التوصيل وصعوبة متابعة الاستهلاك، كما ذكر أعلاه، وصعوبة الجباية، تبعا لذلك، ونقص الميزانيّة تؤدّي كلها إلى عدم تحويل المدفوعات كاملة أو في المواعيد المحددة، ثم تؤدي بالتالي إلى تراكم الديون لصالح شركة الكهرباء الإسرائيليّة. وتقوم السلطات الإسرائيلية بتسوية هذه الديون عبر اقتطاعها من أموال المقاصّة: تُخصَم المبالغ المخصصة لتغطية ديون الكهرباء من الأموال المحولة إلى السلطة الفلسطينيّة. وبهذه الطريقة، يُحول الدين الناشئ داخل شبكة تزويد الكهرباء المحلية، بشكل فعلي، إلى الميزانيّة العامة للسلطة الفلسطينية.

في موازاة ذلك، تعمل إسرائيل على تطوير بنى تحتيّة للطاقة في أراضي الضفّة الغربيّة وتشجّع إنشاء منظومات توليد طاقة شمسيّة صناعيّة في المستوطنات ويخلق هذا وضعًا يبقى فيه السكّان الفلسطينيّون رهينة لاستيراد الكهرباء، يعانون من القيود المفروضة على تطوير منشآت مستقلّة، وحتّى من فقدان منشآت قائمة، في حين يتم ربط المشاريع الخاصة بالطاقة والمقامة في المستوطنات في الضفة الغربية بشبكة الكهرباء الإسرائيلية وتخدم السكان اليهود فقط.

الوقود وغاز الطهي

غاز الطهي والوقود لا يُنتَجان في الضفّة الغربيّة ولا تملك السلطة الفلسطينية أية سيطرة على نقاط دخولها إلى الضفة، بل يصلان إليها عبر خطوط استيراد تسيطر عليها إسرائيل، ما يعني أن تزويد الضفة بالوقود وغاز الطهي مرهون بآليات السيطرة والتحكم الإسرائيلية. خلال السنوات الأخيرة، ولا سيّما منذ تشرين الأول 2023، وُثقت أزمات متكرّرة لنقص الغاز والوقود في أنحاء الضفّة الغربيّة. وتنعكس هذه الأزمات في انخفاض عدد الصهاريج الداخلة، في التأخيرات في التوزيع، في القيود المفروضة على المبيعات وفي الطوابير الطويلة أمام محطّات الوقود ومراكز توزيع الغاز. يضطرّ السكّان إلى الانتظار لفترات طويلة من أجل الحصول على أسطوانات غاز أو لتزويد سياراتهم بالوقود، وحتى دون التمكن من فعل ذلك في بعض الحالات. إن عدم اليقين بشأن تزويد الوقود وغاز الطهي، بالإضافة إلى عدم

الاستقرار في إمدادات الكهرباء كما ذُكر آنفًا، يعنيان وجود مصاعب جدية وحقيقية في الحفاظ على مجرى طبيعي للحياة اليومية.

في ظل الهجوم الإسرائيلي-الأمريكيّ على إيران في حزيران 2025، أفادت تقارير بأنّ حصّة الوقود التي سمحت إسرائيل بإدخالها إلى الضفّة الغربيّة قد قُلِّصتْ بنسبة 40%. نتيجة لذلك، يضطرّ السكّان إلى الانتظار أيّامًا لتجديد إمدادات الوقود ويديرون شؤونهم وسط حالة من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت ستُستأنف ومتى. كما يمسّ نقص الوقود أيضا بقدرة السكّان على الوصول إلى العمل والدراسة وتلقّي الخدمات الطبّيّة، ما يزيد من وطأة التشويشات الناجمة أصلًا عن التقييدات المفروضة على الحركة والتنقّل. وبالإضافة إلى ذلك، تتضرّر أيضًا المصالح التجاريّة الصغيرة وخدمات النقل والمزارعين من جرّاء ارتفاع التكاليف والصعوبة البالغة في الحفاظ على نشاطٍ اقتصاديٍّ جارٍ ومنتظم.

المياه

فور احتلال العام 1967، سيطرت إسرائيل على موارد المياه في الضفة الغربية. في اتفاقيات المرحلية التي تم التوقيع عليها في العام 1995، تقرر أن تحصل إسرائيل على 80% من المياه الجوفية في حوض الجبل. لكن إسرائيل تسيطر وتتحكّم فعليا بالأحواض المائيّة الجوفية المركزية، بإمكانيات حفر الآبار وتفرض قيودًا صارمة تحول دون تطوير بنى تحتيّة مائيّة للسكان الفلسطينيين، وخصوصا في مناطق (C). ونتيجة لذلك، تعتمد تجمّعات فلسطينيّة كثيرة على شراء المياه ونقلها بالصهاريج بتكاليف باهظة، كما تعاني المناطق الحضريّة أيضًا من عدم انتظام حاد في إمدادات المياه.

تدّعي إسرائيل بأنّها تتصرّف بموجب التسويات المنصوص عليها في الاتفاق المرحلي الموقع بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة في العام 1995. إلا أن هذا الاتفاق صمم ليكون مؤقتا فحسب، لمدّة خمس سنوات، ولم يأخذ في الحسبان النمو السكانيّ الفلسطينيّ. ومنذ التوقيع على بروتوكول باريس في العام 1994، ازداد عدد السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية بأكثر من ضعفين: وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، ارتفع عدد سكّان الضفة الغربية من نحو 1.57 مليون نسمة في عام 1996 إلى أكثر من 3.46 مليون في عام 2026، بينما كمّيّات المياه التي تسمح إسرائيل للفلسطينيّين بضخّها بقيت محدودة ولا تتناسب مع هذا النمو السكّانيّ. ونتيجة لذلك، تضطر السلطة الفلسطينية إلى سد هذا الفارق عبر شراء المياه من شركة "مكوروت" الإسرائيلية. وتشكل هذه المياه التي تشترى من "مكوروت" جزءًا مركزيا من إمدادات المياه في الضفة الغربية. وقد ترتب على هذا الإنفاق الباهظ تراكُم ديون كبيرة على السلطة الفلسطينية.

إضافة إلى فرض القيود على إمدادات المياه، تستهدف السلطات الإسرائيلية أيضا، وبشكل مباشر، البنى التحتيّة المخصّصة لتخزين المياه، وحفر الآبار ونقل المياه في الضفة الغربية. فبين عامي 2012 و2022، وثقت بتسيلم 234 حالة استهداف للبنى التحتيّة للمياه، شملت تدمير 112 بئرا لجمع المياه ومصادرة 77 صهريج مياه وعشرات الحوادث الأخرى التي هدفت إلى تدمير شبكات نقل المياه وخزانات المياه. فعلى سبيل المثال، في نهاية تمّوز 2023، وُثقت قوات عسكرية في قرية الهجرة جنوب الخليل، وهي تطمر بالخرسانة آبارًا يستخدمها سكّان المنطقة، بذريعة أنّها عمليّات حفر آبار غير قانونيّة تُلحق الضرر بالمخزون المائيّ أو قد تؤدّي إلى تلوُّث المياه الجوفيّة.

إلى جانب استهداف السلطات الإسرائيليّة آبار وصهاريج المياه، تمّ توثيق حالات متكرّرة من مسّ المستوطنين بالبنى التحتيّة للمياه، بما في ذلك سرقة صهاريج مياه ومنع الوصول إلى آبار المياه. وفي العديد من الأماكن في أنحاء الضفّة الغربيّة، استولى مستوطنون على الينابيع التي كان يستخدمها سكان المنطقة وهم يمنعون أو يحدّون من وصول السكّان الفلسطينيين إليها، بمساندة من قوات الجيش. هذا ما حصل على سبيل المثال في حالة الأعمال الاحتجاجية المتواصلة التي خاضها سكان قرية النبي صالح إثر استيلاء المستوطنين على نبع القوس المجاور للقرية، أو في حالة قرية قريوت التي يمنع المستوطنون سكّانها بشكل متكرّر من الوصول إلى الينابيع المحلية، بدعم وحماية من قوات الجيش.

في منطقة راس عين العوجا في منطقة الأغوار، تحولت مصادر المياه التي كانت تخدم التجمعات المحلّيّة إلى مورد خاضع لسيطرة المستوطنين وتحولت القنوات والبرك التي بناها الفلسطينيون إلى موقع سياحي مخصص لليهود فقط. وكان الاستيلاء على مصادر المياه في راس عين العوجا أحد العوامل الرئيسيّة التي أدّت في نهاية المطاف إلى تهجير سكان التجمع المحلي في كانون الثاني 2026.

في شباط 2026، وُثق مستوطنون في عين سامية، شمالَ رام الله، وهم يُخرِّبون بنى تحتيّة في محطّة فلسطينيّة لضخّ المياه، تزوِّد بالمياه نحو 100,000 نسمة في أكثر من 20 تجمّعًا سكنيًّا. وتُظهر تسجيلات كاميرات المراقبة أشخاصًا ملثّمين وهم يثقبون أنبوب مياه، ما تسبّب بأضرار أدّت إلى انقطاع تدفّق المياه عن السكّان لفترة تجاوزت 12 ساعة.

صيانة الصحة العامة، المجاري والمياه العادمة

منذ عام 1967، وبشكل أشدّ وطأةً منذ توقيع اتّفاقيّات أوسلو، تسيطر إسرائيل على إطار التخطيط وإنشاء بنى تحتيّة للمجاري ولتطهير المياه العادمة ومعالجة النفايات في الضفة الغربية. في العام 2009، وثّقت بتسيلم كيف أن 95%-90% من مياه المجاري الناتجة في البلدات الفلسطينية لا تتم معالجتها

على الإطلاق. حتى العام 2020، 54% فقط من السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية كانوا مرتبطين بشبكات المجاري. ويضطرّ بقيّة السكّان إلى الاعتماد على الحفر الامتصاصية وتحمل تكاليف تفريغها بأنفسهم، وأحيانًا يشاهدون كيف يتم تصريف المياه العادمة التي تم إخلاؤها إلى الوديان أو مناطق مفتوحة، على نحو يسبب الأذى لمصادر المياه وللبيئة.

وحتى عندما تكون هناك بنى تحتيّة لنقل المياه أو المياه العادمة، تمر الأنابيب التي تربط بين البلدات الفلسطينيّة، في معظم الحالات، عبر مناطق (C)، ما يعني أن أي عملية إصلاح أو مد أنبوب جديد تتطلب تراخيص وتنسيقًا مع الإدارة المدنيّة. بالإضافة إلى ذلك، جرى تجميد مشاريع لإنشاء مرافق لتكرير وتطهير المياه العادمة بملكيّة فلسطينيّة، أو إرجاؤها، أو اشتراطها بمتطلبات ترفع تكاليفها وتخضعها لاحتياجات المستوطنات.

أدّت التأخيرات في تطوير البنى التحتيّة لشبكات المجاري في الضفة الغربية وإهمال هذا الموضوع من جانب السلطات الإسرائيليّة إلى قيام المستوطنات نفسها بتصريف المياه العادمة إلى الأراضي والجداول والوديان. ففي عام 2007، على سبيل المثال، كانت 81 مستوطنة فقط، من أصل 121 مستوطنة، مرتبطة بمرافق لمعالجة وتطهير المياه العادمة، وتمّت معالجة نحو 12 مليون متر مكعب من هذه المياه من المستوطنات، بينما تم تصريف 5.5 مليون متر مكعب كمياه عادمة خام إلى الجداول والأودية في الضفّة الغربيّة. ولم يتغيّر هذا الواقع بشكل جوهري حتى بعد مرور أكثر من عقد من الزمن: في العام 2021 تم تصريف نحو 35 مليون متر مكعّب من المياه العادمة، من نحو 50 مستوطنة، إلى الأراضي الزراعيّة والوديان. إنّ المياه العادمة المتدفّقة من المستوطنات، ومن المناطق الصناعيّة الإسرائيليّة، تضرّ بالأراضي الزراعيّة وبالمحاصيل وبلقمة عيش المزارعين الفلسطينيّين، وتحوّل الأرض الفلسطينيّة إلى مكرهة صحّيّة وبيئيّة واقتصاديّة. وهكذا، استنادًا إلى أبحاث ميدانيّة وفحوصات مخبريّة أجريت في وادي شْخيت في منطقة الخليل وفي محيط منطقة "عمانوئيل" الصناعية، الواقعة شرق قلقيلية، تبين أن المياه العادمة، التي تشمل الصرف الصحّي البشري ومخلفات الحيوانات، قد تدفقت من مستوطنات إسرائيليّة لمسافات بعيدة وألحقت أضرارًا بالمحاصيل وأخرجت أراض فلسطينية من دائرة الاستخدام. في التجمّعات التي شملها الفحص، تم الإبلاغ عن خسارة ما يصل إلى 70% من محصول الزيتون وعن أن الدخل السنوي المتأتي من الزراعة انخفض بنسبة 50% إلى 70%.

سياسة التخطيط والسيطرة الإسرائيليّة، في مجال النفايات الصلبة، تحد بشدة من قدرة السلطات الفلسطينيّة على إنشاء وتطوير بنى تحتيّة مناسبة للنفايات. الخليل وبيت لحم – وهي منطقة يقطنها قرابة مليون نسمة – تشكلان حالة صارخة من نقص الاستثمار في البنى التحتية للنفايات: حتى العام 2019، كان يُنتَج هناك نحو 800 طن من النفايات يوميا ويلقى معظمها في مواقع غير منظمة، أو يحرق بشكل غير قانونيّ.

واليوم، لا يعمل في الضفّة الغربيّة سوى مكبّين صحّيين اثنين للنفايات ولا يوجد مكب نفايات لمنطقة وسط الضفّة الغربيّة، وموقع رامون - الذي تمّ تخطيطه منذ عام 2009، لكنه لم يقم حتى الآن، لأنه مُخطّط له أن يكون في مناطق (C) ولذلك، تتطلب إقامته موافقة السلطات الإسرائيلية. ونظرا لعدم وجود بنى تحتيّة قريبة ومتاحة للطمر، ونظرًا لارتفاع تكاليف النقل، تضطر السلطات المحلية والتجمعات الفلسطينيّة إلى حرق النفايات أو رميها. ولقد اعترفت الإدارة المدنية، في تقرير مراقب الدولة لعام 2023، بأنّ "الأسباب الرئيسيّة لظاهرة حرق النفايات الفلسطينيّة [...] هي غياب مواقع لطمر النفايات المرخّصة [...] وعدم القدرة الاقتصاديّة للبلدات الفلسطينيّة ذات التصنيف الاجتماعيّ-الاقتصاديّ المتدنّي على تمويل تكاليف نقل النفايات".

بالإضافة إلى الإهمال المستمرّ للبنى التحتيّة الخاصّة بصيانة الصحة العامة ومنع تطويرها، يقوم الجيش الإسرائيليّ في السنوات الأخيرة بإلحاق أضرار مباشرة بالبنى التحتيّة القائمة أيضًا. خلال النشاط العسكريّ ضمن عمليّة "الجدار الحديدي" في مدن ومخيّمات اللاجئين شمال الضفّة الغربيّة، تضرّرت شبكات المجاري والصرف الصحي وحاويات النفايات وشاحنات القمامة وتعطلت خدمات جمع النفايات، مما مس بقدرة عشرات آلاف الأشخاص على تلقي خدمات المياه والصحة العامة. وفي محافظة جنين، تعرّض أكثر من 3,3 كلم من شبكات المجاري ونحو 21,4 كلم من أنابيب المياه لأضرار بالغة. كما تم تسجيل أضرار مماثلة في مخيّمي طولكرم ونور شمس للاجئين، حيث تسبّبت أنشطة الجيش بأضرار جسيمة لـ 8,4 كلم من خطوط المجاري ولنحو 15 كلم من أنابيب المياه، والتي يعتمد عليها أكثر من 27,000 نسمة.

المَحاجِر

جزء كبير من المحاجر (الكسّارات) العاملة في الضفّة الغربيّة هي بملكية إسرائيلية ويحول جزء كبير من نتاجها - الحصى والجبس وأحجار البناء بشكل أساسي - لاستخدامه في المستوطنات في الضفة الغربية وفي داخل مناطق الخط الأخضر. في المقابل، لا تمنح إسرائيل تراخيص مماثلة لشركات ومُبادِرين فلسطينيّين وتحرمهم، فعليًّا، من القدرة على تطوير صناعة تحجير مستقلة. أما المحاجر القليلة التي يملكها فلسطينيّون ولا تزال تعمل، فتعاني من مداهمات متكررة ينفذها الجيش والسلطات الإسرائيليّة التي تقوم بمصادرة المعدّات وتدمير البنى التحتية وتعطيل عملها، إضافة إلى الاعتداءات العنيفة التي يرتكبها المستوطنون.

المناطق الصناعيّة

يعمل في أنحاء الضفّة الغربيّة، وفي مناطق C تحديدًا، نحو 35 منطقة صناعيّة بإدارة إسرائيلية. ومن المخطّط بناء خمس مناطق صناعيّة إضافيّة في أنحاء الضفّة الغربيّة في السنوات القريبة. وتتمتع المصانع والمصالح التجاريّة العاملة في هذه المناطق الصناعية بإمكانية الوصول إلى الأراضي والمياه والبنى التحتيّة والسوق الإسرائيليّة، وتتلقّى حوافز اقتصادية مختلفة، في الوقت الذي تمنع فيه إسرائيل إنشاء مناطق صناعيّة فلسطينيّة مستقلة، كما تتمتع المناطق الصناعية في المستوطنات بعدم تطبيق قوانين العمل والبيئة بقدر كافٍ ويتعرّض عمّالها الفلسطينيّون للاستغلال ولانتهاك حقوقهم.

الاتّصالات والبنية التحتيّة الرقميّة

تعود السيطرة الإسرائيليّة على البنية التحتيّة للاتّصالات بالضرر على قدرة الفلسطينيّين على الاتّصال بالسوق العالميّة وتطوير مبادرات وشركات محلية في مجال تكنولوجيا وصناعة التقنية العالية ("هاي تِك"). فمن أجل تفعيل شبكة خلويّة عالية السرعة، هنالك حاجة إلى تردّدات وربط بالبنية التحتيّة الدوليّة وفي الضفّة الغربيّة، تعتمد هذه المكوّنات، إلى حدّ كبير، على الموافقة الإسرائيليّة. ولهذا السبب، بقيت شركات الاتّصالات الخلويّة الفلسطينيّة تعاني من تخلّف تكنولوجيّ لسنوات: لم يُسمح لها باستخدام الجيل الثالث إلّا في عام 2018، في وقت كانت فيه شبكات الجيلين الرابع والخامس قد أصبحت تعمل بالفعل داخل إسرائيل وفي المستوطنات؛ ولم توافق إسرائيل على بدء الترقية إلى الجيل الرابع إلّا في كانون الثاني 2026. هذه الفجوة التكنولوجيّة تحدّ من القدرة على العمل عن بُعد، من التجارة عبر الإنترنت، من الخدمات الماليّة الرقميّة، من التعلّم عبر الإنترنت، من تطوير منتجات البرمجيّات وتضع روّاد الأعمال والشركات الفلسطينيّة في موقع متدنٍّ دائم أمام المنافسين من إسرائيل والعالم.

تدمير الاقتصاد المستقلّ استهداف قطاع الزراعة

بالنسبة إلى عائلات فلسطينيّة كثيرة، تشكل الزراعة المحليّة مصدرَ رزق مُكمِّلًا، لا سيّما منذ إغلاق سوق العمل داخل الخطّ الأخضر أمام العمّال الفلسطينيّين بعد تشرين الأول 2023. القطاعات الزراعية الأساسية هي قطاع الزيتون، زراعة العنب، زراعة الخضار الموسميّة وتربية الماشية. أمّا بالنسبة إلى عائلات أخرى، فالزراعة هي مصدر الرزق الرئيسيّ الذي يُحدّد ويُنظّم نمط حياتها، عبر أجيال متعاقبة في بعض الحالات. ونتيجةً لذلك، فإنّ منع الوصول إلى المراعي والأراضي الزراعيّة، بسبب عنف المستوطنين أو القيود التي يفرضها الجيش، واقتلاع أشجار الفاكهة بأيدي الجيش أو المستوطنين، وكذلك تقييد إمكانيات الوصول إلى مصادر المياه، هدم البنى التحتية ومصادرة المعدات الزراعية، كما سنفصل أدناه، تسبب أضرارًا شديدة وقاسية للسكان.

منع الوصول إلى الأراضي

إحدى الأدوات التي تستخدمها إسرائيل، كوسيلة لتهجير المزارعين الفلسطينيين من أراضيهم وسلبها، هي منظومة بيروقراطية تطالب المزارعين بإجراء "تنسيق" مع الجيش عندما يريدون العمل في أراضيهم. وفي الغالب، لا يُمنَح تصريح الوصول والعمل في القطع الزراعية إلا لبضعة أيام فقط، وفي كثير من الأحيان يُلغى دون إشعار مسبق، أو لا يحترَم من قبل الجنود في الميدان. وفي مناطق (C)، أعلنت إسرائيل مساحات شاسعة مزروعة بأشجار الزيتون باعتبارها "أراضي دولة" أو "مناطق إطلاق نار"، وهو ما يتيح لها طرد المزارعين من أراضيهم.

منذ تشرين الأول 2023، يتم استغلال منظومات السيطرة الإدارية بشكل مكثف كأداة لخنق السكان الفلسطينيّين اقتصاديا. وقد تجلّى ذلك بوضوح في موسم قطف الزيتون الذي بدأ في ذلك الشهر نفسه، مع تجميد آليّة التنسيق ومنع إمكانيّة تنسيق وصول المزارعين إلى أراضيهم بشكل شبه كامل. وفي العام التالي (2024)، ولأوّل مرّة منذ إنشاء آليّة التنسيق، امتنعت الإدارة المدنية عن نشر معلومات تتعلّق بتنسيق أيّام قطف الزيتون. أمّا المزارعون الذين تمكنوا، رغم ذلك، من الحصول على معلومات، فقد اكتشفوا أنّهم قد مُنعوا تمامًا من الوصول إلى مساحات واسعة من الأراضي، التي كان الوصول إليها ممكنًا في الماضي عبر التنسيق. وأبلغ مزارعون آخرون عن حالات ألغي فيها الموعد الذي تم تنسيقه لهم في اللحظة الأخيرة، أو مُنح لهم بتأخير كبير وبإشعار قصير، بحيث لا يتيح لهم الوقت الكافي للاستعداد المناسب؛ وفي بعض الأراضي، صدرت تصاريح لعدد قليل من المزارعين أو لفترة زمنية أقصر بكثير من المطلوب؛ أمّا بعض الأراضي الأخرى، التي كان الوصول إليها حرا حتى اندلاع الحرب - بما في ذلك الأراضي غير المجاورة للمستوطنات أو تلك الواقعة بجوار البلدات الفلسطينية، وكذلك الأراضي التي تقع ظاهريا تحت السيطرة المدنيّة للسلطة الفلسطينيّة (مناطق B) - فهي تتطلب الآن "التنسيق".

هذه الآليّات الإداريّة والبيروقراطيّة تلحق الضرر بشكل خاص بالمزارعين الذين تقع أراضيهم في المنطقة المعروفة باسم "منطقة التماس" شريط يقع في داخل أراضي الضفة الغربية، لكنه محصور في الحيّز الواقع بين مسار جدار الفصل والخط الأخضر. ومنذ إنشاء الجدار في عام 2003، فرضت على المزارعين الفلسطينيّين تقييدات صارمة في الوصول إلى هذه المناطق فالجدار قسم مساحات زراعيّة وفصل العائلات عن مركز حياتها وحرم المزارعين من الوصول إلى الأراضي التي يملكونها. بعد تشرين الأول 2023، طرأ تدهور آخر: مُنع نحو 19,000 شخص، من حاملي تصاريح الدخول الزراعية إلى منطقة التماس، من الوصول بوتيرة كافية إلى أراضيهم، لفترات امتدت أشهرا طويلة أحيانا. وحتى بعد مرور نحو عامين، لا تزال معظم القيود، التي عرضت حينها كإجراءات طوارئ مؤقتة، قائمة ومفروضة دون تغيير.

في تشرين الثاني 2025، نشرت الإدارة المدنيّة إجراء جديدا ومفصلا لدخول الفلسطينيين إلى "منطقة التماس". هذا الإجراء، الذي يمتد على عشرات الصفحات ويفرض سلسلة طويلة من الشروط والمستندات والمعاملات البيروقراطيّة المطلوبة للحصول على تصريح، حول الوصول إلى الأرض من حق أساسيّ، بموجب ملكيّة الأرض، إلى كفاح مستمر من أجل القدرة على البقاء والعيش. وفي كانون الثاني 2026، رفضت المحكمة العليا الإسرائيليّة التماسًا قدّمه "مركز الدفاع عن الفرد" (هموكيد) ضدّ الإجراء الجديد، وأقرّت بأنّ المس بحقوق المزارعين هو مس "تناسبيّ مع واجب القائد العسكري في المحافظة على النظام والأمن". وكثيرًا ما تلجأ أجهزة الدولة الرسميّة إلى هذا التسويغ لتبرير انتهاك حقوق الفلسطينيّين.

المسّ بقطاع الزيتون

أهمية قطاع الزيتون لاقتصاد الضفة الغربية

نحو 10 ملايين
شجرة زيتون مثمرة مزروعة في أنحاء الضفة الغربية

20 سنة
المدة اللازمة لبلوغ شجرة الزيتون ذروة إنتاجها

حوالي 170 مليون دولار في السنة
مردود قطاع الزيت على اقتصاد الضفة الغربية

مصدر دخل لنحو
100,000 عائلة فلسطينية
(صحيح حتى 2019)

حوالي 46 مليون دولار
أضرار لقطاع الزيت في العام 2025 وحده فقط بسبب القيود على قطف الزيتون

مصدر: OCHA
اتحاد المزارعين الفلسطينيين
ووزارة الزراعة الفلسطينية

تشكّل أشجار الزيتون أحد مصادر الرزق المركزيّة لعشرات آلاف العائلات في الضفّة الغربيّة. بحسب معطيات OCHA، في العام 2019، وفّرت أكثر من عشرة ملايين شجرة زيتون في الضفّة الغربيّة مصدر الدخل الرئيسيّ أو الثانويّ لما يتراوح بين 80,000 و100,000 عائلة فلسطينية، وقدرت قيمة قطاع الزيتون في المواسم الجيّدة بنحو 191-160 مليون دولار. الحرمان من الوصول إلى الأراضي وإلى مصادر المياه، تدمير البنى التحتيّة، اقتلاع أشجار الزيتون سواء بأيدي أجهزة الدولة أو بأيدي المستوطنين جميعها إجراءات تجعل أعمال الزراعة وتربية الأشجار والتقليم والحراثة وقطف الزيتون أعمالا خطيرة، بل مستحيلة تمامًا في بعض الأحيان.

في موسم قطف الزيتون الذي حلَّ بعد تشرين الأول 2023 مباشرة، لم يتمّ قطف أكثر من 96,000 دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون، بسبب منع المزارعين من الوصول إليها. وقدرت خسائر المحصول في تلك السنة بأكثر من 1,200 طن من زيت الزيتون ضرر تعادل قيمته نحو 10 ملايين دولار. كما سُجّل في عام 2024 ضرر حادّ في موسم قطف الزيتون، نحو ثلث مزارعي الزيتون في الضفة الغربية لم يتمكنوا من جني محاصيلهم. وفي العام التالي، تسبّبت ممارسات الجيش الإسرائيليّ وعنف المستوطنين بخسائر للقطاع الزراعيّ بقيمة 103 ملايين دولار، نحو 45% منها في قطاع الزيتون.

في آب 2025، وقبل أسابيع معدودة من بدء موسم قطف الزيتون، اقتلع الجيش الإسرائيلي نحو 3,000 شجرة زيتون في قرية المُغير، كعقاب جماعي. وادّعى الجيش، الذي استأجر لغرض تنفيذ هذه العملية جرّافات خاصّة قام بتشغيلها مستوطنون، بأن هذا التدمير يتم ردا على قيام فلسطينيّ بمهاجمة مستوطنين. ووصف الجيش، الذي استأجر جرافات خصوصية شغلها مستوطنون، بأن التدمير جاء ردا على هجوم شخص فلسطيني ضد مستوطنين ووصف اقتلاع الأشجار بأنها "عملية تعرية" لضرورات أمنية. لكن حقيقة أنه تم أيضًا اقتلاع أشجار غير قريبة من الشارع الذي يسافر عليه المستوطنون، تثبت أن الهدف من هذه العمليّة كان العقاب الجماعي، بدرجة كبيرة، وهو ما يتضح أيضا من تصريحات قائد المنطقة الوسطى نفسه، الذي وصف عمليّات اقتلاع الأشجار هذه بأنّها "عمليّات تشكيليّة".

تندرج هذه الحادثة ضمن حوادث أخرى من تدمير الأراضي الزراعيّة وإبادة أشجار الزيتون، والتي نُفّذت سواء من قِبَل الجيش أو بمبادرة من مستوطنين، في قرى قصرة، قريوت، وفي مواقع كثيرة أخرى. كذلك في منطقة قريتي دير إستيا وحارس اقتُلعتْ في تشرين الثاني 2025 خلال موسم قطف الزيتون، مئات أشجار الزيتون في منطقة وادي قانا وبجوار الشوارع التي يستخدمها المستوطنون.

وفقًا لمعطيات بتسيلم، استنادًا إلى معطيات جمعتها سلطات محلية في منطقة رام الله، فقد نفّذ الجيش الإسرائيليّ، خلال شهريّ تشرين الثاني وكانون الأوّل من العام 2025، عمليّات تدمير واقتلاع واسعة النطاق لكروم الزيتون في المنطقة. ففي قرية النبي صالح، شمال غرب رام الله، اقتلع الجيش

بالجرّافات نحو 40 شجرة زيتون. وفي 15 كانون الأوّل 2025، اقتلعت ما بين 400-350 شجرة زيتون في أراضي قرية بدرس، بمبادرة من الجيش. وفي قرية قبيا، غرب رام الله، دُمّرت ثمانية دونمات واقتُلعت نحو 150 شجرة زيتون. إضافةً إلى ذلك، وخلال شهر تشرين الثاني 2025، اقتلعت قوات إسرائيلية، بالجرافات، نحو 2,000 شجرة زيتون في قرية ترمسعيا، شمال شرق رام الله، وذلك من أجل شق شارع إلى مستوطنة "شيلو"، على ما يبدو.

قطاع العنب

أدّى انتشار البؤر الاستيطانيّة وعنف المستوطنين ومنع الجيش للمزارعين من الوصول إلى الأراضي إلى إلحاق أضرار، بصورة منهجية، بقطاع العنب الذي يشكّل مصدر الرزق الرئيسيّ لآلاف العائلات، وخاصّة في منطقة بيت لحم والخليل. مثال على ذلك هي بلدة الخضر، التي تمنع إسرائيل سكانها من الوصول إلى أراض بمساحة تبلغ نحو 7,000 دونم من الكروم، تقع خلف جدار الفصل.

كذلك في بلدة حلحول أيضًا، وهي أحد المراكز الرئيسيّة لإنتاج العنب وورق العنب في الضفة الغربية، أفيد عن أضرار واسعة النطاق لحقت بقدرة المزارعين على زراعة أراضيهم وتسويق منتجاتهم. فمنذ تشرين الأول 2023، أقيم عدد من البؤر الاستيطانيّة الجديدة حول الأراضي الزراعية التابعة لسكان حلحول. ويمنع المستوطنون في هذه البؤر الاستيطانيّة أصحاب الأراضي المزروعة بكروم العنب المثمرة منذ سنوات عديدة، من خلال العنف المباشر ضد المزارعين الذين يحاولون الوصول إلى أراضيهم.

يمكن الاستدلال على الأضرار اللاحقة بقطاع العنب، وعلى تقويض مكانة الزراعة كمصدر للرزق وشبكة أمان اقتصاديّ، من الإفادة التي أدلى بها جميل أبو ريان (43 عامًا)، أب لستّة، من سكّان منطقة وادي الجيف، شمالَ مدينة حلحول:

> **"لديّ قطعة أرض مساحتها 16 دونمًا، تسعة منها في منطقة راس القاضي وسبعة في وادي الدور. منذ عام 2009 وحتى 7 تشرين الأول 2023، كنتُ أعمل في إسرائيل، لكن عند اندلاع الحرب سحبوا منّي التصريح. بسبب فقداني لمصدر رزقي، استأجرتُ 20 دونمًا في منطقة وردان في وادي قبون، وثلاثة دونمات في منطقة خربة القطّ (وادي الأمير)، والتي أُقيمت بجوارها مستوطنة "كَرمي تسور". في جميع هذه الأراضي يوجد عنب ولوز [...].**
>
> **في شهر أيار 2025، أقام المستوطنون بؤرة استيطانيّة رعويّة عند مدخل أرضي في منطقة راس القاضي، كما أغلقوا الطريق في منطقة وادي الشنار، والتي يمكن الوصول منها إلى بقيّة أراضيّ. كلّفني استصلاح الأراضي في راس القاضي نحو 400,000 شيكل.**

> **ولتمويل ذلك، بعتُ أرضي في منطقة أم الصفا بمبلغ 100,000 دينار [ما يزيد قليلًا عن 400,000 شيكل]. في عامي 2023 و2024 قطفتُ أكثر من ثلاثة أطنان من العنب، وخلال موسم قطف ورق العنب بعتُ محصولًا بقيمة تقارب 50 ألف شيكل. أمّا في عام 2025، وبعد أن أصبحت المنطقة محاطة بالبؤر الاستيطانيّة، وأغلق المستوطنون طرق الوصول إلى الأراضي ببوّابات حديديّة وبسواتر ترابيّة، واعتدوا علينا ولاحقونا في كلّ مرّة وصلنا فيها إليها، فقدْ فقدْتُ نحو 60% من محصول العنب ولم أتمكّن أيضًا من تحصيل أيّ دخل من موسم قطف ورق العنب. [...]**
>
> **في شهر رمضان الأخير توجّهتُ مع عائلتي إلى أرضي في وادي الدور، والواقعة ضمن المنطقة (ب). تعرّضنا لهجوم هناك من قِبل نحو 25 مستوطنًا وسرقوا معداتنا الزراعيّة، بما في ذلك مضخّات الرشّ، بل سرقوا حتّى ألعاب طفلي أيضًا. اعتدوا علينا وضربونا وطردونا من الأرض وهدّدونا بقتلنا في حال عدنا إلى هناك. منذ ذلك الحين لم أتمكّن من الوصول إلى تلك الأرض مجدّدًا. ففي كلّ مرّة نحاول فيها الوصول إلى هناك يوقفنا الجيش الإسرائيليّ ويدّعي أنّها أراضي دولة [...]. لم أتمكّن هذا العام من تقليم أشجار العنب وتعشيب الأرض أو حراثتها، أو رشّ أشجار العنب بالمبيدات. هذا كلّه قد يلحق ضررًا بمحصول العنب ويمنعني من تحصيل أيّ دخل من موسم قطف ورق العنب، بل قد يؤدّي حتّى إلى موت أشجار العنب". إلى الإفادة الكاملة**

رعي المواشي

تُعتبر تجمّعات الرعاة من الفئات السكّانيّة الأكثر ضعفا وهشاشة في المنطقة. وبالنسبة إليها، لا يشكل قطاع المواشي مصدر الدخل الرئيسيّ فحسب، وإنما هو أساس العيش والبقاء اليومي. وحتى قبل تشرين الأول 2023، اضطرت هذه التجمّعات إلى مواجهة التقليص المستمر في مساحات المراعي والقيود المفروضة على الحركة وأعمال العنف والمضايقات المتكررة من جانب المستوطنين وقوات الجيش، والتي أفضى تراكمها إلى أضرار اقتصاديّة مُدمرة. ومنذ تشرين الأول 2023، كثفت إسرائيل من تضييق الخناق على هذه التجمّعات وجعلت رعي مواشيهم بشكل منتظم أمرا أكثر صعوبة وتعقيدا.

كذلك، تصاعد عنف المستوطنين ضد الرعاة منذ تشرين الأول 2023، أيضا، فسجل ارتفاع حاد في نطاق الهجمات وشدّتها. وتشمل أعمال العنف هذه اعتداءات جسدية ضد الرعاة، سواء بالأسلحة النارية أو البيضاء، ومنعهم من الوصول إلى المراعي ومصادر المياه، والإضرار بالممتلكات وتخريب البنى التحتية، وحتى سرقة المعدّات والحيوانات. وفي كثير من الحالات، تمارس أعمال العنف ضدهم دون تدخل الجنود الحاضرين في الموقع، بل غالبًا ما تجري كعمليّة مشتركة ومنسقة بين الجنود والمستوطنين معًا. خلال السنوات الأخيرة، لم تعد هذه الهجمات العنيفة تقتصر على المناطق المفتوحة فحسب،

بل باتت تشمل أيضًا الاقتحامات المتكرّرة للمناطق السكنية التابعة للتجمعات الرعوية وتخريب الممتلكات والاعتداء على السكان.

وقد تزايدت، في السنوات الأخيرة، البلاغات حول سرقة قطعان المواشي التي يملكها فلسطينيون، لا سيّما في المناطق الريفيّة والتجمّعات الرعويّة. منذ مطلع العام 2026 وحتى نهاية شهر أيار 2026، وثقت بتسيلم 17 حالة سرقة لمواشي المزارع في مختلف أنحاء الضفّة الغربيّة. ففي منطقة راس عين العوجا في الأغوار، على سبيل المثال، جرى توثيق سلسلة من أعمال التنكيل التي نفذها المستوطنون وشملت سرقة قطعان وأعمال عنف وتهديدات وأدّت في نهاية المطاف إلى التهجير القسري لعشرات العائلات.

يتراوح متوسّط سعر رأس الغنم الواحد في الضفّة الغربية اليوم بين 2,000 و4,000 شيكل، وقد يصل متوسّط سعر قطيع يضم 100 رأس غنم إلى نحو 300,000 شيكل. ولسرقات المواشي تداعيات اقتصاديّة بعيدة المدى على هؤلاء المزارعين الذين ينتمي كثيرون منهم إلى الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرًا. وعدا عن التهديد المستمر بالسرقة، فإن الخطر المتواصل الناجم عن عنف المستوطنين والجيش يعطّل القدرة على الخروج مع القطعان إلى المراعي، وهو ما يجبر الرعاة على شراء الأعلاف ويجعل تربية المواشي غير مجدية من الناحية الاقتصاديّة. ونتيجة لذلك كله، أصبحت حيازة المواشي كمصدر رزق أمرًا خطيرًا وشبه مستحيل ويضطر العديد من الرعاة، الذين اعتمدت عائلاتهم في معيشتها على رعي الأغنام على مدى أجيال متعاقبة، إلى بيع قطعانهم والبحث عن مصدر رزق بديل.

تدمير الدفيئات الزراعيّة

في العام 2026، أصدرت الإدارة المدنيّة عشرات أوامر الهدم ضدّ دفيئات زراعيّة في منطقتي قلقيلية وطولكرم. في قرية جيوس الواقعة شرق قلقيلية، أصدرت أوامر بوقف العمل في 52 دفيئة زراعيّة، إلى جانب عشرات أوامر الهدم لدفيئات زراعيّة تقع قرب جدار الفصل. أُقيم بعض هذه الدفيئات الزراعيّة في أوائل سنوات الألفين. ورغم مرور سنوات طويلة على إنشائها، إلا أنه جرى تصنيفها على أنّها "غير قانونيّة"، وذلك بذريعة أنّها بلا تراخيص بناء. وفي 7.5.26، جرى توثيق قوات إسرائيلية وهي تشغل جرافات تقوم بهدم دفيئات تابعة لمزارعين في منطقة قرية بردلة، في الأغوار الشمالية، كجزء من أعمال بنى تحتيّة، وخلّفت وراءها دمارًا واسعا في الأراضي الزراعية المجاورة.

مثل هذه الدفيئات، التي تُمكّن من زراعة الخضار بشكل مكثف، تشكل بنية تحتية زراعية أساسية ومصدر دخل مستقرا للعديد من المزارعين. ولذا، فإن الأثر الاقتصادي لهدمها يعتبر وخيما للغاية: إذ يتطلّب إنشاء دفيئة زراعيّة واحدة استثمارًا لا يقل عن نحو 30,000 شيكل، بالإضافة إلى عشرات آلاف

الشواكل الأخرى المطلوبة لاستصلاح الأرض. وبالنسبة للكثير من أسر المزارعين، تمثل هذه الدفيئات مصدر الدخل الرئيسيّ، بل الوحيد في بعض الأحيان. بناء على ذلك، فإن هدم الدفيئات الزراعية، بالنسبة لمئات العائلات، لا يقتصر على كونه مسًا بالممتلكات فحسب، وإنما هو قضاء فعلي على سبل العيش الاقتصادي.

تقييدات الحركة وتأثيرها على الخنق الاقتصاديّ

من أبرز المركّبات التي تميّز تجربة الحياة في الضفّة الغربيّة خلال السنوات الأخيرة والخنق الاقتصاديّ الإسرائيليّ الآخذ في الاشتداد والتصاعد، وخاصة منذ تشرين الأول 2023، هو القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على حركة السكّان الفلسطينيّين في المنطقة. إضافة إلى التأثيرات الاجتماعيّة والثقافيّة الواسعة، تشكّل تقييدات الحركة هذه عاملًا رئيسيًّا في الاستهداف المتواصل لاقتصاد الضفّة الغربيّة (للمزيد، انظروا فصل "تقييد الحركة والتنقّل").

حلّلت دراسة صدرت عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينيّ (MAS) في آذار 2025 "الضريبة الخفيّة" التي تفرضها الحواجز العسكريّة على الاقتصاد الفلسطينيّ. وفقًا لهذه الدراسة، تتسبب القيود على الحركة بهدر 191,146 ساعة عمل يوميًّا. ويُترجم هدر الساعات هذا إلى تكلفة اقتصاديّة مباشرة تبلغ قيمتها 2,8 مليون شيكل يوميًّا، أو 62,2 مليون شيكل شهريًّا. كما بيّنت الدراسة أيضًا أنّ استخدام الطرق الالتفافيّة يرفع تكاليف الخدمات اللوجستيّة والوقود بشكل كبير، بقيمة تُقدّر بنحو 71,052 شيكل يوميًّا، تتراكم لتصل إلى نحو 22,2 مليون شيكل سنويًّا. وبحسب فحص أجراه معهد MAS، تُعدّ محافظة نابلس هي أكثر المناطق تضرّرًا من سياسة التطويق والإغلاقات، إذ طال متوسّط وقت السفر المخصّص للخروج من المحافظة بنسبة 77,9%، وهو ما يشكّل زيادة تُقدّر بنحو 42 دقيقة لكلّ سفرة منذ تشرين الأول 2023.

هكذا، على سبيل المثال، وصف إسماعيل عودة (41 عامًا)، أب لثلاثة، من سكّان مخيّم دير عمار للاجئين في رام الله وشريك في متجر لموادّ البناء في بيتونيا، الأضرار الاقتصادية وتعطيل روتين الحياة اليوميّة في ظلّ القيود المفروضة على الحركة:

> **"حتى 7.10.23، كان الأمر يستغرق مني 20 دقيقة فقط للوصول إلى رام الله بسيارات الأجرة العمومية، وكانت تكلفة السفرة 7 شواكل. ولكن منذ تشرين الأول 2023 أغلق الجيش الطريق المباشرة وفُرِض المزيد والمزيد من القيود، ما اضطرّنا إلى استخدام طريق بديل. في البداية سلكنا طريقًا تمرّ عبر وسط قرية كفر نعمة، والتي زادت وقت السفر وارتفع السعر إلى عشرة شواكل. في أفضل الأحوال تستغرق السفرة عبر هذه**

> الطريق 40 دقيقة، إذا لم تكن هناك أزمات سير أو حواجز عسكريّة.
> بعد نحو السنة أغلق الجيش هذه الطريق أيضًا، واضطررنا، نحن جميع سكّان قرى دير عمار وبيتللو وجمّالا، إلى السفر عبر قرى إضافيّة: خربثا بني حارث ثمّ بلعين، كفر نعمة، دير إبزيع، بيتونيا، ومنها إلى رام الله. وكان هذا المسار يستغرق ساعة على الأقلّ، وارتفعت تكلفة السفرة فيه إلى 13 شيكلًا. واستمرّ هذا الوضع حتّى 28.2.26، حين أغلق الجيش البوّابات الحديديّة التي نصبها عند مداخل قرى دير عمار، راس كركر وخربثا بني حارث. وبعد أسبوعين من ذلك، فُتِح بعض هذه البوّابات، إلّا أنّ البوّابات في دير عمار وخربثا بني حارث ظلّت مغلقة.
> ولم يتبقَّ أمام السكّان في منطقتنا سوى خيارين: الأول هو استقلال سيّارة أجرة عمومية من قرية دير عمار حتى بوابة دير عمار (بتكلفة خمسة شواكل)، ومن هناك المتابعة سيرًا على الأقدام حتّى بوّابة خربثا بني حارث، ثمّ استقلال سيّارة أجرة أخرى إلى رام الله (بتكلفة عشرة شواكل). غير أنّ السير على الأقدام ينطوي على خطورة، بسبب وجود المستوطنين والجنود على الطريق في كثير من الأحيان، وتحديدًا في منطقة عين أيوب. أمّا الخيار الثاني فهو السفر عبر طريق شبتين/ جمّالا، لكنّها طريق وعرة – غير معبّدة وتفتقر إلى الإنارة، كما أنّها تُستخدم كمكبّ للنفايات وللمحاجر. وتستغرق السفرة عبرها نحو ساعة ونصف الساعة وتبلغ تكلفتها 18 شيكلًا.
> أواجه اليوم صعوبة كبيرة في الوصول إلى مكان عملي في متجرنا الكائن في بيتونيا؛ إذ لم يعد بإمكاني الوصول إلى هناك كلّ يوم، وإنّما مرّةً واحدة كلّ يومين، بسبب ارتفاع تكاليف الوقود ومسافات السفر الطويلة". **إلى الإفادة الكاملة**

التّبعات الاجتماعيّة للخنق الاقتصاديّ

تغذّي آليّات السيطرة الاقتصاديّة المفصّلة أعلاه بعضها البعض: سلب فُرص العمل يقلّص مداخيل العائلات؛ حظر الوصول إلى الموارد الطبيعيّة، منع تطوير بنى تحتيّة وفرض قيود على الحركة تمسّ بالقدرات الإنتاجيّة والتجارية وتضعف الاقتصاد بأكمله؛ إلحاق الأضرار بالقطاعات الزراعيّة يحول دون الاعتماد على الزراعة كركيزة لإنتاج الغذاء وكسب الرزق في أوقات الأزمات؛ والمس بإيرادات السلطة الفلسطينيّة يقوّض قدرتها على توفير خدمات التعليم والصحّة والرفاه الاجتماعي. هكذا تتضرّر قدرة المجتمع الفلسطينيّ على الحفاظ على البنى التحتيّة المدنيّة وضمان استمراريّة الأداء المؤسّسيّ والتخطيط لمستقبله. وتترتّب على هذه الخطوات المترابطة تبعات وأثمان اقتصاديّة واجتماعيّة واسعة النطاق.

إحدى العواقب الفوريّة لهذا الخنق الاقتصاديّ هي الهبوط الحادّ والسريع في مستوى المعيشة في الضفّة الغربيّة. بحسب معطيات البنك الدوليّ، قفزت معدّلات الفقر على المدى القصير من 12% قبل تشرين الأول 2023 إلى 28% في منتصف العام 2024، وتفاقم بموازاة ذلك المسّ بقدرة العائلات على تلبية احتياجاتها الأساسيّة. ووجدت العديد من العائلات نفسها مضطرة لاعتماد استراتيجيّات مختلفة للبقاء: تقليص النفقات الحيويّة، بيع الحُلِيّ الذهبيّة، الغرق في ديون ثقيلة، بل وحتّى إخراج الأولاد من الأطر التعليميّة وإلحاقهم بسوق العمل للمساهمة في إعالة العائلة. وهكذا، تترجم الأضرار الاقتصاديّة سريعًا إلى تآكل يوميّ في ظروف المعيشة وسبل الرزق والأمن الغذائي وقدرة العائلات الفلسطينيّة على تخطيط مستقبلها.

المسّ بجهاز التعليم

أدّت الممارسات الإسرائيليّة منذ تشرين الأول 2023 إلى إلحاق أضرار جسيمة بجهاز التعليم الفلسطيني في الضفّة الغربيّة وأعاقت، بشكل حادّ، قدرة الطلاب الفلسطينيين على الوصول إلى مدارسهم. فقد تسبّبت سياسة الخنق التي تنتهجها إسرائيل بإجبار نحو 602 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية على الدراسة من منازلهم حتى ثلاثة أيام في الأسبوع، وذلك بسبب القيود على الحركة والتنقل والتأخر في صرف رواتب أعضاء الهيئات التدريسيّة والتشويشات المتواصلة في نشاط جهاز التعليم.

تعرضت ظروف تشغيل الطواقم التدريسيّة إلى أضرار كبيرة: في أعقاب المس بإيرادات السلطة الفلسطينيّة، بات معظم المعلّمين وأعضاء الهيئات التدريسية والعاملين المساندين يتقاضون أقل من 60% من رواتبهم قبل تشرين الأول 2023. وينعكس هذا المساس بظروف التشغيل مباشرة على استقرار الجهاز وقدرته على تقديم خدمات تعليمية منتظمة وبجودة جيدة.

لا تقتصر تبعات المس بجهاز التعليم على المدى القصير. إذ يقدر البنك الدولي الضرر المتراكم الناجم عن المسّ بجهاز التعليم حتّى مطلع عام 2025 بخسائر في الدخل المستقبليّ تصل قيمتها إلى نحو 338 مليون دولار، وهي خسائر نابعة من إغلاق المؤسّسات التعليميّة والانتقال إلى التعلّم عن بُعد. أمّا على المدى الطويل، فمن المتوقّع أن يؤدّي انخفاض عدد الخرّيجين المهرة إلى تقليص رأس المال البشريّ والإضرار بالقدرة على نيل الخدمات والموارد الحيويّة وتعميق هشاشة الوضع الاقتصاديّ للسكّان بأسرهم.

المسّ بالجهاز الصحّيّ

يعمل جهاز الصحّة في الضفّة الغربيّة منذ سنوات تحت وطأة ضغوط شديدة للغاية. فالخنق الاقتصاديّ الممارَس ضدّ السلطة الفلسطينيّة، إلى جانب أعمال العنف ومنظومة تقييدات الحركة والتنقل، أدّى إلى تدهور وضع البنى التحتيّة الطبيّة التي تخدم السكّان الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة، لتصل إلى نقطة شديدة التدنّي وغير مسبوقة تاريخيًّا. فقد أسفرت الاعتداءات العسكريّة عن إلحاق أضرار مادية مباشرة بالبنى التحتيّة تُقدر بنحو 14,6 مليون دولار. العجز العميق في موازنة السلطة الفلسطينيّة يجعل من الصعب عليها تمويل احتياجات الجهاز، ما يؤدّي بالتالي إلى اضطرار معظم المراكز الطبيّة في الضفة إلى تقصير أسبوع العمل بيومين. ويتأثر هذا التقصير أيضًا من القيود الكثيرة المفروضة على حركة العاملين في الجهاز. وعلاوة على ذلك، سُجّل في مستودعات الأدوية نقص كبير في التجهيزات واللقاحات الحيويّة.

وفقًا لمعطيات نشرتها صحيفة "هآرتس" في حزيران 2026، وصل حجم ديون وزارة الصحة الفلسطينية لصالح المزوّدين الخارجيّين إلى نحو 2,6 مليار شيكل، وهو مبلغ يعادل تقريبًا قيمة ميزانيّتها الجارية كلّها لعام 2025، والتي تبلغ 2,89 مليار شيكل. معنى ذلك من الناحية الاقتصاديّة، أنّ الجهاز الصحيّ الفلسطينيّ بات يعمل تحت حالة متواصلة من العجز عن السداد: فحتى عندما يتم تخصيص ميزانيات جارية له، "يُبتَلَع" جزء كبير منها في تغطية الالتزامات السابقة، بدلًا من توظيفه لشراء الأدوية وصرف الرواتب وصيانة المعدّات الطبيّة أو توسيع نطاق الخدمات.

وقد أحدثت هذه الديون أضرارًا أفقية شاملة في سلسلة التزويد الطبيّ بأكملها، إذ يعود نصف حجم هذه الديون تقريبًا لصالح مستشفيات خاصّة تُحيل إليها وزارة الصحة الفلسطينية المرضى، بينما يعود النصف الآخر منها لنحو 30 شركة لإنتاج الأدوية واستيرادها. ووفقًا للتقرير، فإنّه من بين 1,260 صنفًا دوائيًّا اعتادت وزارة الصحّة الفلسطينية أن تشتريها بانتظام، لم يتبقَّ في مستودعاتها سوى 260 صنفًا من الأدوية فقط. كما تآكل رأس المال السيّال لدى مزوّدي الأدوية الذين يواصلون توفيرها بناءً على تعهّد بالسداد المستقبليّ، ما يصعّب عليهم تمويل المشتريات من خارج البلاد. وتنجرُّ المستشفيات الخاصّة أيضًا إلى دوّامة تقليص الرواتب، والعجز المالي، والعبء التشغيلي الزائد، من جرّاء الديون الثقيلة وغير المدفوعة التي تراكمت على السلطة الفلسطينيّة لصالحها. وهكذا يتحوّل المسّ بالميزانيّة العامّة إلى أزمة تتغلغل في سوق الصحّة الفلسطينيّ بأسره.

تُلحق أزمة الميزانيّة الضرر أيضًا بالكوادر الطبيّة العاملة وبمدى توفّر الخدمات، إذ يتقاضى الأطبّاء وطواقم التمريض في القطاع العام نصف رواتبهم فقط، بل وأقلّ من ذلك أيضًا، وتقدّم في المستشفيات الحكومية، بالأساس، علاجات منقذة للحياة، تتضرّر جودتها هي الأخرى بسبب النقص في الطواقم الطبيّة والأدوية والمنتجات الطبية المستهلكة وأعمال الصيانة الجارية.

طلعت زيادة (46 عامًا)، أب لابنة، من سكّان قرية مادما في محافظة نابلس، يشغل وظيفة رئيس نقابة الممرّضين والممرّضات في مستشفى رفيديا في نابلس، وصف كيف تؤثّر الأزمة الماليّة مباشرة على الحياة اليوميّة للطواقم الطبّيّة:

> **"منذ عام 2021 تقريبًا ونحن نعاني، مثل بقيّة عاملي القطاع العامّ، من اقتطاعات وخصومات في رواتب موظّفي الحكومة. في البداية تمّ خصم 30% من الراتب، ثمّ 40% وبعد ذلك 50%. ولا تزال الاقتطاعات والصرف غير المنتظم للرواتب مستمرّة حتّى اليوم. [...] الأزمة مستمرّة، وقد تعمّقت وتجذّرت على مدى سنوات طويلة. المشكلة الأشدّ صعوبة تواجه العاملين الذين لديهم أطفال أو طلّاب في الجامعات [يحتاجون إلى دعمهم]، أو أولئك الذين أخذوا قروضًا من البنك. 90% من العاملين قد أخذوا قروضًا بنكيّة [...] واليوم، تشكل إعادة هذه القروض، في ظلّ عدم تلقّي راتب كامل، عبئًا ثقيلًا جدًّا على موظّفي الحكومة، ومن ضمنهم الممرِّضون والممرِّضات.**
>
> **في كل مرة كنا نطالب فيها بتلقي رواتبنا كاملة ودون أي خصومات، ونشرح لوزارة الصحة الوضع الصعب الذي نمر به، كان يصدر قرار بتقليص أيام العمل بسبب عدم قدرة السلطة [...] على دفع الرواتب كاملة. في البداية تم تقليص يوم عمل واحد في الأسبوع، ثم يومين، وبعد ذلك ثلاثة أيام [...].**
>
> **في كل يوم أستمع إلى شكاوى زملائي وزميلاتي بشأن الصعوبات الاقتصادية، وعن عدم قدرتهم على الاستمرار. إنهم يشترون كل شيء بالدين. وعندما يُصرف جزء من الراتب، يهرعون لسداد ديونهم للبقالة واللحام وبائع الخضار ولغيرهم، ثم يعودون مجددًا إلى الدوامة ذاتها من الاستدانة وتراكم الديون من كل حدب وصوب.**
>
> **لا تقتصر المشكلة على الرواتب فحسب، بل إنّ ضغط العمل الملقى على كاهل موظّفي الجهاز الصحي يولّد عبئًا هائلًا. لأنّ عدد العاملين آخذ في التناقص. فمنذ بدء أزمة الأجور التي تواجهها السلطة، توقّفوا عن توظيف عاملين جدد. لدينا، في مستشفى رفيديا، نقص يقدّر بنحو 30 ممرّضًا وممرّضة. مرّت سنوات دون وجود وظائف جديدة، ولا يتمّ توظيف بدلاء في حالات الوفاة أو التقاعد. في الوضع الطبيعي، تبلغ النسبة بين مقدّمي الخدمات الطبية والمعالَجين واحدًا لكلّ أربعة. أمّا اليوم، وفي أعقاب تقليص حجم العمل، فقد وصلت النسبة إلى عضو طاقم واحد لكلّ عشرين مريضًا.**
>
> **[...] لدينا نقص في المعدّات الطبيّة أيضًا. على سبيل المثال، هناك نقص في المحاليل الوريديّة والمعدّات الطبية الحيوية الأخرى، وذلك بسبب ديون تبلغ مليارات الشواكل لشركات الأدوية وللمزوّدين. لم يعد بإمكان المزوّدين الاستمرار في تزويد المستشفيات بالأدوية والمعدّات الطبيّة، لعدم قدرة الحكومة على دفع المبالغ المستحقّة لهم، بسبب احتجاز إسرائيل لأموال السلطة الفلسطينيّة. هناك نقص في كلّ شيء في المستشفى، ومن ضمن ذلك في القوى العاملة. هناك نقص في المساعدين**

> **الطبيّين وعاملي النظافة ورجال الأمن، لعدم قدرة وزارة الصحّة على توظيف عاملين جدد. هذه الأمور كلّها تؤدّي إلى تدهور مستمرّ في مستوى الخدمة الطبيّة، ومَن يدفع الثمن دائمًا هو المواطن الفلسطينيّ". إلى الإفادة الكاملة**

انعدام الأمن الغذائيّ

في أعقاب انهيار مصادر الدخل وإلغاء تصاريح العمل وتقليص رواتب عاملي القطاع العامّ والتأخّر في صرفها وارتفاع تكاليف المعيشة والمساس بالإنتاج الزراعيّ، تضرّرتْ، بشكل ملحوظ، قدرة الكثير من السكّان على الوصول المنتظم على الغذاء بالكمّيّة والجودة الكافيتين. ويشير الرصد الشهريّ للأسواق الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي (WFP) عام 2025 إلى ارتفاع تكلفة سلّة الغذاء وإلى تقلّبات حادّة في وفرة السلع وفي أسعارها، ما يزيد من أزمة جميع الاقتصادات المنزلية، بما فيها الأسر المُستضعفة. وتتمثّل نتيجة هذا التوجّه في الاعتماد الواسع على استراتيجيات بقاء مختلفة، من بينها الانتقال إلى استهلاك أغذية رخيصة وفقيرة بالقيم الغذائيّة وتقليص التنوّع الغذائي والتخلي عن بعض الوجبات وتراكم الديون لغرض شراء الغذاء والاعتماد على التبرعات. ووفقًا لتقديرات OCHA، فخلال العام 2024 احتاج نحو 700,000 فلسطينيّ في الضفّة الغربية إلى مساعدات في شراء الغذاء، وهو ما يشكّل قفزة بنسبة 17% مقارنة بالسنة السابقة.

يظهر تضرّر الأمن الغذائيّ بشكل شديد الحِدّة في أوساط التجمّعات الزراعيّة والتجمّعات الرعويّة، التي تعتمد بشكل مباشر على إمكانيّة الوصول إلى الأراضي والمراعي والأسواق كمصدر للمعيشة. وتُشير معطيات منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة (FAO) إلى أنّ العائلات التي تعتاش على الزراعة في الضفّة الغربيّة تواجه سلسلة من الأضرار التراكميّة التي تطال سبل عيشها. ووفقا لمعطيات Emergencies in Data DIEM وهو أداة رصد مخصّصة لجمع المعطيات حول الأضرار اللاحقة بسبل العيش وبالنظم الغذائيّة في حالات الطوارئ، فإن الضرر الأساسيّ الواقع على هؤلاء السكان نابع من منعهم من الوصول إلى الأراضي والمراعي، من المس بالسلامة الشخصية وبحرية الحركة التي تقيد القدرة على الوصول إلى الأسواق، والارتفاع الحاد في تكاليف المستلزمات الزراعية. تؤدي هذه الأضرار مجتمعة إلى تقليص القدرة على إنتاج الغذاء للاستهلاك الذاتيّ من جهة، والقدرة على بيع المنتجات وتأمين الدخل من جهة أخرى، ما يدفع بالمجتمعات الزراعية إلى دائرة انعدام الأمن الغذائيّ والاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية.

وفقًا لمسح نشرته الـ FAO في تشرين الأوّل 2025، فقد عانى نحو 34% من الأسر الزراعيّة في الضفّة الغربيّة من انعدام الأمن الغذائيّ بدرجة متوسّطة أو حادّة. من بين هؤلاء السكّان، حدّد التقرير نحو 20,300 اقتصاد منزلي زراعيّ - نحو 121 ألف نسمة - على أنّهم بحاجة إلى مساعدات طارئة، بسبب

انعدام الأمن الغذائيّ المتفاقم. وفي مسح حديث صدر في كانون الأول 2025، قفز عدد الأسر الزراعيّة التي باتت بحاجة إلى مساعدات طارئة إلى 72,000 عائلة.

وينعكس انعدام الأمن الغذائيّ في الضفّة الغربيّة في تبعات صحّيّة شديدة أيضًا، لا سيّما بين الأطفال. بحسب برنامج المساعدات الإنسانيّة التابع لليونيسف (UNICEF) لعام 2026، فإنّ نحو 132,700 طفل ونحو 63,400 بالغ في الضفّة الغربيّة وشرقيّ القدس بحاجة إلى مساعدات غذائيّة.

سحاب برامكة (56 عامًا)، أمّ لخمسة، من سكّان بورين، تحدثت في إفادتها، أيضًا، عن النقص الحادّ في الغذاء الذي تعاني منه عائلتها:

> **"أنا أقترض من هنا وهناك لكي أشتري السلع الأساسيّة جدًّا فقط. لا أطبخ إلّا مرة واحدة في الأسبوع، في أيّام الجمعة، وفي بقيّة الأيام نأكل ما يتوفّر. أُحضِر علبة حمّص صغيرة، أو علبة لبن، وخبزًا وأشياء من هذا القبيل. نفد بالون الغاز لديّ قبل نحو أسبوع، ولم تتوفر لديّ نقود لشراء بالون جديد، فاضطررت لإشعال النار بالحطب. عجنتُ العجين وخبزت الخبز ووضعتُ عليه زيتًا وزعترًا من مؤونة البيت، وأطعمتُ أحفادي وابني عبد الرحمن (32 عامًا) وزوجته وأطفالهما الأربعة أكبرهم عمره سبع سنوات، وأصغرهم سنة ونصف السنة، وابني فؤاد وزوجته وأولادهما. ماذا أفعل، فأنا لا أستطيع مشاهدتهم وأولادهم وهم جائعون.**
>
> **لم تدخل الفواكه إلى بيتنا منذ بداية السنة. عندما يطلب أحفادي فاكهة، أقول لهم إنّني سأشتريها عندما أحصل على الراتب فقط. وعندما سأحصل على الراتب، يجب عليّ دفع ديوني للبقالة والملحمة ولمحلّ بالونات غاز الطهي ولبائع الخضار، وعندها لن يتبقّى معي أيّ شيء وأعود مجدّدًا للاقتراض من هنا وهناك.**
>
> **يسمع أحفادي أنّ أصدقاءهم يأكلون الشاورما أو الهامبرغر، فيطلبون أن يأكلوا مثلهم. فأقول لهم: حسنًا، عندما يكون معي نقود سأشتري لكم. ماذا أفعل، فهم أولاد. هذا فضلًا عن طلبات الملابس، فهم في سنّ المراهقة ولديهم متطلّبات، وما زالوا أطفالًا ولا يفهمون طبيعة الوضع.**
>
> **أحاول أن أبقى قويّة أمامهم وأمام أبنائي وزوجاتهم، ولكن عندما أضع رأسي على الوسادة ليلًا، أبكي بحرقة ودون توقّف، حتّى يغلبني النوم من شدّة التعب"**
>
> **إلى الإفادة الكاملة**

د. التدمير الاجتماعي-السياسي

مقدمة

منذ تأسيسها، دأبت دولة إسرائيل على تصوير وعَرض كل تنظيم سياسي، اجتماعي أو مجتمعي فلسطيني، ولا سيما التنظيمات التي تعبّر عن المطالبة بحقوق جماعية ووطنية، بوصفه تهديدًا أمنيًا وخلخلة للنظام السياسي الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه. وتبعًا لذلك، استخدمت إسرائيل وسائل مختلفة لتقييد التنظيمات المدنية وتفكيكها، وغالبًا باستخدام ذرائع "أمنية". وقد قوّضت تلك الإجراءات الشروط الأساسية التي تتيح وجود مجتمع له مؤسساته وقيادته وذاكرته المشتركة، وكذلك قدرته على العمل السياسي وعلى المطالبة بالحقوق الأساسية وممارستها. ومع مرور الوقت، أوصلت هذه الإجراءات الفلسطينيين تدريجيًا إلى حالة من الوجود المجزّأ المعرَّض تمامًا لعنف النظام الإسرائيلي.

مع احتلال الضفة الغربية في العام 1967، تبنّت إسرائيل تأويلًا يقضي بسريان أنظمة الدفاع (الطوارئ)، التي سنّتها سلطات الانتداب البريطاني لغرض إدارة السكان الفلسطينيين في الأراضي التي احتلتها، في المناطق المحتلة. وقد أتاحت هذه الأنظمة لإسرائيل إخراج "أي مجموعة من الأشخاص [...] توصي، تحرّض أو تشجّع في نظامها الداخلي أو في دعايتها [...] على إثارة الكراهية أو الازدراء، أو التحريض على الكراهية، تجاه حكومة إسرائيل أو أيٍّ من وزرائها بصفته الرسمية" عن القانون، وذلك بواسطة إعلانها "جماعة غير مشروعة". وفي آب 1967، كرّس الأمر العسكري بشأن "حظر أنشطة التحريض والدعاية المعادية" (الأمر رقم 101) تعريفات فضفاضة وضبابية لمصطلحات مثل "التحريض" و"دعم تنظيم معاد"، ولا تزال إسرائيل تعتمدها حتى اليوم لحظر المشاركة في أي تنظيم اجتماعي أو سياسي لا يخضع لرقابتها وسيطرتها. ويسري هذا الحظر أيضًا على تنظيمات لا تنتمي أو تتماهى بوضوح مع حزب معيّن، بما فيها المبادرات الشعبية، النقابات المهنية، لجان أولياء الأمور ولجان الموظفين.

على مر السنين، اتسع نطاق التجريم من خلال أوامر عسكرية إضافية كرست صلاحية منظومة القضاء العسكري في اعتقال الفلسطينيين وبواسطة الاعتقال الإداري من دون محاكمة، في أحيان كثيرة وسجنهم، بل وتهجيرهم من أراضي الضفة الغربية في فترات معينة، بسبب مشاركتهم في نشاط سياسي. في العام 2016، سنّت الحكومة الإسرائيلية "قانون مكافحة الإرهاب"، الذي يستند إلى تعريفات فضفاضة لمصطلحات مفتاحية كـ "تنظيم إرهابي" و"عضو في تنظيم إرهابي" و"عمل إرهابي"، مما يتيح تجريم الأفراد الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية على نطاق واسع. بموجب هذا القانون، يعرف "التنظيم الإرهابي"، من ضمن أمور أخرى، بأنه "مجموعة من الأشخاص في إطار منظم ومستمر، تنشط بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لمساعدة تنظيم [إرهابي آخر] [...] فقط إذا أعلن كـ "تنظيم إرهابي". يوسّع هذا التعريف دائرة التجريم بصورة كبيرة، إذ لا يشترط المشاركة المباشرة في نشاط عنيف، ولا

حتى في نشاط سياسي علني. فمثلا، قد تُدرَج جمعية لا يتجاوز هدفها توزيع الطعام والملابس على العائلات المحتاجة ضمن هذا التعريف إذا كانت تدعم، ولو بصورة غير مباشرة، نشاط روضة أطفال تديرها حركة حماس في قطاع غزة. تتيح هذه الآلية لإسرائيل توسيع حدود التجريم بصورة تكاد تكون غير محدودة وتطبيقها على شبكة آخذة في الاتساع من المنظمات والمؤسسات والأفراد. واستنادا إلى القانون ذاته، أعلن وزير الأمن آنذاك، بني جانتس، في العام 2021، ستا من أبرز منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في الأراضي المحتلة "منظمات إرهابية"، من بينها منظمة حقوق الإنسان العريقة "الحق"، التي توثّق انتهاكات حقوق الإنسان بين الفلسطينيين، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين (P-DCI). تهدف عدة تعديلات يعمل الكنيست الإسرائيلي على إدخالها إلى "قانون مكافحة الإرهاب" منذ تشرين الأول 2023، إلى توسيع نطاق التجريم بصورة أكبر لا سيما في مخالفات تتعلق بالتعبير عن الرأي مثل مخالفة دعم تنظيم إرهابي. بالمقابل في إطار هذه التعديلات اقتُرح إلغاء منظومة الرقابة التابعة للنيابة على فتح تحقيقات بشأن مخالفات التعبير عن الرأي حسب القانون.

بواسطة هذه الوسائل وغيرها، أخرجت إسرائيل بين عامي 1967 و2019 أكثر من 411 تنظيما سياسيا عن القانون، بما فيها جميع الأحزاب الفلسطينية الرئيسية، إلى جانب قائمة طويلة من منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الشعبية والمجتمعية. منذ ذلك الحين وحتى اليوم، تكفي علاقة فرد أو مجموعة بأحد هذه التنظيمات لكي تلاحقهم إسرائيل بشكل منهجي وتمارس ضدهم العنف الحاد، بذريعة شاملة هي "مكافحة الإرهاب".

إضافة إلى استخدام أنظمة الطوارئ والأوامر والتشريعات، تتدخل إسرائيل منذ العام 1967، بصورة مباشرة وعدوانية، في الحيّز السياسي المحلي، بواسطة الابتزاز والتهديد مثلًا، بل والعزل المباشر لرؤساء بلديات وأعضاء مجالس محلية يرفضون الخضوع لإملاءات النظام الإسرائيلي. وفي المقابل، تمارس إسرائيل المراقبة والتنكيل والتهديد والابتزاز بحق الناشطين السياسيين والاجتماعيين والمجتمعيين، بصورة روتينية تمامًا. وتستند هذه الممارسات الروتينية، في كثير من الحالات، إلى معلومات تجمعها منظومات اختراقية للرصد والمراقبة، وإلى عمليات التفتيش الروتينية للوثائق الشخصية ومصادرة الهواتف والبحث في شبكات التواصل الاجتماعي، والتي ينفذها الجنود في نقاط مختلفة في أنحاء الضفة. كما تقمع إسرائيل المظاهرات الأسبوعية التي تنظّمها مجموعات فلسطينية مختلفة في أنحاء الضفة، بوسائل عنيفة، بل قاتلة، في الغالب. تعمل هذه الوسائل وغيرها بالتعاون مع، وإلى جانب، مشروع السجن الإسرائيلي. حجم هذا المشروع وأبعاده تجعل السجن واقعا يعيشه كل بيت فلسطيني؛ وهو المشروع الذي اعتُقل وسُجن في إطاره معظم أعضاء القيادة والناشطين البارزين في الضفة الغربية على مر السنين. هذه الممارسات جميعها توجّه إلى سكان الضفة رسالة واضحة مفادها: أي محاولة لمقاومة النظام الإسرائيلي ستُقابَل بقمع عنيف قد تكون آثاره مدمرة.

تحت رعاية المشروع الصهيوني، الذي سعى منذ بدايته إلى تهويد الحيز، ثم إلى محو ماضيه الفلسطيني بصورة منهجية، تشن إسرائيل هجومًا متواصلا على الأحياز التي يتبلور فيها الوعي السياسي والاجتماعي الفلسطيني، بما فيها الجامعات والمدارس والمراكز الدينية والثقافية والمجتمعية وغيرها. تجرم إسرائيل باستمرار كل مظهر من مظاهر الهوية الفلسطينية: هكذا مثلا العلم الفلسطيني الذي يشكل عرضه في الحيّز العام ذريعة للمضايقات، بل والاعتقال، من جانب السلطات الإسرائيلية التي تعرضه باستمرار بوصفه رمزًا للتحريض على الإرهاب ضد إسرائيل.

في إطار جهودها لإنكار التهجير الجماعي الذي نفّذته خلال نكبة العام 1948، وإنكار مكانة اللجوء التي يستحقها اللاجئون، تعتبر إسرائيل المبادرات الثقافية والتعليمية التي تتناول ذاكرة النكبة نشاطا معاديًا فتجرّمها وتعمل على منعها في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها. يحدث ذلك بالتزامن مع الهجوم الكاسح على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تعمل منذ تأسيسها بكونها الجهة الرئيسية التي توفر خدمات التعليم والصحة والعمل والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. لا يقتصر استخدام إسرائيل لهذه الوسائل على تبرير السلب الكلي للحقوق والحماية التي يستحقها اللاجئون بموجب القانون الدولي، وفي مقدمتها حق العودة فحسب، بل تستخدمها أيضًا لنزع الشرعية عن الرواية التاريخية الفلسطينية.

يعرض هذا الفصل أنماط العمل التي تطبقها إسرائيل ضد الفرد والمجتمع والمجموع الفلسطيني كله في الضفة الغربية: بدءًا من القيود الجائرة جدًا على حرية تعبير الأفراد، مرورا بالمساس بحرية تنظيم المجموعات وملاحقة المنظمات المدنية والسياسية، وانتهاء بتدمير الأحياز المجتمعية والتعليمية والثقافية والدينية التي تلعب دورًا مركزيًا في نقل الذاكرة والخطاب والهوية الفلسطينية بين الأجيال. ولقد أصبح هذا التدمير ظاهرًا للعيان، وخاصة منذ تنصيب حكومة اليمين في العام 2022، لكن بصورة أكثر حدّة منذ تشرين الأول 2023: مثلا، في التكرار المتواتر للادعاء بأنه "ليس هنالك شيء اسمه شعب فلسطيني"؛ في الهجوم غير المسبوق على أي مظهر من مظاهر الهوية الفلسطينية في الحيّز العام؛ في الحملة التي قادتها مجالس إقليمية ومنظمات مستوطنين لإغراق الضفة الغربية بأعلام إسرائيل و"نجمة داود" ويافطات الشوارع التي تحمل عبارة "لا مستقبل في فلسطين" باللغة العربية، وهي التي تتولاها هيئة قيادة المستوطنين المسمّاة "نحارب من أجل الحياة"؛ في تشديد الهجوم على "الأونروا"، والذي بلغ ذروته في سن الكنيست، في تشرين الأول 2024، قانونين يحظران نشاط الوكالة ويقيّدانه بصورة جذرية. تشكل جميع هذه الممارسات امتدادًا مباشرًا للقمع الإثني- القومي المستمر منذ نحو ثمانية عقود، والذي تتيح نتائجه المتراكمة اليوم إحداث تدمير اجتماعي- سياسي بمعناه العميق: القضاء على الشروط التي تمكّن من وجود وبقاء جماعة فلسطينية لها ذاكرتها وروايتها وهويتها ومستقبلها.

المسّ بحرية التنظُّم

في العام 2016، وقّع وزير الأمن آنذاك، أفيجدور ليبرمان، بناء على توصية من "جهاز الأمن العام" (الشاباك)، على أمرٍ يقضي بإعلان "الحراك الشبابي" تنظيمًا غير مشروع في إسرائيل، بموجب "أنظمة الطوارئ". وحظرت إسرائيل نشاطه بادعاء أنه كان يُمول ويدار من قبل حزب الله وإيران. وخلال الفترة اللاحقة، اعتقلت إسرائيل ووضعت رهن الاعتقال الإداري عددا من الناشطين الفلسطينيين الشباب الذين ادّعت أنهم مرتبطون بذلك التنظيم. لكن الواقع أن ذلك لم يكن تنظيما أصلا. فقد كان مصطلح "الحراك الشبابي" يصف آنذاك مجموعة من الأنشطة الاجتماعية أو السياسية المستقلة التي قادتها مجموعات مختلفة ومنفصلة من الشبان الفلسطينيين الذين كانوا ينتمون إلى طيف واسع من التوجهات السياسية والمواقع الجغرافية (في أنحاء الضفة الغربية، بل وفي النقب الغربي داخل إسرائيل). وعليه كان "الحراك الشبابي" ظاهرة سياسية -اجتماعية، وليس تنظيما محددا.

تجسد حالة "الحراك الشبابي" سياسة التجريم المنهجية التي تنتهجها إسرائيل بحق التنظيمات الشعبية والمجتمعية الفلسطينية الناشطة في الضفة الغربية منذ العام 1967. وقد استهدفت هذه السياسة على مر السنين عددًا كبيرًا من الأطر التي نظّم سكان الضفة الغربية أنفسهم بواسطتها لدعم الفئات الأكثر عرضة لعنف النظام الإسرائيلي في الشرائح الاجتماعية المختلفة. في هذا السياق، وبعد الانتفاضة الأولى مباشرة، أخرجت إسرائيل اللجان الشعبية الفلسطينية خارج القانون مدّعيةً وجود صلات بينها وبين تنظيمات مقاتلة فلسطينية غير قانونية، بما فيها فصائل "منظمة التحرير الفلسطينية".

كانت اللجان الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تشكلت خلال سنوات الـ 70 والـ 80 من القرن الماضي، استنادًا إلى شبكة من المبادرات المجتمعية التي بدأت العمل بعد العام 1967. وإلى جانبها، بدأت العمل مجموعة واسعة من المنظمات النسائية، النقابات العمالية والجمعيات المهنية التي ساعدت التجمعات الفلسطينية المختلفة على مواجهة مشكلات الحياة اليومية، بما فيها أيضا عنف النظام الإسرائيلي وسلب الأراضي. وقد شغّلت هذه التنظيمات، وغيرها، مدارس بديلة حين عطلت إسرائيل جهاز التعليم، أنشأت تعاونيات، منظومات للعمل الزراعي والإنتاج المحلي، شغلت منظومات لتقديم المساعدة وتوزيع الغذاء على السكان ووفرت الحماية والموارد للعمال الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين خرجوا للعمل في إسرائيل من دون حقوق عمل أساسية. كان هدفها، من ضمن أمور أخرى، تشكيل منظومة من البدائل المجتمعية للتبعية الخارجية لإسرائيل والربط بين الضائقة اليومية المتعددة الأوجه التي يعيشها سكان التجمّعات الفلسطينية وبنية نظام الاحتلال الإسرائيلي، وربط كلتيهما معًا بمنطق النضال الوطني الفلسطيني.

أدت هذه التنظيمات دورًا مركزيًا في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية لسكان الضفة الغربية، وفي السعي إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي والوطني. وتبعا لذلك، شاركت تلك الجمعيات بصورة فاعلة في قيادة العصيان المدني الواسع خلال الانتفاضة الأولى في ثمانينيات القرن الماضي، من خلال الإضرابات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية ورفض دفع الضرائب. إلا أن وزارة الأمن الإسرائيلية صنفت هذه التنظيمات باعتبارها تشكل تهديدًا للحكم الإسرائيلي، وادعت أن "لهذه اللجان هدفًا مزدوجًا: فرض تعليمات منظمة التحرير الفلسطينية وقادة الانتفاضة على السكان بوسائل عنيفة، وتقويض السلطات الإسرائيلية [...] وإنشاء آليات بديلة تحل محلها". وتبعًا لذلك، احتجزت إسرائيل في تلك الفترة أكثر من 200 شخص من أعضاء تلك اللجان رهن الاعتقال الإداري وطردت آخرين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالتوازي مع قمع المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى، بوسائل عنيفة، حاولت إسرائيل فرض قيادة محلية بديلة على سكان القرى الفلسطينية. المثال الأبرز على ذلك تمثل في "روابط القرى"، وهي مجموعات من السكان دعمتها إسرائيل استنادًا إلى فرضية أنه بالإمكان تعزيز الولاء المحلي-المجتمعي لدى سكان المناطق الفلسطينية على حساب التزامهم تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد وعدت إسرائيل القرى التي انضمت إلى تلك الروابط "بامتيازات" تتمثل في إمكانية الوصول إلى موارد ثمينة، مثل الموافقة الواسعة على لم شمل عائلات، مد شبكات مياه وكهرباء وشق وتعبيد طرق في داخل القرية.

الانتقال من الجمعيات واللجان إلى منظمات المجتمع المدني

سرّعت اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 انتقال التنظيمات الفلسطينية من خطاب التحرر والمقاومة إلى خطاب بناء الدولة. اندمج أفراد من اللجان الشعبية في أجهزة السلطة وقلّصت لجان شعبية كثيرة نشاطاتها أو تحوّلت إلى منظمات مجتمع مدني غير حكومية (NGOs). وكثيرًا ما اضطرت هذه المنظمات إلى التخفيف من طابعها السياسي لكي تلائم نفسها لأطر ومصادر التمويل والدعم الدولية. ومع ذلك، واصلت مجموعات من الناشطين تنظيم نضالات محلية في إطار اللجان الشعبية، مثل النضال ضد الجدار الفاصل والبؤر الاستيطانية والمستوطنات، إلى جانب مبادرات لحراسة وحماية التجمّعات التي تعاني من عنف المستوطنين.

من جانبها، تعمل إسرائيل على تجريم هذه الآليات المدنية والقضاء على نشاطها وتستخدم التهديدات لردع الفلسطينيين عن المشاركة في الأنشطة المدنية والاجتماعية والسياسية. وهذا ما يتجسد أيضا في الاعتقالات المتكررة بحق منذر عميرة، الذي أشغل في السنوات الأخيرة منصب رئيس اللجان الشعبية

ومدير لجنة مركز الشباب في مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم. وقد كان المركز عرضة لعنف الجيش الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة.

وفق تقرير "هآترس" ففي العام 2021، أقدمت ضابطة كبيرة في "الإدارة المدنية"، كانت ترأس مديرية التنسيق والارتباط في منطقة بيت لحم، على تهديد عميرة وادعت أنه "تحت مراقبتها" وأرسلت إليه صورة يظهر فيها وهو يصافح جنديًا وطالبته بالتوقف عن "التحريض في الميدان وعلى الشبكة". وقال عميرة إن الصورة وصلت إلى أيدي أفراد أمن فلسطينيين، رغم أنه لم ينشرها بنفسه.

على مدى عقود، وبوتيرة أكبر منذ سنوات الـ 2000، تنفّذ أذرع النظام الإسرائيلي المختلفة اقتحامات متكررة لمكاتب منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية، تعتقل الموظفين الفلسطينيين فيها، تمنعهم من السفر إلى الخارج، توجّه إليهم التهديدات وتشن حملة واسعة لنزع الشرعية عنهم بهدف المس بقدرتهم على العمل في الساحة الدولية. وفي الوقت نفسه، تعمد إسرائيل خلال السنوات الأخيرة إلى التقليص التدريجي في عدد الموظفين في منظمات الإغاثة والتنمية الدولية العاملة في المنطقة، وذلك من خلال إلغاء تصاريح الدخول وتأشيرات الإقامة وعرقلة تجديدها أو رفضه. القاسم المشترك بين المنظمات الست التي تم اختيارها هو تركيزها على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتوفير المعلومات بشأنها وتقديم المساعدة للمتضررين: تقدم مؤسسة "الضمير" مساعدة قانونية للأسرى، تجمع المعطيات عن السجون والاعتقالات الإدارية وتعمل ضد التعذيب؛ وتوثّق مؤسسة "الحق" انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة؛ ويرصد الفرع الفلسطيني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (DCI-P) عمليات قتل الأطفال، إضافة إلى الاعتقالات التعسفية، عمليات التعذيب، الاعترافات المنتزَعة بالإكراه والمحاكمات غير العادلة للأطفال. أما المنظمات الثلاث الأخرى فهي: اتحاد لجان العمل الزراعية (UAWC)، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (UPWC) ومركز بيسان للبحوث والإنماء. وفي وقت لاحق من السنة ذاتها، كشف النقاب عن أن الجيش الإسرائيلي اخترق هواتف ستة من النشطاء الفلسطينيين في الدفاع عن حقوق الإنسان، كان ثلاثة منهم يعملون في المنظمات التي صُنّفت "منظمات إرهابية"، وذلك باستخدام برنامج "بيجاسوس" الذي يتيح الوصول الكامل إلى كاميرا الهاتف وميكروفونه والرسائل النصية الصادرة منه والمرسَلة إليه.

في العام 2024، وجد تحقيق صحفي موسّع إنه منذ انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي (ICC) عام 2015، وعلى مدى نحو عقد كامل، شغّلت إسرائيل طواقم مخصَّصة في "شعبة الاستخبارات العسكرية" (أمان) و"جهاز الأمن العام" (الشاباك) و"الموساد" ووزارة القضاء ووزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاستراتيجية، مهمتها متابعة ورصد تحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم الحرب في الأراضي المحتلة، ومعرفة المواد المقدّمة إلى المدعية العامة مسبقًا، تقويض صدقيتها وإحباط الإجراءات أو إعاقة تقدمها. كما مارست إسرائيل أيضًا، وفقًا للتحقيق، ضغوطًا

شخصية ووجّهت تهديدات إلى المدعية بهدف وقف التحقيق. وكان جزء مركزي من هذا الجهد موجَّهًا إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي عملت على بناء قاعدة الأدلة والقرائن، ومن بينها "الحق" و"الميزان" و"المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" (PCHR)، والتي قدّمت مواد بشأن توسيع المستوطنات، هدم المنازل كوسيلةً للعقاب الجماعي وإفادات عن عمليات القصف في قطاع غزة وعن السلوكيات الإشكالية التي صدرت عن مسؤولين إسرائيليين كبار. وإضافة إلى المسّ بشرعية المنظمات، ألحقت هذه التدابير ضررًا بقدرة هذه المنظمات على جمع الإفادات وكذلك بخصوصية الشهود وأمنهم. وقال حمدي شقورة، القانوني المخضرم في "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان"، لمعدّي التحقيق: "أصبح الناس يخافون من تقديم شكوى [إلى المحكمة الجنائية الدولية] أو من ذكر أسمائهم، لأنهم يخافون من الملاحقة أو فقدان تصاريح الدخول التي يمنحها الجيش". وأضاف: "الشخص من قطاع غزة الذي لديه مريض بالسرطان في عائلته يخاف من أن يسحبوا منه التصريح ويمنعوا علاجه، لأن أمورًا كهذه تحدث بالفعل".

تشرين الأول 2023 فصاعدًا: ذروة في التنكيل بمحاولات التنظُّم وبالمنظمات وتسارُع إغلاق منظمات المجتمع المدني

ابتداءً من تشرين الأول 2023، صعّدت إسرائيل هجومها على جميع أشكال التنظُّم والتجمّع الفلسطيني تقريبًا في مختلف أنحاء الضفة الغربية. منذ ذلك الحين، أصبحت مكاتب التنظيمات الشعبية والمجتمعية والمنظمات العاملة في مجال الدفاع عن العمال والمحتاجين والأطفال تتعرض لاقتحامات متكررة ومتواترة، أكثر من أي وقت مضى، إضافة إلى الإغلاق القسري، والتنكيل المنهجي واعتقال الموظفين والمتطوعين والناشطين، دون أي ذريعة. في نيسان 2025 مثلا أغلقت قوات إسرائيلية مكتب "الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين" في شرقي القدس واعتقلت سكرتير المكتب، فوزي شعبان. وقبل ذلك بشهر، منعت إسرائيل إجراء انتخابات لأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد ولرئاسة عدد من النقابات المهنية. وبعد ذلك بعدّة أشهر، في تشرين الأول 2025، اقتحمت قوات إسرائيلية أبواب مكاتب الاتحاد في نابلس وعاثت فيها تخريبًا ثم سرقت منها بعض المعدّات.

روى أحمد دويكات (50 عامًا)، أب لأربعة، من سكان مدينة نابلس، في إفادة أدلى بها لبتسيلم، كيف أغلقت إسرائيل خلال العام 2026 جمعية "مديد"، التي أسسها عام 2010 مع عدد آخر من السكان لتقديم المساعدات للنساء والأطفال، ولذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات المحتاجة:

> **"في البداية عمِلنا، في الجمعيّة، في مجال تقديم خدمات استشارة ودعم نفسيّ. مع مرور الوقت، لاحظنا أنّ السبب الأساسيّ لضائقة معظم متلقّي الخدمات هو اقتصاديّ. ولذلك، وسّعنا نطاق نشاطنا وأضفنا المساعدات الإنسانيّة والخيريّة، انطلاقًا من مفهوم الضمان المتبادل والتكافل الاجتماعيّ. [...] تقدّم الجمعيّة مساعدات للنساء،**

للأطفال، للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللأسر التي ليس لها معيل. نوزّع السلال الغذائيّة التي تشمل المنتجات الأساسيّة، مثل الأرزّ والسكّر والعدس والزيت وغيرها من المنتجات، بالإضافة إلى الملابس عشية الأعياد وبداية العام الدراسيّ. كما نقوم بتفعيل برنامج لتوزيع الحقائب المدرسيّة الجديدة واللوازم المدرسيّة على الطلّاب المحتاجين وبرنامج آخر لتوزيع اللحوم على الأسر الفقيرة عشيّة عيد الأضحى.

[...] في يوم 14 أيار 2026، داهم الجيش مكاتب الجمعيّة [...] [بعد ذلك] دخلتُ إلى المكتب ورأيتُ أنّ الجنود قد نبشوا محتوياته. صادروا أربعة حواسيب مكتبيّة وحاسوبًا نقّالًا وأجهزة تخزين (ديسك أون كي) وأربعة دفاتر إيصالات، إضافة إلى نحو 70,000شيكل نقدًا. كان جزء من النقود مخصّصًا للصرف على أيتام، وجزء آخر هو تبرّعات كانت مخصصة لشراء اللحوم لعيد الأضحى، والتي كانت حملة جمع التبرّعات لها في أوجها، وكان هناك جزء ثالث خُصّص للمصاريف الجارية ولحالات الطوارئ في الجمعيّة. كل المبلغ صودِر بالكامل. رأيتُ عدّة أوامر علّقوها على باب المبنى، مكتوبة باللغتين العبريّة والعربيّة، بما في ذلك أمر عسكريّ يقضي بإغلاق الجمعيّة. ادّعت تلك الأوامر أنّ الجمعيّة تقدّم خدمات لمنظّمة غير قانونيّة، تتلقّى أموالًا من منظّمة غير قانونيّة، تستخدم أملاك منظّمة غير قانونيّة، في حوزتها ممتلكات تُستخدَم لتصنيع أسلحة وتتلقّى أموالًا من الاتجار بالأسلحة.

كنتُ مصدومًا عندما قرأتُ هذه الأمور. لا أفهم كيف يمكن أن تُنسَب إلينا مثل هذه الاتّهامات. إذا كان في هذه الاتّهامات أي شيء من الصّحة، فلماذا لا يعتقلوننا؟ أنا رئيس اللجنة الإداريّة والمدير التنفيذيّ الفعليّ للجمعيّة منذ بضع سنوات. للجمعيّة لجنة إدارية، هيئة عامّة وهيكل تنظيميّ منظّم، ونشاطها معروف في كلّ أنحاء المدينة. كلّ هدفنا هو مساعدة المحتاجين وتخفيف معاناتهم اليوميّة، قدر استطاعتنا.

إغلاق الجمعيّة يضرّ، أوّلًا وقبل أيّ شيء، بالأطفال الفقراء، بالنساء من الأسَر التي ليس لديها معيل وبالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وهؤلاء جميعًا هم من الفئات السكّانيّة الأكثر ضعفًا. يأتي بعض الناس إلينا سيرًا على الأقدام، بعد قطعهم مسافات طويلة، فقط من أجل الحصول على وجبة ساخنة لأطفالهم ولأفراد عائلاتهم. يأتي الناس من القرى ومن مخيّمات اللاجئين ويطلبون مساعدة، حتّى لو كانت وجبة ساخنة، كما حدث خلال شهر رمضان. [...] لم يسلم أحد من آثار الحرب. فقد انحدرت العديد من العائلات، التي كانت تعيش سابقًا في حالة من الرخاء النسبيّ والاستقرار، إلى هاوية الفقر بعد أن فقدت مصدر رزقها تمامًا. كما فقَدَ العديد من العمّال، الذين كانوا يعملون في إسرائيل أو في الضفّة الغربيّة، أعمالهم ولم يتمكّنوا من إيجاد مصدر رزق بديل. كذلك موظّفو السلطة الفلسطينيّة، الذين لم يتلقّوا رواتبهم كاملة منذ سنوات، أصبحوا فئة جديدة من التي تحتاج إلى مساعدتنا. نحن عديمو الحيلة ولا نعرف كيف نلغي هذا القرار". **إلى الإفادة كاملة**

في موازاة توسيع المسّ بمنظمات الإغاثة والجمعيات، نفّذت إسرائيل اعتقالات واسعة، أكثر من أي وقت مضى، بين الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما نفذت اقتحامات متكررة لمكاتب منظمات المجتمع المدني في الضفة وشرقي القدس، شملت إلحاق أضرار واسعة بالممتلكات واعتقال الموظفين بشكل تعسفي. وفي 17 أيلول 2024، عند الساعة 5 فجرا، اقتحم جنود منزل تحرير جابر، مديرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (UPWC). وبعد نحو أسبوعين، في الأول من تشرين الأول 2024، اقتحم جنود مقر الاتحاد في مدينة البيرة وصادروا ممتلكات وأصدروا أمرا بإغلاق المكان. وبعد أسابيع من المضايقات والتحريض العلني من جانب المستوطنين وممثليهم، اقتحمت قوات إسرائيلية في مطلع كانون الأول 2025 مكاتب اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) في البيرة والخليل، والتي تقدم الدعم للتجمّعات والمزارعين الفلسطينيين الذين يواجهون عنف النظام الإسرائيلي. وقد أفيد بأن الجنود احتجزوا الموظفين لبضع ساعات، خلال الاقتحام، وهم مقيّدو الأيدي ومعصوبو الأعين، اعتقلوا ثمانية منهم ، خرّبوا المعدات وصادروها وأغلقوا أبواب المداخل الرئيسية.

في أيلول 2025، فرضت حكومة الولايات المتحدة عقوبات معطلة تماما على ثلاث منظمات فلسطينية لحقوق الإنسان الحق والميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR) بسبب مشاركتها المباشرة في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وقد أفادت جزء من هذه المنظمات بأن حساباتها المصرفية أُغلِقت نتيجة لذلك، الأمر الذي حرمها تماما من تلقي التمويل ودفع رواتب موظفيها. وفي نيسان 2026، أعلن الفرع الفلسطيني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (P-DCI) وقف نشاطه.

قمع المظاهرات والاحتجاجات غير العنيفة

مع احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، بدأ تطبيق الأمر العسكري بشأن "حظر أنشطة التحريض والدعاية المعادية" (الأمر رقم 101)، الذي ينص على أن أي تجمهر "يمكن تفسيره بأنه سياسي" ويضم أكثر من عشرة أشخاص، سواء عُقد في مكان عام أو خاص، يستلزم الحصول على تصريح من القائد العسكري. منذ ذلك الحين، تمنع إسرائيل تنظيم مظاهرات غير عنيفة في الضفة الغربية، مثلا بواسطة إصدار أمر بإعلان المنطقة المخطط لتنظيم مظاهرة فيها "منطقة عسكرية مغلقة"، دون حاجة إلى تقديم أي تبرير رسمي. إضافة إلى ذلك، تعتقل إسرائيل بصورة منهجية شخصيات سياسية لها علاقة بتنظيم الاحتجاجات وقيادتها. ولتفريق المظاهرات، تستخدم قوات الجيش، بصورة دائمة، وسائل مفرطة التشدد كثيرًا ما تكون قاتلة. يشكل استخدام الجيش الموثَّق لمصطلح "محرض مركزي"، المكرّس في تعليمات إطلاق النار، تجسيدًا للنهج المنظوميّ الذي يشجّع على استخدام القوة غير التناسبية ضد المتظاهرين: "المحرّض المركزي" هو الشخص الذي يحدده الجنود بأنه شخصية مركزية في قيادة المظاهرة. ومن أجل تفريقها، يجيز الجيش استخدام وسائل قاتلة حتى في الحالات التي لا يشكّل المتظاهر فيها أي خطر على القوات.

إلى جانب إطلاق الرصاص الحي، يستخدم الجيش بصورة دائمة الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت وسيارات لرشّ مواد كريهة الرائحة وخراطيم المياه والرصاص المعدني المغلف بالمطاط ("الرصاص المطاطي") كوسائلَ لتفريق المظاهرات. وفي حالات كثيرة، يستخدم الجيش أسلحة "غير قاتلة" بطريقة تجعل إصابتها قاتلة. فعلى مر السنين، أدى إطلاق قنابل الغاز على الأشخاص مباشرة واستنشاق الغاز المسيل للدموع مثلا إلى وقوع إصابات بالغة، بل وقتل متظاهرين. ينطبق هذا أيضًا على إطلاق "الرصاص المطاطي": وفقًا لمعطيات بتسيلم، قُتل منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول 2000 وحتى آخر حزيران 2026، ما لا يقل عن 24 فلسطينيًا من سكان الضفة الغربية بـ"الرصاص المطاطي"، من بينهم 14 قاصرًا.

في ظل الإبادة الجماعية في قطاع غزة، جرى توسيع سياسة إطلاق النار، المتساهلة أصلًا، في كل ما يتعلق بقمع المظاهرات في الضفة الغربية أيضًا. ومباشرة في تشرين الأول 2023، شمل التصعيد استخدامًا أوسع للرصاص الحي خلال المظاهرات بدلًا من "الرصاص المطاطي" وغيره من الوسائل. وفقًا لمعطيات OCHA، 41% من المصابين نتيجة عنف الجيش والمستوطنين في الضفة الغربية بين 7 تشرين الأول ونهاية كانون الأول 2023، أصيبوا خلال المظاهرات أو في سياقها، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد كان ثُلث مجمل الإصابات التي وثّقتها المنظمة خلال تلك الأشهر الثلاثة جراء الرصاص الحي، مقارنة بـ9% من مجمل الإصابات خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2023. وتبين معطيات بتسيلم أنه خلال سبعة أشهر فقط، من 7 تشرين الأول 2023 حتى منتصف أيار 2024، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 28 فلسطينيًا، من بينهم 11 قاصرا، خلال المظاهرات أو في سياقها. وللمقارنة، فقد قتلت القوات الإسرائيلية خلال نحو 13 عامًا، من عملية "الرصاص المصبوب" في كانون الثاني 2009 حتى 6 تشرين الأول 2023، 66 فلسطينيًا على الأقل خلال المظاهرات أو في سياقها. وقتل فلسطينيان آخران بأيدي مستوطنين، فيما قتل فلسطيني آخر بأيدي إسرائيلي لم تتمكن بتسيلم من تحديد ما إذا كان جنديًا أم مدنيًا. وكان 23 من القتلى قاصرين.

جميع المظاهرات التي سُجّل فيها سقوط قتلى منذ تشرين الأول 2023، جرت احتجاجا على الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، باستثناء مظاهرة واحدة أقيمت لإحياء ذكرى النكبة في شهر أيار 2024، وسُجّل خلالها سقوط القتيل الأخير خلال مظاهرة أو في سياقها حتى تموز 2026. فعلى سبيل المثال، بعد مقتل مئات النازحين من سكان قطاع غزة جرّاء الانفجار في المستشفى الأهلي (المعمداني) في مدينة غزة في 17 تشرين الأول 2023، نُظمت مظاهرات تضامن مع سكان قطاع غزة في عدد من المواقع في شمال الضفة الغربية. تصدى الجيش الإسرائيلي لهذه المظاهرات وقمعها باستخدام كثيف للرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت. كما شارك في قمع تلك المظاهرات، أيضا، أفراد أجهزة أمن السلطة الفلسطينية وأدّت ممارساتهم فيها إلى مقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم رزان نصر الله (12 عامًا) من جنين.

إن حقيقة عدم سقوط قتلى بنيران الجيش الإسرائيلي خلال المظاهرات أو في سياقها، بين أيار 2024 وتموز 2026، لا تعني تراجع استخدام الجيش للوسائل القاتلة، بل تعني تراجع وغياب المظاهرات نفسها. فقد أدّت موجة الاعتقالات الواسعة لأعضاء القيادة الفلسطينية في الضفة، سوية مع تصاعد عنف الجيش الإسرائيلي ضد المتظاهرين، إلى انحسار مظاهرات التضامن مع سكان قطاع غزة بصورة شبه كلية خلال العام 2024. وعلى نحو مماثل، تراجعت وانحسرت أيضا المظاهرات الأسبوعية المستمرة منذ سنوات ضد الاحتلال في قرى وبلدات الضفة الغربية.

أحد الأمثلة على تصاعد العنف ضد المتظاهرين في الضفة الغربية هو من بلدة بيتا جنوب نابلس، والمحاطة بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية والحواجز العسكرية والطرق المخصصة لليهود فقط. فبلدة بيتا تقف منذ عقود في طليعة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال وضد استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية لإقامة بؤر استيطانية. وخلال فترة تقل عن عام واحد، بين أيار 2021 وشباط 2022، قُتل سبعة فلسطينيين خلال المظاهرات الأسبوعية ضد بؤرة استيطانية أقيمت على أراضي البلدة. ووفقًا لمعطيات الأمم المتحدة، أُصيب في تلك المظاهرات نحو 180 شخصا بالرصاص الحي ونحو ألف بالرصاص "المطاطي" والإسفنجي، وأكثر من 4,200 نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع. وخضع بقية السكان لعقاب جماعي واسع فرضه الجيش الإسرائيلي، تمثل في اقتحامات ليلية وإغلاق مدخل القرية وتخريب كروم الزيتون التابعة للسكان بواسطة جرّافات الجيش وإلغاء تصاريح العمل. وقريبا من موعد بدء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، توقفت المظاهرات في بيتا ثم استؤنفت من جديد، لكن بصورة محدودة، في منتصف حزيران 2024، بعدما أعلنت إسرائيل 66 دونما من أراضي البلدة "أراضي دولة"، في إطار إجراءات لشرعنة بؤرة "أفيتار" الاستيطانية. وفي 6 أيلول 2024، أطلق جنود النار على المتظاهرة الأمريكية- التركية عائشة نور إزجي إيغي خلال مشاركتها في مظاهرة ضد إقامة البؤرة، فأردوها قتيلة. وخلال تلك الأشهر نفسها، بدأ الجيش الإسرائيلي بمنع تنظيم المظاهرات منعا تاما ولم يعد يسمح للمتظاهرين بالتقدم نحو أطراف البلدة أو باتجاه الشارع الرئيسي، كما كانوا يفعلون في السابق.

يعكس انحسار المظاهرات في قرية كفر قدوم، في محافظة قلقيلية، بصورة أكثر وضوحا، الأساليب المختلفة التي تعتمدها إسرائيل للمس بحرية الاحتجاج وتقييدها، منذ تشرين الأول 2023. فعقب توسيع مستوطنة "كدوميم" في مطلع سنوات الـ 2000، أغلق الجيش الإسرائيلي الطريق الرئيسية الوحيدة المؤدية إلى القرية. وقد أدى هذا الإغلاق إلى عزل القرية وأجبر سكانها، الذين يعدون بالآلاف، على استخدام طرق ترابية أو المرور عبر الأراضي الزراعية للخروج من القرية والدخول إليها. وبعد نحو خمسة أعوام، نجحت السلطة الفلسطينية في شق طريق التفافية، لكنها أطالت مدة السفر بصورة كبيرة أيضًا. على هذه الخلفية، وفي ظل رفض السلطات الإسرائيلية لمطالب سكان القرية المتكررة بإعادة فتح الطريق القديمة التي تصل القرية بمفترق قرية جيت، بدأ سكان كفر قدوم في عام 2011 بتنظيم مسيرات ومظاهرات أسبوعية غير عنيفة على الطريق المؤدية إلى الشارع المغلق، قبالة

مستوطنة "كدوميم". استمرت تلك المظاهرات نحو 12 عاما متتاليا وشملت، من ضمن أمور أخرى، مسيرة جماعية نحو الطريق المؤدية إلى البوابة المغلقة ورفع الأعلام الفلسطينية واللافتات وترديد هتافات تطالب بإعادة فتح الطريق. وحين كانت قوات الجيش تبدأ بالاقتراب لتفريق المتظاهرين، كان شبان يبدؤون برشقها بالحجارة لإبعادها.

"ع. أ."، من سكان كفر قدوم، أدلى بإفادة لبتسيلم تحدث فيها عن انحسار المظاهرات الأسبوعية في القرية:

> **"حرص منظّمو المظاهرة الأسبوعيّة كثيرًا على وضع قيود تهدف إلى الحفاظ على الطابع غير العنيف للمظاهرة. لكنّ الجيش تعامل مع المتظاهرين بقوّة مفرطة وقمَعهم بعنف، مما أدّى إلى نشوب مواجهات. على مرّ السنين، أصيب المئات من المتظاهرين بالرصاص "المطّاطيّ" والرصاص الحيّ ومن جرّاء استنشاق الغاز المسيِّل للدموع. فقَدَ شابّان إحدى عينيهما بعد إصابتهما بالرصاص المطّاطيّ الذي أطلقه الجنود. وفي العام 2019، أطلق الجنود النار على رأس الطفل عبد الرحمن ياسر اشتيوي (9 سنوات) مما أدى إلى إصابته بشلل تام في كلتا يديه وساقيه. وإضافة إلى ذلك، اعتقل الجيش أكثر من 250 شابًّا لفترات متفاوتة بسبب مشاركتهم في المظاهرات. كما اعتُقل، أيضًا، المتحدّث باسم المظاهرة الأسبوعيّة، مراد شتيوي، نحو عشر مرّات خلال السنوات الـ 12 التي جرت فيها المظاهرات، وكان آخرها في تشرين الأول 2025، ولا يزال رهن الاعتقال الإداريّ حتّى اليوم.**
>
> **بعد أحداث 7 تشرين الأول 2023، لاحظنا أنّ سياسة الجيش الإسرائيليّ قد تغيّرت. رأينا أنّه أصبح يستخدم العنف المفرط ويغيّر القواعد. رأينا كيف انتشر في جميع أنحاء الضفّة الغربيّة وازدياد عمليات القتل التي ينفذها في شمال الضفّة الغربيّة، إضافة إلى نصب الحواجز العسكريّة والمداهمات وعمليّات الاقتحام الواسعة. وقد تزامن هذا كلّه مع التصعيد الحادّ والحرب القاسية في قطاع غزّة. نظرًا لهذه التطوّرات المخيفة، قرّر منظّمو المظاهرة وسكّان كفر قدُّوم تعليق تنظيم المظاهرة الأسبوعيّة حرصًا على أمن المشاركين وسلامتهم [...] المظاهرة الأخيرة جرت في 20.10.2023. بعد 12 عامًا من الاحتجاج، لا يزال مطلب سكّان القرية بفتح الطريق من أجل تسهيل حياتهم دون استجابة". إلى الإفادة الكاملة**

المسّ بالمساحات التي يتشكّل فيها الوعي الجماعي

في ظل الخراب الذي ألحقته إسرائيل بجهاز التعليم والحياة المجتمعية والثقافية والدينية في قطاع غزة، تصاعد الهجوم على مساحات مماثلة في الضفة الغربية أيضا. وقد أدى تشديد قيود الحركة وتصاعد الاقتحامات المشتركة التي ينفّذها المستوطنون والجنود للمؤسسات المختلفة، والاستهداف المباشر لرجال الدين والثقافة والطلاب والطواقم التعليمية، إلى تقييد إمكانيات الوصول إلى الأماكن التي يلتقي فيها أفراد المجتمع للتعلّم وممارسة الشعائر الدينية واستهلاك الثقافة أو قضاء وقت الفراغ معا وجعلها محدودة، بل وتنطوي على خطر على المشاركين.

في الإفادات التي جمعها باحثو بتسيلم الميدانيون، تحدث الشهود عن أسباب مختلفة دفعتهم إلى التوقف عن ارتياد هذه الأماكن. فبعضهم يمتنع بسبب كثرة إغلاقات الطرق والمخاطر التي تنطوي عليها الحركة، ويخشى آخرون المشاركة في أنشطة جماعية بسبب التجريم والاعتقالات، فيما يعاني آخرون من صدمات أو إجهاد نفسيّ فيمتنعون عن المشاركة. وأصبح الخروج من المنزل، بالنسبة إلى كثيرين، مهمة شبه مستحيلة.

المجتمع، الثقافة والدين

في كانون الأول 2024، اقتحمت قوات إسرائيلية مركز الشباب في مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم. وفي تسجيل وثقته كاميرات المراقبة، يظهر جنود وهم يتفحّصون الكتب والقمصان ورسومات الأطفال ويصادرون مواد تحمل علامات على الهوية الفلسطينية. وفي شباط 2025، اقتحم أفراد شرطة متجر الكتب "Educational Bookshop" في شرقي القدس وصادروا كتبًا تحمل سِمات فلسطينية واعتقلوا صاحبيه محمود وأحمد منى بشبهة "الإخلال بالنظام العام". وفي تشرين الثاني 2025، اقتحمت الشرطة مسرح "الحكواتي" في شرقيّ القدس وفضّت بالقوة عرضًا موسيقيًا للأطفال، مدّعية أن الفعالية نُظمت من دون تصريح وتم إنتاجها بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو دورها البارز بوصفها مؤسسات ومواقع للإبداع والحوار المجتمعي بين الأجيال، تشكيل وبلورة الهوية والحفاظ على الرواية الثقافية - الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى أنها تعمل في تجمّعات تضررت بصورة عميقة ومتواصلة من العنف الإسرائيلي الروتيني في الضفة الغربية. فمركز الشباب في مخيم عايدة، مثلًا، يقدم دعمًا نفسيًا- اجتماعيًا وتعليميًا للأطفال والشباب، إلى جانب تنظيم جولات تاريخية في القرى الفلسطينية في المنطقة والمشاركة في قطف الزيتون والورش الفنية المختلفة. كما تتناول العروض التي يقدمها مسرح "الحكواتي"، المعروف أيضًا باسم "المسرح الوطني الفلسطيني"، التاريخ الفلسطيني وعلاقة المجتمع الفلسطيني بالأرض، من ضمن موضوعات أخرى عديدة ومتنوعة.

هذا الهجوم الواسع الذي تشنه إسرائيل ضد الهوية والثقافة الفلسطينيتين يشمل أيضا المس بالقدرة الاعتيادية على ممارسة الشعائر في المؤسسات الدينية وبحقوق المصلين. خلال السنوات الأخيرة، تقتحم قوات الجيش باستمرار مساجد في أنحاء الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، يقوم المستوطنون بصورة روتينية بإحراق مساجد وتخريبها. وهم يفعلون ذلك بالتعاون مع قوات الجيش في بعض الأحيان. فخلال أسبوع واحد فقط، في منتصف حزيران 2026، أحرق مستوطنون مساجد في ثلاث قرى على الأقل في محافظة رام الله: في بُرقة، كسر مستوطنون أبواب المسجد وأشعلوا النار عند مدخله، فيما كان مصلون في داخله. وقد تمكن السكان من إخماد الحريق قبل انتشاره. وبعد عدة أيام، أحرق مستوطنون مساجد أخرى في جلجيليا ومزارع النوباني: في جلجيليا، رش المستوطنون على جدران المسجد عبارات بالعبرية، منها "ليلة المساجد" و"انتقام" و"تحية من فتية التلال".

خلال العامين 2024 و2025، فُرضت قيود جماعية على دخول الفلسطينيين من إسرائيل وشرقيّ القدس إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان. وفقًا لمعطيات الشرطة التي نشرتها جمعية "عير عميم" في مطلع العام 2026، بلغ عدد المصلين المسلمين في الحرم في عام 2025 أقل من نصف عددهم قبل عقد، فيما استمر عدد المصلين اليهود ومن بينهم عدد من ممثلي الجمهور اليهود الإسرائيليين بالارتفاع، بموافقة الحكومة وتشجيعها، وسط انتهاك للوضع القائم في الحرم باستمرار.

وفقًا لجمعية "عير عميم"، يعكس الانخفاض الحاد في عدد المصلين في المسجد الأقصى خلال العام 2025 مزيجًا من القيود الرسمية والإغلاقات الفعلية والردع المنهجي، ولا سيما بحق الشبان الذين يتلقون رسائل تهديد من القوات الإسرائيلية، عبر قنوات غير رسمية أيضًا. وفي العام 2024 أيضا، تم توثيق عنف واسع مارسته الشرطة بحق شبان فلسطينيين حاولوا الوصول إلى المكان للصلاة، كما أُفيد بأن السلطات الإسرائيلية هدّدت رجال دين مسلمين واعتقلتهم ومنعتهم من دخول الحرم. وقد تفاقم هذا الواقع عام 2026، حين رفضت الشرطة الحضور إلى مكاتب إدارة الأوقاف الإسلامية للتنسيق وتنظيم مواعيد الصلاة وإدخال الطعام إلى الأقصى خلال شهر رمضان. ويُضاف هذا القرار إلى مئات أوامر الإبعاد الإدارية عن منطقة الأقصى والتي أصدرتها الشرطة بحق فلسطينيين قبيل بداية شهر رمضان، وكان من بينهم 33 موظفًا في الأوقاف، وإلى الاعتقال الإداري لخمسة موظفين آخرين في إدارة الأوقاف؛ وتحديد عدد الفلسطينيين الداخلين لتأدية صلاة الجمعة في المكان بـ 10,000 شخص كحد أقصى؛ ودخول قوات الشرطة بصورة تظاهرية إلى باحات المسجد خلال صلاة التراويح الأولى.

جهاز التعليم: المدارس والمؤسسات الأكاديمية

تُعد المدارس والمؤسسات الأكاديمية من الأحياز الهامّة في عملية تشكيل الوعي التاريخي والسياسي والاجتماعي. فهي تتيح للأطفال والشبان والبالغين حيّزًا فريدا لتبادل الأفكار مع أقرانهم، نقل المعرفة

بين الأجيال، بلورة الهوية، بل وتنمية القيادة. وعلى مر السنين، نشأت في المدارس والجامعات المختلفة في أنحاء الضفة الغربية مجالس ونقابات وتنظيمات مختلفة للطلاب، لم ينشط فيها الطلاب وحدهم، بل أفراد عائلاتهم ومجتمعاتهم أيضًا، كما في إطار لجان أولياء الأمور على سبيل المثال.

منذ العام 1967، وبصورة متزايدة منذ ثمانينات القرن الماضي، تعيق إسرائيل عمل المدارس والمؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية وتعطله من حين إلى آخر، وكثيرا ما تستخدم ذلك أداة للعقاب الجماعي. في ذروة الانتفاضة الأولى، مثلا، أمرت إسرائيل بإغلاق جميع المدارس في الضفة الغربية. وردًا على ذلك، حاول ممثلو اللجان الشعبية، بالتعاون مع المعلمين والسكان، إنشاء منظومة تعليم بديلة في المنازل والمساجد والساحات. لكن الجيش الإسرائيلي قمع هذه المبادرات مدعيا بأنها قد تسبّب "الإخلال بالنظام". وخلال الانتفاضتين الأولى والثانية، توقفت مؤسسات تعليمية كثيرة عن العمل بسبب قيود الحركة ومنع التجول التي فرضتها إسرائيل في الضفة الغربية. وتعرضت مؤسسات أخرى لمداهمات جنود مسلحين، تخللها أحيانًا استخدام الرصاص الحي وقنابل الغاز والصوت، وأحيانا وسط تخريب واسع للمباني والمعدات أو الاستيلاء الكامل عليها وتحويلها إلى ثكنات عسكرية.

وعلى مرّ السنين، اعتقلت إسرائيل طلابًا جامعيين وتلاميذ وممثلي جمعيات الطلاب والمحاضرين والمعلمين. وفي الوقت نفسه، هدمت عشرات المباني داخل مجمعات المؤسسات التعليمية، وغالبا ما جرى ذلك بذريعة البناء من دون ترخيص.

الرقابة على كتب التدريس

حتى ما قبل بدء "عملية أوسلو"، كان جهاز التعليم الابتدائي والثانوي في الضفة الغربية يرتكز على كتب التدريس الأردنية، بشكل أساسي، لكن مع إخضاع السلطات الإسرائيلية هذه الكتب لرقابة واسعة: وضمن تلك الرقابة قامت مثلًا بحذف كلمة "فلسطين" من جميع الكتب، بصورة منهجية، كما قامت بمحو الخرائط وحذف مواد أخرى صُنّفت بأنها ذات طابع وطني فلسطيني. وضمن حملة تهجير السكان الفلسطينيين الذين عبّروا، بصورة علنية، عن معارضتهم الحكم الإسرائيلي خلال السنوات الأولى من الاحتلال، طردت إسرائيل أيضًا مديري مدارس لأنهم احتجوا على الرقابة التي تمارسها على الكتب التدريسية.

عكست كتب التدريس التي جرى تطويرها وتأليفها تحت كنف السلطة الفلسطينية (بالتعاون مع اليونسكو - UNESCO) بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، إلى حد بعيد، محاولة لحفظ الرواية الفلسطينية ونقلها إلى الأجيال الشابة، بما في ذلك عرض حرب العام 1948 باعتبارها النكبة، أي الكارثة الفلسطينية. وكثيرًا ما وُصفت مناطق إسرائيل في تلك الكتب بأنها "أراضي 1948" أو "الأراضي داخل الخط الأخضر"

وسُمّيت المدن الفلسطينية داخلها بأسمائها العربية. وعرض الإسرائيليون، أساسا، من خلال لقاءات الفلسطينيين اليومية معهم بكونهم جنودًا أو عناصر شرطة يتواجدون في الشوارع والحواجز أو أثناء زيارة أفراد العائلات في السجون والمُعتَقَلات. وعلى مدى السنوات، دأب ممثلو الجمهور الإسرائيلي على الادعاء الدائم بأن الكتب المدرسية التابعة للسلطة الفلسطينية مليئة بالتحريض على العنف ضد الإسرائيليين، بل وبمعاداة السامية. وجدت دراسات بحثت بعمق في المضامين التعليمية بصورة معمقة وجدوا أنها تتضمن فعلًا "توصيفات مشحونة عاطفيًا للعنف الإسرائيلي"، توصيفات ناقصة أو جزئية لإسرائيل واليهودية والصهيونية، لكنها لا تتضمن تحريضًا على الإرهاب أو شيطنة للإسرائيليين أو اليهود أو دعوات إلى الاعتداء عليهم. وفي موازاة الهجوم المباشر، أدّى الضغط الذي مارسته إسرائيل في الساحة الدولية إلى المسّ بالتمويل الخارجي لجهاز التعليم الفلسطينية أيضًا. فبين عامي 2012 و2022 مثلًا، جُمّد قسم من أموال الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، مع المطالبة بإدخال تغييرات على المناهج الدراسية.

في شرقي القدس، تعتمد إسرائيل منذ سنوات آليات للرقابة وحجب الميزانيات عن المؤسسات التعليمية الفلسطينية. وتجاهر إسرائيل بهذه الرقابة صراحة. ففي العام 2018 مثلا صنفت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بند "تقديم حوافز، مادية وتربوية، لتوسيع المنهاج التعليمي الإسرائيلي" على حساب المنهاج الفلسطيني بأنه أحد الأهداف المعلنة للخطة الخماسية "لدمج سكان شرقي القدس في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين". وفي عام 2022، طالبت وزارة التربية والتعليم مدارس شرقي القدس باستخدام كتب السلطة الفلسطينية بالنسخة التي خضعت لرقابة بلدية القدس، تحت التهديد بسحب وإلغاء تراخيصها الدائمة. ووفقًا لبيان مكتب الناطق بلسان الوزارة، فمن بين "المضامين التحريضية" التي عُثر عليها في تلك الكتب: "تمجيد الأسرى ونضالهم ضد دولة إسرائيل، ادعاءات حول حرمان المرضى من العلاج والمسّ المتعمَّد [من جانب إسرائيل] بالطواقم الطبية، اتهامات [لإسرائيل] بالمسؤولية عن أزمة المياه في السلطة وادعاءات خطيرة عن قتل وتهجير ومذابح عسكرية".

في كانون الثاني 2026، أُقِر اقتراح قانون يمنع تشغيل المعلمين الذين درَسوا التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية في جهاز التعليم الإسرائيلي. وفقًا للصيغة التي تم اعتمادها، لن يكون بإمكان المعلمين الذين تم تأهيلهم لتدريس المنهاج الفلسطيني العمل في مدارس شرقي القدس. هكذا شرح عضو الكنيست عميت هليفي الأمر، خلال مناقشة جرت في لجنة التربية والتعليم في الكنيست: "يمكن لعرب شرقي القدس أن يقرروا. إذا كانوا يريدون ممارسة هويتهم القومية، فهنالك دول أخرى. ليس في القدس، ليس في عاصمتنا [...] هذا هو إطار النقاش".

جهاز التعليم منذ تشرين الأول 2023

منذ تشرين الأول 2023، تصاعد المس الإسرائيلي بجهاز التعليم الابتدائي والثانوي في الضفة الغربية بصورة غير مسبوقة. يأتي هذا المس على خلفية عقود من تشويش العملية التعليمية وتعطيلها كليًا بين الحين والآخر. وهو يمسّ بالتطور الفكري والاجتماعي والعاطفي لكثير من الأطفال والفتية في الضفة الغربية، الذين بقوا من دون نظام اعتيادي مستقر ومن دون إمكانية الوصول الدائمة إلى منظومة الدعم التي يوفرها المعلمون أو المستشارون التربويون في جهاز التعليم، وإلى الأحياز التي تتيح لهم الالتقاء بأقرانهم واللعب معهم.

عندما يبقى الأطفال خارج إطار تعليمي لمدةً طويلة، يميل مسار تعلّمهم إلى التراجع. ولذلك، يُرجّح أن يترك هذا التأخير الحاد أثره في أطفال الضفة الغربية في المستقبل أيضًا. ومن المتوقع أن يتجاوز تأثير هذا المسّ الطلاب أنفسهم، فيترك بصمة على المجتمع بأسره، على تنميته البشرية والاقتصادية، ثم على قدرته على البقاء.

خلال السنة الدراسية 2023ـ2024، كانت نسبة تتراوح بين 8% و20% من مدارس الضفة الغربية مُعطَّلة عن العمل في أي لحظة زمنية، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي وعنف المستوطنين والقيود المشددة على الحركة والتنقل في الضفة الغربية. وقد أفاد أهالٍ ومعلمون من جميع أنحاء الضفة بأن توسّع شبكة الحواجز، العشوائية المتزايدة في مواعيد فتحها والإغلاقات المؤقتة التي ينصبها الجيش والمستوطنون جعلت الوصول إلى المدارس مهمة شبه مستحيلة.

بسبب القيود الحركة على والضائقة الاقتصادية الآخذة في الاتساع والتعمق، قلصت المدارس في أنحاء الضفة التعليم الوجاهي بصورة كبيرة، بل أوقفته كليًا لفترات طويلة. فابتداء من شباط 2024 حتى نهاية السنة الدراسية، مثلا، تقلص التعليم الوجاهي في جميع أنحاء الضفة الغربية بصورة كبيرة، واقتصر في مناطق كثيرة على يومين فقط في الأسبوع. وروى سكان لبتسيلم أن أولادا كثيرين لا يستطيعون الوصول إلى المواد التعليمية خلال الأيام المخصّصة للتعلّم من المنزل، وذلك بسبب النقص في المعدات التكنولوجية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، يُضطر كثير من الأهالي إلى البقاء في المنازل مع أولادهم، الأمر الذي يعمّق المس بمصادر رزقهم. وبسبب الهجوم الإسرائيلي الشامل على المخيمات والمدن في شمال الضفة الغربية مطلع العام 2025، مكث نحو 12 ألف طفل هجروا من منازلهم في مراكز النازحين لأشهر عديدة، دون أية إمكانية للوصول إلى مؤسسات ومرافق تعليمية أو إلى وسائل للتعلم.

خلال السنة الدراسية 2024ـ2025، وثّق مكتب OCHA أكثر من 2000 اعتداء عنيف نفّذها جنود أو مستوطنون ضد مؤسسات تعليمية وطلاب وأفراد طواقم. وشملت هذه الاعتداءات، من ضمن أمور

أخرى، دخول مسلحين إلى المدارس، إطلاق الرصاص الحي في ساحاتها أو داخل مبانيها، اعتقال طلاب وأفراد طواقم، مضايقة الشبان أو احتجازهم بصورة تعسفية وهم في طريقهم إلى المدارس. طوال تلك الفترة، تعطل عمل أكثر من 500 مدرسة، من وقت إلى آخر، وانقطعت وتشوشت دراسة 84,749 طالبة وطالبًا. وأفاد أهالٍ من جميع أنحاء الضفة بأنهم يخشون إرسال أولادهم وحدهم إلى المؤسسات التعليمية المختلفة، بسبب هذا العنف. وبين كانون الثاني 2024 ونهاية آذار 2025، وثّق مكتب OCHA 59 حادثة عطّل فيها نشاط الجيش الإسرائيلي عمل مدارس "الأونروا - UNRWA"، التي تدير نحو 96 مدرسة في الضفة الغربية، بما فيها شرقيّ القدس. وحتى العام 2023، كان يدرس فيها نحو 46 ألف طالب. وفي 28 من الحالات التي تم توثيقها، استخدمت القوات الغاز المسيل للدموع داخل المدارس أو في محيطها، كما وُثّق إطلاق الرصاص الحي في ست منها، ما عرّض حياة الطلاب وأفراد الطواقم للخطر. وعقب إقرار القوانين الخاصة ضد "الأونروا" عام 2024، دخل أفراد الشرطة في أيار 2025 إلى مدارس تديرها الوكالة في شرقيّ القدس، خلال اليوم الدراسي، ووزّعوا عليها أوامر بإغلاقها. كما اعتقلت القوات معلمين وأفراد طواقم أمام مئات الطلاب الذين وقفوا خائفين في داخل صفوفهم، حتى أمر الجنود المعلمين بصرفهم إلى منازلهم على الفور. ووفقًا لمعطيات "عير عميم"، كان عدد الطلاب في تلك المؤسسات نحو 1,100 طالب.

في صباح يوم الاثنين الموافق 16 أيلول 2024، دخل مستوطنون إلى حرم المدرسة الواقعة جنوبيّ تجمّع المعرّجات، في محافظة أريحا، واعتدوا بالعصي على ناشطات ونشطاء كانوا متواجدين في المكان وأصابوا إحداهن في ذراعها. وحين سمع عدد من الطلاب الضجة، خرجوا من الصفوف، فاعتدى أحد المستوطنين بالضرب على الطالبة رهف مليحات (13 عامًا) فهربت إلى خارج حرم المدرسة. عندئذ، أغلق المعلمون أبواب الصفوف، فيما أخذ المستوطنون يطرقون الأبواب والنوافذ محاولين اقتحامها. في تلك الأثناء، جاء مستوطنون آخرون إلى المدرسة، وكان بعضهم ملثمين ومسلحين بالعصي. نجح المستوطنون في اقتحام غرفة المدير، التي كان فيها أيضًا معلمتان وطالب من الصف الأول، فاعتدوا عليهم بعنف وقلبوا محتويات الغرفة وخرّبوا المعدات، فيما كان الطالب الطفل يختبئ تحت الطاولة وهو يبكي. بعد ذلك، خرج المستوطنون من المكتب وجرّوا المدير إلى سيارتهم. وبعد عدة دقائق، حضر جنود وأفراد شرطة إلى المدرسة، برفقة مستوطن كان ينزف من رأسه. أبعدت القوات المستوطنين المعتدين عن المكان، ثم فتشت حرم المدرسة بحثًا عن مشتبه فيه بالاعتداء على المستوطن. بعد ذلك، أخرج الجنود مدير المدرسة من سيارة المستوطنين وقيّدوا يديه وأدخلوه إلى سيارة جيب عسكرية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، عاد جنود إلى المدرسة وصادروا كاميرات المراقبة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 21 نيسان 2026، جاء ستة إسرائيليين مسلحين أربعة جنود ومستوطنان، أحدهما يرتدي الزي العسكري إلى منطقة مدرسة البنين غربيّ قرية المغير. بعد اقترابهم من حرم المدرسة، أخذ بعض الطلاب يرشقونهم بالحجارة من مسافة نحو تسعين مترًا، فردّ الجنود

والمستوطنون بإطلاق الرصاص الحي نحو الطلاب مباشرةً. خلال الحادثة، ابتعد المستوطن الذي كان يرتدي الزي العسكري عن بقية أفراد المجموعة واتخذ له موقعًا على تلة تشرف على المدرسة، ثم أطلق النار من هناك نحو الطلاب. في ذلك الوقت، خرج طالب المدرسة أوس نعسان (14 عاما) من صفّه وحاول الركض باتجاه القرية، لكنه أصيب في رأسه برصاصة أطلقها المستوطن الذي كان يرتدي الزي العسكري، وسقط أرضًا على الفور. كما أصيب طالبان آخران جرّاء إطلاق النار. تمكّن السكان الذين حضروا إلى المكان من إخلاء المصابين، رغم أنّ إطلاق النار نحوهم كان لا يزال مستمرًا. ومع وصوله إلى المركز الطبي في القرية المجاورة، أُعلن الأطباء وفاة أوس نعسان. ولدى سماع أهالي الطلاب بما يحدث، بدأوا يرسلون نداءات استغاثة إلى سكان القرية، فحضر المزيد منهم إلى المنطقة، وكان من بينهم جهاد أبو نعيم (36 عامًا). في تلك اللحظات، أطلق جنود النار على رجل يبلغ من العمر 63 عامًا كان واقفًا يراقب ما يحدث، دون أن يشارك في المواجهات، فأصابوه في ساقه. صعد أبو نعيم مع سكان آخرين إلى تلة قريبة وبدأ برشق الجنود والمستوطنين بالحجارة، في محاولة لحرف إطلاق النار بعيدًا عن الطلاب وتسهيل إخلائهم. بعد وقت قصير، أُصيب أبو نعيم بالرصاص في صدره وسقط أرضًا. وليس معروفًا ما إذا كان المستوطنون هو الذي أطلق النار عليه أم الجنود الذين تواجدوا في المكان. نُقل أبو نعيم بمركبة خاصة إلى المركز الطبي في القرية المجاورة، ثم من هناك بسيارة إسعاف إلى مجمع فلسطين الطبي في رام الله، حيث أُعلن عن وفاته.

"ت. ت."، من سكان المغير، مُسعف ومنسق طواقم الإسعاف الأولي والدفاع المدني في القرية، أدلى بإفادة لبتسيلم وصف فيها ما رآه في المدرسة في ذلك اليوم:

> **"[في يوم الهجوم] بدأت تَصل رسائل من سكّان القرية، ومن مدير مدرسة المُغيّر الثانويّة، تفيد بوجود مستوطنين مسلّحين قرب المدرسة وبأنّه قد طُلِب من الأهالي الحضور لأخذ أولادهم. سافرتُ إلى المدرسة على الفور. [...] في الطريق، سمعتُ دويّ إطلاق رصاص حيّ. وبحسب قوّة الصوت، كان هذا قريبًا جدًّا. بدأتُ بمساعدة المعلّمين والمدير على إغلاق الأبواب لمنع الطلّاب من الخروج، خوفًا من حدوث كارثة إذا خرجوا. بعد أن أغلقنا الأبواب، أخبرني أحد العاملين في المدرسة بأنّ مجموعة من الطلّاب تمكّنت من الخروج من المدرسة من الجهة الجنوبيّة، حيث لا يوجد سياج معدنيّ. خرجتُ إلى الساحة فورًا. وبينما كنتُ أنزل الدرج المطلّ على الجانب الغربيّ من المدرسة سمعتُ دويّ إطلاق رصاص حيّ مجدّدًا. وبعد ذلك، رأيتُ صبيًّا يُصاب ويسقط أرضًا قرب الجدار الغربيّ للمدرسة. لم أتوقّف، بل واصلتُ الجري باتّجاه الساحة.**
>
> **التفتُّ نحو الصبيّ، وبمجرّد خروجي من البوّابة الغربيّة حضر شبّان يحملون صبيًّا مصابًا ووضعوه قرب الجدار الشماليّ للمدرسة. بدأتُ على الفور بفحصه ورأيتُ أنّه مصاب في الجانب الأيمن من خصره. تحدّثتُ معه وكان في كامل وعيه. بينما كان الشبّان**

> يضعون الجريح الأوّل، حضر شبّان آخرون وهم يحملون جريحًا آخر. عندما رأيتُ أنّه ينزف بشدّة من رأسه، تركتُ الجريح الأوّل الذي كان واعيًا وتحدّث معي جيّدًا وتوجّهتُ إلى الجريح الثاني [أوس نعسان]. [...] كان الجزء الخلفيّ من رأسه ناقصًا. وكان هناك ثقب يبدو كأنه مكان دخول رصاصة فوق حاجبه الأيمن. كانت ملابس الصبيّ مضمّخة بالدماء وعيناه قد خرجتا من مكانهما ملامح وجهه لم تكن واضحة وكان من الصعب التعرّف عليه. حملتُ الصبيّ بمساعدة بعض الشبّان. ثبَّتُّ رأسه من الخلف على صدري ونقلناه إلى سيّارة الطبيب إياد النعسان، الذي كان قد وصل إلى المكان سابقًا، وانطلقنا فورًا إلى عيادة الطوارئ في قرية أبو فلاح المجاورة.
>
> في الطريق شعرتُ بأنّ الصبيّ [أوس] قد فارق الحياة. سألتُ الطبيب عن حالته، لكنّه رفض الإجابة وطلب منّي أن أهدأ. [...] وصلنا إلى مركز الطوارئ في أبو فلاح وشرع الأطبّاء في فحصه، لكنّهم توقّفوا عندما أدركوا أنّه لم يعد على قيد الحياة. [...] في تلك الأثناء، وصل إلى العيادة ثلاثة جرحى آخرين [...] ثمّ وصل بعدهم جهاد أبو نعيم، الذي أصيب في صدره وكانت حالته خطرة للغاية.
>
> لن أنسى أبدًا إصابة أوس. حتّى أقاربه لم يتمكّنوا من التعرّف عليه. الشخص الوحيد الذي استطاع التعرّف عليه كان مدرّبه في الكاراتيه، الذي عرفه من حذائه. كما لن أنسى أبدًا مشهد الأطفال في داخل المدرسة. أتذكّر جيّدًا أنّ عددًا منهم كان يبكي بشدّة عندما وصلتُ إلى المدرسة. حتّى أنّني رأيتُ ولدًا يتبوّل على نفسه بينما كنّا نغلق الأبواب لحمايتهم. رغم أنّني أتطوّع في تقديم الإسعاف الأوّليّ منذ سنوات عديدة، إلّا أنّ هذه كانت المرّة الأولى في حياتي التي أتعامل فيها مع إصابة مثل إصابة أوس. منذ تلك الحادثة القاسية فقدتُ شهيّتي وأعاني من الأرق وأجد صعوبة في النوم".
>
> **إلى الإفادة الكاملة**

مؤسسات التعليم العالي منذ تشرين الأول 2023

بعد السابع من تشرين الأول 2023 مباشرة، انتقلت معظم مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية إلى التدريس عن بُعد. وكان ذلك، من جملة أسباب أخرى، بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على الحركة والتنقل في الضفة. ومنذ ذلك الحين، يجري التدريس في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية بصورة تناوبية ما بين التدريس الوجاهي والتدريس عن بُعد. وفي فترات معينة، يتم اتخاذ القرار كل صباح، وفقًا للأوضاع في الطرق. بالتوازي مع ذلك، حصل تصعيد حاد في العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد أفراد الهيئات التدريسية والطلبة، بما في ذلك التنكيل بشخصيات ذات تاريخ بارز في النشاط السياسي، اقتحام المؤسسات، تنفيذ اعتقالات واسعة وتعسفية في صفوف الهيئات التدريسية والطلبة.

بعد خمس سنوات من احتلال الأراضي في العام 1967، صادق الحكم العسكري على إقامة جامعة بيرزيت في منطقة رام الله. ومنذ تأسيسها، تدخّلت إسرائيل في صياغة المنهاج التعليمي لهذه الجامعة، منعت افتتاح وتدريس مساقات اعتبرتها عامل تنمية وتعزيز للوعي الوطني، كما أغلقت الجامعة لفترات طويلة بسبب التنظُّم والنشاط السياسيين في أروقتها. منذ العام 2002 وحتى أيار 2026، اقتحم الجيش الإسرائيلي الجامعة 26 مرة على الأقل، كانت سبع منها على الأقل منذ تشرين الأول 2023. وخلال تلك الفترة، نظّم طلبة الجامعة اجتماعات ومسيرات تضامنية مع سكان قطاع غزة واحتجاجًا على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل. وبين تشرين الأول 2023 وأيار 2026، اعتقلت إسرائيل 370 طالبًا من جامعة بيرزيت؛ كان معظمهم من الناشطين في الحركات الطلابية، بينما اعتُقل آخرون بسبب منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي. وحتى أيار 2026، كان 120 منهم لا يزالون رهن الاعتقال. وتلقى بعض المُفرَج عنهم أوامر تمنعهم من العودة إلى الحرم الجامعي، فيما قيل لبعضهم إنهم سيُعتَقلون مجددًا إنْ عادوا إليه.

في 8.11.23، داهمت قوات إسرائيلية جامعة بيرزيت واعتدت على أحد الحراس وعاثت تخريبًا في مكتب إحدى الكتل الطلابية وصادرت أعلامًا واقتحمت مساكن الطلبة. وفي 22.2.24، اقتحمت قوات إسرائيلية بملابس مدنية الحرم الجامعي واعتقلت رئيس مجلس الطلبة، إلى جانب عضو آخر في المجلس. وفي 22.9.25، اعتدى جنود على أفراد طاقم أمن الحرم الجامعي وألحقوا أضرارًا بالممتلكات ووزّعوا منشورات تضمنت تهديدات للطلبة وللجامعة. وجاء في أحد تلك المنشورات إن "نشاط الكتلة (الطلابية) هو نشاط إرهابي" قد يعرّض مستقبل الطلبة للخطر.

في 6.1.26، وخلال فعالية طلابية دعمًا للأسرى السياسيين، اقتحمت قوة عسكرية كبيرة الحرم الجامعي. وفي أثناء الاقتحام، أطلق الجنود الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه الطلبة والمباني التي حاولوا الاحتماء فيها. ونتيجة لذلك، أُصيب 41 طالبًا، نُقل 11 منهم إلى المستشفى؛ تسعة منهم أُصيبوا بالرصاص الحي، وكان اثنان في حالة خطرة. وفي إفادة أدلت بها لبتسيلم، وصفت الطالبة "ك.ك."، التي كانت في الحرم الجامعي في ذلك اليوم، عملية الاقتحام. وبسبب خشيتها من التنكيل بها، طلبت عدم الكشف عن هويتها:

> **"[أنا وصديقتي] جلسنا على الأرض قرب مبنى التسجيل والاستقبال، في منطقة تُدعى "كمال ناصر" وبدأنا بتناول الطعام. وفجأةً، رأيتُ مركبة عسكريّة تقترب من جهة الجنوب، من ناحية كلّيّة إدارة الأعمال. واصلت المركبة تقدّمها حتّى وصلت إلى ميدان كمال ناصر وتوقّفت هناك. ظننتُ في البداية أنّها ستدور حول الميدان وتكمل طريقها. لم أفهم حقًّا ما يجري. لكن حينئذٍ توقّفت المركبة ونزل منها جنديّ وصوّب على الفور بندقيّته نحونا، نحن الطلّاب الذين كنّا منتشرين في المكان. كنتُ لا أزال غير مدركة لما يحدث، حتّى جاء شابّ وبدأ يصرخ بنا أن نبتعد من هناك.**

> **[...] حين كنّا داخل المبنى، بدأنا نرى دخانًا يتصاعد من قنابل الغاز قبالة مبنى كلّيّة العلوم. تغلغل الدخان أيضًا إلى داخل المبنى الذي كنّا فيه وبدأ عدد من الطلّاب يعانون من جرّاء استنشاق الغاز. في تلك اللحظة، انتشر خبر بين الطلّاب مفاده أنّ الجنود موجودون قرب مبنى كلّيّة العلوم وأنّ هناك اشتباكات بين بعض الطلّاب والجنود. بعد ذلك مباشرة، بدأتُ أسمع دويّ إطلاق نيران حيّة في داخل الجامعة وصراخًا، ربّما كان صادرًا عن أحد الطلّاب المصابين.**
>
> **بقينا عالقين داخل المبنى لمدّة تزيد عن نصف الساعة ولم نجرؤ على الخروج، لأنّ جنود الاحتلال كانوا منتشرين في أنحاء الحرم الجامعيّ. طوال ذلك الوقت، كانت هنالك طالبات لم يتوقّفن عن البكاء من شدّة الخوف. في النهاية، أبلغنا المحاضر بأنّ الجنود قد انسحبوا من الحرم الجامعيّ وأنّ بإمكاننا الخروج.**
>
> **كنتُ مصدومة من كلّ ما حدث، لكنّ اللحظة الأكثر رعبًا كانت في البداية عندما صوَّب الجنديّ بندقيّته نحوي. في تلك الليلة وجدتُ صعوبة بالغة في النوم. لم يخطر ببالي يومًا أن تقوم قوّات الاحتلال بمداهمة حرم الجامعة في وسط النهار، في وقت يتواجد فيه عدد كبير جدًّا من الطلّاب هناك". [إلى الإفادة الكاملة]**

إخفاء الرموز الهويّاتية في الحيّز العام واستبدالها: العَلَم

مرّ المسعى الإسرائيلي الممتد منذ سنوات طويلة لحظر الرموز الوطنية الفلسطينية في الحيّز العام، وإحلال رموز إسرائيلية أو يهودية مكانها، بمراحل عديدة خلال العقود الأخيرة. ولعل المثال الأبرز على ذلك هو التعامل مع العلم الفلسطيني. خلال الانتفاضة الأولى، حظرت إسرائيل فعليًّا رفع العلم الفلسطيني وتعاملت معه بوصفه "رمز منظمة التحرير الفلسطينية"، التي كانت تصنّفها حينذاك "منظمة إرهابية". وكان مجرد رفع العلم يُستخدَم ذريعة لتنفيذ اعتقالات ومُصادَرات ومُحاكَمات. وبعد اتفاقيات أوسلو والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، تغيرت مكانة المنظمة وتراجع، تبعًا لذلك، استخدام إسرائيل رفع العلم الفلسطيني في حد ذاته ذريعة للعقاب.

لكنّ العلم الفلسطيني عاد، خلال السنوات الأخيرة، وبصورة أكثر قوة تحديدًا منذ تأدية الحكومة الإسرائيلية الـ37 اليمين الدستورية في العام 2022، ليصبح العلمُ هدفًا رئيسيًا لسياسات الإنفاذ والعقاب الإسرائيلية. فعلى الرغم من عدم وجود حظر شامل في القانون الإسرائيلي على رفع العلم الفلسطيني، تعمل الشرطة وسلطات إنفاذ القانون بصورة متكررة على إزالته، بذريعة أنه قد يشكل إخلالا بسلامة الجمهور، يثير التعاطف مع منظمة إرهابية، يولّد خشية من الإخلال بالنظام. وهكذا، عاد مجرد ظهور الهوية الوطنية الفلسطينية في الحيّز العام ليكون، مرة أخرى، هدفا للرقابة والقمع والتجريم.

في أيار 2022، جرى توثيق جنود وهم يحمون مجموعة من المستوطنين أثناء إنزالهم علمًا فلسطينيًا في حوّارة. يظهر الجنود، في التوثيق، وهم يصوّبون أسلحتهم نحو فلسطينيين كانوا يمرّون بالمكان. وفي الشهر نفسه، وُثّقت على نطاق واسع اعتداءات عنيفة نفذها ناشطون يمينيون وأفراد الشرطة ضد متظاهرين كانوا يحيون ذكرى النكبة ويرفعون الأعلام الفلسطينية في جامعات مختلفة في أنحاء البلاد. وبعد بضعة أشهر، في كانون الثاني 2023، أعلن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، أنه أصدر تعليمات إلى الشرطة بإزالة أي علم فلسطيني يُرفع في الحيّز العام. وفي الفترة نفسها، طُرح في الكنيست مشروع قانون يحظر رفع "أعلام دول العدو، بما في ذلك علم السلطة الفلسطينية، في الهيئات والمؤسسات التي تمولها الدولة أو تدعمها". وفقًا لتعليمات، جعلت الشرطة من مصادرة الأعلام واستخدام العنف المفرط ضد من يرفع العلم الفلسطيني ممارسة روتينية عادية. بعد أن حظرت الشرطة رفع الأعلام الفلسطينية خلال الفعاليات، أُلغيت في العام 2025، وللمرة الأولى منذ العام 1998، "مسيرة العودة" في الجليل الأسفل لإحياء ذكرى النكبة. وفي آذار 2026، اعتقلت الشرطة مواطنة إسرائيلية من سكان "حريش" بزعم احتفاظها بعلم فلسطيني في منزلها. وإلى جانب الجهود الرسمية، وُثّقت حالات لا تُحصى قام فيها مستوطنون باقتلاع أعلام فلسطينية وأجبروا سكانا فلسطينيين على إنزال الأعلام عن منازلهم.

في موازاة الهجوم على العلم الفلسطيني، امتلأ الحيّز العام بالأعلام الإسرائيلية. ففي نيسان 2024، أطلقت منظمات استيطانية "مشروع الأعلام". أفاد باحثو بتسيلم بأن الضفة الغربية أغرقت بعشرات آلاف الأعلام الإسرائيلية التي رُفعت على امتداد الشوارع الرئيسية، بما في ذلك عند مداخل أملاك خاصة وعلى بوابات قرى فلسطينية. وإضافة إلى الأعلام، أغرق المستوطنون أنحاء الضفة الغربية بكتابات الغرافيتي (الكتابة على الجدران) التي تحمل رسم "نجمة داود" ومجسمات معدنية ضخمة للنجمة، سواء عند مفترقات الطرق وفي المناطق الواقعة بين القرى والبلدات الفلسطينية، أو داخل البلدات الفلسطينية نفسها، وأحيانًا في داخل منازل السكان الفلسطينيين. وفي إفادة أدلى بها لبتسيلم في حزيران 2025، شرح عبد أبو عواد (50 عامًا)، وهو أب لستة من سكان تجمّع خربة سمرة، كيف أنّ مجرد وجود الأعلام الإسرائيلية في الحيّز الفلسطيني يشكل، في نظر المستوطنين، مُبرِّرًا لتصعيد العنف ضد السكان الفلسطينيين:

> **"نصبوا عشرات الأعلام الإسرائيلية قبالة خيامنا ويمنعوننا، بل ويمنعون مواشينا أيضًا، من الاقتراب منها. وإذا سقط أحد الأعلام التي غرسوها في أي مكان، حتى وإن أسقطته الريح أو لامسته نعجة، يعربدون ويتهموننا نحن بذلك". إلى الإفادة كاملة**

خلال هذه الفترة، أضيف إلى "مشروع الأعلام" عدد لا يُحصى من الاستخدامات الأخرى للعلم الإسرائيلي كأداة تظاهرية لاستعراض الفوقية اليهودية. فقد نُشرت، خلال السنوات الأخيرة، التقطها جنود وأفراد شرطة وسجّانون صورٌ لمعتقلين وأسرى فلسطينيين يقفون أمام أعلام إسرائيلية، وكان الأسرى في كثير من الأحيان مقيّدي الأيدي ومعصوبي الأعين. وفي إفادات مختلفة قُدمت إلى بتسيلم، وصف

أسرى كيف طالبهم الجنود والسجّانون، في إطار التنكيل الواسع ضدهم في مرافق الاحتجاز، بتقبيل العلم الإسرائيلي، وكيف قوبل رفضهم بعنف مفرط. وفي نيسان 2026، انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو ظهر فيها جنود يحتفلون بيوم استقلال إسرائيل"، على خلفية الدمار الكامل في قطاع غزة. وظهرت في المقاطع أعلام إسرائيلية ضخمة عُلقت على أنقاض المباني، وألعاب نارية أُطلقت من فوق أسطحها، وجنود يحتفلون وسط الركام. وبالتوازي، نُشر مقطع مشابه ظهر فيه جنود الكتيبة 21 في الجيش الإسرائيلي يقيمون مراسم "يوم الذكرى" في قلب مخيم طولكرم للاجئين شمالي الضفة الغربية، على خلفية الدمار الهائل الذي ألحقوه بالمخيم، فيما كانت الأعلام الإسرائيلية "تزيّن" المباني التي نجت وبقيت قائمة.

المسّ بحرية التعبير وحرية الصحافة

المراقبة والاعتقالات بسبب النشر على شبكات التواصل الاجتماعي

خلال العام 2025، انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي الفلسطينية صورة للافتة عُلقت عند مدخل منزل فلسطيني في مدينة طوباس في شمال الضفة الغربية، بعدما اعتقل جنود، بحسب التقارير، أحد أفراد الأسرة. وقد كُتب في اللافتة باللغة العربية: "نحن نراقب ما تفعلونه على الإنترنت [...] إن ترويج محتوى تحريضيّ أو كتابة محتوى تحريضيّ أو نشر محتوى تحريضيّ على الإنترنت يُشكل جريمة إرهابية بكل معنى الكلمة وقد يعرّضكم للاعتقال والسجن، كما حدث في هذا المنزل. ها قد حذّرناكم".

منذ تشرين الأول 2023، كثفت إسرائيل عمليات التحقيق والاعتقال والملاحقة بحق الفلسطينيين من مواطني إسرائيل وسكان شرقي القدس بسبب نشاطهم على شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما على خلفية التعبير عن التضامن مع سكان قطاع غزة أو مشاركة مضامين دينية. ووفقًا لمعطيات قدمها مركز "عدالة" إلى "حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي"، قدمت، بين 7 تشرين الأول 2023 و1 أيار 2024، 109 لوائح اتهام ضد فلسطينيين من سكان شرقي القدس بتهمة ما عرفته إسرائيل بأنه "تحريض على الإرهاب". وهذا عدد يفوق مجموع لوائح الاتهام التي قدمت بتهمة التحريض ضد الفلسطينيين من مواطني إسرائيل وسكان شرقي القدس معا خلال الأعوام 2018ـ2022.

وأفاد سكان شرقي القدس بأنه منذ تشرين الأول 2023، بات أفراد قوات الجيش والشرطة المتمركزون عند شبكة الحواجز والإغلاقات في شرقي القدس يطالبونهم، أكثر مما كانوا يفعلون في السابق، بتسليم هواتفهم لفحص مراسلاتهم عبر التطبيقات ومنشوراتهم على شبكات التواصل الاجتماعي. وفي استطلاع أجراه "حملة" خلال العام 2024، أفاد ربع المشاركين من سكان شرقي القدس بأنهم، بسبب

تعزيز المراقبة من جانب السلطات الإسرائيلية، قرروا حذف شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة من هواتفهم خشية تجريمهم. وقال نحو 65% من المشاركين في الاستطلاع إنهم يشعرون بأن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي يعرّضهم لخطر شخصي، فيما أفاد نحو الثُّلث بأن خشيتهم الرئيسية هي من مراقبة السلطات الإسرائيلية لهم.

لا يقتصر هذا الواقع على شرقي القدس. فوفقًا لسلسلة من التحقيقات الصحفية ومنشورات منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من العقد الأخير، وكذلك تقارير إسرائيلية رسمية، تراقب السلطات الإسرائيلية باستمرار النشاط في الحيّز الرقميّ الفلسطيني وتتدخل فيه مستخدمةً أدوات تكنولوجية، تشمل الذكاء الاصطناعي، لمسح المضامين المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي وجمعها، فضلًا عن أدوات تتيح اختراق الحسابات الخاصة. ووفقًا لهذه المنشورات، تستخدم السلطات الإسرائيلية بعض هذه الأدوات لنشر المعلومات المضللة والدعاية على الشبكات. ومن الأمثلة على نشر الجيش دعاية عبر الإنترنت، تأسيس هيئة عسكرية تحمل اسم "مركز عمليات الوعي". وقد أنشئ هذا القسم عام 2005 لشن وإدارة عمليات سرية، في إطار الحرب النفسية، ينفذها الجيش الإسرائيلي في الحيّز الرقمي وتستهدف فئات من الجمهور في الأراضي المحتلة وأخرى من الجمهور الدولي، على حد سواء.

الصحافة

منذ بدء سريانه في آب 1967، قضى الأمر العسكري رقم 101 بإلزامية الحصول المسبق على موافقة قائد عسكري على نشر أو توزيع أي مادة تحمل "معنىً سياسيًا" في الأراضي المحتلة. ومنذ ذلك الحين، وخصوصًا خلال الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987، أغلقت إسرائيل بصورة منهجية مؤسسات إعلامية فلسطينية واعتقلت صحفيين بشبهة "التشجيع على الانتفاض". وبعد عملية أوسلو والنقل الجزئي للصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية، أتمت مأسسة نظام رقابة متعدد المستويات. وفي هذا الإطار، بدأت السلطة الفلسطينية، بناء على مَطالب إسرائيل، بممارسة الرقابة على كتب لمثقفين فلسطينيين، بل ومصادرتها، إلى جانب اعتقال صحفيين فلسطينيين.

إضافة إلى آليات الرقابة التي تقيّد عملهم، يتعرض الصحفيون الفلسطينيون العاملون في الضفة الغربية، باستمرار، لاعتداءات القوات الإسرائيلية. ففي أيار 2022، مثلًا، أطلق جنود النار على رأس شيرين أبو عاقلة وقتلوها عند مدخل مخيم جنين للاجئين. وكانت أبو عاقلة (51 عاما عند مقتلها) صحفية فلسطينية - أمريكية تعمل مراسلة لشبكة "الجزيرة". وصلت إلى المكان يومذاك لتغطية اقتحام إسرائيلي للمخيم. وكما تُظهر مقاطع الفيديو المصورة أثناء الحادثة، كانت أبو عاقلة، سوية مع صحفي آخر أُصيب في كتفه، يرتديان سترتين زرقاوين تحملان كلمة "PRESS". في صباح ذلك اليوم، سارع

رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، نفتالي بينيت، إلى الزعم بأن هناك "احتمالًا كبيرًا" بأن "مسلحين فلسطينيين أطلقوا النار عشوائيًا" هم المسؤولون عن مقتلها. غير أن تحقيق بتسيلم، وكذلك سلسلة من التحقيقات الصحفية التي أجرتها بعض أبرز وسائل الإعلام في العالم، أظهرت أن هناك مؤشرات قوية على أن إطلاق النار جاء من قوات الجيش التي كانت تبعد نحو مئتي متر عن المكان الذي وقفت فيه أبو عاقلة.

منذ تشرين الأول 2023، كثّف الجيش الممارسات الروتينية المتمثلة في الاعتداء على الصحفيين والتنكيل بهم، مصادرة معداتهم المهنية وتدميرها، اعتقالهم بصورة تعسفية ومنع دخولهم إلى مناطق مختلفة في الضفة الغربية لإجراء الجولات والتوثيق. ووفقا لبيانات لجنة حماية الصحفيين (CPJ)، اعتقلت إسرائيل، بين تشرين الأول 2023 وشباط 2026، ما لا يقل عن 60 صحفيًا من سكان الضفة الغربية وشرقي القدس، من بينهم نحو عشرة صحفيين اعتُقلوا بعدما غطوا وصول المصلين إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان عام 2025. ووفقًا لمنظمة "مراسلون بلا حدود" (RSF)، شهدت القيود التي تفرضها إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حركة الصحفيين في الضفة الغربية تشديدًا منذ تشرين الأول 2023، ما حال دون وصولهم إلى البؤر الرئيسية للعنف الإسرائيلي، مثل مخيمات اللاجئين في شمال الضفة. وخلال نحو شهر منذ بدء عملية "الجدار الحديدي" عام 2025، وثّقت المنظمة ما لا يقل عن 20 اعتداءً متعمّدًا على عاملين في وسائل الإعلام في المناطق التي شملتها العملية.

في العام 2019، أطلق جنود حرس الحدود النار على معاذ العمارنة، وهو مصوّر صحفي من سكان مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم، بينما كان يغطي مظاهرة في قرية صوريف قرب الخليل، فأصابوه في وجهه وتسببوا بفقدانه البصر في إحدى عينيه. بعد ذلك بأربع سنوات وبعد أيام قليلة من السابع من تشرين الأول، اعتُقل خلال اقتحام عسكري عنيف لمنزله. وفي إفادة أدلى بها لبتسيلم، وصف العمارنة (36 عامًا)، وهو أب لثلاثة، اعتقاله والتحقيق معه:

> **"في يوم 16.10.23، عند الساعة 3:30 فجرًا، انقضّت قوّة عسكريّة على منزلي الواقع في حيّ السلام في مخيّم الدهيشة. قلتُ للجنود إنّ الباب مفتوح وغير مقفل، لكنّهم أمروني بالتزام الصمت، فجّروا الباب واندفعوا إلى الداخل. كان عددهم نحو 20 جنديًّا. قلتُ للضابط إنّ هناك أطفالًا نائمين في المنزل، وإنّني سأفعل كلّ ما يطلبونه. حملتُ بطاقة هويّتي ورفعتُ يدَيَّ. أعطيتُه بطاقة هويّتي وسألتُه عمّا يريد، فقال: "أريد معاذ". وقال إنّ هناك قرارًا باعتقالي. أمروني بإحضار زوجتي وأطفالي إلى غرفة الاستقبال، ثمّ أخذني إلى المرحاض، وهناك تحدّثتُ عبر الهاتف الخلويّ الخاص بالجنديّ مع ضابط من "الشاباك". أخذ الضابط يهدّدني، وعندما سألتُه عمّا يريده، قال إنّني أحرّض ضدّ الدولة وإنّهم سيربّونني. فقلتُ له إنّني مريض وإنّني فقدتُ عيني بسببهم. فور المحادثة القصيرة مع الضابط قيّدوا يدَيَّ خلف ظهري بالأصفاد، دون أن يغطّوا عينيّ، ثمّ اقتادني**

> **الجنود إلى الشارع باتّجاه سيّارات الجيب العسكريّة، مسافة تُقدَّر بنحو 700 متر [...] بعد يومين من اعتقالي نُقلتُ إلى سجن عوفر، غرب رام الله. اقتادوني إلى مركز الشرطة، حيث استجوبني محقّق بزيّ مدنيّ، سألني عن منشوراتي على فيسبوك وعن عملي الصحفيّ. كان معظم التحقيق على شكل تهديدات. قال إنّهم في غزّة يقتلون الأطفال وسوف يقتلون أطفالنا أيضًا. " إلى الإفادة الكاملة**

اعتُقل سامي الساعي، وهو صحفي من سكان طولكرم، في شباط 2024 عندما داهم جنود منزله بزعم أنه يشكّل "تهديدًا للأمن القومي". لم تُبلغه السلطات بالتهم الموجهة إليه، كما حُرم من الاطلاع على مواد ملفه. وفي إفادة أدلى بها لبتسيلم، روى الساعي (46 عامًا)، وهو أب لستة، تفاصيل التنكيل الذي تعرض له خلال 16 شهرًا من الاعتقال الإداري:

> **"الشرطي الذي حقق معي عرّف نفسه باسم "خالد" واتهمني بالانتماء إلى حركة حماس وتقديم المساعدة لمجموعة من المسلحين الفلسطينيين. أنكرت التهمتين [...] في العيادة، استقبلني طبيب وسألني: "هل أنت من حماس؟". أجبتُ بأنني صحفي. قال الطبيب إنهم "سيغتصبون كل من ينتمي إلى حماس"، وقال باللغة العربية عبارات مثل "سوف ننكحهم". بعد ذلك فحصني، ثم اصطحبني عناصر حرس الحدود وأعادوني إلى المعبر [...] بعد أن خلعت ملابسي بالكامل، اقتادوني بضعة أمتار، ثم أمرني أحدهم بالركوع على الأرض في وضعية السجود. بدأ عناصر مصلحة السجون بركلي وضربي بقبضاتهم وبجهاز قياس المغناطيسية (ماغنومتر) ثم ركلوني على كل أنحاء جسدي. استمر التنكيل لفترة طويلة وسمعتهم يحذرون بعضهم البعض من كاميرات المراقبة المثبتة على الجدران. [...] كنت منهكًا للغاية لدرجة أنني ألقيت بنفسي على الأرض ووجهي إلى الأسفل، فبدأوا بضربي مرة أخرى. جلس أحدهم على ظهري وداس آخر على رأسي بينما حاول الثالث إدخال جسم صلب في فتحة شرجي. [...] بعد إطلاق سراحي بحوالي 40 يوماً، قررت بعد الكثير من التردد أن أروي على شبكات التواصل ما فعلوه بي. تحدثت عن التنكيل الذي تعرضت له أثناء الاعتقال وعن معاملة أفراد مصلحة السجون ولم أتردد حتى في الحديث عن الاغتصاب، على الرغم من أن أمورًا من هذا النوع تعتبر لدينا من المحرمات ولا يجوز الحديث عنها." إلى الإفادة الكاملة**

بالتوازي مع تصاعد العنف المباشر ضد الصحفيين، دفعت الحكومة الإسرائيلية بسلسلة قوانين تهدف إلى حظر عمل وسائل الإعلام بغية إسكات الأصوات الناقدة، وخصوصًا الأصوات الفلسطينية، في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي إطار ذلك، اقتحم الجيش الإسرائيلي في أيلول 2024 مكاتب قناة "الجزيرة" في رام الله وهي من أبرز المؤسسات الإخبارية في العالم العربي وصادر معدات صحفية وأصدر أمرًا بإغلاقها.

الاعتقالات والسَّجن

منذ احتلال الأراضي عام 1967، اعتقلت إسرائيل أكثر من 800,000 فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد سُجن نحو 600,000 منهم لفترات طويلة، بمن فيهم عدد كبير من قيادات المجتمع والقيادات السياسية، وتعرض كثيرون منهم للسجن مرارًا خلال حياتهم. وتواصل الأذرع الإسرائيلية المختلفة ملاحقة الأسرى السياسيين حتى بعد الإفراج عنهم، من خلال الاقتحامات المتكررة لمنازلهم واستدعائهم المتواصل للتحقيق والتنكيل بأفراد عائلاتهم وتوجيه التهديدات إليهم بشأن أي مشاركة لهم في نشاط سياسي أو مجتمعي.

على مر السنين، جمعت بتسيلم إفادات عديدة حول التعذيب الذي تعرض له معتقلون وأسرى فلسطينيون في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية. ولم تستخدم إسرائيل هذه الممارسات للعقاب فحسب، بل أداة ردع واسعة النطاق، أيضًا، لتبيّن للناس أن أي مشاركة في نشاط سياسي أو مدني قد تنتهي بالسجن من دون محاكمة، غالبًا ما يكون مصحوبا بعنف شديد.

منذ تشرين الأول 2023، وسّعت إسرائيل استخدام منظومة السجون كوسيلة للقمع والترهيب موجهة ضد الأفراد وضد المجتمع الفلسطيني بأسره. إضافة إلى الآلاف من سكان قطاع غزة ممن كانوا يتواجدون في إسرائيل للعمل بتصاريح، فقد اعتقل أكثر من 7,000 فلسطيني خلال حملة الاعتقالات الجماعية التي نفذتها إسرائيل في الضفة الغربية بين تشرين الأول 2023 وآذار 2024. وكان من بينهم ممثلو جمهور ومشرّعون مندوبون عن الأحزاب الفلسطينية، نشطاء في الدفاع عن حقوق الإنسان، محاضرون أكاديميون، طلاب وصحفيون. وفي تموز 2024، كان نحو نصف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، من دون محاكمة ومن دون إمكانية الدفاع عن أنفسهم في مواجهة الاتهامات الموجهة إليهم. وإلى جانب المعتقلين من قطاع غزة ومن داخل إسرائيل، تعرض معتقلو الضفة وأسراها، ولا يزالون يتعرضون، لتنكيل متواصل في مرافق الاعتقال والسجون الإسرائيلية التي تحولت، بعد السابع من تشرين الأول مباشرة، إلى شبكة من معسكرات التعذيب. وحتى حزيران 2026، توفي 32 معتقلًا وأسيرًا من سكان الضفة الغربية في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية، إضافة إلى 52 من سكان قطاع غزة و6 من الفلسطينيين مواطني إسرائيل (للمزيد، انظروا فصل "العنف وبث الرعب").

موقع السلطة الفلسطينية

عقب استهداف إسرائيل القيادة الفلسطينية بعد احتلال المناطق في 1948و نفيها إلى الأردن، انتقل جانب كبير من التمثيل السياسي الدولي للفلسطينيين إلى خارج مناطق فلسطين، ولا سيما إلى الدول العربية والساحة الدولية. ومع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ثم اعتراف المجتمع الدولي بها عام 1974 ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني (قرار الأمم المتحدة رقم 3236)، بدأ يتكرس تمثيل سياسي فلسطيني مستقل في الساحة الدولية.

في سنوات الـ 90 من القرن الماضي، في إطار اتفاقيات أوسلو، منحت إسرائيل السلطة الفلسطينية، التي تشكّلت في معظمها من كوادر منظمة التحرير، سيطرة جزئية على إدارة شؤون الحياة في مناطق محدودة من الضفة الغربية وقطاع غزة، بزعم أن ذلك يشكّل أساسًا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. لكن إسرائيل احتفظت عمليًا بالصلاحيات المركزية في المجالات الجوهرية، ومنها السيطرة على حركة السكان في الحيز بأسره وجميع جوانب النشاط الأمني، كما ظلت قابضة على الصلاحيات الأساسية وتُملي حدود ونطاق عمل السلطة. وفي مجالات أخرى، أُلقيت على عاتق السلطة مسؤوليات مدنية واسعة بوصفها الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات العامة للسكان الفلسطينيين.

منذ توقيع الاتفاقيات، وخصوصًا منذ الانتفاضة الثانية، تحرم إسرائيل السلطة الفلسطينية من القدرة على حماية السكان الذين يُفترض أن تمثلهم، حتى في المناطق التي تُعرّف ظاهريًا بأنها خاضعة لسلطتها الكاملة. وترافَق تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين مع هجوم إسرائيلي مباشر ومتواصل على أجهزة السلطة نفسها: فعلى مر السنين، اعتقلت إسرائيل عشرات المشرّعين الفلسطينيين ووضعتهم رهن الاعتقال الإداري، ما أدى إلى شل مؤسسات السلطة لفترات طويلة. وفي الوقت نفسه، فرضت إسرائيل على السلطة قيودًا اقتصادية قاسية وضعتها أمام صعوبات متفاقمة في تمويل موازنتها والخدمات العامة المقدمة لسكان الضفة ورواتب العاملين في القطاع العام (للمزيد، انظروا فصل "الخنق الاقتصاديّ").

وتستخدم إسرائيل حقيقة أنه يُسمَح لموظفي السلطة بحمل ألقاب رسمية وإطلاق تصريحات دبلوماسية، يتمتعون بامتيازات تُمنَح للدبلوماسيين عادة، يجرون زيارات دولية تحظى بتغطية إعلامية، لكي تعزز الوهم القائل إن السلطة الفلسطينية تتمتع بقوة سياسية أو بسيادة فعلية. في الواقع، تُخضع إسرائيل السلطة الفلسطينية لاحتياجاتها هي وتقيّد خطواتها. وقد أدت التدابير التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2023 إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق للسلطة. وأصبحت محاولة القضاء عليها أكثر وضوحًا من أي وقت مضى؛ إذ أعلن الوزير سموتريتش، على سبيل المثال، أن هدفه هو "إسقاط سلطة الشر والإرهاب المسماة السلطة الفلسطينية".

وعلى خلفية حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة وتصاعد العنف الإسرائيلي في الضفة الغربية، هبطت معدلات التأييد الجماهيري للسلطة الفلسطينية ولرئيسها، محمود عباس، بصورة كبيرة جدًا ولا يُنظر إليهما باعتبارهما قادرين وجديرين بتمثيل وحماية الجمهور الفلسطيني.

هـ. تطهير عِرقيّ واستيلاء على الحيّز: سلب، نهب وتهجير

مقدمة

منذ حزيران 1967، نهبت إسرائيل أكثر من مليوني دونم في الضفة الغربية، أي ما يزيد عن ثُلث مساحتها الإجمالية، وسلبت الفلسطينيين أراضيهم. تؤدي آلية تدمير الحيز والاستيلاء عليه، التي تستخدمها إسرائيل في الضفة الغربية إلى إغلاق مساحات متزايدة من الأراضي أمام الفلسطينيين، بالتوازي مع تشكيلها حيّزًا متصلًا وآمنًا لليهود. وتشمل هذه الآلية وسائل بيروقراطية رسمية، مثل إصدار الأوامر العسكرية وإعلان الأراضي "مناطق إطلاق نار" أو "مناطق عسكرية مغلقة" أو "محميات طبيعية" أو "أراضي دولة"، إلى جانب آليات "مدنية" تقودها ميليشيات المستوطنين التي تستخدم العنف بصورة متكررة وقاسية بهدف ترويع السكان الفلسطينيين. والهدف من هذا كله هو تطبيق سياسة إسرائيلية في صُلبها التطهير العرقي بحق الضفة الغربية، تهجير التجمّعات الفلسطينية من أماكن سكنها بواسطة العنف، التدمير والنهب ثم الاستيلاء اليهودي على المناطق الي يتم إفراغها من سكانها.

أقامت إسرائيل على الأراضي التي احتلتها نحو 500 مستوطنة وبؤرة استيطانية، من بينها 146 مستوطنة تعترف بها رسميًا إذا أُضيفت إليها شرقي القدس، فعندئذ يكون العدد أكبر بكثير. يشمل هذا العدد نحو 12 حيًا يهوديًا أقيم بمبادرة من الدولة منذ سنوات الـ 70، من بينها: جيلو، بسجات زئيف، راموت، والتي كان الهدف منها ضمان أغلبية يهودية في القدس وتكريس تواصل جغرافي، إضافة إلى إقامة مجمعات استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية، مثل "شمعون هتصديق" على أراضي الشيخ جراح، أو مجمعات المستوطنين في منطقة سلوان. نتيجة لذلك، تُعدّ مساحة تبلغ نحو 540,000 دونم من أراضي الضفة الغربية، وهي مناطق نفوذ المستوطنات، حيّزًا محظورًا على الفلسطينيين وتشكل، وحدها، نحو 10% من مساحة الضفة الغربية. وحتى نهاية عام 2024، كان يعيش في مجمل هذه الأراضي المغلقة أمام الفلسطينيين 737,332 مستوطنًا.

بحسب معطيات بتسيلم، بالإضافة إلى المستوطنات "الرسمية"، أُقيمت على مر السنين 405 بؤر استيطانية في أنحاء الضفة الغربية المختلفة. ولا تعترف بها إسرائيل رسميًا، لكنها تساعد في إقامتها. ووفقًا لمعطيات "كيرم نفوت"، فإن 239 منها هي "بؤر مزارع" تشكّل عاملًا رئيسيًا في الاستيلاء المتسارع على الحيّز الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة.

منذ احتلال الضفة الغربية، عملت إسرائيل باستمرار على توسيع الحضور والسيطرة اليهوديين في المنطقة، على حساب التقليص الدائم للمناطق التي يتاح فيها العيش الفلسطيني، الفردي والجماعي،

مستخدمة أساليب مختلفة للسيطرة والتهجير والسلب. وقد كان تشكيل حكومة اليمين المتطرف في كانون الأول 2022، والتطرف الحاد الذي حصل في مستويات العنف الإسرائيلي منذ تشرين الأول 2023، مؤشرًا على التسريع الحاد لعملية التطهير العرقي في الضفة الغربية. ويتم تطبيق عمليات تدمير الحيز والاستيلاء عليه اليوم من خلال هجوم منسق على مجمل مقومات الحياة الفلسطينية، والهدف منها هو تسريع عمليات سلب السكان الفلسطينيين أراضيهم وحشرهم في جيوب حضرية مكتظة ومنفصلة عن بعضها البعض وإتاحة الاستيلاء اليهودي على مناطق واسعة من الضفة الغربية.

يبرز تصعيد السياسة الإسرائيلية في مسارين رئيسيين: الأول، هو السيطرة المدروسة على الآليات البيروقراطية، الاقتصادية والقانونية التي تتيح نهب مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية؛ والثاني، هو إضفاء الشرعية على العنف المتطرف والمنهجي الذي تمارسه ميليشيات المستوطنين، انطلاقًا من بؤر استيطانية تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي في الضفة الغربية. وينغّص هذا العنف حياة الفلسطينيين ويؤدي إلى تهجيرهم من منازلهم وسلب أراضيهم، ما يتيح لليهود الاستيلاء على الأراضي المنهوبة من سكانها الفلسطينيين. وحتى تموز 2026، استولت إسرائيل، بواسطة ميليشيات المستوطنين، على أكثر من 1,070,000 دونم، أي 18% من مساحة الضفة الغربية. وإضافة إلى ذلك، يفيد تقرير "سلام الآن" و"كيرم نفوت" بأن 185 بؤرة استيطانية جديدة أقيمت في الضفة الغربية بين 2023 و2025، منها نحو 130 بؤرة مزارع. وتُظهر البيانات التي جمعتها بتسيلم أنه حتى حزيران 2026، أسفر هذا الاستيلاء عن تهجير 64 تجمّعا ومجموعة من الرعاة الفلسطينيين من منازلهم، وعن تهجير جزئي لـ 18 تجمّعًا آخر. وتبدو هذه الممارسات، على الورق، منفصلة عن بعضها البعض، إن المنطق الناظم الذي يحكم تطبيقها، وكذلك المنظومة القانونية التي تتيحها، يوضحان أنها تشكّل منظومة واحدة تستخدم، بصورة منسقة بل ومتداخلة، مختلف الوسائل للاستيلاء على الأراضي وسلبها من سكانها. وفي موازاة جهود التهجير هذه، تدفع إسرائيل بسلسلة من الإجراءات المؤسساتية الرامية إلى تعزيز سيطرتها الحيّزية في الضفة الغربية وتسهيل استيلاء الجهات الإسرائيلية على أراضيها.

نسبة المناطق التي تمنع إسرائيل، أو تقيّد، وصول الفلسطينيين إليها، من مجمل مساحة الضفة الغربية

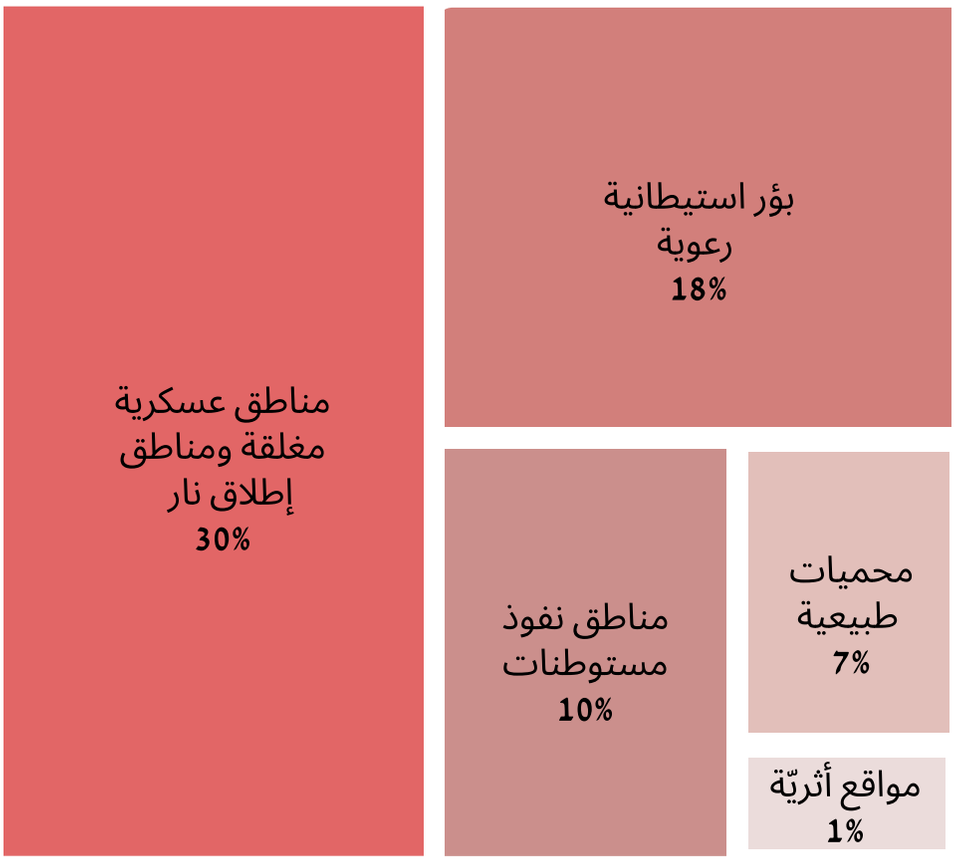

"ملاحظة: قد يكون هنالك تداخل بين المناطق

مصدر: سلام الآن، كيرم نفوت، بتسيلم

وسائل الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية

إعلان الأراضي "أراضي دولة"

في العام 1979، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية، في الحكم الذي عُرف باسم "قرار ألون موريه"، بأنه لا يجوز للدولة الاستناد إلى ذرائع أمنية للاستيلاء على أراضٍ فلسطينية خاصة بغرض إقامة مستوطنات

مدنية. حتى ذلك الحين، كانت الدولة تستخدم هذه الممارسة على نطاق واسع في الضفة الغربية واستولت، بواسطتها، على نحو 31,000 دونم من الأراضي الفلسطينية لتلبية احتياجات الاستيطان اليهودي. في أعقاب قرار المحكمة، وللتغلب على هذه العقبة القانونية ومواصلة توطين السكان اليهود على الأراضي الفلسطينية، بدأت إسرائيل تستخدم وسيلة إعلان الأراضي الفلسطينية "أراضي دولة"، أي أراضٍ جماهيرية تدير دولة إسرائيل طرق استخدامها.

عشية احتلال الضفة الغربية، كان 527,000 دونم، أي نحو 9% من مساحة الضفة الغربية، باستثناء شرقي القدس، مصنّفة "أراضي دولة". وكانت هذه الأراضي قد سُجّلت خلال فترتيّ الانتداب البريطاني والحكم الأردني، ثم انتقلت إلى سلطة الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967. وبعد صدور "قرار ألون موريه" وحظر الاستيلاء على الأراضي بذرائع أمنية، بدأ النظام الإسرائيلي يستخدم، على نطاق واسع، إعلان المزيد من الأراضي الفلسطينية "أراضي دولة"، باعتباره الأداة الرئيسية لسلب السكان الفلسطينيين أراضيهم وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة. واستندت هذه الإعلانات إلى تفسير جديد وموسّع للقوانين القائمة، فوفّرت لإسرائيل آلية للاستيلاء على أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة أو جماعية.

بين العامين 1979 و2002، أُعلن أكثر من 900 ألف دونم في الضفة الغربية "أراضي دولة" وخُصصت، جميعها تقريبًا، لاستخدام المستوطنات. وحتى عام 2019، بلغت مساحة "أراضي الدولة" نحو 1,200,000 دونم من مساحة مناطق C، أي نحو 22% من مساحة الضفة الغربية. كما توجد نحو 200,000 دونم إضافية من أراضي الدولة في مناطق A وB. ومنذ ذلك الحين، صودرت مساحة نحو 27 ألف دونم إضافية وأُعلِنت "أراضي دولة" (للمزيد عن الأراضي كـ"أراضي دولة"، انظروا هنا).

"منطقة عسكرية مغلقة" ومناطق إطلاق نار

بين آب 1967 وأيار 1975، أعلنت إسرائيل مليونًا ونصف مليون دونم، أي أكثر من رُبع مساحة الضفة الغربية (26.6%)، بأنها "منطقة عسكرية مغلقة" يُحظر على الفلسطينيين دخولها من دون تصريح. وبذريعة حاجة الجيش إلى هذه المناطق لأغراض مختلفة، يُحرم الفلسطينيون من الوصول إلى مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية ويُمنعون من المرور فيها. منذ العام 1997، تعلن إسرائيل أيضًا جميع مناطق نفوذ المستوطنات التي تبلغ مساحتها نحو 540,000 دونم وتشكل ما يقارب عُشر مساحة الضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة". وقد واصلت إسرائيل، منذ ذلك الحين، إصدار أوامر تعلن مناطق مختلفة من الضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة". وحتى عام 2019، كان نحو 1,765,000 دونم، أي ما يقارب ثُلث مساحة الضفة الغربية، قد أُعلن مناطق عسكرية مغلقة.

من أبرز الأمثلة على استخدام النظام الإسرائيلي هذه الممارسة لسلب الفلسطينيين أراضيهم هو الإعلان في بداية الثمانينات عن مساحة تبلغ نحو 30 ألف دونم في منطقة مسافر يطا، باعتبارها "منطقة إطلاق نار 918". يعيش في المنطقة نحو 12 تجمّعًا فلسطينيًا منذ أجيال، أي قبل تصنيفها منطقة إطلاق نار في مطلع ثمانينيات القرن الماضي بوقت طويل. وفي عام 1999، أُخلي سكان القرى الواقعة في هذه المنطقة للمرة الأولى، بزعم أنهم يقيمون داخل "منطقة إطلاق نار" بصورة غير قانونية.

في وثيقة أرسلتها قيادة المنطقة العسكرية الوسطى في حزيران 2025، ورد أن "قيادة المنطقة الوسطى تعمل خلال الأشهر الأخيرة، باستخدام مختلف الوسائل المدنية والأمنية المتاحة لها، للوفاء بواجبها المتمثل في الحفاظ على منطقة إطلاق النار من أجل تدريبات الجيش الإسرائيلي". وفي عام 2022، بدأ مستوطنون بإقامة 11 بؤرة استيطانية داخل "منطقة إطلاق النار 918"، يمارسون منها عنفًا منهجيًا وشديدًا بحق التجمّعات الفلسطينية التي تعيش في المنطقة. غير أن الوثيقة التي نشرتها قيادة المنطقة الوسطى لا تشير إلى هذه البؤر، بل تذكر القرى الفلسطينية وحدها وكأنها تعيق "واجب الحفاظ على منطقة إطلاق النار من أجل تدريبات الجيش الإسرائيلي". وهذا على الرغم من أنه يُفترض أن تكون "المناطق العسكرية المغلقة" و"مناطق إطلاق النار" مغلقة أيضًا أمام الإسرائيليين الذين لا يحملون التصاريح الملائمة.

لا تقتصر هذه الظاهرة على مسافر يطا. فحتى عام 2024، كان قد تم الإعلان عن نحو 41% من الأراضي التي استولى عليها المستوطنون في الضفة الغربية "مناطق إطلاق نار" يُحظَر على المدنيين دخولها. ويوضح هذا الرقم أن الإعلان عن أراضٍ كـ"مناطق إطلاق نار" يشكل، في كثير من الحالات، طريقة أخرى يستخدمها النظام الإسرائيلي للاستيلاء على الحيز الفلسطيني.

إعلان المحميات الطبيعية

في كانون الثاني 2020، صادق وزير الأمن آنذاك، نفتالي بينت، على إعلان الإدارة المدنية سبع محميات طبيعية جديدة تمتد على مساحة 130,000 دونم. وتشير التقديرات إلى أن 15% من هذه الأراضي هي بملكية فلسطينية خاصة. أكبر تلك المحميات التي أُعلن عنها هي محمية "ناحل أوغ" الطبيعية، الواقعة بالقرب من أريحا، والتي تمتد على مساحة نحو 22,000 دونم، منها نحو 6,000 دونم من الأراضي الفلسطينية الخاصة، بينما صُنفت المساحة المتبقية "أراضي دولة". في المجموع، منذ العام 1969 حتى 2022، أعلنت إسرائيل عن 48 محمية طبيعية في الضفة الغربية، تمتد على مساحة إجمالية لا تقل عن 383,600 دونم، أي نحو 7% من إجمالي مساحة الضفة.

يُلحق إعلان منطقة فلسطينية "محمية طبيعية" ضررًا بالغًا بقدرة السكان في المنطقة على التنقل والتطوير والبناء والعمل في الزراعة، أو الاحتفاظ باحتياطي من الأراضي للتوسع مستقبلًا ولأغراض الزراعة والرعي. فعلى سبيل المثال، توجد داخل حدود متنزّه "ناحَل برات" الوطني أراضٍ تعود إلى السكان الفلسطينيين في قرى عناتا وحزما وجبع، ويمنعهم إعلان المنطقة "محمية طبيعية" من الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها.

الدراسات التاريخية وحفظ الآثار

إلى جانب استخدام الأدوات القانونية والتخطيطية والعسكرية، تستخدم إسرائيل أيضًا الحفريات الأثرية والإعلان عن مواقع تراثية كوسيلةً للاستيلاء على الأراضي وسلب الفلسطينيين أملاكهم وتعميق سيطرتها على الضفة الغربية. وعلى مر السنين، أُعلنت عن مئات المواقع الأثرية والمتنزهات في أراضي الضفة، ولا سيما في مناطق C. وفي حالات كثيرة، تمنع هذه الإعلانات السكان الفلسطينيين من توسيع بلداتهم أو فلاحة أراضيهم أو تطوير البنى التحتية، كما تبعدهم عن مصادر الرزق التي تعتمد على السياحة. منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، يتولى ضابط رُكن الآثار في الإدارة المدنية مسؤولية جميع الأنشطة الأثرية في مناطقC . وهو يتمتع بصلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بمجمل الأنشطة الأثرية في المنطقة: أين تُجرى الحفريات، كيف تُدار، من يُسمح له بإجراء الحفريات ولأي غرض وغير ذلك. وتتيح الصلاحيات الممنوحة لقسم الآثار في الإدارة المدنية توسيع سيطرته على صياغة السردية التاريخية المتعلقة بالكشوفات الأثرية، وبالتالي تعزيز السردية المتعلقة بالصلة التاريخية والثقافية والدينية لدولة إسرائيل والشعب اليهودي بأراضي الضفة الغربية، من خلال محو الصلة التاريخية والدينية الفلسطينية بهذه الأراضي.

أُدرج بعض المواقع الأثرية الواقعة في مناطق C ضمن مناطق نفوذ المستوطنات وصُنفت كمناطق مغلقة أمام الفلسطينيين. وفي حالات أخرى، تم توسيع مناطق نفوذ المستوطنات خصيصًا لتضم مواقع أثرية معينة. وهكذا، بالإضافة إلى السيطرة على السردية التاريخية، تُستخدم المواقع الأثرية للاستيلاء على المزيد من الأراضي وإبعاد الفلسطينيين عنها. وامتدادًا لهذا الاستيلاء، يؤدي إغلاق المواقع الأثرية أمام الفلسطينيين إلى تقييد حرية حركتهم وسلبهم أراضيهم ومنعهم من التعرف إلى حيّزهم المعيشي وتكريس صلة تاريخية به.

وفي حالات أخرى، يُستخدم وجود المواقع الأثرية ذريعة لاقتحام أراضٍ فلسطينية والاستيلاء عليها. ففي العام 2010، أتم إعلان نبع القوس، الذي كان مصدر المياه الرئيسي لقريتي دير نظام والنبي صالح الفلسطينيتين، موقعًا أثريًا. وعقب هذا الإعلان، مُنع السكان الفلسطينيون من الوصول إليه، بمن فيهم أشخاص يملكون أراض زراعية خاصة بالقرب من النبع. واحتجاجًا على استيلاء المستوطنين على النبع

وأراضيهم، نظم السكان الفلسطينيون مظاهرات أسبوعية في قرية النبي صالح استمرت حتى عام 2017. وقد تعمدت قوات الجيش تفريق هذه المظاهرات باستخدام العنف المنهجي، ما أسفر عن إصابة مئات الأشخاص ومقتل ثلاثة. كما قُتل ثمانية فلسطينيين آخرين في أراضي القرية أو بجوارها من سكان القرية في ظروف مختلفة، من بينها اقتحامات الجيش للقرية وقُتل شخص آخر في مظاهرة ضد الإبادة الجماعية في غزة في 17.10.2023.

وتتواصل عمليات المصادرة من هذا النوع بوتيرة أكبر. ففي العام 2025، أعلنت الإدارة المدنية أنها ستصادر 1,800 دونم من الأراضي الخاصة، التي تضم آلاف أشجار الزيتون المملوكة لفلسطينيين، وذلك من أجل تطوير موقع سبسطية الأثري. ويُعد هذا أمر المصادرة الأكبر الذي يصدر بهدف تطوير الآثار منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967. وبينما يؤكد سكان البلدة الفلسطينية أنهم ظلوا، طوال سنوات عديدة، يعتبرون الموقع جزءًا لا يتجزأ من حياتهم، حافظوا عليه واعتاشوا من السياحة والزراعة المحيطة به، كانت سيطرة إسرائيل المتزايدة على إدارة الموقع مصحوبة بفرض قيود على طرق وإمكانيات الوصول إلى الأراضي الزراعية، بانهيار قطاع السياحة المحلي وبإقصاء السكان عن إدارته وعن الفائدة الاقتصادية التي قد يدرّها.

في شباط 2026، قرر المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية أن تبدأ هيئات الإنفاذ الإسرائيلية التابعة للإدارة المدنية بالعمل في مناطق A وB في مجال المواقع التراثية والأثرية. ويحمل هذا القرار إمكانية تفسيره بصورة واسعة، نظرًا إلى حقيقة كون الضفة الغربية غنية بالمواقع الأثرية. ولذلك، تؤدي صلاحيات الإنفاذ الموسعة التي مُنحت للنظام الإسرائيلي في هذا المجال إلى تعميق سيطرته على الحيّز المعيشي الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك من خلال الدفع قُدمًا بعمليات هدم المنازل أو إتاحة الاستيلاء على مواقع أثرية في مناطق A وB بذريعة "الحفاظ" عليها. وتبعًا لذلك، أقرّ في أيار 2026، بالقراءة الأولى، مشروع قانون لإنشاء سلطة آثار جديدة في الضفة الغربية، تعمل من داخل الحكومة الإسرائيلية وتخضع لوزير التراث. وفقًا لمشروع القانون، ستُنقل إلى السلطة الجديدة صلاحيات ضابط رُكن الآثار، ومن بينها صلاحيات تنفيذ الحفريات، إعلان المواقع الأثرية، مصادرة الأراضي وغير ذلك، الأمر الذي يثير المخاوف من استخدام المواقع الأثرية لتعزيز السيطرة المدنية الإسرائيلية على الضفة الغربية. وتشكل هذه الإجراءات خطوة أخرى في عملية ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.

سياسة التخطيط وهدم المنازل

تشكّل سياسة التخطيط الإسرائيلية أداة أخرى لمنع التطوير الفلسطيني وسلب الفلسطينيين أراضيهم، ولا سيما في مناطق C من الضفة الغربية وفي شرقي القدس. وكجزء من الممارسة الاعتيادية، تستخدم

الجهات الإسرائيلية لغة تخطيطية وقانونية لدى تناولها هذا الموضوع، مستعملة تعابير مثل "قوانين التخطيط والبناء" و"إجراءات التخطيط" و"البناء غير المرخص". وهي مصطلحات تستخدمها أيضا عند الحديث عن البناء في المستوطنات وداخل حدود إسرائيل. لكن خلافًا تمامًا للحال في البلدات اليهودية، حيث تُستخدم قوانين التخطيط والبناء لتنظيم التطوير وتحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة، تستغل إسرائيل هذه القوانين في الضفة الغربية وشرقي القدس لتحقيق غاية معاكسة: منع التطويرووقف التخطيط المستقبلي وتنفيذ أوامر الهدم.

وفي إطار سياسة الامتناع عن التخطيط التي تطبقها إسرائيل في هذه المناطق، تضع الدولة عراقيل أمام الحصول على تراخيص بناء لمباني السكن الخاصة أو المباني الزراعية أو منشآت البنى التحتية أو المباني العامة. ووفقًا لمعطيات الإدارة المدنية، قدم السكان الفلسطينيون إلى مؤسسات التخطيط 5,475 طلبًا للحصول على تراخيص بناء، خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2000 ومنتصف عام 2016. لكن لم يُصادَق منها سوى على 226 طلبًا، أي نحو 4% فقط. وبناءً على ذلك، يمتنع كثير من السكان أصلًا عن تقديم طلبات للحصول على تراخيص، لعلمهم بعدم جدوى ذلك. وفي غياب أي إمكانية للحصول على ترخيص والبناء بصورة قانونية، وبالنظر إلى الاحتياجات المتغيرة للسكان الفلسطينيين، فإنهم يُضطرون إلى تطوير بلداتهم وبناء منازلهم من دون تراخيص. وهكذا، يُفرض عليهم العيش تحت تهديد دائم بهدم منازلهم ومصالحهم التجارية.

تنقسم عمليات هدم المباني التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية وشرقي القدس إلى ثلاث فئات: الهدم بذريعة البناء من دون ترخيص وهذه تشكل غالبية عمليات الهدم التي نفذتها إسرائيل على مر السنين والهدم العقابي والهدم بذريعة الاحتياجات العسكرية.

وفقًا لمعطيات بتسيلم، منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى نهاية حزيران 2026، هدمت إسرائيل ما مجموعه 2,775 مبنى في الضفة الغربية و692 مبنى في شرقي القدس، بذريعة البناء بدون ترخيص. وتشمل هذه المعطيات، أيضًا، مباني غير سكنية، بما فيها الأسوار، آبار مياه، مخازن، منشآت زراعية، مصالح تجارية ومباني عامة وغيرها. ومن بين جميع المباني التي هُدمت، كان 1,198 منها منازل سكنية. وقد اضطر أصحاب بعض هذه المنازل إلى هدمها بأنفسهم بعدما تلقوا أوامر هدم من السلطات. وبذلك، فقد 4,258 أشخاص منازلهم، من بينهم 2,083 قاصرين.

هدم المباني منذ 7 تشرين الأول 2023

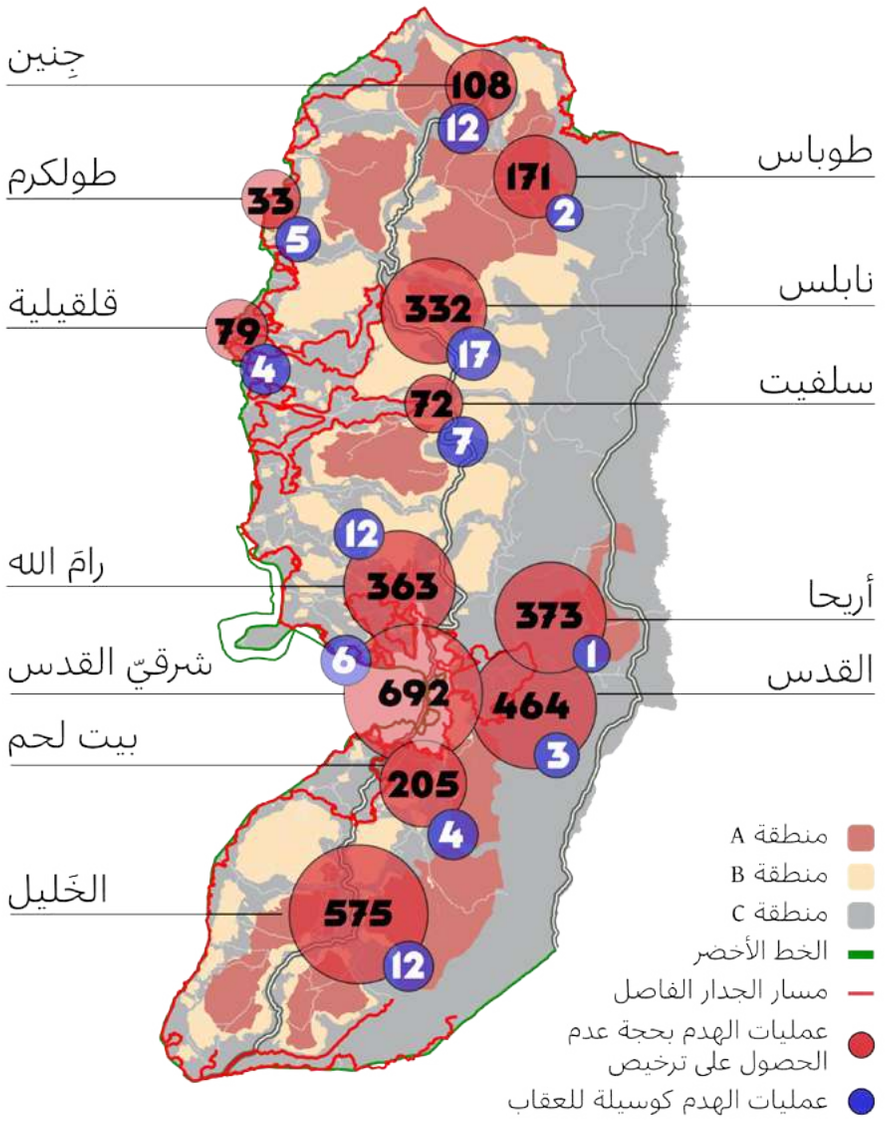

*** عمليات هدم منذ تشرين الأول 2023 وحتى نهاية حزيران 2026**

*** لا يشمل هدم المنازل في المخيمات**

مصدر: بتسيلم

في العام 2024، سُجل أعلى عدد من المباني التي هدمتها إسرائيل في الضفة الغربية (لا يشمل شرقي القدس) خلال عقدين، إذ هُدم 869 مبنى بذريعة البناء دون ترخيص. وفي العام 2025، استمرت وتيرة الهدم في الارتفاع، إذ هُدم 1,195 مبنى بالذريعة نفسها. وحتى حزيران 2026، وفي ضوء وتيرة الهدم الحالية، يُتوقع أن تعكس المعطيات عن العام 2026 استمرار هذا المنحى.

تشكل منطقة سلوان، التي يعيش فيها نحو 20 ألفًا من الفلسطينيين سكان شرقي القدس، مثالًا على الوتيرة، المتسارعة منذ تشرين الأول 2023، التي تستخدم بها إسرائيل هدم المنازل لتهويد الحيّز. موقع سلوان الفريد، بالقرب من البلدة القديمة ومن المسجد الأقصى بالنسبة للفلسطينيين وجبل الهيكل بالنسبة لليهود، يضع الحيَّ في صدارة جهود التهجير والسلب التي يمارسها النظام الإسرائيلي في القدس.

في العام 2010، أعلنت بلدية القدس عن نيتها إقامة متنزه سياحي باسم "حديقة الملك" على أراضي حي البستان في سلوان، ليكون امتدادًا مباشرًا لـ "متنزه أسوار القدس الوطني" وللموقع الأثري "مدينة داود". وتتولى إدارة هذا الموقع، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، جمعية "إلعاد" التي تعلن صراحةً أنها تعمل على تهويد سلوان. بين تشرين الأول 2023 ونهاية حزيران 2026، هدمت إسرائيل 123 مبنى في سلوان، منهم 87 مبنى سكنيًا، تنفيذًا لأوامر هدم أصدرتها بلدية القدس. 352 شخصًا فقدوا منازلهم، من بينهم 155 قاصرًا. وقد هُدم 13 من هذه المنازل خلال شهري آذار ونيسان 2026 وهُجّر منها 53 شخصًا بينهم 23 طفلًا. في 14.6.26، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا أمرًا يقضي بإخلاء 12 عائلة أخرى من سلوان، تنتمي إلى عائلة سرحان الموسعة. وطبقًا لحركة "سلام الآن"، فإن أوامر الإخلاء التي صدرت لأبناء عائلة سرحان هي جزء من إجراء أوسع بكثير يرمي إلى تهجير نحو 700 من سكان الحي وإدخال مستوطنين يهود مكانهم.

منذ 2022 فصاعدًا: تطبيق متسارع لسياسة التطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز

مديرية الاستيطان

مع تشكيل حكومة نتنياهو السادسة عام 2022، ووفقًا للاتفاقيات الائتلافية، أُنشئت "مديرية الاستيطان"، بهدف تولي مجموعة واسعة من المهام التي كانت تتولاها حتى ذلك الحين الإدارة المدنية، وهي وحدة عسكرية أُنشئت في العام 1981 وتتولى إدارة الجوانب المدنية من حكم الاحتلال العسكري الإسرائيلي. بين شباط 2023 وأيار 2024، استُكمِلت عملية نقل الصلاحيات من الإدارة المدنية في الضفة الغربية إلى المديرية الجديدة. وتسلم وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، المسؤولية الوزارية عن عمل المديرية، فيما عُين المقرب منه، يهودا إلياهو، رئيسًا لها. تطال الصلاحيات المنقولة إلى "مديرية الاستيطان" جميع جوانب حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية تقريبًا، ومنها إدارة الأراضي، التخطيط والبناء، مراقبة البناء غير المرخص وإنفاذ القوانين المتعلقة به، الإشراف على السلطات المحلية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ترخيص المهن، التجارة والاقتصاد وإدارة المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية. وفي مقابلة مع صحيفة "هآرتس"، قال يوني دانينو، الذي شغل منصب رئيس طاقم المديرية، إن هدفيها الرئيسيين هما دفع الدولة إلى التعامل مع الضفة الغربية بالطريقة التي تتعامل بها مع

النقب والجليل من حيث التطوير وتخصيص الموارد، والوصول إلى "فرض السيادة على يهودا والسامرة". وبالفعل، تعمل المديرية على تسوية الوضع القانوني للبؤر الاستيطانية، تقوم بمصادرة الأراضي، تتولى إنفاذ قوانين التخطيط والبناء على البناء الفلسطيني في مناطق C، وهي غير ملزَمة بالحصول على موافقة المستوى السياسي للدفع قُدمًا بمعظم مخططات البناء في المستوطنات.

قسم الاستيطان

حتى قبل إنشاء مديرية الاستيطان، بل منذ أواخر ستينيات القرن الماضي فعليًا، تجري عملية تحويل للإجراءات المتعلقة بالسكان في الضفة الغربية من عسكريٍّة إلى مدنيّة، أي انتزاع مجالات المسؤولية تدريجيًا من الحكم العسكري ونقلها إلى جهات مدنية إسرائيلية. ومن هذه الجهات "قسم الاستيطان"، التابع بصورة رسمية إلى المنظمة الصهيونية العالمية، لكن الحكومة الإسرائيلية هي التي تتكفل بتمويل أنشطته. حتى العام 2024، كانت ميزانية هذا القسم تتجاوز المليار شيكل.

يتولى قسم الاستيطان، من جملة أمور أخرى، إدارة الأراضي التي صادرتها إسرائيل من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وخصصتها له. وضع القسم يده على نسبة غير قليلة من "أراضي الدولة" فيها، والطريقة التي يدير بها قسم الاستيطان الأراضي الخاضعة لصلاحيته تؤدي إلى تهويد الحيّز بوسائل تشمل أيضًا دعم إنشاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

منذ تشكيل حكومة اليمين المتطرف في كانون الأول 2022، أصبح قسم الاستيطان يشكل إحدى الآليات المؤسساتية التي تتيح تهجير الفلسطينيين وسلبهم أراضيهم. وفي نهاية العام 2025، تم تحويل أكثر من نصف مليار شيكل من ميزانية الدولة إلى ميزانية قسم الاستيطان وخُصِّصت لتمويل إقامة بؤر استيطانية (دعم ما يسمى "الاستيطان الفتيّ") وتوفير "بنى تحتية ومقوّمات أمنية"، تشمل من ضمن ما تشمل معدات عسكرية يتم شراؤها للمستوطنين. كما تمول هذه الميزانية أيضًا شراء معدات تستخدمها مليشيات المستوطنين لبث الرعب بين السكان الفلسطينيين وترويعهم، بهدف تهجيرهم من بلداتهم وأراضيهم.

من الأمثلة البارزة على ذلك مَركبات "رينجر" المخصصة للتنقل في الطرق الوعرة، والتي تموّل مديرية الاستيطان وقسم الاستيطان شراءها. وتُظهر أشرطة فيديو كثيرة توثق اعتداءات على التجمعات والسكان الفلسطينيين كيف يستخدم المستوطنون فعليًا هذه "المقوّمات الأمنية" لتنفيذ اعتداءات عنيفة ومنهجية على سكان الضفة الفلسطينيين وقطعان مواشيهم. ورغم أن مركبات "رينجر" تُشترى بأموال من ميزانية الدولة، وتُقدّر كلفة الواحدة منها بنحو 100,000 شيكل، إلا أن الحكومة الإسرائيلية

لم تردّ على توجهات صحفيين إسرائيليين طلبوا معرفة كلفتها الدقيقة والمعايير التي تحكم توزيعها. وفي كانون الثاني 2026، أقِرَّت إضافة 325 مليون شيكل إلى ميزانية الدولة للعامين 2026 و2027، لصالح "المقومات الأمنية في البلدات"، والتي يُتوقع أن يستمر استخدامها كأدوات تساعد المستوطنين على ترويع الفلسطينيين، الاعتداء عليهم وتهجيرهم عن أراضيهم.

إلغاء قانون فكّ الارتباط

في كانون الأول 2025، استكملت إسرائيل تسوية الوضع القانوني لـ 19 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، من بينها عدة بؤر أُقيمت على هيئة "جيوب من مناطقC " في عمق مناطق A وB ويقع بعضها في شمال الضفة، في أراضٍ تم إخلاؤها ضمن خطة فك الارتباط في العام 2005. وقد تطرق الوزير سموتريتش إلى تسوية هذه البؤر:

"يدور الحديث عن مواقع استراتيجية جدًا للاستيطان، ودرة التاج فيها هي إعادة إقامة بلدتي "جَنيم" و"كَديم" في شمال السامرة. ويشكل ذلك استكمالًا لتصحيح الغُبن التاريخي المتمثل في التهجير الذي وقع قبل 20 عامًا. نحن نمنع ميدانيًا إقامة دولة إرهاب فلسطينية".

جرت تسوية البؤر الاستيطانية كجزء من خطوة إلغاء عدد من بنود قانون فك الارتباط، بما يسمح للإسرائيليين بدخول مستوطنات "جنيم" و"كَديم" و"سا-نور" .حتى قبل إلغاء القانون، وبرعاية ودعم الجيش والنظام الإسرائيليين، أُقيمت بؤرة استيطانية في مستوطنة "حومش"، كانت قد أُخليت هي الأخرى ضمن خطة فك الارتباط، في حين عانى السكان الفلسطينيون من قرية بُرقة المجاورة من عنف شديد من المستوطنين، منعهم من الوصول إلى أراضيهم الخاصة في منطقة المستوطنة التي أُخليت. وفي نيسان 2026، أُعيد توطين مستوطنة "سا-نور"، حتى قبل استكمال التسوية القانونية للأرض. وبعد ذلك بشهر، في أيار 2026، أجبر مستوطنون من المنطقة سكانًا فلسطينيين على إخراج جثمان من قبر حديث، بزعم أنه دُفن "قريبًا جدًا" من مستوطنة "سا-نور".

وفي أيار 2026، أعلن الوزير بتسلئيل سموتريتش أنه قدّم إلى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر خطة مفصلة تهدف إلى ضم "مناطق استراتيجية" في الضفة الغربية، مصنفة ضمن مناطق A وB، إلى مناطق C الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وتهدف هذه الخطوة، عمليًا، إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو، وفقًا لتصريحات "مقربين" من الوزير. وتأتي هذه استمرارًا للدفع بمشروع قانون "لإلغاء اتفاقية أوسلو واتفاقية الخليل واتفاقية واي" التي قدّمتها في آذار 2025 عضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ، من حزب "عوتسما يهوديت".

تسوية الأراضي

لاستكمال عملية الاستيلاء، خصصت الدولة في شباط 2026 مبلغ 244 مليون شيكل من أجل إنشاء آلية لتسوية تسجيل الأراضي في مناطق C، تهدف إلى تسجيل 15% من أراضي هذه المنطقة في الطابو باعتبارها مملوكة للدولة، وذلك في غضون خمس سنوات. وسيكون تسجيل الأراضي المرة الأولى منذ احتلال الضفة الغربية التي تدفع فيها إسرائيل بإجراء لتسوية تسجيل الأراضي بواسطة هيئة حكومية.

من المفترض ظاهريًا أن يتيح إجراء تسوية تسجيل الأراضي للفلسطينيين المطالبة بملكية الأراضي التي تعود إليهم، لكنهم سيُضطرون في هذه الحالات إلى إثبات ملكيتهم أمام السلطات الإسرائيلية. غير أن تنفيذ ذلك سيكون شبه مستحيل عمليا، بسبب عدم تمكّنهم من الوصول إلى المعلومات والوثائق التي تثبت حقوقهم، وبسبب رفض الآليات البيروقراطية الإسرائيلية الاعتراف بسجلات الملكية الفلسطينية. وينطبق هذا أيضًا على مئات آلاف الفلسطينيين المصنفين "غائبين"، أي اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا خلال النكبة عام 1948 أو النكسة عام 1967، لن يتمكنوا من المشاركة في عملية التسوية، رغم كونهم الأصحاب المالكين لأراضٍ كثيرة. ولذلك، يُتوقع أن تؤدي تسوية الأراضي إلى سلب واسع النطاق لأراضي الفلسطينيين، من خلال تسجيل ملكيتها النهائي في "الطابو"، بما يمنع الفلسطينيين المسلوبة أراضيهم من المطالبة بملكيتها مستقبلًا.

قبل ذلك بأيام قليلة، صادق المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية على سلسلة من الخطوات المكمِّلة التي تتيح الاستيلاء على مساحات واسعة في الضفة الغربية. وتم إلغاء القانون الأردني الذي يحظر بيع العقارات في الضفة الغربية باعتبارها أرضًا محتلة، لمن ليس أردنيًا أو فلسطينيًا من أصل عربي، على نحو يسمح للإسرائيليين اليهود بشراء الأراضي فيها بشكل مباشر من الفلسطينيين، تمامًا كما يفعلون داخل حدود الخط الأخضر. كما أُلغيت، أيضًا، السرّيّة المفروضة على سجلات الأراضي في الضفة، بما يعني إلغاء الحظر على الاطلاع عليها، الأمر الذي سيسهل تحديد أصحاب الأراضي والمباني الفلسطينيين والاهتداء إليهم، ويتيح بالتالي لجهات مختلفة ضالعة في توسيع المستوطنات أن تمارس الضغوط عليهم ودفعهم إلى بيع ممتلكاتهم.

عدد الفلسطينيين الذين هُجِّروا من تجمّعات في أنحاء الضفة الغربية

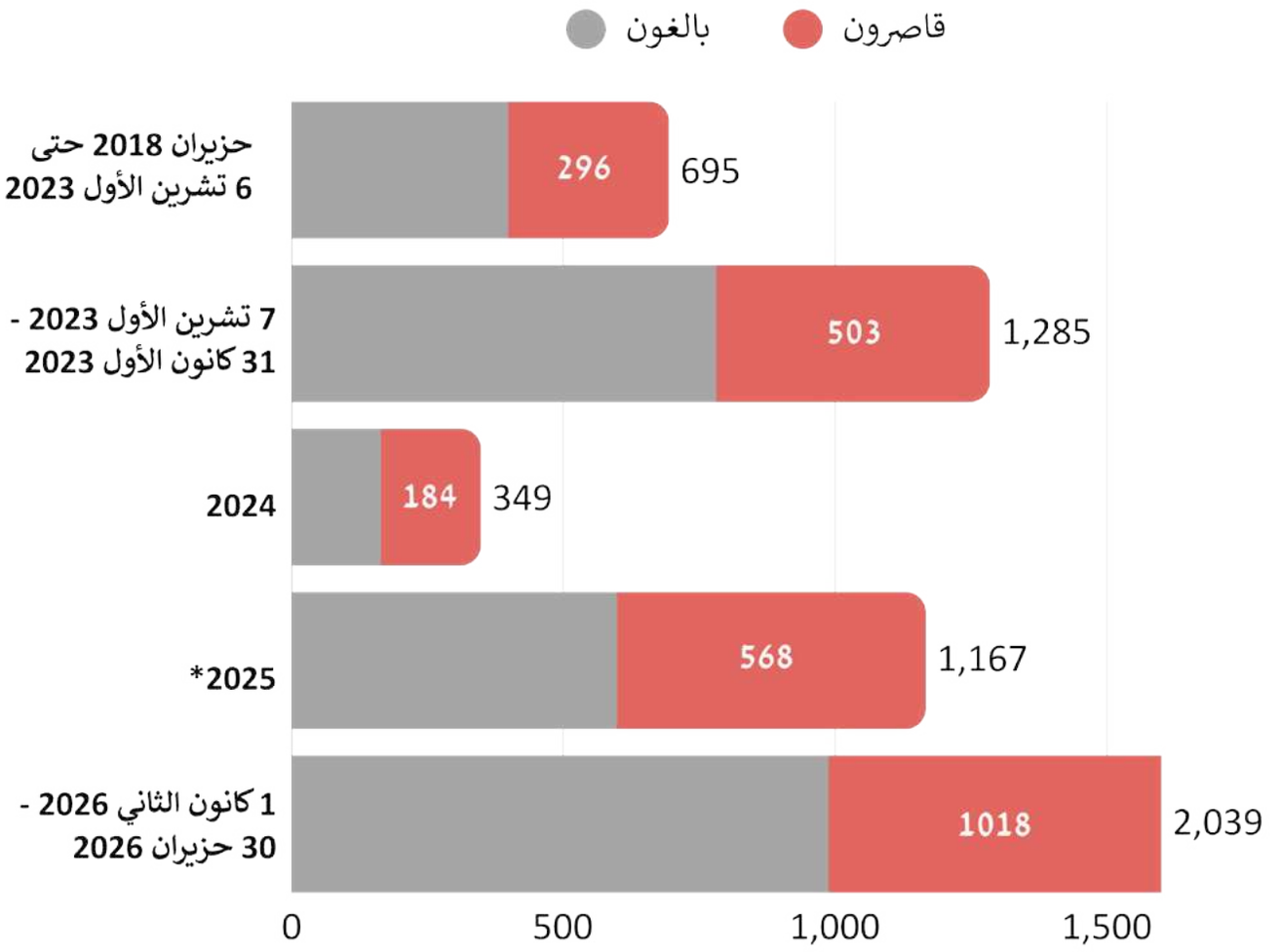

*هذه المعطيات لا تشمل نحو 33,000 شخص تم تهجيرهم من مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم للاجئين

تهجير التجمّعات

في تموز 2022، هجّر مستوطنون بعنف تجمّع الرعاة البدوي راس التين، الذي كان يعيش طوال عشرات السنين على أراضي قريتيّ كفر مالك والمغيّر. وكانت هذه المرة الأولى التي يُهجّر فيها تجمّع فلسطيني كامل من مكان سكنه نتيجة عنف المستوطنين، وليس بأيدي الجيش. وقبل ذلك بعدة سنوات، أُقيمت

على مسافة نحو كيلومتر من التجمّع بؤرة عنيفة تحمل اسم "مزرعة ميخا" ("هحافا شيل ميخا")، وهي واحدة من شبكة بؤر أُقيمت في المنطقة. منذ إقامة البؤرة عانى سكان التجمع من سلسلة من الوقائع التي شملت دهم المستوطنين لمنازل أهالي التجمع في عدد من الاعتداءات الوحشية، التي أجبرت السكان على الفرار في نهاية المطاف.

وقد تحوّل الحدث، الذي شكّل سابقة آنذاك، إلى ممارسة روتينية. فحتى حزيران 2026، وفقًا لمتابعة بتسيلم، كان 64 تجمّعًا فلسطينيًا تضم 4,328 شخصًا قد هُجّرت بعنف من منازلها في مناطق C وB وحتى A. وإضافة إلى هؤلاء، اقتُلع 512 شخصًا من منازلهم في 18 تجمّعًا تعرض للتهجير الجزئي. كما يواجه آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في عشرات التجمّعات الفلسطينية الأخرى خطر التهجير المحدق نتيجة اعتداءات المستوطنين اليومية.

بؤر المزارع الاستيطانية

في تشرين الثاني 1992، اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم 360، الذي نص على أن إسرائيل لن تدفع باتجاه إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. صحيح أن بناء المستوطنات الجديدة جُمّد، لكن بدأت تُقام في أنحاء الضفة "بؤر استيطانية" من دون قرار حكومي رسمي. ولأن هذه البؤر أُقيمت من دون تسوية قانونية، لم تُخصص لها أراضٍ ولم تُرسَم لها حدود منظمة، كما شُيِّدت مبانيها من دون تراخيص، وهي غير قانونية وفقًا للسلطات الإسرائيلية. ورغم ذلك، دعمت إسرائيل إقامة معظمها؛ فأمرت الجيش بحمايتها أو موّلت حراستها، شقت الطرق وأقامت البنى التحتية للمياه والكهرباء، دعمت المشاريع الاقتصادية العاملة فيها، قدمت الدعم للمزارعين المقيمين فيها ومنحتها رعايتها التي تمثلت في الدفع بإجراءات تسوية أوضاعها وتخصيص الميزانيات لها وتوفير الحماية القانونية لها في الالتماسات التي طالبت بإخلائها.

جرت إقامة البؤر الاستيطانية من خلال عدة "موجات". ففي الموجة الأولى، في نهاية سنوات الـ 90، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو ووصول حكومة نتنياهو الأولى إلى السلطة، أُقيمت بالأساس بؤر سكنية وشهدت نشاطًا زراعيًا جديًا. ومع ذلك، أُقيمت آنذاك أيضًا بؤر تعتمد على مزارع الأغنام. ثم جاءت الموجة الثانية من إقامة البؤر بين عامي 2001 و2003، خلال الانتفاضة الثانية.

شهدت السنوات الأخيرة، وبصورة أشد منذ تشكيل حكومة اليمين في العام 2022، حصول الموجة الثالثة. في هذه الفترة، حصل ارتفاع حاد في عمليات نهب الأراضي الفلسطينية بواسطة إقامة "بؤر المزارع" الاستيطانية التي يسكن، في معظمها، عدد قليل من الأشخاص، عادة ما يكونون أفراد أسرة

واحدة، يرافقهم شبان يُستخدَمون قوةً مساعدة في المزرعة، في بعض الأحيان. في حالات كثيرة، تُمنح أراضي الرعي للمستوطنين في هذه البؤر بواسطة "عقود رَعي" من قِبل قسم الاستيطان الذي يدير فعليًا استخدام الأراضي المصنّفة كأراضي دولة. وكثيرًا ما يتم ذلك من خلال اعتماد سياسة، تُمنح بموجبها الأراضي للمستوطنين من دون مناقصة أو مقابل، بل ومن دون تحديد واضح لمساحتها. وبهذه الطريقة، يتم الاستيلاء على مساحات أوسع، إلى جانب تكريس الانطباع بوجود واقع "فوضوي" وأن المستوطنين يتصرفون بصورة مستقلة، بينما يجري هذا كله في الواقع بتنسيق وتعاون وثيقين مع المؤسسات الإسرائيلية.

وقد شرح ضابط برتبة مقدم في قيادة المنطقة العسكرية الوسطى، في كانون الأول 2025، ماهية العلاقات بين الدولة والجيش والمستوطنين الناشطين في الميدان بقوله:

"بدأت تُبنى بالفعل آلية منظَّمة لإقامة المزارع، بالتعاون الكامل مع قيادة المنطقة. نحن لا نعلم فقط أنهم سيقيمون مزارع، بل نشارك في التنسيق استعدادًا لذلك [...] وهذا ليس تنسيقًا بالتلميح. لدى الفرقة واللواء في المنطقة أمر فعلي عنوانه 'إقامة مزرعة على الأرض'. ما حجم القوات المخصصة لحماية المزرعة، وكيف يصعدون إلى الموقع، وكم عدد الكرفانات. إنه تنفيذ عملية منظمة فعلًا".

البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ 7 تشرين الأول 2023

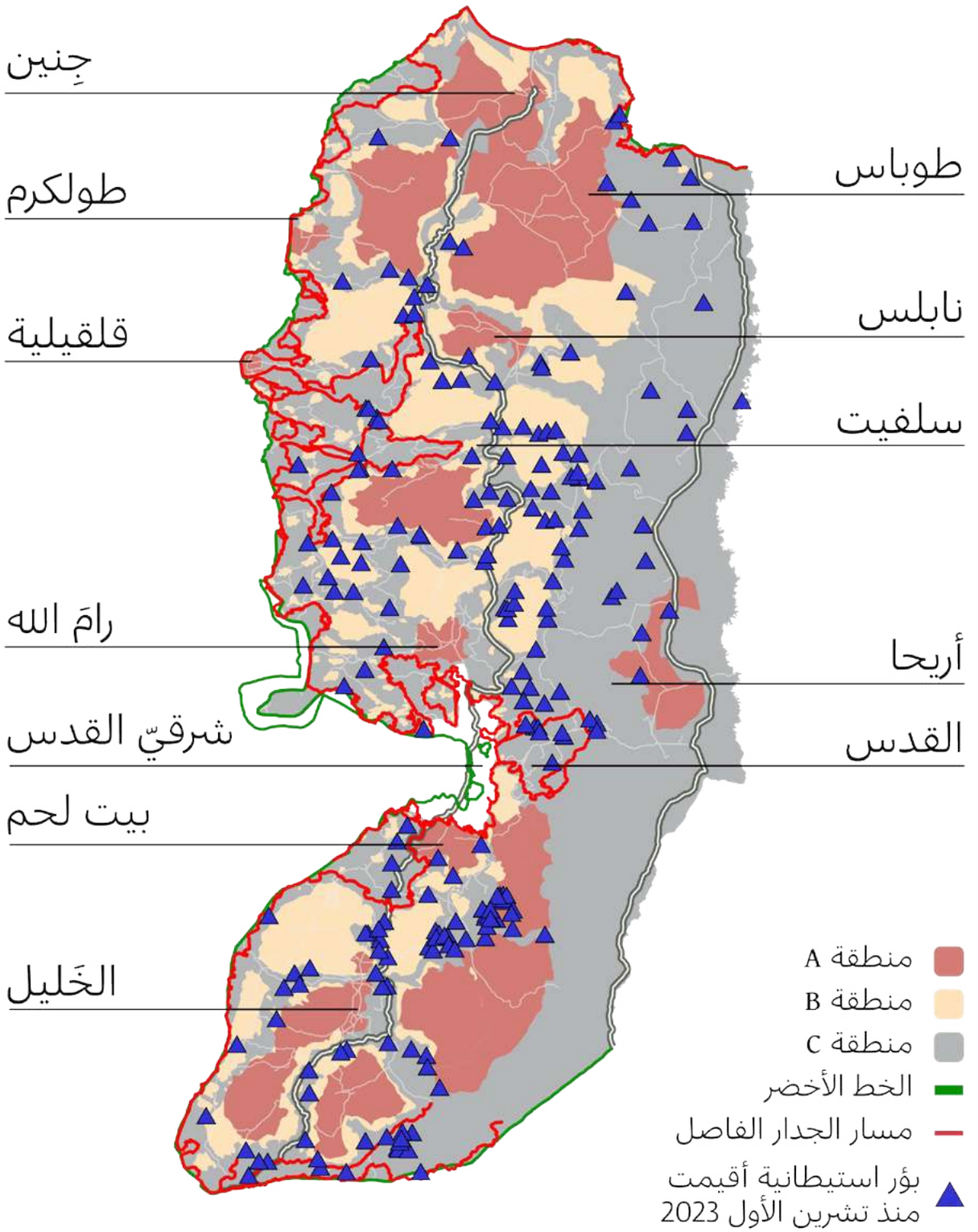

المصدر: كيرم نفوت

في مقابلة مع برنامج "زمان إيميت"، قال الضابط المقدم إن قائد المنطقة العسكرية الوسطى، آفي بلوط، وفور تسلمه منصبه هذا، عيّن إليتسور طربلسي، ضابط الدفاع اللوائي، ليكون "الشخص المحوري" في قضية المزارع. ويشارك طربلسي في جميع خطط إقامتها، يجري جولة تمهيدية في الموقع، يقابل المرشح لإدارة المزرعة ويُشرِك قائد اللواء المسؤول عن المنطقة ويرسل إليه الخرائط للمصادقة عليها، قبل عرضها على اللواء قائد المنطقة، بلوط، للحصول على الموافقة النهائية.

عملية التهجير

بعدما تمنح الدولة المستوطنين أراضي الرعي، تُقام عليها بؤر استيطانية بالقرب من التجمّعات الفلسطينية. وعندئذ تعمل آلية التهجير، المصحوبة في معظم الحالات بممارسات عنف وترهيب هدفها أن تؤدي إلى تهجير السكان الفلسطينيين قسرًا. في البداية، يرعى المستوطنون أغنامهم وأبقارهم بمحاذاة التجمّعات الفلسطينية، يستولون على المراعي المجاورة للتجمع الفلسطيني ويطردون الرعاة الفلسطينيين، ويستولون على مصادر المياه وغير ذلك. وإذا لم تؤدِّ هذه الممارسات إلى رحيل التجمّع، ينتقل المستوطنون إلى استخدام عنف مباشر أكثر: ينكلون بسكان التجمّع، يدخلون إلى منازلهم، ، ينفذون اعتداءات عنيفة قد تنتهي بالقتل، ينكلون بالحيوانات ويخرّبون الممتلكات. وكثيرًا ما يفعل المستوطنون ذلك برفقة جنود، أو بعدما يكونون قد جُنّدوا أنفسهم فيرتدون الزي العسكري ويتزودون بأسلحة عسكرية.

في حالات كثيرة، يجعل روتين العنف والترهيب كل مضايقة يرتكبها المستوطنون، عاملًا مسرّعًا قد يؤدي إلى فرار التجمّع من مكانه. فعلى سبيل المثال: إرسال حمار يملكه إسرائيليون للتجول بين منازل القرية، اقتحام ساحات المنازل والمساحات الخاصة، إرسال طفل أو فتى للنوم بمحاذاة منزل فلسطيني، حفر القبور أو وضع جيف الحيوانات داخل القرى الفلسطينية أو في الأراضي الزراعية الفلسطينية كل هذه تشكل محطات على الطريق التي تنتهي بتهجير التجمّعات قسريًا. العنف المتواصل دون توقف يؤدي في نهاية المطاف إلى إجبار السكان الفلسطينيين الذين لا يعودون قادرين على حفظ سلامتهم وإدارة حياة عادية، إلى الفرار مضطرّين من منازلهم.

بينما يشكّل الاقتلاع القسري لكل تجمّع فعلًا تهجيريًا محددًّا وملموسًا، فإن تراكم هذه الأفعال في أنحاء الضفة الغربية كافة، كجزء من مسعى تراكميّ متواصل لتقليص الوجود الفلسطيني ونقل الأراضي إلى السيطرة اليهودية، يشكّل تجسيدًا لمسار معناه هو التطهير العرقي في الحيّز بأسره.

التجمعات الفلسطينية التي هُجِّرت منذ 7 أكتوبر 2023

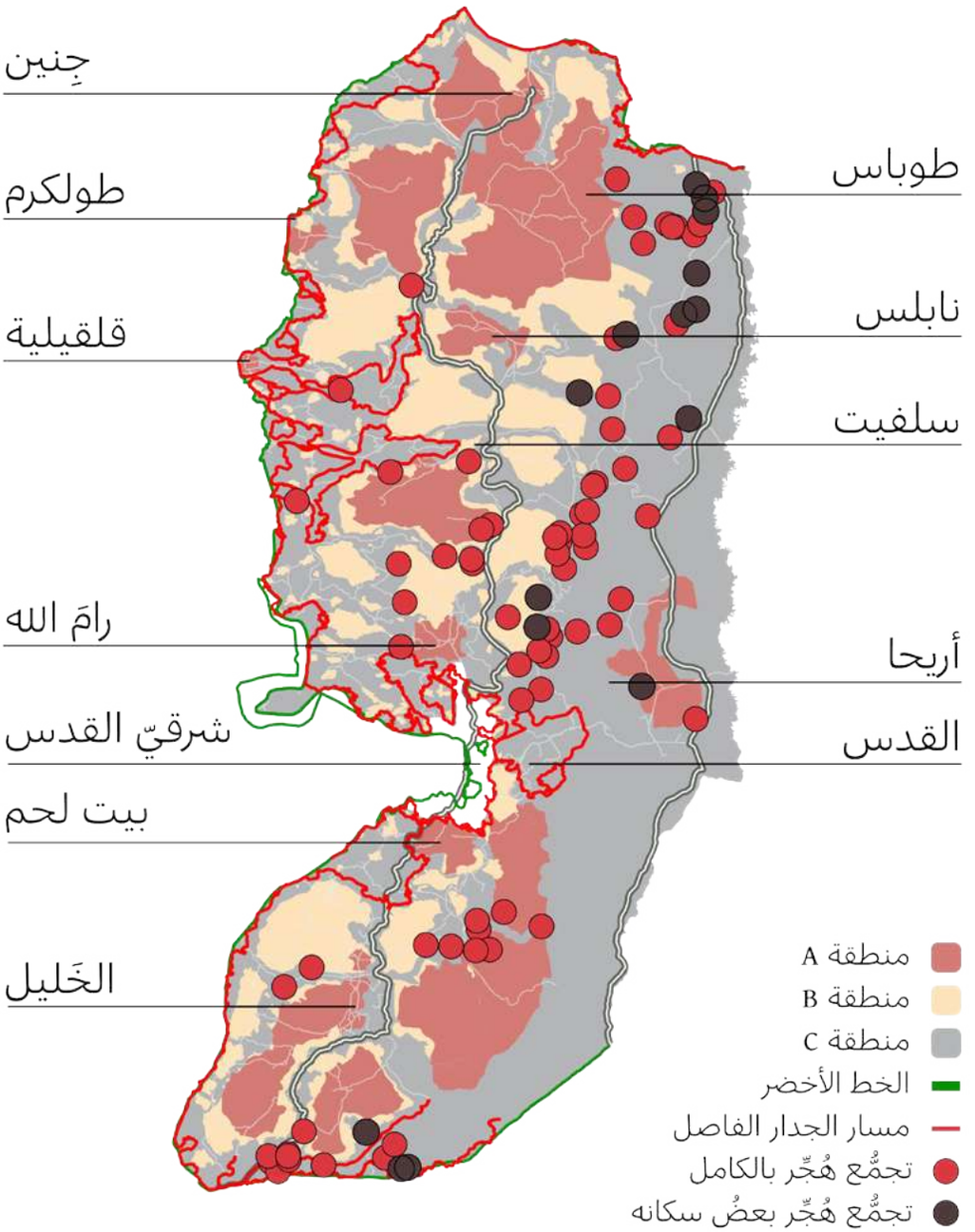

منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى 30 حزيران 2026

مصدر: بتسيلم

ضيف الله عراعرة (47 عامًا)، أب لـ 11 ولدًا، من سكان تجمّع الشكارة في منطقة دوما، وصف في إفادته لبتسيلم كيف حوّل تنكيل المستوطنين المتواصل حياته وحياة تجمّعه إلى كابوس مستمر:

> **"في نهاية شهر آب، عندما جلب المستوطنون المواشي إلى البؤرة الاستيطانية الجديدة، صاروا يقتحمون تجمّعنا وتجمّع الزواهرة، وهو أقرب إلى البؤرة الاستيطانية. ومنذ ذلك الوقت، بدأت معاناتنا الكبيرة [...] الوضع في يومي الجمعة والسبت كان الأسوأ. كان يداهمنا 12-10 مستوطنًا، وقد فهمت أنهم يجلبون معهم أصدقاء مختلفين لمساعدتهم في الهجوم علينا. وفي بقية أيام الأسبوع، كان يأتي ما بين مستوطن واحد وأربعة مستوطنين مع أغنامهم وحمارهم، يفلتونها بين المنازل، يشتموننا ويحاولون استفزازنا وجرنا إلى مواجهة كي يتمكنوا من مهاجمتنا وتهجيرنا من المكان. ورغم جميع الاستفزازات والإهانات، حاولنا ألّا نرد.**
>
> **أدخلوا مواشيهم إلى ساحات المنازل، قطعوا أنابيب المياه، حطموا الحنفيات، ثقبوا خزانات المياه وألقوا الأحذية في داخلها. أنزلوا الملابس عن حبال الغسيل، مزّقوها وألقوها على الأرض، حطموا النوافذ وسرقوا كل ما وقعت عليه أيديهم".**
>
> **إلى الإفادة الكاملة**

على مدى عشرات السنين، كانت مريم خليل (دراغمة) تعيش مع أفراد أسرتها في خيام في حمامات المالح (خربة المالح). وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تحولت حياة الأسرة إلى كابوس متواصل، بعدما أصبحت المضايقات التي لا تتوقف والعنف الشديد والأذى الكبير الذي ألحقه المستوطنون بأجساد سكان التجمّع وممتلكاتهم، واقعًا يوميًا روتينيًا. وسوية مع عشرات العائلات الأخرى، رحلت عائلة مريم من مكانها في التجمع وانتقلت إلى تياسير في منطقة طوباس. في إفادة أدلت بها لبتسيلم، روت مريم خليل (64 عامًا)، أم لعشرة أولاد، ما جرى خلال الفترة التي سبقت التهجير:

> **"خلال السّنوات الثلاث الأخيرة بدأت قوّات الاحتلال والمستوطنون بالإمعان كثيراً في التضييق والضغط علينا. جلبوا أبقاراً وأغناماً، أقاموا بؤراً استيطانيّة في جوارنا وصاروا يلاحقوننا في كلّ مجالات الحياة. شيئاً فشيئاً، تعذّر علينا الخروج إلى المراعي وحرث الأراضي أو حتى الابتعاد عن خيامنا بضعة أمتار. صار المستوطنون يتجوّلون يوميًا بين الخيام وهم مسلّحون - أحياناً مع أبقارهم وأحياناً على تراكتورونات ويهاجمون أيّ شخص يقترب من الجبال التي كانت مصدر رزق لنا طوال عشرات السّنين.**
>
> **كانوا يهددوننا بدون توقف ويطالبوننا بالرحيل عن المكان. أفرغوا خزّانات المياه، حطّموا الألواح الشمسيّة، سرقوا الأغنام، هاجموا السكان، وأحياناً استدعوا الجيش لكي يعتقلنا ويعتقل أولادنا. وفي إحدى المرات، حين كنت أخبز والعجين على النّار، مرّوا بجانبي فسكبوا العجين على الأرض أمام ناظريّ. كانت تلك إهانات يومية هدفها تهجيرنا.**
>
> **"خلال السّنة الأخيرة، وخاصّة في الأشهر الأخيرة، اشتدّت هجماتهم أكثر، لدرجة أنّ**

> **جميع العائلات أدركت أنّها لم تعد قادرة على البقاء. كنت أبكي كلّ يوم تحت ضغط فكرة الرّحيل القسريّ عن المكان الذي عشت فيه طوال حياتي، وكان أولادي يرونني أبكي. لكن في نهاية المطاف شعرنا بأنّه لا مفرّ من الرّحيل إذا أردنا إنقاذ عائلاتنا وما تبقى لنا من مصادر رزق". إلى الإفادة الكاملة**

لا مكان آمن: إقامة البؤر الاستيطانية، الاعتداءات وتهجير تجمّعات من مناطق A وB

> **"حقيقة أن المستوطنين وصلوا إلى منزلي، رغم وقوعه في المنطقة B وعدم وجود أي مستوطنة أو بؤرة استيطانية في المنطقة، تثبت أن المستوطنين لا يميزون بين المناطق A وB وC. جميع المناطق باتت معرضة الآن لوصول المستوطنين إليها".**

ـ من إفادة أنور عرموش (53 عامًا)، أب لستة، من سكان مخيم الجلزون للاجئين. **إلى الإفادة الكاملة**

في موازاة تهجير التجمّعات الواسع من مناطق C، بدأ المستوطنون ينكلون بالفلسطينيين ويهجّرونهم من منازلهم وأراضيهم في المنطقتين B وA أيضا. وحتى آذار 2026، كان المستوطنون قد استولوا على 98,000 دونم في مناطق A وB. وحتى تموز 2026 كان في مناطق B ما مجموعه 28 بؤرة استيطانية وبؤرة واحدة في مناطق A. ويوضح اتساع آلية السلب وامتدادها إلى مناطق A وB وأن التطهير العرقي لا يقتصر على تجمعات الرعاة في مناطق C. ويشمل تطبيقها إقصاء السكان الفلسطينيين باستمرار من جميع المناطق المفتوحة والزراعية والريفية إلى تجمعات حضرية مكتظة ومجزّأة، بالتوازي مع توسيع السيطرة اليهودية الإسرائيلية على الأحياز التي أتم إفراغها من الوجود الفلسطيني.

هذا ما حدث مثلًا في بلدة عقربا التي يبلغ عدد سكانها 16,000 نسمة وتقع في مناطق B بين نابلس ومنطقة الأغوار. منذ تشرين الأول 2023، أُقيمت بؤر استيطانية من جميع الجهات المحيطة بها وانقطع تواصلها الجغرافي مع جميع القرى والبلدات المجاورة. كما استولى مستوطنون على جزء كبير من أراضيها وأصبحوا يرعون أغنامهم فيها.

هذا ما رواه سمير بني فضل (40 عامًا)، أب لستة، من سكان عقربا، في إفادته لبتسيلم عن اعتداء أدى إلى اعتقاله لمدة 13 يومًا، بعدما أراد رعي أغنامه في أراضي الطويل التابعة للبلدة:

> **"خرجت مع ابني جواد (15 عاماً) لرعي مواشينا - قطيع يعدّ قرابة 170 رأساً من الأغنام - في منطقة خربة الطويّل. بعد أن قطعنا بالكاد مسافة 300 متر، جاء نحونا مستوطن على تراكتور صغير، وكان مسلّحاً برشّاش. من بعده، جاء أربعة مستوطنين آخرين راجلين، كان اثنان منهم مسلّحَين ببندقيّتين طويلتين. قال لي أحدهما: "هُنا ممنوع".**

> أجبته: "في كلّ يوم تمنعنا من الوُصول إلى منطقة أخرى، إلى أين أذهب؟".
> استدرتُ لكي أغادر المكان لأنّني لا أريد أن أتورّط مع المستوطنين. ولكن في تلك اللّحظة هجم المستوطنون الأربعة الذين أتوا راجلين على ابني جواد، الذي كان خلفي على بُعد نحو خمسة أمتار منّي. ضربوه بالسّلاح على رأسه وأوقعوه أرضاً ثمّ واصلوا ضربه بأرجلهم وأسلحتهم.
> حاولت أن أدافع عن ابني، لكنّ المستوطن - الذي أعرفه جيّداً - أطلق رصاصتين في الهواء من سلاحه الرشّاش لكي يُرهبني؛ كما شتمني بألفاظ نابية وهدّد أن يُطلق النار عليّ. كنت أرى جواد بين أيدي المستوطنين يصرخ ويستغيث وأنا عاجز عن فعل أيّ شيء. كان قلبي يتمزّق لكنني خفت أن يُطلقوا النار عليّ. لستُ مجنونًا ولم أستطع أن أهاجم مستوطنين مسلّحين. [...] لا نحقق اليوم أي أرباح. نشتري العلف للأغنام وعندما لا تخرج إلى المراعي يتضرر مقدار الحليب وجودة المنتجات أيضًا. يسأل الناس إن كانت الأغنام تأكل العشب، وعندما يعرفون أنها لا تفعل يمتنعون عن الشراء منا، لأن أجبان الأغنام التي ترعى في الطبيعة ألذ وأفضل. أحاول الصمود على أمل أن أتمكن من العودة إلى الطويّل ورعي الأغنام كما كنت أفعل في الماضي". **إلى الإفادة الكاملة**

تهجير جماعي في مخيمات اللاجئين

في كانون الثاني 2025، بدأ الجيش الإسرائيلي عملية "الجدار الحديدي" في شمال الضفة الغربية. بدأت العملية باقتحام مخيم جنين للاجئين، ثم امتدت إلى مخيمات طولكرم ونور شمس والفارعة، واقتلعت ما لا يقل عن 33,000 لاجئ فلسطيني من منازلهم، ما تسبب في أكبر أزمة تهجير تشهدها الضفة الغربية منذ العام 1967. ووفقًا لبيانات الأونروا، حتى أيلول 2025، أي بعد تسعة أشهر على بدء العملية، كان 31,919 فلسطينيًا من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس لا يزالون مهجّرين من منازلهم

كان اقتحام مخيمات اللاجئين عمليًا هجومًا عسكريًا واسع النطاق شمل القصف الجوي والهدم الواسع للمباني والبنى التحتية. وتبين إفادات قُدمت إلى بتسيلم أنه رغم ادعاء الجيش بعدم وجود "سياسة رسمية لإخلاء السكان"، إلا أن الجنود أجبروا السكان على مغادرة منازلهم مستخدِمين التهديدات الكلامية والتهديد بالسلاح. واضطر كثير من المهجّرين إلى النوم في ظروف اكتظاظ شديد داخل مراكز جماهيرية أو قاعات للمناسبات، معتمدين على دعم سكان المنطقة ومنظمات الإغاثة للحصول على الغذاء والماء وتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية. واستمرارًا لذلك، واصل الجيش، منذ الاقتحامات، منع المهجّرين من العودة إلى منازلهم، رغم عدم وجود نشاط عسكري جدي فيها (للمزيد حول الاقتحامات العسكرية لمخيم اللاجئين انظروا فصل العنف وبثّ الرعب).

في الإفادة التي أدلى بها لبتسيلم، وصف "ج.ج."، من سكان حي

المنشية في مخيم نور شمس للاجئين، عملية تهجيره مع أسرته من منزلهم وانعدام اليقين حول إمكانية عودتها إليه يومًا:

> **"سرنا جميعًا على الأقدام أكثر من ساعة ونصف الساعة، رجالًا ونساءً وأطفالًا، تحت المطر وفي البرد القارس، وامتلأت أقدامنا بالطين والوحل. وصلنا إلى أطراف ذنابة، إلى منزل إحدى الأسر المقيمة هناك، فاستقبلونا في ساحته وقدموا لنا بعض الماء. من هناك، وبمساعدة اللجان الشعبية الموجودة في المكان، نقلونا إلى بلدة عنبتا. [...] استقبلنا سكان عنبتا بحفاوة وساعدونا كثيرًا، لكن ذلك لا يمكن أن يعوّض عن الإحباط والحزن والألم اللذين سببهما لنا تهجيرنا واقتلاعنا من منزلنا. حتى الآن، لا نعرف ماذا حل بمنزلنا". إلى الإفادة الكاملة**

يجسد التهجير الجماعي والدمار الواسع ومنع السكان من العودة إلى منازلهم حقيقة أن سياسة التطهير العرقي التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية تجري، أيضًا، بواسطة عمليات عسكرية واسعة النطاق. يتم إفراغ المخيمات من سكانها وتدمير الحيّز المبني فيها ويتحوّل الاقتلاع، الذي عُرض وكأنه ضرورة عسكرية مؤقتة، إلى واقع دائم.

لاجئون على أرضهم: واقع الحياة بعد التهجير

الأرض مورد لا غنى عنه لاستمرار الحياة. والاستيلاء عليها يحرم السكان الفلسطينيين من أبسط وسائل العيش وأكثرها أساسية ويهدم نسيج الحياة الذي بنوه على مدى أجيال. يُقتلع الفلسطينيون المهجّرون من الحيّز الذي عاشوا فيه، يفقدون منازلهم وممتلكاتهم ويُجبرون على التحول إلى لاجئين، من دون القدرة على مواصلة نمط حياتهم أو إعالة أنفسهم وعائلاتهم.

هكذا وصف محمد ضبابات (61 عامًا)، أب لخمسة، من سكان منطقة طوباس، في إفادته لبتسيلم، آثار الاقتلاع والتهجير بعدما هُجّر مع أسرته من خربة الفارسية ثم هُجّر مرة أخرى من المكان المؤقت الذي لجأ إليه:

> **"نصبت خياماً في منطقة عينون ثمّ جلبت أغنامنا إلى هناك واستقرّينا في عينون. كلّفنا الانتقال مبالغ كبيرة، أكثر من 10,000 شيكل [...].اعتقدنا أنّ هذه المنطقة ستكون أكثر أماناً من الفارسيّة وهيأنا أنفسنا لترميم حياتنا. لكنّ المصائب لاحقتنا إلى هناك أيضًا [...] ذات يوم، جاءت سيّارات تابعة لمجلس المستوطنات، وجنود ومستوطنون على تراكتورونات وإسرائيليّون آخرون. أمرونا بالرحيل عن المنطقة وتوعّدوا أن**

> **يُصادروا أغنامنا ويهدموا خيامنا إن لم نفعل ذلك. شعرتُ كانّ مصيبة حلّت فوق رؤوسنا. أظلمت عيناي ولم أستطع الوقوف على رجليّ. لقد طردونا من الفارسيّة، والآن يُريدون أن يطردوني من هذا المكان أيضاً.**
> **قرّرنا البحث عن مكان آخر أكثر قرباً إلى طوباس، وفي النهاية اخترنا مكاناً قريباً من أراضي عائلتنا، تحيطه أراضٍ زراعيّة. [...] لمكان الذي نعيش فيه اليوم شبه مُغلق، لأنّ الأراضي الزراعيّة المحيطة بنا يحتاجها المُزارعون ليفلحوها ويعتاشوا منها، ولا توجد في المنطقة مراعٍ يمكننا الوصول إليها مع الأغنام". إلى الإفادة الكاملة**

يُضطر المهجّرون، في الغالب، إلى الاحتماء داخل خيام أو ملاجئ مؤقتة تبلغ كلفتها عشرات آلاف الشواكل، أو إلى البحث عن مأوى لدى أقاربهم. يؤدي هذا الواقع إلى تفكيك بنية التجمّع ونسيجه، ثم إلى تشتت الأسر في مناطق مختلفة، بل ويتسبب بتراكم ديون ثقيلة على كثير من المهجّرين.

وقد وصفت مريم خليل، التي كما ذُكر آنفًا اقتُلعت مع أفراد أسرتها وكثير من سكان تجمّعها من حمامات المالح إلى تياسير في منطقة طوباس، واقع الحياة الصعب بعد التهجير:

> **"الحياة صعبة جدًا في المنطقة الجديدة أيضًا. فهذه أراضٍ زراعية خاصة، ومن الطبيعي أن أصحاب الأراضي هنا لا يقبلون باقتراب الأغنام من حقولهم. نحن نتوخى الحذر، لكننا نسمع يوميًا شكاوى عن أن الأغنام تأكل المحاصيل. وإضافة إلى ذلك، نتحمل هنا تكاليف هائلة للعلف والمياه وتلبية سائر احتياجاتنا، حتى أصبحت الحياة لا تُطاق. كان اقتلاعنا من حمامات المالح بمثابة نكبة بالنسبة إلينا. نحن نعيش كل يوم نكبة جديدة. تفرقت عائلات التجمّع وانتقلت كل أسرة إلى منطقة أو محافظة أخرى. كنا نعيش معًا في السابق، جيرانًا وأقارب، أما اليوم فيكافح كل منا بمفرده في مكان مختلف. كانت جميع بناتي يسكنّ بالقرب مني، أما اليوم فهن بعيدات ولا أكاد أسمع منهن حتى كلمة 'مرحبًا عبر الهاتف. الناس منهكون ومفككون، ويتساءلون عما سيحدث لهم في المستقبل [...] ما حدث لنا هو جريمة. كنّا في السابق موحّدين ونعيش معًا، أما اليوم فالجميع مشتتون ومُقتَلَعون من أراضيهم. ليس هنالك حتى بصيص أمل في أن نتمكن من العودة إلى مكاننا والعيش في المالح من جديد. المستوطنون موجودون هناك كل الوقت، والويل لمن يقترب من المنطقة". إلى الإفادة الكاملة**

وكما أشارت خليل، لا يقتصر الاقتلاع على فقدان المنزل ووسائل الرزق، بل يفكك أيضًا النسيج المجتمعي وينتزع المهجّرين من نمط الحياة الذي اعتادوا عليه على مر السنين.

وقد روى ضيف الله عراعرة (47 عامًا)، أب لـ 11 ولدًا، من سكان تجمّع الشكارة المجاور لدوما، في إفادته لبتسيلم كيف دمّر تهجيرهم من مكان سكنه نسيج حياته وحياة أسرته:

> **"كنت أعيش في السابق في منزلي وعلى أرضي، إلى جانب إخوتي وأولادنا وسائر أفراد العائلة. أما اليوم، فقد تفرقنا جميعًا. بقي أحد إخوتي في دوما، لكن في جزء آخر من القرية، وانتقل الثاني إلى منطقة سلفيت، كما تفرق أولادهم أيضًا. لا أشعر بأنني في منزلي هنا. نحن بدو، اعتدنا العيش في أماكن مفتوحة وهادئة ولا أستطيع السكن مع أشخاص لا أعرفهم. قد يتأقلم أولادي مع حياة القرية، لكنني وزوجاتي لم نعد قادرين على ذلك. لسنا معتادين على هذه الحياة. اقتلعونا من جذورنا، كما تُقتلع نبتة من الأرض وتُلقى في مهب الريح". إلى الإفادة الكاملة**

لا مكان آمن

حتى بعد اقتلاعهم، يظل كثير من السكان الفلسطينيين عرضة لسلسلة من ممارسات التنكيل التي ينفذها المستوطنون والجنود. ولذلك، تُضطر أسر كثيرة إلى النزوح للمرة الثانية، بل والثالثة. هذا ما حدث لمريم خليل أيضًا: فبعد مدة قضتها في تياسير، التي انتقلت إليها من حمامات المالح، اكتشفت أسرتها أن المستوطنين يتجولون بحرية ويروّعون السكان في المراعي وبين الخيام في موقعهم الجديد أيضًا. ولذا، اضطرت الأسرة إلى النزوح مرة أخرى، وهذه المرة إلى منطقة تقع شمالي قرية صير في محافظة جنين. وبينما كانت خليل تحاول ترميم حياتها وحياة أسرتها والاندماج من جديد في مجتمع جديد والعثور على مصدر رزق بديل، اكتشفت أن الرعب الذي فرت منه مرتين هو واقع الحياة في المنطقة الجديدة التي لجأوا إليها أيضًا:

> **"ما زال المستوطنون يُلاحقوننا، حتى بعد تهجيرنا. حتى أنهم حضروا إلى المنطقة الجديدة التي انتقلنا إليها. لا نعرف كيف يأتون إلى هناك أيضاً، لكن من الواضح لنا أنّهم يحاولون عزلنا عن مصادر رزقنا وإجبار أصحاب القطعان على بيع مواشيهم لنبقى دون أيّ شيء. [...] المستوطنون مسلّحون وكلّ ما يفعلونه يحظى برعاية تامّة من السلطات. لقد جلبوا لهُم أبقاراً وأغناماً وعلفاً وكلّ ما يلزمهم من أجل الاستيلاء على المنطقة وتهجيرنا منها [...] لا أحد يقف إلى جانبنا بشكل جدّي. يأتي أناس، جهات رسميّة، أجانب ومنظمات دوليّة، ولكن لا شيء يتغيّر فعليّاً. يواصل المستوطنون هجماتهم علينا أمام أنظار العالم، والعالم يتفرّج ولا يفعل شيئاً". إلى الإفادة الكاملة**

وعلى غرار خليل وأسرتها، اضطر علي الفقير (46 عامًا) وأسرته، أيضًا، إلى النزوح من منطقة حمامات المالح إلى تياسير المجاورة في محافظة طوباس. وبعد اعتداءات متكررة نفذها المستوطنون، اضطروا إلى النزوح مرة أخرى. وفي إفادة أدلى بها لبتسيلم، وصف الفقير كيف أدّى التهجير القسري إلى تفريق عائلته وتدمير نمط الحياة الذي اعتادوا عليه:

> "كنّا في عين الميتة نعيش معًا إخوتي وأولادهم وعائلاتهم، أعمامي وأقاربنا الآخرون. أما اليوم، فكلّ منا يعيش في مكان آخر وبسبب المسافات بيننا يصعب حتى على الإخوة والأخوات أن يزوروا بعضهم البعض.
> كلّ ما رويتُه لك لا يعبّر سوى عن جزءٍ قليل من وجع القلب والضائقة النفسيّة والبُؤس الذي تُعانيه عائلاتنا وأولادنا. بعد أن رحلنا، لم يتعلّم أولادنا في المدارس أكثر من عشرة أيّام. جميعهم أذهانهم مشتّتة ونحن بتنا لا نعرف إلى أيّ مدرسة نُرسلهم وكيف يصلون إليها، وما إلى ذلك. المدارس بعيدة ولذلك كنّا نضطرّ في البداية أن نقلّهم بسيّاراتنا. بعض الأهالي أخرجوا أولادهم من المدارس بسبب هذه الظروف القاسية. انتقلنا مراراً وتكراراً والآن نحن نُقيم في مناطق لا نعرفها وبجوار أناس لا نعرفهم ونجد صُعوبة في التأقلُم مع الحياة في داخل القرى. نحن بدو ونربّي الأغنام، معتادون على العيش في الجبال بعيداً عن البلدات وما زلنا حتى اليوم نجد صعوبة في التأقلُم مع نمط الحياة الجديد. [...] كثيرون منّا يفكّرون ببيع الأغنام والبحث عن عمل آخر، لكنّ الوضع في الضفة الغربيّة صعب. ليست هنالك فُرص عمل ونحن مهنتنا أصلاً هي تربية الأغنام ولا نعرف سواها. هذه هي المهنة التي ورثناها أباً عن جدّ، ولا نرى حتى اليوم بأيّ طريقة أخرى يمكننا أن نكسب رزقنا ونعيش بكرامة." **إلى الإفادة الكاملة**

لا تقتصر الحالات التي عرضناها في هذا الفصل على الفقدان الموضعي للمنازل والأراضي ومصادر الرزق فقط، بل هي تدل على سياسة منظّمة وعملية متسارعة من التطهير العرقي التي تُفرغ إسرائيل في إطارها مناطق شاسعة من الوجود الفلسطيني، وترسّخ في موازاة ذلك حيّزًا يهوديًا إسرائيليًا متصلًا. تُنفَّذ هذه السياسة بواسطة آلية تدمج بين الوسائل العسكرية والبيروقراطية والمدنية وتهدف إلى تحويل عمليات التهجير والسلب الموضعية إلى تغيير طويل الأمد للحيّز وتركيبته الديمغرافية، من خلال محو الوجود الفلسطيني من مناطق واسعة في الضفة الغربية.

5. المعاني القانونية لمشروع المحو في الضفة الغربية

مقدمة

تتحقق آلية المحو في الضفة الغربية عبر خمسة محاور عمل مركزية: العنف وبثّ الرعب، تقييد الحركة، الخنق الاقتصادي، التدمير الاجتماعي-السياسي، والاستيلاء على الحيّز مع تطهيره عرقيًا. وإلى جانبها، تقوم آلية واسعة من الحصانة يتمتع بها مَن يخططون لهذه الانتهاكات وينفذونها، ما يتيح استمرارها وتطبيعها وترسيخها كجزء من روتين النظام الإسرائيلي. وتتضح الدلالة القانونية لهذه المحاور عند فحصها مجتمعة، بوصفها جزءًا من بنية نظامية واحدة.

لا يُستخدم مصطلح "المحو" هنا كفئة قانونية مستقلة، بل كوصف لمنطق النظام الذي يربط بين الأفعال المختلفة. ويتجسد المحو في الضفة في التفكيك التدريجي والمنهجي للشروط اللازمة لوجود فلسطيني جماعي. لا يعرّف القانون الدولي هذا المسار كجريمة واحدة، لكنه يحدد مكوناته ويحظرها ووفقًا لطبيعة الانتهاك أو الجريمة يفرض واجبات لمنعها، والتحقيق في ارتكابها، وملاحقة المسؤولين عنها ومعاقبتهم. ويمكن أن يتحقق منطق المحو بأشكال ودرجات مختلفة. في قطاع غزة، يتحقق في أقصى أشكاله: الإبادة الجماعية. في تقرير "إبادتنا"، وثّقت بتسيلم وحللت الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في القطاع بوصفها ظاهرة تاريخية-سياسية تتمثل في التدمير المتعمد لجماعة بصفتها هذه وتبنّت استنادًا إلى تحليلات قانونية مفصلة أجرتها هيئات وخبراء، الاستنتاج بأن الأفعال التي ترتكبها إسرائيل تستوفي أيضًا تعريف جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي. تُرتكب الإبادة الجماعية اليوم في قطاع غزة، لكن الخطر لا يقتصر عليه. فمنطق النظام ذاته للمحو يُطبّق أيضًا على الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي مناطق أخرى، وفي غياب آلية داخلية أو دولية فعالة تمنع ذلك، قد يمتد إليهم أيضًا العنف الإبادي والممارسات التي تتيح ارتكابه.

الإطار القانوني المركزي لتحليل الواقع في الضفة، باعتباره جزءًا من النظام الإسرائيلي بين النهر والبحر، هو الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على الأبارتهايد. الأبارتهايد هو نظام مؤسسي من القمع والسيطرة المنهجيين لجماعة عرقية على جماعة عرقية أخرى، يتحقق من خلال أفعال غير إنسانية تهدف إلى ترسيخ هذه السيطرة والحفاظ عليها. ومثل هذا النظام قائم في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وإن كان يتجلى فيها بأشكال مختلفة. في الضفة الغربية، تنظّم إسرائيل الحيّز والحركة والأرض والاقتصاد والحياة السياسية بطريقة تكرّس التفوق اليهودي وتفكك الشروط اللازمة لوجود فلسطيني جماعي. والحصانة المؤسسية التي تمنحها إسرائيل للجنود وأفراد الشرطة وسلطات الدولة والمستوطنين هي جزء من هذه البنية، وهي ما يتيح لها العمل على امتداد الزمن.

إلى جانب حظر الأبارتهايد، تخضع سيطرة إسرائيل على الضفة أيضًا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك قوانين الاحتلال؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وقواعد إضافية من القانون الجنائي الدولي؛ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بتقرير المصير وحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتكرّس هذه الأطر، من ضمن أمور أخرى، الحظر المفروض على الضم والاستيطان والتهجير والنقل القسري. وهذه الأطر القانونية يكمل بعضها بعضا وتفرض محظورات والتزامات تتعلق بجوانب مختلفة من واقع النظام نفسه.

ينبغي التمييز بين مسؤولية إسرائيل كدولة وبين المسؤولية الجنائية الفردية التي قد تترتب على أصحاب المناصب أو مرتكبي الجرائم. إن إخلال الدولة بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي العرفي خطير في حد ذاته، ويترتب عليه مسؤولية دولية ويلزمها بوقف الانتهاكات، لكنه لا يستلزم بالضرورة استنتاجًا بشأن المسؤولية الجنائية لشخص معين. ومع ذلك، ووفقًا للوقائع والعناصر القانونية المطلوبة في نظام روما الأساسي والتي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، قد تنشئ بعض الأفعال أيضًا مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الأبارتهايد أو جرائم حرب أو جرائم أخرى ضد الإنسانية.

الأبارتهايد: المسألة القانونية والبنية المؤسسية في الضفة الغربية

في القانون الدولي، يُحظر الأبارتهايد سواء في إطار قواعد مسؤولية الدول أو بوصفه جريمة ضد الإنسانية قد تنشئ مسؤولية جنائية فردية. وقد أُدرج حظر الأبارتهايد في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)[1]، وفي الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (ICSPCA؛ فيما يلي: "اتفاقية الأبارتهايد") لعام 1973، وفي نظام روما الأساسي لعام 1998 المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) والمحدد للجرائم الداخلة في اختصاصها، وفي اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان[2]، وكذلك في القانون الإنساني الدولي[3].

1. تفرض المادة 3 من الاتفاقية على الدول الأطراف واجب معارضة الأبارتهايد والقضاء عليه: "تدين الدول الأطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري وتتعهد بمنع وحظر واستئصال كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الخاضعة لولايتها".

2. تناولت اتفاقيات لاحقة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان الأبارتهايد صراحة أيضا. فمثلا، تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن "استئصال الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية" أمر ضروري للتمتع الكامل للرجال والنساء بحقوقهم. كما اعتمدت اتفاقيات تحظر علاقات في مجالات معينة مع الدول التي تمارس الأبارتهايد، ومنها الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

3. بموجب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، عُرّف الأبارتهايد المرتكب في سياق نزاع مسلح أيضا بوصفه جريمة تشكل انتهاكا جسيمًا لاتفاقيات جنيف.

نشأ حظر الأبارتهايد على خلفية نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، لكنه لا يقتصر على تلك الحالة، بل يشمل "سياسات وممارسات مماثلة للفصل العنصري".[4] اتفاقية الأبارتهايد، التي عرّفت الحظر بوصفه جريمة دولية وأعلنت الأبارتهايد جريمة ضد الإنسانية خاضعة للصلاحية القضائية العالمية، تعرّفه بأنه أفعال غير إنسانية ترتكب بقصد إقامة وإدامة سيطرة جماعة عرقية على أي جماعة عرقية أخرى وقمعها بصورة منهجية. وبصورة مشابهة، يعرّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة الأبارتهايد بأنها أفعال غير إنسانية "ذات طابع مماثل" للجرائم الأخرى ضد الإنسانية الواردة في المادة 7 من النظام (القتل، الإبادة، الاستعباد، تهجير السكان أو النقل القسري لهم، السجن أو غيره من الحرمان الشديد من الحرية، التعذيب، الاغتصاب، الاستعباد الجنسي وغيره من الجرائم الجنسية، الاضطهاد، الإخفاء القسري)، وكذلك "الأفعال غير الإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدًا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية"، عندما ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه القمع والسيطرة المنهجيان من جانب جماعة عرقية على جماعة عرقية أخرى وبنية الإبقاء على ذلك النظام. قائمة الأفعال التي تشكّل "أفعالًا غير إنسانية" في اتفاقية الأبارتهايد أوسع من القائمة الواردة في نظام روما، إلا أن البند الجامع في نظام روما، المتعلق بالأفعال التي تستهدف التسبب في المعاناة أو الأذى الجسدي أو النفسي، قد يشمل معظم هذه الأفعال. وإضافة إلى ذلك، رغم أن تعريف نظام روما قد يبدو أضيق بسبب سقف الخطورة المرتفع الذي يشترطها بالنسبة إلى معظم الأفعال التي تشكل "جريمة ضد الإنسانية"، فليس هناك بالضرورة فرق كبير بين الاتفاقيتين في هذا الشأن، لا سيما لأن المادة 7 من نظام روما تشمل أيضًا الاضطهاد - المعرّف بأنه الحرمان المتعمد والشديد من الحقوق الأساسية بسبب هوية الجماعة - وكذلك، كما ذُكر، أفعالا غير إنسانية أخرى. ومن هذه الناحية، يشبه تعريف نظام روما إلى حد بعيد الأفعال الواردة في المادة 2(ج) من اتفاقية الأبارتهايد.

تضع الاتفاقيتان في مركز التحليل السياق النظامي الذي تُرتكب فيه الأفعال غير الإنسانية، وتعتبرانه عنصرًا أساسيًا في تحديد ما إذا كانت هذه الأفعال تشكل أبارتهايد. تنص اتفاقية الأبارتهايد على أن جريمة الأبارتهايد تشمل الأفعال غير الإنسانية المرتكبة "لغرض إقامة وإدامة سيطرة فئة عرقية من البشر على أية فئة عرقية أخرى [...] واضطهادها إياها بصورة منهجية". أما نظام روما فيعرّف جريمة الأبارتهايد بأنها أفعال غير إنسانية تُرتكب "في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء جماعة أو جماعات عرقية أخرى" وبنية الإبقاء على ذلك النظام. وإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال بالنسبة إلى جرائم أخرى ضد الإنسانية، يشترط نظام روما أن تكون الأفعال جزءًا من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين. وعليه، لا يكفي في أي من الاتفاقيتين مجرد ارتكاب أفعال غير إنسانية؛ بل يجب أن تكون هناك صلة بينها وبين بنية نظامية من السيطرة والقمع، وبين غرض إقامة ذلك النظام أو الحفاظ عليه.

4. المادة 2 من اتفاقية الأبارتهايد.

لذلك، لا يقتصر الأبارتهايد على وجود تمييز أو تفاوت في الحقوق أو الفصل؛ بل يتحقق عندما تُنظَّم هذه الأمور ضمن نظام مؤسسي من السيطرة والقمع المنهجيين، وعندما تُرتكب أفعال غير إنسانية بهدف (أو بنية) إقامة النظام والحفاظ عليه.

جوهر تعريف الأبارتهايد إذن هو الطابع المنهجي والمؤسسي والقمعي للسيطرة والقمع والتمييز، والغرض المتمثل في سيطرة جماعة على أخرى. وهذا العنصر المؤسسي - أي نظام من القوانين والسياسات والمؤسسات يحظى بإقرار الدولة - هو ما يميز الأبارتهايد عن أشكال أخرى من العنف والتمييز المحظور.

لتحديد ما إذا كان نظام معين هو نظام أبارتهايد، ينبغي فحص ثلاثة عناصر.

العنصر الأول هو وجود جماعات مختارة يفرّق النظام بينها وينظم على أساس هذا التمييز توزيع الحقوق والمكانة والموارد والقوة. ولا يقتصر المصطلح القانوني "جماعة عرقية" الوارد في اتفاقية الأبارتهايد على مفهوم بيولوجي للعرق، وقد ينطبق أيضًا على جماعات تُبنى وتُصنَّف اجتماعيًا وقانونيًا باعتبارها جماعات مختارة. ووفقًا للمادة 1(1) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يشمل "التمييز العنصري" أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. ووفقًا للسياق، يشمل المصطلح أيضًا الجماعات التي تعرّف نفسها جماعات مختارة[5]، وكذلك الجماعات التي يصنفها النظام نفسه ويفصلها ويديرها بمبادرته باعتبارها جماعات مختارة.

العنصر الثاني هو وجود نظام مؤسسي من السيطرة والقمع المنهجيين. فلا يتعلق الأمر بمجموعة عرضية من أفعال التمييز، بل ببنية سلطوية وقانونية وسياسية ومكانية توزع الحقوق والواجبات والحماية والموارد وإمكانات الحياة بصورة مختلفة على جماعات مختلفة. ويُنتج هذا التوزيع ويحافظ على علاقة تفوق جماعة واحدة ودونية مفروضة ومتواصلة للجماعة الأخرى. ولا يشترط أن يعمل النظام بالطريقة نفسها في جميع أجزاء الحيز؛ فقد يستخدم آليات مختلفة تجاه جماعات مختلفة ما دامت تخدم مبدأ تنظيميًا مشتركًا من السيطرة والقمع.

العنصر الثالث هو ارتكاب أفعال غير إنسانية بغرض إقامة النظام والحفاظ عليه. تعدّد اتفاقية الأبارتهايد، من بين أمور أخرى، أفعالا تتمثل في حرمان أفراد الجماعة من الحق في الحياة والحرية، وإلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بهم، وتعذيبهم ومعاملتهم معاملة غير إنسانية، واعتقالهم تعسفًا

5. اعتُمد الموقف القائل إن الانتماء إلى جماعة عرقية أو اثنية قد ينبع من تعريف الشخص لنفسه في توصية لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD) عام 1990، ثم في أحكام المحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللتين نظرتا في الجرائم المرتكبة في رواندا (ICTR) ويوغوسلافيا السابقة (ICTY).

وسجنهم بصورة غير قانونية، ومنعهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحرمانهم من الحقوق الأساسية، وإنشاء مناطق منفصلة، ومصادرة الأراضي، واضطهاد المنظمات والأفراد بسبب معارضتهم للأبارتهايد. ولأغراض نظام روما، تتحقق جريمة الأبارتهايد عندما يُرتكب أحد الأفعال الواردة في المادة 7(1)، أو فعل غير إنساني ذي طابع مماثل، كجزء من "هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين". ومن الواضح أن الأفعال غير الإنسانية الواردة في الاتفاقيتين متبدّلة، ولا يلزم إثبات تحقق جميعها. المطلوب أن تُرتكب أفعال من هذا النوع في إطار نظام مؤسسي من السيطرة والقمع المنهجيين وبهدف إقامته أو الحفاظ عليه، وأن تتحقق سائر الأركان اللازمة لجريمة ضد الإنسانية. وليس كل فعل تمييزي غير مبرر يُعتبر فعل أبارتهايد.

لا تشترط الاتفاقيتان وجود أيديولوجيا عنصرية لقيام جريمة الأبارتهايد، وإن كانت مثل هذه الأيديولوجيا قد تشكل أحد الدوافع إلى نشوء نظام من هذا النوع.

أصبح حظر التمييز العنصري والأبارتهايد على مر السنين مبدأً متفقًا عليه وراسخًا في الاتفاقيات الدولية وفي تصريحات وقرارات المؤسسات الدولية الرسمية. إسرائيل ليست طرفا في اتفاقية الأبارتهايد؛ لكنها طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، التي تلزم المادة 3 منها الدول بمنع وحظر واستئصال الفصل العنصري والأبارتهايد، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الذي يكرّس العديد من الحقوق التي يمس بها نظام الأبارتهايد. وإضافة إلى ذلك، يُعترف بحظر الأبارتهايد كجزء من القانون الدولي العرفي، ولذلك فهو ملزم لإسرائيل حتى وإن لم تكن طرفًا في اتفاقية الأبارتهايد. كما يُعترف بهذا الحظر بوصفه قاعدة آمرة (Jus Cogens) - أي قاعدة لا يجوز الاتفاق على خلافها أو الخروج عنها. والالتزامات الناشئة عن القواعد الآمرة هي التزامات تجاه المجتمع الدولي بأسره *(Erga Omnes)*: فخرق حظر الأبارتهايد لا يمس ضحايا الأفعال وحدهم أو دولة بعينها، بل يهم المجتمع الدولي كله. إنّ الخرق الجسيم للالتزام الناشئ عن هذا الحظر، يُلزم الدول بالتعاون من أجل وضع حد لهذا الخرق، وعدم الاعتراف بالوضع الناتج عنه على أنه قانوني، وعدم المساعدة في الحفاظ عليه.[6]

التمييز بين اليهود والفلسطينيين

في حالة النظام الإسرائيلي، الجماعتان ذات الصلة بحظر الأبارتهايد هما اليهود والفلسطينيون. ففي كامل الحيّز الممتد بين البحر المتوسط ونهر الأردن، يقوم نظام إسرائيلي واحد، مبدؤه الناظم الأساسي

6. وفقًا للمادتين 40 و41 من مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول، يفرض الخرق الجسيم لالتزام ناشئ عن قاعدة آمرة على كل دولة ثلاثة واجبات: (أ) التعاون من أجل وضع حد للخرق؛ (ب) عدم الاعتراف بالوضع على أنه قانوني؛ (ج) عدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ عليه.

هو الحفاظ على تفوق اليهود على الفلسطينيين. ولهذا الغرض، يميز النظام بين اليهود والفلسطينيين بوصفهم جماعتين إثنيتين وقوميتين مختلفتين، ويرتّب على هذا التمييز توزيع المكانة والحقوق والأرض والحركة والموارد والحماية القانونية والقوة السياسية. اليهود الحاملون للجنسية الإسرائيلية يتمتعون بكامل حقوق المواطنة والحقوق السياسية وبإمكانية الوصول إلى مؤسسات الدولة والحماية القانونية والقدرة على التأثير في الحكم الذي يحدد شروط حياتهم. أما اليهود غير الحاملين للجنسية الإسرائيلية، فيحق لهم بموجب قانون العودة الهجرة إلى إسرائيل، وبحسب شروط القانون الحصول على الجنسية؛ وفي حالات معينة يمكنهم الحصول أيضًا على مكانة الإقامة استنادًا إلى هذا الاستحقاق. أما الفلسطينيون فمجزؤون إلى مجموعات ذات حالة قانونية وجغرافية مختلفة: فلسطينيون يحملون الجنسية الإسرائيلية، ومقيمون دائمون في شرقي القدس، وسكان الضفة الغربية، وسكان قطاع غزة، ولاجئون فلسطينيون خارج الحيّز الخاضع لسيطرة إسرائيل. يطبق النظام على هذه المجموعات مكانات مختلفة وآليات مختلفة من السيطرة والإقصاء وسلب الحقوق، بما في ذلك منع اللاجئين من العودة إلى وطنهم. وهذا التجزيء هو أحد عناصر آلية السيطرة، إذ يتيح لإسرائيل تطبيق منظومات مختلفة من القانون والجنسية والإقامة والحركة والتصاريح والحقوق على مجموعات فلسطينية مختلفة، وبذلك يقلص قدرتها على العمل كجزء من جماعة لها ارتباط مشترك بالأرض والتاريخ والمؤسسات ومطالبة سياسية مشتركة.

في الضفة الغربية، يأخذ التمييز بين الجماعتين شكلًا مؤسسيًا واضحًا. يعيش اليهود والفلسطينيون في الحيّز نفسه تحت منظومات مختلفة من القانون والحكم والحقوق والتخطيط والأرض والحماية القانونية وإنفاذ القانون. المستوطنون اليهود مندمجون في المنظومة المدنية والقانونية والعسكرية والسياسية الإسرائيلية. وهم يتمتعون بالحماية التي يوفرها القانون المدني الإسرائيلي، وبالحقوق المدنية والسياسية، وبخدمات الدولة ومواردها، وبحماية الجيش والشرطة بل وبالمشاركة فيهما، وبالبنى التحتية العامة وبحرية حركة واسعة. ويُحاكمون أمام محاكم مدنية في إسرائيل وفق القانون المدني الإسرائيلي، ويشاركون في الانتخابات الإسرائيلية ويؤثرون في اختيار ممثلي الجمهور المنتخبين للكنيست والحكومة، وبالتالي أيضًا في السياسة المطبقة في الضفة. في المقابل، يعيش الفلسطينيون في الضفة تحت الاحتلال ويخضعون لنظام عسكري. تُدار حياتهم من خلال أوامر عسكرية، ونظام قضائي عسكري، ونظام تصاريح، وآليات مراقبة وإنفاذ وسيطرة بيروقراطية. وهم لا يشاركون في الانتخابات لمؤسسات الحكم الإسرائيلي التي تحدد شروط حياتهم، ولا يملكون أي قوة سياسية في مواجهة المنظومة التي تتحكم في حركتهم وأراضيهم وسبل عيشهم وأمنهم.

ينتج هذا الفصل القانوني والمؤسسي نظامين للحكم في الحيّز نفسه: نظاما مدنيًا يمنح اليهود حقوقًا وحماية، ونظامًا عسكريًا قمعيًا يسري على الفلسطينيين. ويتكامل ذلك مع الفصل المكاني والتخطيطي والاقتصادي في الضفة: تطوير وبنى تحتية وتواصل لليهود، في مقابل التجزئة وقيود الحركة ومنع البناء

والهدم والخنق التخطيطي للفلسطينيين. وبهذا يخصص النظام للجماعتين إمكانات حياة مختلفة ومنظومات حقوق مختلفة؛ إذ يدمج إحداهما في منظومة حقوق الدولة ومواردها وقوتها، فيما يُبقي الأخرى تحت الاحتلال والسيطرة العسكرية من دون حقوق سياسية إزاء الحكم الذي يحدد شروط حياتها. وبالتالي لا يقتصر التمييز بين الجماعتين على المكانة القانونية أو اختلاف الحقوق الرسمية، بل يشكل فعليًا تفوق اليهود ويكرسه، ويفرض على الفلسطينيين دونية مستمرة.

يتبين مما سبق، وكما فُصل في هذا التقرير، أن النظام الإسرائيلي يستوفي عناصر الأبارتهايد: فهو يميز بين جماعتين على أساس الأصل الإثني والانتماء القومي ويوزع عليهما المكانة والحقوق والحماية والموارد بصورة مختلفة؛ ويقيم منظومة مؤسسية من السيطرة والقمع المنهجيين للفلسطينيين؛ ويرتكب أفعالًا غير إنسانية بغرض ترسيخ هذه السيطرة والحفاظ عليها. وهذه الأفعال ليست انتهاكات منفردة، بل جزء من منظومات سيطرة دائمة توسع وترسخ الحضور اليهودي-الإسرائيلي في الضفة الغربية وتفكك الشروط اللازمة لوجود فلسطيني جماعي.

إن محاور العمل الخمسة الموصوفة في هذا التقرير هي الطرق الأساسية التي يعمل بها هذا النظام في الضفة، والحصانة الواسعة التي يتمتع بها مرتكبو الانتهاكات تتيح استمرار هذه المحاور وتحولها إلى روتين.

الاحتلال والضم والاستعمار الاستيطاني: البنية القانونية-الإقليمية للأبارتهايد في الضفة

من احتلال مؤقت إلى سيطرة دائمة

احتلت إسرائيل الضفة الغربية في حزيران 1967، ومنذ ذلك الحين تسري عليها قوانين الاحتلال في القانون الدولي. هذه القوانين لا تحظر وجود الاحتلال بحد ذاته، بل تحدد قواعده الأساسية وتنظم صلاحيات القوة القائمة بالاحتلال وواجباتها. ومن المبادئ الأساسية للاحتلال أن السيطرة على الإقليم مؤقتة، وأن المحتل ليس صاحب السيادة، وأن عليه ضمان النظام والحياة العامة وحماية السكان الواقعين تحت الاحتلال، الذين يعرّفهم قانون الاحتلال بأنهم سكان محميون، من دون إحباط حقهم في تقرير المصير. وينبثق من ذلك مبدآن أساسيان: لا يجوز ا للمحتل أن تحول سيطرته المؤقتة إلى سيادة دائمة أو يعيد تشكيل الإقليم لمصلحته، ولا يجوز له تغيير التركيبة السكانية للإقليم بنقل مواطنيه إليه أو بإبعاد السكان المحميين منه أو نقلهم قسرًا. وقد يشكل نقل سكان القوة المحتلة إلى الإقليم المحتل، وكذلك إبعاد السكان المحميين أو نقلهم قسرًا، جرائم حرب، وفي ظروف معينة جرائم ضد

الإنسانية أيضًا. وعلى مدى عقود، استخدمت إسرائيل سيطرتها العسكرية للقيام تحديدًا بما صُممت قوانين الاحتلال لمنعه: ترسيخ قبضتها على الإقليم، وإقامة المستوطنات وتوسيعها، واستغلال الأرض والموارد، وتجزئة الحيّز الفلسطيني، ومنع التطوير، ودفع التجمعات إلى الرحيل عن أماكنها، وكل ذلك بهدف خلق واقع لا رجعة فيه من الحضور الإسرائيلي في الضفة الغربية.

في الرأي الاستشاري الصادر في تموز 2024، قضت محكمة العدل الدولية بأن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن على إسرائيل إنهاءه بأسرع ما يمكن. وأسست المحكمة هذا الاستنتاج، من بين أمور أخرى، على المساس بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعلى سياسة الاستيطان والضم، وعلى انتهاك حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويعني هذا الحكم أن مركز الثقل في المخالفة القانونية لم يعد يكمن فقط في الأفعال المرتكبة في إطار الاحتلال، بل أيضًا في عدم قانونية استمرار الوجود الإسرائيلي نفسه. ولا يلغي هذا الحكم سريان قوانين الاحتلال ما دامت إسرائيل تواصل السيطرة على الإقليم وعلى السكان الفلسطينيين. ومع ذلك، لم يعد من الممكن اليوم القول إن قوانين الاحتلال وحدها توفر الإطار القانوني الكامل لفهم السيطرة الإسرائيلية في الضفة. فالانتهاكات القانونية لا تقتصر على إخلال قوة قائمة بالاحتلال بواجباتها؛ ووفقًا للتحليل المعروض في هذا التقرير، يشكل الاحتلال العسكري أداة مركزية تقيم إسرائيل من خلالها نظام أبارتهايد في الضفة، كما أن الأفعال غير الإنسانية التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية في إطار هذا النظام ولغرض الحفاظ عليه تستوفي عناصر جريمة الأبارتهايد ضد الإنسانية.

يعمل الجيش الإسرائيلي منذ سنوات بوصفه ذراعًا للدولة تمارس من خلالها صلاحيات حكم تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فالأوامر العسكرية والمحاكم العسكرية ونظام التصاريح وآليات الإنفاذ والسيطرة البيروقراطية تدير حياة الفلسطينيين ضمن إطار منفصل عن الإطار المطبق على اليهود الذين يعيشون في الحيّز نفسه. والجيش هو المؤسسة التي تجسد الفصل في الحكم بين اليهود والفلسطينيين ومنظومة الحقوق المنفصلة وغير المتساوية المفروضة عليهم. وعليه فإن الاحتلال والسيطرة العسكرية على السكان الفلسطينيين هما الآلية التنفيذية للفصل والقمع والسيطرة، كجزء من نظام الأبارتهايد.

الضم والمستوطنات: ترسيخ السيطرة وتغيير الحيّز

لا يتطلب الضم إعلانًا رسميًا للسيادة. فقد يتحقق الضم بحكم الواقع عندما تمارس دولة صلاحيات سيادية في إقليم محتل، وتدمجه في منظوماتها القانونية والإدارية، وتؤسس فيه سيطرة دائمة. وعلى امتداد سنوات الاحتلال، دفعت إسرائيل قدمًا بضم فعلي لأجزاء واسعة من الضفة: أقامت المستوطنات ووسعتها، وربطتها بالبنى التحتية والخدمات والميزانيات الإسرائيلية، وطبقت على

المستوطنين أجزاء واسعة من القانون الإسرائيلي وحمايته. ويجري كل ذلك إلى جانب استمرار النظام العسكري المفروض على الفلسطينيين، لا بدلًا منه.

في السنوات الأخيرة، عمّقت إسرائيل الضم أيضًا من خلال تغييرات قانونية وإدارية تقرّبه من الضم القانوني، بالتوازي مع خطاب واسع في إسرائيل عن "فرض السيادة" الإسرائيلية على الأراضي. ونُقلت صلاحيات تتعلق بالمستوطنين في مجالات التخطيط وإنفاذ القانون والأراضي والبنى التحتية والبؤر الاستيطانية والمستوطنات من يد الحكم العسكري أو أُخضعت لجهات مدنية في الحكومة الإسرائيلية. وفي أيار 2024، نُقلت صلاحيات إدارية عديدة من رئيس الإدارة المدنية إلى نائب رئيس الإدارة المدنية للشؤون المدنية الذي يعمل ضمن منظومة مدنية في وزارة الدفاع، كما نُقلت الاستشارة القانونية في هذه المجالات من إطار عسكري إلى إطار حكومي. وتعمق هذه التغييرات دمج إدارة الإقليم في الآليات المدنية والقانونية والبيروقراطية لدولة إسرائيل نفسها.

تعتبر المستوطنات عنصرًا مركزيًا في هذا المسار. يحظر القانون الدولي على القوة القائمة بالاحتلال أن تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم المحتل، بهدف منعها من إحداث تغيير ديمغرافي، أو جني منفعة من الاحتلال، أو إحباط إمكانية السكان الواقعين تحت الاحتلال في ممارسة حقهم في تقرير المصير. وفي الضفة، تشكل المستوطنات آلية فاعلة لإعادة تنظيم الحيّز بهدف تحقيق هذه الأغراض تحديدًا، في انتهاك لهذا الحظر. ولإنشاء المستوطنات وتوسيعها وحمايتها، تخصص إسرائيل الأرض والمياه والبنى التحتية والميزانيات، وتشق الطرق، وتحدد مناطق نفوذ، وتحافظ على حضور عسكري. وهذه المنظومة ترسخ حضورًا يهوديًا في الحيّز، وتجزئ الحيّز الفلسطيني، وتقيد حركة الفلسطينيين، وتمنع عنهم البناء والتطوير، وتدفع التجمعات الفلسطينية إلى الرحيل عن أماكنها. وتُقام نقاط استيطان يهودية بهدف معلن هو قطع التواصل الإقليمي الفلسطيني وإحباط قيام دولة فلسطينية مستقبلًا.

وهكذا يعمل الاستيطان والضم كجهدين يكمل أحدهما الآخر: فالمستوطنات تنشئ وتوسع الحضور اليهودي-الإسرائيلي في الإقليم، والضم يدمج الإقليم والمستوطنين في آليات الدولة، ويرسخ التغيير ويحوله إلى نظام دائم. وفي الوقت نفسه، يبقى الفلسطينيون تحت نظام عسكري منفصل ومن دون حقوق سياسية إزاء الحكم الذي يحدد حياتهم. وبذلك ينشأ الفصل بين مجموعتي السكان في إقليم متصل واحد يخضع لسيطرة إسرائيلية، وتتفكك إمكانية وجود فلسطيني إقليمي وسياسي متصل ومستقل.

العلاقة بين الاحتلال والضم والأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني

تُفحص السيطرة الإسرائيلية في الضفة عبر عدة أطر ومفاهيم قانونية متكاملة، يصف كل منها مستوى مختلفًا من البنية السلطوية نفسها. الإطار القانوني الذي يسري على سيطرة إسرائيل على الضفة هو قوانين الاحتلال، والاحتلال العسكري هو الآلية التي يُحكَم بها السكان الفلسطينيون؛ والضم هو العملية التي ترسخ السيطرة الإسرائيلية على الإقليم، وتمنع تغييرها مستقبلًا، وتطمس التمييز بين الإقليم المحتل وإسرائيل ذات السيادة، وتدمجه في آليات الدولة؛ والمستوطنات هي وسيلة لتوسيع الحضور المدني الإسرائيلي في الإقليم وتغيير الحيّز بطريقة تمنع التواصل الإقليمي الفلسطيني وتحبط إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقبلًا؛ أما الأبارتهايد فهو شكل النظام الذي ينظم العلاقات بين اليهود والفلسطينيين في كامل الحيّز الخاضع للسيطرة الإسرائيلية.

يعزز الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في تموز 2024 فهم أن هذه الأطر القانونية متكاملة وليست متناقضة. فقد فحصت المحكمة السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، من خلال قوانين الاحتلال، وحظر الضم، والحق في تقرير المصير، وحظر التمييز العنصري. وقررت أن التشريعات والسياسات الإسرائيلية تفرض وتحافظ على فصل شبه كامل بين تجمعات المستوطنين والتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وشرقي القدس، وأنها بذلك تنتهك المادة 3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تحظر الفصل العنصري والأبارتهايد.

في الحالة الإسرائيلية، بينما الأبارتهايد هو شكل النظام، فإن المنطق السياسي هو منطق الاستعمار الاستيطاني، ومشروع المحو يصف غاية هذا المنطق واتجاه عمله: توسيع الحضور والسيطرة الإسرائيليين، وتفكيك الشروط التي تتيح وجودًا فلسطينيًا جماعيًا إقليميًا وسياسيًا.

الاستعمار الاستيطاني ليس مصطلحًا قانونيًا، ولا يشكل في حد ذاته جريمة في القانون الجنائي الدولي. ومع ذلك، فإن العديد من الآليات التي قد يتحقق من خلالها محظورة في القانون الدولي. وقد تشكّل النظام القانوني الذي تطور بعد الحرب العالمية الثانية، من بين أمور أخرى، انطلاقًا من الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير ومن عملية تفكك النظام الاستعماري العالمي. وقد وجدت هذه المبادئ تعبيرًا عنها في ميثاق الأمم المتحدة وفي مسار إنهاء الاستعمار الذي تسارع حتى سبعينيات القرن العشرين، ولا سيما في قرار الجمعية العامة رقم 1514 لعام 1960، "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". قرر الإعلان أن إخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية يشكل إنكارًا لحقوق الإنسان ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنه يجب وضع حد سريع وغير مشروط للاستعمار بجميع أشكاله. ويمثل القرار 1514 تعبيرًا عن تطور مبدأ تقرير المصير وعن تشكل النظام الدولي المناهض للاستعمار، الذي تبلور في إطاره أيضًا حظر الأبارتهايد. وفي إطار هذا النظام، يحظر القانون

الدولي الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضم الأراضي المحتلة. كما تحظر قوانين الاحتلال نقل سكان القوة القائمة بالاحتلال إلى الإقليم المحتل، وإبعاد السكان منه ونقلهم قسرًا داخله، وتحظر قواعد الأبارتهايد مأسسة السيطرة العرقية. وكل هذه آليات قد يتحقق من خلالها الاستعمار الاستيطاني وهي محظورة بموجب القانون الدولي.

محاور المحو الإسرائيلي الخمسة في الضفة الغربية كأفعال غير إنسانية في إطار الأبارتهايد

في الضفة الغربية، يتحقق نظام الأبارتهايد من خلال منظومات عمل ثابتة ومقصودة تنظّم حياة الفلسطينيين تحت السيطرة والفصل والقمع. والمحاور الخمسة - العنف وبثّ الرعب، تقييد الحركة، الخنق الاقتصادي، التدمير الاجتماعي-السياسي، التطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز - هي الطرق الأساسية التي تعمل بها آلية المحو في الضفة.[7]

يفحص التحليل الآتي صلة كل محور بأنواع الأفعال غير الإنسانية الواردة في اتفاقية الأبارتهايد، وكيف تُستخدم الأفعال التي يشملها لترسيخ النظام والحفاظ عليه. إن حصانة مرتكبي هذه الأفعال وعدم مطالبتهم بالمحاسبة لا يشكلان محور عمل إضافيًا، بل عنصرًا نظاميًا يعكس التمييز بين الجماعتين: فمن يمسون بالفلسطينيين باسم الدولة أو تحت رعايتها يتمتعون بحماية مؤسسية واسعة، فيما يُترك الفلسطينيون من دون حماية قانونية فعالة. وفي الوقت نفسه، تشكل الحصانة شرطًا يسمح للمحاور الخمسة بالاستمرار والترسخ والتحول إلى روتين للنظام.

العنف وبثّ الرعب: سلب الحياة والحرية والأمن الشخصي

من بين الأفعال غير الإنسانية الواردة في اتفاقية الأبارتهايد، في سياق نظام هدفه القمع المنهجي، تعدّد المادة 2(أ) من الاتفاقية "حرمان عضو أو أعضاء فئة أو فئات عرقية من الحق في الحياة والحرية الشخصية"، بما في ذلك عن طريق "قتل" أفراد الفئة، و"إلحاق أذى خطير بدني أو عقلي" بهم، والاعتداء على "حريتهم أو كرامتهم"، و"إخضاعهم للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة"، وكذلك "اعتقالهم تعسفًا وسجنهم بصورة غير قانونية". وتنص المادة 7(2)(ح) من نظام روما الأساسي على أن "الأفعال غير الإنسانية" المكونة للأبارتهايد تشمل القتل والتعذيب

7. وُصف جزء من هذه الآليات عام 2019 في ورقة موقف قدمها ائتلاف منظمات حقوق إنسان فلسطينية إلى لجنة الأمم المتحدة بموجب اتفاقية ICERD، وقد تفاقمت منذ ذلك الحين بصورة كبيرة. انظروا أيضا التحليل في تقارير Watch Rights Human وAmnesty International.

والاضطهاد (أي: الحرمان المتعمد والشديد من الحقوق الأساسية بسبب الانتماء إلى جماعة معينة) والسجن والحرمان الشديد من الحرية.

يشير الباحثان جون دوغارد وجون رينولدز إلى أنه في عهد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا كان القانون يسمح بالاعتقال من دون محاكمة ومن دون تحديد مدة لأغراض التحقيق، الأمر الذي أدى إلى انتشار التعذيب ووقوع حالات وفاة لم تُفسَّر. وكان من الممكن بموجب القانون أيضًا إصدار أوامر اعتقال إداري، وإن لم يُستخدم هذا التدبير على نطاق واسع. وفُعّلت صلاحيات الطوارئ في جنوب أفريقيا عام 1960 ومرة أخرى في السنوات 1990-1985. وقد ارتكبت شرطة الأمن، التي كانت محررة من الرقابة القضائية والمساءلة السياسية، أعمال قتل وتعذيب وكانت مسؤولة عن اختفاء نشطاء سياسيين. ومع ذلك، فإن سياسة علنية ومجازة مسبقًا للقتل المتعمد، مثل تلك التي تطبقها إسرائيل على فلسطينيين تحددهم كأهداف - وهي سياسة تُسمى في إسرائيل "الاغتيالات" أو "عمليات الاستهداف" - لم تكن معروفة تقريبًا في جنوب أفريقيا. كانت قوات أمن الأبارتهايد في جنوب أفريقيا تقتل أحيانًا معارضي النظام بصورة تعسفية وسرية، لكنها كانت تفضل في معظم الحالات تقديمهم للمحاكمة، ومن بين أسباب ذلك أن الخيانة والإرهاب كانتا جريمتين عقوبتهما الإعدام.

في الضفة الغربية، يعمل العنف وبثّ الرعب ضمن المنطق القانوني الذي يستهدفه حظر الأبارتهايد: فهما يسلبان الحياة والحرية والأمن الشخصي، وفي الوقت نفسه يشكلان وسيلة ثابتة للحفاظ على السيطرة والقمع ويُمارَسان بهدف استمرار القمع السياسي. العنف الذي يُمارَس ضد الفلسطينيين في الضفة ليس مجموعة من الأحداث الاستثنائية أو المعزولة، بل جزء من آلية سيطرة منظمة تُفرض من خلالها السيطرة على الحيّز، ويُدفع قدمًا بمشروع الاستيطان والضم، وتُقمع المقاومة الفلسطينية. ويشمل العنف إطلاق النار واستخدام القوة المميتة، والاقتحامات العسكرية، والاعتقالات والسجن، والتعذيب والتنكيل، وهدم المنازل والبنى التحتية، والعقاب الجماعي، وعنف المستوطنين الذين يعملون تحت رعاية الدولة، إلى جانب تسليح السكان المدنيين وإدماجهم في أطر عسكرية، وبمساعدة الجيش أو في ظل امتناع السلطات عن إنفاذ القانون.

مع أن اتفاقية الأبارتهايد ونظام روما لا يجعلان العنف الجسدي والقتل شرطًا لازمًا لقيام فعل من أفعال الأبارتهايد، فإن هذه الأفعال في الضفة تعد من أخطر الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان ومن الوسائل الرئيسية التي يُحافَظ من خلالها على القمع السياسي. والرعب الذي تزرعه هذه الأفعال في نفوس الأفراد وفي المجتمع الفلسطيني يضيّق نطاق قدرتهم على العمل ويجعل العنف أداة فعالة على نحو خاص في الحفاظ على النظام.

منذ تشرين الأول 2023، تصاعد العنف في الضفة من حيث نطاقه وشدته وأنماطه. وقد تلاشى التمييز بين الجنود والمدنيين المسلحين وفرق التأهب (كيتوت كوننوت)؛ ومن وجهة نظر الفلسطينيين الذين

يعيشون تحت التهديد، هي منظومة عنف واحدة تعمل تحت رعاية الدولة والجيش وتخدم توسيع السيطرة الإسرائيلية وتقليص الحيّز الفلسطيني. لا تقتصر آثار العنف على القتل أو الإصابة أو الاعتقال؛ بل تنتج دوائر واسعة من انعدام اليقين الدائم: احتمال أن يقتحم الجنود منزلًا، أو يصل المستوطنون إلى مرعى، أو يُعتقل شخص أو يُضرب، أو يُهدم منزل أو شارع، أو يُعطّل أنبوب مياه حيوي، أو تُمنع إمكانية الوصول إلى العلاج الطبي أو العمل أو المدرسة. في مثل هذا الواقع، تصبح كل ممارسة يومية مرتبطة بحسابات للمخاطر، ويغدو الرعب جزءًا بنيويًا من الحياة تحت السيطرة الإسرائيلية.

سواء بموجب اتفاقية الأبارتهايد أو نظام روما، يشكل هذا النوع من العنف جزءًا من الأفعال غير الإنسانية التي يُحافَظ من خلالها على نظام السيطرة والقمع. وتشير الدلالة التراكمية للأفعال إلى أن العنف عنصر أساسي في آلية المحو، وليس انحرافًا عنها.

تقييد الحركة والتنقّل : التجزئة والفصل والحرمان من المشاركة

تعدّد المادة 2(ج) من اتفاقية الأبارتهايد ضمن الأفعال غير الإنسانية "أية تدابير تشريعية وغير تشريعية يقصد بها منع فئة أو فئات عرقية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد"، وكذلك "تعمد خلق ظروف تحول دون التطوير الكامل" لتلك الفئة. ومن بين الحقوق التي تذكرها المادة الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، وحرية التنقل والإقامة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وتضيف المادة 2(د) تدابير ترمي إلى تقسيم السكان وفق تفاوت جماعي، من كإنشاء مناطق جغرافية ومكانية منفصلة ومعازل، ومصادرة الأراضي.

يشدد الباحث مايلز جاكسون على أنه، إلى جانب حالات قد تكون فيها السيطرة العرقية هدفًا في حد ذاته، قد توجد أيضًا أنظمة أبارتهايد تعمل فيها الدولة من أجل هدف يعده القانون الدولي مشروعًا - مثل الأمن القومي، أو الحفاظ على النظام العام، أو استقرار الحكم. في هذه الحالة، لا يستطيع النظام تبرير تدابير لا صلة لها بالهدف المشروع، ويعد اتخاذ تدابير كهذه بحق الجماعة الخاضعة للقمع مؤشرًا قويًا على أن الدولة تسعى إلى تحقيق سيطرة عرقية. ومع ذلك حتى إذا كانت التدابير مرتبطة بالفعل بالهدف الأمني، يظل الأمر أبارتهايد إذا اختارت الدولة نظامًا من السيطرة العرقية لضمان أمنها أو نظامها.

ويضيف جاكسون أن كثيرين يرون أن القانون الجنائي الدولي والعدالة الانتقالية، رغم تركيزهما على أفعال العنف الظاهرة والفردية (مثل القتل والتعذيب والإيذاء الجسدي) التي تُرتكب ضمن فظائع محددة على يد جانٍ وضحية يمكن التعرف إليهما، يواجهان أحيانا صعوبة في التقاط "العنف البطيء" أو البنيوي،

مثل الفقر الناتج عن سياسات، وعدم المساواة المؤسسية، والأضرار التراكمية في التعليم، والتوزيع غير المتكافئ للأرض والموارد، والإقصاء من سوق العمل وما شابه. ويشير جاكسون إلى أن حظر الأبارتهايد يمثل استثناءً مهما لهذا النمط، لأنه يمنح خطورة معيارية خاصة لمنظومة من الانتهاكات لا يشترط أن تشمل القتل أو الأذى الجسدي. وفي الواقع، وفقًا لجاكسون، ليست أعمال العنف الجسدي الفردية هي جوهر حظر الأبارتهايد، بل التدابير التي تستهدف منع الجماعة من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتمنع تطورها الكامل.

يؤكد دوغارد ورينولدز، اللذان بحثا الحرمان المتواصل للفلسطينيين من حقهم في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والذي وثّق من بين أمور أخرى في تقارير بتسيلم، أن اتساع هذه الانتهاكات واستمراريتها يدلان على أنها ليست أحداثًا معزولة، بل طريقة حكم تسيطر على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتخضعهم وتقمع مقاومتهم. إن شبكة الأوامر العسكرية الغامضة وغير المتاح الاطلاع عليها، إلى جانب القيود البيروقراطية التي تُصبغ بطابع عرقي أحيانًا لا في نص مكتوب وإنما في طريقة تطبيقها على الأرض من خلال الحواجز والجنود، تجعل التمييز المنهجي الإسرائيلي أقل وضوحًا من ذلك الذي مارسته جنوب أفريقيا، حيث جعل التشريع العنصري الصريح نيات النظام التمييزية معلنة أكثر إلى حد ما. ويتضح ذلك خصوصًا في "أبارتهايد الطرق" في الضفة، الذي لم يكن له نظير في جنوب أفريقيا: تنشئ إسرائيل شبكات طرق منفصلة وغير متساوية للمستوطنين وللفلسطينيين، من دون أساس قانوني واضح ومن دون لافتات رسمية من النوع الذي كان يعلن في جنوب أفريقيا أن الحدائق والحافلات والشواطئ والمرافق العامة مخصصة للبيض وحدهم. وتعمل قيود الحركة في الضفة الغربية في اتجاهين: فهي تحرم الفلسطينيين من القدرة على التنقل بحرية داخل الحيّز الذي يعيشون فيه، وتمس بذلك وصولهم إلى العمل والتعليم والصحة والعائلة والأرض والمؤسسات العامة والحياة السياسية والاجتماعية؛ وفي الوقت نفسه، تقسم الحيّز الفلسطيني إلى معازل منفصلة، وتمنع أي إمكانية للتطوير المستقبلي، وتخضع الحركة لقرارات تعسفية للجيش والإدارة المدنية والشرطة والمستوطنين ونظام التصاريح.

يَرِد تفصيل الممارسات التي تُنفذ بها هذه الأمور في الفصل الذي يتناول قيود الحركة المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتكمن أهميتها القانونية في أنها تعمل معًا كآلية دائمة للفصل والسيطرة ومنع التطوير والتجزئة. فالضرر الذي تلحقه بالحركة يتجاوز مجرد إغلاق الطرق. منع الوصول إلى الأراضي الزراعية يمس بالرزق والأمن الغذائي والارتباط بالأرض والحقوق القانونية المتعلقة بها وحياة المجتمع؛ وإغلاق الطريق إلى الجامعة أو المستشفى يمس بممارسة الحق في التعليم والصحة، وأحيانًا حتى الحق في الحياة؛ وعزل التجمعات بعضها عن بعض يمس بالقدرة على إقامة حياة سياسية واجتماعية وثقافية مشتركة. وتخلق هذه الأمور مجتمعة ظروف حياة سعي إلى البقاء فحسب ولا تتيح نموًا فرديًا أو جماعيا.

لا يقيّد النظام الإسرائيلي الحركة في الضفة على قدم المساواة. فقد أُنشئت لخدمة المستوطنين اليهود منظومة طرق وبنى تحتية وحماية من الدولة تربطهم بإسرائيل وبحيّز الاستيطان. وكثير من هذه الطرق والبنى التحتية أُنشئ على حساب التواصل الإقليمي الفلسطيني، من خلال مصادرة أراضٍ وبخلاف قوانين الاحتلال والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي المقابل يخضع الفلسطينيون لمنظومة تعسفية من الحواجز والإغلاقات ونظام التصاريح والتوقيف والتفتيش، ويُتركون عرضة للعنف ولانعدام اليقين الدائم. وبعبارة أخرى، فإن المنظومة نفسها التي تضمن التواصل وسهولة الوصول لليهود تنتج للفلسطينيين التجزئة والتبعية والهشاشة.

في إطار حظر الأبارتهايد، يشكل تقييد الحركة في الضفة أحد أنواع الأفعال غير الإنسانية التي يُحافَظ من خلالها على نظام السيطرة والقمع. فهو يمس حرية التنقل والإقامة وحقوقًا أخرى تذكرها الاتفاقية صراحة، وكذلك قدرة الفلسطينيين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

الخنق الاقتصادي: منع سبل العيش والتنمية والاستقلال الاقتصادي

تدرج المادة 2(ج) من اتفاقية الأبارتهايد ضمن الأفعال غير الإنسانية "أية تدابير تشريعية وغير تشريعية يقصد بها منع فئة أو فئات عرقية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، وكذلك "تعمد خلق ظروف تحول دون التطوير الكامل" للفئة. وتذكر المادة في هذا السياق، من بين أمور أخرى، الحق في العمل والحق في التعليم والحق في حرية التنقل والإقامة. في الضفة الغربية، يمس الخنق الاقتصادي نمو المجتمع الفلسطيني، ويقوض الشروط المادية اللازمة للحياة الجماعية.[8]

يشير جاكسون إلى أن المادة 2(ج) من اتفاقية الأبارتهايد واسعة على نحو خاص: فهي لا تتناول العنف الجسدي أو الاعتقال أو القتل فحسب، بل أي تدبير يمنع أفراد الجماعة من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع أو يحول دون تطورها الكامل. على سبيل المثال، مع اشتراط أن تكون الأفعال مخالفة للقانون الدولي وأن يتوافر الهدف الخاص، فقد يشمل ذلك أيضًا تخصيص موارد للمدارس التابعة للمجموعة بصورة منهجية وبمستوى أقل من احتياجاتها، أو حرمان أفراد المجموعة من فرص متساوية في الوصول إلى الموارد والمؤسسات العامة.

8. تتناول المادة 2(هـ) من اتفاقية الأبارتهايد استغلال عمل أفراد جماعة، ولا سيما إخضاعهم للعمل القسري. وتشكل التبعية العميقة للعمال الفلسطينيين لسوق العمل الإسرائيلي وللتصاريح التي تمنحها إسرائيل جزءا مهما من بنية السيطرة الاقتصادية ونتيجة لمنع متعمد لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. ومع ذلك، ليست كل تبعية اقتصادية عملا قسريا، ولإثبات ادعاء من هذا النوع يلزم فحص قانوني ووقائعي منفصل. ولأغراض التحليل هنا، يستند جوهر الحجة إلى المادة 2(ج) من الاتفاقية: منع المشاركة في الحياة الاقتصادية وخلق ظروف تحول دون النمو الكامل للجماعة.

يشير دوغارد ورينولدز إلى أن نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا عمل بصورة نشطة لتحسين الظروف المادية للمعيشة في البانتوستانات، بما في ذلك استثمار موارد هائلة في البنى التحتية والطرق والمدارس وإنشاء ودعم مؤسسات التعليم العالي والمستشفيات. ومع ذلك، فإن الادعاءات بأن الأبارتهايد (أو "التنمية المنفصلة"، كما سُمّي بعد 1960) كان تعبيرًا عن تقرير المصير لا عن التفوق العرقي، لم تكن واقعية حيث أن الطابع التمييزي والقمعي للنظام، يتعارض مع خطاب تقرير المصير و"إنهاء استعمار البانتوستانات".

وبخلاف حالة جنوب أفريقيا، يلاحظ دوغارد ورينولدز أن الطابع المؤسسي والمنهجي للنظام الإسرائيلي يبرز خصوصًا في ضوء فشل إسرائيل في العمل من أجل رفاه السكان الفلسطينيين وتطوير وصيانة المستشفيات والمدارس والجامعات لمصلحة السكان المحميين، رغم أنه يمكن القول إن ذلك مطلوب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وقد تركت إسرائيل رفاه الشعب الواقع تحت الاحتلال في أيدي المانحين الدوليين، وخلقت تبعية للمساعدات الدولية، وامتنعت بنفسها عن تخصيص موارد تتيح له التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن امتناعها هذا إلى جانب التنفيذ المنهجي والقمعي والتمييزي لأفعال غير إنسانية، يشكل دليلًا على نيتها الحفاظ على سيطرتها على الفلسطينيين.

لا يقتصر الخنق الاقتصادي على انخفاض الدخل أو البطالة أو الفقر، فهو يمس الشروط التي تتيح للفلسطينيين أن يعيشوا ويعملوا وينشئوا عائلات ومؤسسات، ويوفروا خدمات، ويفلحوا الأرض، ويتعلموا، ويحصلوا على العلاج الطبي، ويخططوا للمستقبل. وعندما يقع هذا الضرر بصورة منهجية تجاه جماعة معينة وفي إطار نظام من السيطرة والقمع، يصبح أحد الأفعال غير الإنسانية التي يُحافَظ من خلالها على نظام الأبارتهايد.

يعتمد الخنق الاقتصادي في الضفة على تبعية بُنيت على مدى عقود. فمنذ 1967 تسيطر إسرائيل على عناصر تشكل الاقتصاد الفلسطيني: الأرض والمياه والموارد الطبيعية، والتخطيط، والحركة، والمعابر الحدودية، والاستيراد والتصدير، والعمل في إسرائيل وفي المستوطنات، ونظام التصاريح، والبنى التحتية، والوصول إلى التعليم العالي والتدريب المهني، والنظام المالي، كما تسيطر على النظام المالي وعائدات السلطة الفلسطينية من جباية الضرائب عبر آلية تمنحها السيطرة على هذه الأموال. وهذه التبعية بنيوية مخططة تُستخدم كإحدى آليات السيطرة في النظام. ومنذ تشرين الأول 2023 فُعّلت هذه الآليات الاقتصادية بدرجة استثنائية، وتحولت التبعية البنيوية إلى خنق اقتصادي واسع، يتجسد من ضمن أمور أخرى في المساس بالسلطة الفلسطينية وقدرتها على تقديم الخدمات العامة. السلطة الفلسطينية ليست جهة ذات سيادة مستقلة، بل هيئة محدودة تعمل تحت سيطرة إسرائيلية واسعة. وعندما تستخدم إسرائيل سيطرتها على إيرادات السلطة، وعلى النظام المصرفي، وعلى الحركة في الحيّز والمعابر للإضرار بالاقتصاد الفلسطيني وبقدرة السلطة على دفع الرواتب، وتشغيل الخدمات،

وصيانة المؤسسات (ومنها مؤسسات التعليم، ومؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني)، وتوفير الاحتياجات الأساسية، فإن الضرر لا يكون مؤسسيًا أو ماليًا فقط؛ بل هو مس مباشر بالحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني وبقدرته على الحفاظ على منظومات عامة.

في سياق حظر الأبارتهايد، يشمل الخنق الاقتصادي في الضفة أفعالًا من الأنواع المنصوص عليها في الاتفاقية، والتي يُحافَظ من خلالها على نظام السيطرة والقمع: فهو يمنع المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمس نمو المجتمع الفلسطيني كجماعة.

التدمير السياسي والاجتماعي: سلب الجماعية والمشاركة والمقاومة

تدرج المادة 2(ج) من اتفاقية الأبارتهايد ضمن الأفعال غير الإنسانية "أية تدابير تشريعية وغير تشريعية يقصد بها منع فئة أو فئات عرقية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، وكذلك "تعمد خلق ظروف تحول دون التطوير الكامل" للفئة. وتذكر المادة في هذا السياق، من بين أمور أخرى، الحق في التعليم، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بالطرق السلمية. وتضيف المادة 2(و) من الاتفاقية أيضًا "اضطهاد المنظمات والأشخاص بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية لمعارضتهم للفصل العنصري".

في الضفة الغربية، يعمل التدمير السياسي والاجتماعي ضمن هذا الإطار. تقيّد إسرائيل وتجرّم وتفكك الوسائل التي يستطيع الفلسطينيون من خلالها العمل كمجتمع: التنظُّم والاحتجاج والتوثيق والتعلّم والتعليم والنشر وحفظ الذاكرة وإدارة المؤسسات والتعبير عن الهوية الجماعية وصياغة المطالب السياسية. لا يقتصر الضرر على حظر النشاط في الأحزاب والحركات أو المظاهرات؛ بل يستهدف البنى التحتية التي تتيح للمجتمع الفلسطيني أن يكون كجماعة لها مؤسسات ومعرفة وثقافة ورواية تاريخية وتمثيل وأفق سياسي.

منذ 1967، تستخدم إسرائيل في الضفة منظومة قانونية وأمنية واسعة تتيح لها تجريم أشكال مختلفة من التنظيم والعمل السياسي الفلسطيني. أنظمة الطوارئ، والأوامر العسكرية، والأمر 101 الذي يفرض قيودًا شديدة على حرية التعبير والاحتجاج للفلسطينيين في الضفة الغربية، والإعلانات عن جمعيات غير مشروعة، والاعتقالات والسجن - كل هذه وغيرها تُستخدم لتقليص الطرق التي يستطيع الفلسطينيون من خلالها التنظُّم والاحتجاج وتمثيل أنفسهم والعمل من أجل حماية حقوقهم أو التعبير عن مطالبة سياسية جماعية. تُطبّق آليات التجريم أيضًا على منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنقابات، والمبادرات المجتمعية، والصحفيين، والمؤسسات التعليمية والحيّز

الثقافي، وعلى النشاط المتعلق بالذاكرة والتراث والدين ومكانة اللجوء. من خلال هذه الوسائل ينظم الفلسطينيون أنفسهم ويعرّفون أنفسهم كمجتمع وكشعب، وينقلون المعرفة بين الأجيال، ويوثقون الاعتداءات الواقعة عليهم، وينظمون عملًا سياسيًا مشتركًا؛ والمس بهذه الوسائل يضعف قدرتهم على مقاومة السيطرة، وكشف انتهاكاتها، وإنشاء نشاط اجتماعي وسياسي والحفاظ عليه، والعمل من أجل مستقبل جماعي.

من الناحية القانونية، لا تقف هذه الممارسات بوصفها انتهاكات منفصلة لحرية التعبير أو التنظُّم أو الخصوصية أو التعليم أو الحياة الثقافية فقط. فهي مجتمعة تنتج نظامًا يُقصى فيه الفلسطينيون عن القوة السياسية التي تشكل حياتهم، وفي الوقت نفسه تُقيّد قدرتهم على التنظُّم ومقاومة القمع والمطالبة بالحقوق.

في إطار حظر الأبارتهايد، يتعلق الأمر بمنع المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وخلق ظروف تحول دون التطوير الكامل للجماعة. وعندما يستهدف المس بالحقوق منظمات أو نشطاء أو صحفيين أو مدافعين عن حقوق الإنسان أو مؤسسات فلسطينية بسبب معارضتهم لنظام السيطرة، أو بسبب توثيق انتهاكاته، أو بسبب نشاطهم من أجل ممارسة حقوق جماعية، فقد يندرج أيضًا ضمن المادة 2(و) من الاتفاقية التي تتناول اضطهاد معارضي الأبارتهايد. وعلى خلاف بقية البدائل الواردة في المادة 2، لا تشترط المادة 2(و) أن يكون الشخص المضطهد عضوًا في الجماعة الخاضعة للسيطرة والقمع، وقد تنطبق على أي شخص أو منظمة يتعرضان للاضطهاد بسبب معارضتهما لنظام الأبارتهايد.

التطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز: الأرض والمستوطنات والضم والنقل القسري

تتناول المادة 2(د) من اتفاقية الأبارتهايد تدابير يقصد بها "تقسيم السكان وفق خطوط عرقية" عن طريق إنشاء "معازل ومناطق منفصلة"، وكذلك عن طريق "مصادرة أراض تمتلكها فئة أو فئات عرقية أو أفراد منها". في الضفة الغربية، يعمل الاستيلاء على الأراضي وحرمان الوصول إليها ومنع إمكان استخدامها لأغراض التطوير ضمن هذا المنطق: خلق حيّز متصل ومتطور ومحمي لليهود، وحيّز مجزأ ومقيّد وهش وتابع للفلسطينيين.

لا تمس السيطرة على الأرض والحيّز حقوق الملكية الخاصة أو العامة وحدها. فهي تمس الشروط التي تتيح للفلسطينيين أن يعيشوا كتجمعات وكجماعة لها تواصل إقليمي واقتصاد محلي ومؤسسات وحياة أسرية وارتباط بالأرض وإمكانية لمستقبل سياسي. لذلك لا تُفحص الدلالة القانونية للسيطرة على الحيّز بالنظر إلى كل قطعة أرض على حدة فقط، بل أيضًا بالنظر إلى الكيفية التي تنتج بها مجمل

الآليات حيّزًا لليهود وحيّزًا آخر للفلسطينيين. وعلى مدى عقود استخدمت إسرائيل أدوات قانونية وعسكرية وتخطيطية وبيروقراطية للاستيلاء على الأراضي ومنع الفلسطينيين من استخدامها أو تطويرها، بصورة تتيح البناء والتطوير وإنشاء البنى التحتية والتواصل المكاني لليهود، وفي الوقت نفسه تمنع الفلسطينيين من البناء والاتصال بالبنى التحتية وتوسيع تجمعاتهم وفلاحة أراضيهم والحفاظ على التواصل بين البلدات.

المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمزارع هي إحدى الآليات العاملة على إعادة تنظيم الحيّز. تخصص لها الدولة الأراضي والمياه والميزانيات، وتنشئ بنى تحتية وطرقًا لخدمة سكانها، وتحدد لها مناطق نفوذ، ةتفرض فيها وجودًا عسكريًا وتوفر لها وسائل السيطرة والإنفاذ. وفي السنوات الأخيرة، تُستخدم البؤر الاستيطانية والمزارع لتوسيع الاستيلاء على مساحات واسعة ودفع تجمعات فلسطينية إلى الرحيل، وتحصل من سلطات الدولة على تمويل وحماية وتسليح واتصال بالبنى التحتية وحماية قانونية. يرسخ الضم هذه المسارات من خلال الدمج المتزايد للإقليم والمستوطنات والمستوطنين كجزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، فيما يظل الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية خاضعين لنظام عسكري منفصل وقمعي.

أحد أبرز مظاهر الاستيلاء على الأراضي هو خلق ظروف تفرغ مناطق معينة من الوجود الفلسطيني أو تقلصه بدرجة كبيرة. وسائل الإكراه التي تستخدمها سلطات الدولة أو مليشيات المستوطنين العاملة تحت رعايتها تدفع التجمعات إلى اقتلاع نفسها من أماكنها أو الامتناع عن الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي ومصادر الرزق. لا يشترط النقل القسري الطرد المباشر بالقوة؛ فقد يحدث أيضًا عندما تخلق الدولة أو جهات تعمل تحت رعايتها بيئة قسرية تجعل البقاء في المكان غير ممكن أو غير معقول. عندما يستهدف هذا النمط إفراغ مناطق من وجود جماعة إثنية أو قومية معينة، يُوصف عادة بأنه تطهير عرقي. لا يعرّف القانون الجنائي الدولي جريمة مستقلة باسم التطهير العرقي، لكن هذه الأفعال قد تشكل، بحسب الظروف، جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، ومنها الإبعاد والنقل القسري والاضطهاد والهجوم على المدنيين وتدمير الممتلكات وجرائم أخرى. في الضفة الغربية، يندمج هذا النمط في نظام الأبارتهايد ومشروع المحو: تقليص الوجود الفلسطيني، وتوسيع الوجود اليهودي، وتفكيك تواصل الحياة الفلسطينية من خلال دفع الفلسطينيين إلى معازل، وتحويل الحياة في المكان إلى حياة تابعة وهشة وعديمة الأفق.

في إطار حظر الأبارتهايد، يرتبط الاستيلاء على الحيّز مباشرة بحظر إنشاء مناطق منفصلة ومعازل، وبالحظر المفروض على الفصل الإقليمي ومصادرة الأراضي المملوكة للجماعة أو لأفرادها.

معانٍ قانونية أخرى

يشمل كل واحد من المحاور الخمسة الموصوفة أعلاه أفعالًا تندرج ضمن أنواع الأفعال غير الإنسانية المفصلة في اتفاقية الأبارتهايد، وتُفحص دلالتها بوصفها جزءًا من نظام مؤسسي من السيطرة والقمع المنهجيين. وفي الوقت نفسه، قد تحمل هذه الأفعال دلالة قانونية مستقلة أيضًا. ووفقًا للوقائع والسقف القانوني المطلوب، قد تشكل انتهاكات لقوانين الاحتلال وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ومن بين ذلك القتل غير المشروع والتعذيب والسجن غير القانوني والعقاب الجماعي والاضطهاد والإبعاد والنقل القسري وتدمير الممتلكات. وعندما يُوجَّه الحرمان الشديد والمتعمّد من الحقوق بصورة منهجية ضد الفلسطينيين بسبب انتمائهم الجماعي، فقد يشكل جزءًا من الاضطهاد بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وتوضح الدلالة التراكمية لهذه الأفعال أنه لا ينبغي النظر إليها كانتهاكات منفصلة فحسب، بل كمنظومات عمل متكاملة يُحافَظ من خلالها على نظام الأبارتهايد ويُدفع قدمًا بمشروع المحو.

الحصانة وغياب المحاسبة كآلية تتيح استمرار النظام

الحصانة كآلية نظامية

لا تكتفي اتفاقية الأبارتهايد بحظر الأفعال غير الإنسانية التي تكوّن جريمة الأبارتهايد. فهي تعرّف الأبارتهايد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وتلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير لقمعه ومنعه ومعاقبة المسؤولين عنه. أي أنه إلى جانب واجب الامتناع عن الأفعال غير الإنسانية، تقع على الدول واجبات منع هذه الأفعال والتحقيق فيها وملاحقة المسؤولين عنها واتخاذ خطوات تحول دون تكرارها.

يُستخدم مصطلح "الحصانة" هنا لوصف حالة مستمرة ومنهجية من غياب المحاسبة والحماية المؤسسية لمرتكبي الانتهاكات - الجنود، وعناصر الشرطة، والسجانين، وموظفي الشاباك، والمدنيين. وهذه الحالة ليست بالضرورة حصانة قانونية رسمية. في الضفة الغربية، تشكل الحصانة التي تمنحها إسرائيل للجنود وعناصر الشرطة والمستوطنين الذين يلحقون الأذى بالفلسطينيين من التحقيق والملاحقة القضائية والتعليق والفصل، جزءًا من الطابع المنهجي لآلية السيطرة. وهي تتيح استمرار العنف والسلب والنقل القسري وتقييد الحركة والقمع السياسي، وتوضح للفلسطينيين أن احتمال أن تؤدي هذه الانتهاكات إلى تحقيق فعال أو عقاب أو إنصاف ضئيل.

لا تقتصر الحصانة على غياب العقاب بعد وقوع الفعل. فهي تخلق مسبقًا ظروفًا يعرف فيها مرتكبو الانتهاكات أن المنظومة ستمنحهم الغطاء من خلال إضفاء الشرعية على الفعل، أو عرضه كعمل أمني مشروع، أو تأخير التحقيق، أو إغلاق الملف. وبهذا المعنى تشكل الحصانة أحد الشروط التي تتيح ارتكاب الأفعال غير الإنسانية واستمرارها في إطار نظام الأبارتهايد.

غطاء قانوني، عدم إنفاذ القانون وطمس الحقائق

جزء من الحصانة مدمج في طريقة عمل الدولة. تُعرض أعمال الجيش والشرطة والشاباك والإدارة المدنية وسلطات أخرى مسبقًا بوصفها أعمالًا أمنية أو إدارية أو قانونية. وتمنح الأوامر العسكرية والاستشارات القانونية والإجراءات الداخلية واستخدام مصطلحات مثل "التناسب" والرقابة القضائية المحدودة الانتهاكات الواقعة على الفلسطينيين غطاء قانونيًا. وهكذا تُعرض أعمال العنف والاعتقال والهدم وتقييد الحركة ومصادرة الأراضي والمساس بالتنظيم السياسي كوسائل مشروعة نابعة من حاجة أمنية، رغم أنها أدوات مركزية في نظام من السيطرة والفصل والقمع.

يتيح هذا الغطاء لمعظم الانتهاكات أن تقع كأمر روتيني، من دون أن تُطالَب الدولة بالمحاسبة عنها. عندما يحظى انتهاك معين بتغطية إعلامية أو نقد عام أو دولي، تستطيع الدولة عرضه بوصفه قانونيًا ومبررًا؛ وعندما يتعذر ذلك، يمكنها وصفه بأنه خطأ أو استثناء موضعي والاكتفاء بفحص أو توبيخ أو "توضيح للتعليمات". هكذا تنشأ الحصانة البنيوية: الأعمال التي تبادر إليها المنظومة أو تقرّها أو تتيحها لا تُفحص كسياسة، والمسؤولية - إن وجدت - تُضيَّق وتُلقى في الغالب على منفّذ واحد أو على مستويات دنيا.

إلى جانب الغطاء القانوني المسبق، تتجسد الحصانة أيضًا في شبه انعدام لإنفاذ القانون بعد وقوع الفعل، حتى بالنسبة إلى عنف يتجاوز المبررات المعتادة للنظام. في السنوات 2016-2024، عُرضت على منظومة إنفاذ القانون العسكرية 2,427 شكوى بشأن اعتداءات جنود على فلسطينيين وممتلكاتهم. فُتح تحقيق في 552 حالة فقط - أي 22.7% من الشكاوى؛ وقدمت لوائح اتهام في 23 حالة فقط، أي 0.9% من الشكاوى. وعندما تتعلق الشكوى بقتل فلسطينيين على يد جنود، يكون احتمال تقديم لائحة اتهام أدنى من ذلك أيضًا.

يسود نمط مشابه بالنسبة إلى عنف إسرائيليين ضد فلسطينيين. بحسب معطيات يش دين للسنوات 2005-2025، أُغلقت 93.6% من ملفات التحقيق التي فتحتها الشرطة في جرائم ارتكبها إسرائيليون ضد فلسطينيين بدافع أيديولوجي من دون تقديم لائحة اتهام، وانتهت 3% فقط من الملفات بإدانة كاملة أو

جزئية. وفي حالات كثيرة، لا تؤدي محاولات الفلسطينيين أو النشطاء استدعاء الشرطة أو الجيش إلى حماية المتضررين. وأحيانا تحمي القوات المعتدين، أو تعمل ضد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتداء، أو تشارك بنفسها في العنف.

صعوبة تقديم الشكوى هي أيضًا جزء من الآلية. يعرف الفلسطينيون أن احتمال إجراء تحقيق فعال ومحاسبة المسؤولين ضئيل، ويخشون أحيانًا، استنادًا إلى تجارب سابقة، أن يؤدي تقديمهم لشكاوى إلى تنكيل إضافي أو المس بأفراد الأسرة أو سحب التصاريح. وبالفعل، عندما تكون الجهة المفترض أن تتلقى الشكوى جزءًا من النظام الذي يسيطر على حياة المشتكين، فقد يكون التوجه إليها خطيرًا وعديم الجدوى.

على مدى عقود، توجهت بتسيلم إلى منظومة إنفاذ القانون العسكرية مطالبة بالتحقيق في اعتداءات جنود على فلسطينيين. وفي أيار 2016 قررت المنظمة التوقف عن تقديم الشكاوى، بعد أن خلصت إلى أن هذه المنظومة لا تعمل كآلية فعالة لحماية الفلسطينيين ومحاسبة من يعتدون عليهم، بل كآلية لطمس الحقائق وخلق مظهر لمنظومة تحقيق مستقلة وفعالة.

منذ تشرين الأول 2023: حصانة علنية وتطبيع للعنف

منذ تشرين الأول 2023، أصبحت الحصانة أكثر علنية وفجاجة. العنف الذي كان يُنكر في السابق أو تُبذل محاولات لإخفائه يُمارس اليوم مرارًا أمام الكاميرات، ويوثقه مرتكبوه بأنفسهم، ويُنشر على شبكات التواصل الاجتماعي ويُعرض كنجاح. وحتى عندما يكون العنف موثقًا وهوية المعتدين معروفة، فإن التوثيق لا يؤدي تقريبًا إلى تحقيق فعال أو محاسبة. وهذا يوضح أن العنف لم يعد يُنظر إليه كفعل يجب إخفاؤه، بل كعنصر علني جرى تطبيعه من قِبل النظام.

ومن مظاهر ذلك هو النشر المنهجي لتوثيق الإعتداءات وملخّصاتها التي تُنشر بصورة منهجية في قنوات إعلامية مرتبطة بالمستوطنين ونشطاء اليمين. ففي منشور نُشر أواخر تشرين الأول 2025 في قناة تلغرام "شبيبة التلال" تحت عنوان "ملخص الصراع ضد العدو العربي في الأرض المقدسة خلال شهر تشري"، زُعم أنه خلال الشهر جرى الاعتداء على 55 قرية فلسطينية في أكثر من 90 هجومًا. وزُعم أيضا إحراق 33 مركبة و12 منزلًا، وإصابة 25 فلسطينيا، وقطع آلاف أشجار الزيتون، إلى جانب أضرار أخرى. وقد عُرضت هذه الأفعال كإنجاز، لا كجرائم ينبغي الخشية من كشفها. إن التوثيق وتعداد الوقائع والتفاخر العلني بحد ذاتها تجسد تطبيع العنف وغياب الخشية من انكشافه. وفي الوقت نفسه، أصبحت الحماية المؤسسية للمستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين معلنة أكثر. ففي تشرين الثاني 2023 نُشر

أن وثيقة لقائد المنطقة الوسطى، أُرفق بها تقييم لمسؤولين كبار في الشاباك، حذرت من أن الشرطة تمتنع عن إنفاذ القانون ضد عناصر من اليمين المتطرف نتيجة توجيه من وزير الأمن القومي؛ ونفت الشرطة تلقي توجيه كهذا. وفي تشرين الثاني 2024 أعلن وزير الدفاع يسرائيل كاتس وقف استخدام أوامر الاعتقال الإداري ضد المستوطنين. وفي تموز 2025 صرّح قائد لواء الضفة في الشرطة، اللواء موشيه بينتشي، بأن "حماية الاستيطان تسبق إنفاذ القانون والنظام"، وأوضح أن الشرطة موجودة في الضفة "من أجل الاستيطان". وسُجل هذا الاتجاه أيضًا في أجهزة الأمن الأخرى. ففي نيسان 2026 أُفيد نقلًا عن مصادر في الأجهزة الأمنية أنه منذ تولي دافيد زيني منصب رئيس الشاباك جرى تقليص الموارد المخصصة للقسم الذي يتعامل مع العنف والإرهاب اليهوديين، وأن زيني يولي أهمية ثانوية لاعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين. ويشير تراكم هذه الخطوات والتصريحات وأنماط العمل إلى أن غياب الإنفاذ ليس مجرد نتيجة لضعف مؤسسي. فالدولة تسلح المستوطنين وتدمجهم في أطر أمنية، وتمتنع عن إنفاذ فعال للقانون بحقهم، وتقلص استخدام الأدوات المخصصة لمنع العنف ومعاقبة مرتكبيه، وتضعف آليات الرقابة. وبذلك تخلق بيئة يُنظر فيها إلى العنف ضد الفلسطينيين بوصفه أمرًا محتملًا ومحميًا، بل وأحيانًا مندمجًا في سياسة توسيع السيطرة ودفع الفلسطينيين خارج الحيّز.

تشكل الحصانة وغياب المحاسبة جزءًا جوهريًا من بنية السيطرة الإسرائيلية، وهما عمليًا يتيحان ويشجعان استمرار ارتكاب أفعال غير إنسانية، بالمعنى الوارد في المادة 2 من اتفاقية الأبارتهايد. وعندما لا يجري التحقيق في الانتهاكات المتكررة ولا يعاقَب مرتكبوها، ويتمتعون بدعم مؤسسي وقانوني وسياسي، تعزز الحصانة الاستنتاج بأننا نتحدث عن نظام مؤسسي من السيطرة والقمع المنهجيين، لا عن أحداث استثنائية أو معزولة.

كما ذُكر أعلاه، وبالإضافة إلى حظر الأبارتهايد، يفرض القانون الدولي على الدول واجبات منع الانتهاكات الجسيمة والتحقيق فيها وملاحقة المسؤولين عنها وتوفير سبل الإنصاف للضحايا وضمان عدم تكرارها.[9] وعندما لا تفي إسرائيل بهذه الواجبات إزاء الانتهاكات المنهجية ضد الفلسطينيين، لا يكون الأمر إخفاقًا موضعيًا في الإنفاذ، بل نمطًا منهجيا يحمي الانتهاكات ويتيح استمرارها كجزء من نظام الأبارتهايد. هذا النمط يردع المتضررين عن تقديم الشكاوى ويعمق حرمان الجماعة الخاضعة للسيطرة من الحماية القانونية.

9. انظروا المادة 2(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة 6 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ Committee Rights Human ,General Comment No. 31, paras. 15-18; Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation, G.A. Res. 60/147 (2005).

في الضفة الغربية، تربط الحصانة بين جميع محاور المحو: فهي تتيح للعنف أن يستمر وتشجعه، وتحافظ على تقييد الحركة، وتتيح الخنق الاقتصادي، وتضعف التنظيم السياسي والاجتماعي، وتوفر الغطاء للاستيلاء على الحيّز. وبهذه الطرق تتيح الحصانة لآليات المحو أن تعمل على امتداد الزمن، وأن تتحول إلى روتين، وأن تترسخ كجزء من نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

الخلاصة: الدلالة القانونية التراكمية لمشروع المحو في الضفة الغربية

في كامل الحيّز الممتد بين البحر المتوسط ونهر الأردن يقوم نظام إسرائيلي واحد من الأبارتهايد، ينظم العلاقات بين اليهود والفلسطينيين من خلال تخصيصات مختلفة للمكانة والحقوق والموارد والقوة السياسية. يركز هذا التقرير على الضفة الغربية ويفحص كيف يعمل هذا النظام في هذا الحيّز. في الضفة، يتجسد النظام في إخضاع الفلسطينيين للحكم العسكري، في حين يخضع اليهود الذين يعيشون في الحيّز نفسه للقانون المدني الإسرائيلي ويتمتعون بكامل الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في ارتكاب أفعال غير إنسانية بهدف الحفاظ على السيطرة والقمع المنهجيين. العنف وبثّ الرعب، وتقييد الحركة، والخنق الاقتصادي، والتدمير السياسي والاجتماعي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز هي محاور العمل الرئيسية التي يعمل من خلالها نظام الأبارتهايد الإسرائيلي في الضفة. والحصانة الواسعة التي يتمتع بها مرتكبو الانتهاكات تتيح لهذه المحاور الاستمرار على امتداد الزمن وترسيخها.

تستمر قوانين الاحتلال بالفعل في السريان في الضفة، لكنها لا تشكل إطارًا بديلًا لتحليل الأبارتهايد، ولا تكفي بمفردها لتكوين الصورة القانونية الكاملة. ففي حين تشكل السيطرة العسكرية الأداة المركزية التي يعمل من خلالها نظام الأبارتهايد في الضفة، يرسخ الضم والاستيطان السيطرة الإسرائيلية ويغيران الحيّز وتركيبته، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على الإقليم يمس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وتشكل هذه الآليات جزءًا من مشروع استعمار استيطاني يهدف إلى توسيع ومأسسة حضور يهودي دائم في الإقليم، وفي الوقت نفسه إلى دفع الوجود الفلسطيني خارج الحيّز ومحو هذا الوجود.

"مشروع المحو" ليس جريمة مستقلة في القانون الدولي. يصف المصطلح الدلالة التراكمية لنظام الأبارتهايد ولسياسات وأفعال يحددها القانون الدولي ويحظرها، ومنها الضم وإقامة المستوطنات والنقل القسري والاضطهاد والعنف المنهجي وسلب الحقوق الأساسية. في الضفة الغربية، توسع هذه الآليات السيطرة الإسرائيلية وترسخ التفوق اليهودي، وفي الوقت نفسه تفكك الشروط التي تتيح للفلسطينيين الوجود كجماعة تتمتع بتواصل إقليمي ومؤسسات وحياة اجتماعية وقاعدة اقتصادية وقدرة على العمل من أجل مستقبل سياسي. هذه هي الدلالة القانونية التراكمية لآلية المحو في الضفة الغربية.

6. الخلاصة

يُختتم هذا التقرير في وقت تعمل فيه إسرائيل، بوتيرة متسارعة، على تفكيك الظروف التي تتيح للفلسطينيين مواصلة حياتهم في الضفة الغربية. فمنذ ما يقارب ثلاث سنوات، يتفاقم المسّ بحياة الفلسطينيين في الضفة ويتسع نطاقه، ويصبح أكثر عمقًا واتساعًا ووضوحًا. يُقتل فلسطينيون وتُحرق منازل وتُغلق طرق وتتعرض عائلات لاعتداءات عنيفة وتُسلب تجمّعات أراضيها وتتسع دوائر الخوف والرعب. ثمة هجوم إسرائيلي واسع النطاق يجري في الضفة الغربية، ولا تلوح في الأفق قوة سياسية تعمل على وقف هذا التدهور.

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن السؤال حول كيفية فهم الكارثة الإنسانية التي تحدث في الضفة الغربية في اللحظة الراهنة؛ وإلى توصيف آلية القمع التي تستخدمها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وفهم كيفية عملها ودراسة منطق المحو الذي يوجّهها والأهداف السياسية التي يخدمها. وينطلق التقرير من أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تحدث في فراغ، وأن حماية البشر من عنف النظام الذي يسيطر عليهم تقتضي فهم كيفية عمل الآليات التي تمسّ بهم في حياتهم اليومية، وكذلك فهم المنظومة والمنطق السياسي اللذين ينتجان هذه الآليات.

ولتحقيق ذلك، يجمع التقرير بين منظورين. يتناول الأول الطريقة التي تعمل بها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال خمسة محاور عمل متداخلة: ممارسة العنف وبثّ الرعب، تقييد الحركة، الخنق الاقتصادي، التدمير السياسي والاجتماعي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيّز. كل واحد من هذه المحاور يلحق أذى بالغًا بحياة البشر، لكن معناها الكامل يتضح عند النظر إليها مجتمعة: فجميعهم يعزّز بعضه بعضًا ويفكك الظروف التي تتيح للفلسطينيين الوجود كأفراد وكتجمّعات وكجماعة سياسية واجتماعية.

أما المنظور الثاني، فيضع هذه الآلية ضمن المشروع النظامي الأوسع الذي تعمل في إطاره. ينبغي فهم الممارسات الإسرائيلية في إطار الاستعمار الاستيطاني: مشروع سياسي يسعى إلى ترسيخ سيادة دائمة لسكان مستوطنين في حيّز يعيش فيه شعب أصلي، من خلال إزاحته وسلبه وتفكيك وجوده الجماعي. في الحالة الإسرائيلية، يشكّل الأبارتهايد البنية النظامية التي تنظّم التفوق اليهودي والسيطرة على الفلسطينيين، وفي إطارها يعمل منطق المحو – أي التوجّه نحو تفكيك قدرة الفلسطينيين على الوجود كشعب له ارتباط بالأرض ومؤسسات وقوة سياسية وذاكرة وحقوق ومطالبة بمستقبل.

يكشف النظر إلى المستويين معًا المسار المزدوج لمشروع المحو في الضفة الغربية: تفكك إسرائيل الوجود الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تعيد تنظيم الحيّز بهدف توسيع السيطرة والسيادة اليهوديتين ومأسستهما. تُنقل الأراضي والموارد إلى السيطرة اليهودية؛ وتتوسع المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمزارع؛ وتعمل منظومات القانون والتخطيط والبنى التحتية والميزانيات على ترسيخ وجود يهودي متواصل ودائم في الحيّز. هاتان العمليتان مترابطتان: فتفكيك الوجود الفلسطيني يتيح توسيع الوجود والسيطرة اليهوديين في الحيّز، وتوسّعهما يرسّخ الإزاحة والتفكيك ويعمقهما. ومن ثم، فإن محو وإلغاء الوجود الفلسطيني مرتبط بترسيخ نظام قائم على التفوق اليهودي.

هذا المشروع ليس جديدًا. فهو يستند إلى آليات طورتها إسرائيل واستخدمتها على مدى عقود. إلا أنه منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في نهاية عام 2022، وبشكل أكبر منذ تشرين الأول 2023، يشهد تسارعًا وتصعيدًا. ممارسات كانت تُعرض في الماضي على أنها مؤقتة أو استثنائية أو نابعة من حاجة أمنية، تُنفّذ اليوم على نطاق واسع وبصورة أكثر مباشرة وعلنية. وتُنقل صلاحيات وميزانيات وقوة سياسية إلى جهات ملتزمة بتوسيع الاستيطان والضم وإزاحة الفلسطينيين، كما أصبحت الصلة بين مؤسسات الدولة والجيش وحركة الاستيطان ومليشيات المستوطنين أكثر وضوحًا ووثوقًا. وتشكّل "خطة الحسم" التي وضعها بتسلئيل سموتريتش صياغة سياسية وعملياتية واضحة لمنطق المحو، وقد باتت مكونات أساسية منها تتجسد في السنوات الأخيرة في السياسة الرسمية وفي الممارسات على الأرض.

كل ذلك يحدث في واقع سياسي واجتماعي شهد تحولًا عميقًا منذ تشرين الأول 2023. فمنذ ما يقارب ثلاث سنوات، ترتكب إسرائيل جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. القتل الجماعي، والتجويع، والدمار، والتهجير، وضرب منظومات الحياة، لا تحدث على هامش المنظومة الإسرائيلية، بل ينفذها الجيش ومؤسسات الدولة، وتحظى بدعم سياسي وجماهيري واسع في المجتمع اليهودي في إسرائيل. وقد أدى تطبيع القتل والدمار الهائلين اللذين تزرعهما إسرائيل في قطاع غزة إلى توسيع حدود العنف الذي يُنظر إليه باعتباره مشروعًا ضد الفلسطينيين عمومًا بشكل جذري. ويشكّل نزع الإنسانية عن الفلسطينيين أحد الشروط التي تتيح توسيع هذا العنف وممارسته علنًا من قبل منظومات الحكم والجيش.

يتجلى هذا التحول أيضًا في الضفة الغربية، وينعكس في الممارسات التي تستخدمها إسرائيل هناك: القصف من الجو، والتدمير الواسع للمناطق السكنية والبنى التحتية، وتخفيف القيود المفروضة على سياسة إطلاق النار، والتهجير الجماعي، واستخدام القوة العسكرية بنطاقات كانت تُعدّ في الماضي استثنائية. إن انتقال ممارسات الجيش من غزة إلى الضفة يجسد التغير في حدود القوة التي باتت إسرائيل مستعدة لاستخدامها ضد الفلسطينيين. في غزة، بلغ منطق المحو شكله الإبادي؛ أما في

الضفة، فيتحقق من خلال آلية متكاملة من السلب والتطهير العرقي والعنف والسيطرة على الحركة والاقتصاد وتفكيك الحياة الاجتماعية والسياسية. الإبادة الجماعية في غزة ومشروع المحو في الضفة هما تجليان مختلفان للمشروع النظامي نفسه، الموجّه ضد قدرة الفلسطينيين على الوجود كشعب.

لهذا النظام وللممارسات التي يُدفع من خلالها مشروع المحو قدمًا دلالة قانونية واضحة. النظام الإسرائيلي في الضفة الغربية هو نظام أبارتهايد، يرسّخ السيطرة والقمع الممنهجين للفلسطينيين ويكرّس التفوق اليهودي من خلال توزيع الحقوق والحماية والموارد والقوة السياسية. يحظر القانون الدولي الأبارتهايد. وقد تشكّل الأفعال غير الإنسانية التي تُرتكب في إطار نظام كهذا وبهدف الحفاظ عليه جريمة الأبارتهايد وجرائم دولية أخرى. وفي الوقت نفسه تظل قوانين الاحتلال، التي تشكّل جزءًا من القانون الإنساني الدولي، سارية في الضفة الغربية، في حين تُستخدم السيطرة العسكرية عمليًا لترسيخ سيطرة إسرائيلية دائمة، وتوسيع المستوطنات، والدفع قدمًا بالضم، والمساس بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وفي تموز 2024، قضت محكمة العدل الدولية، في رأي استشاري، بأن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن عليها إنهاءه بأسرع ما يمكن. هذه الأطر القانونية يكمل بعضها بعضًا، وهي تتناول مستويات مختلفة من الواقع النظامي نفسه. "مشروع المحو" ليس فئة قانونية مستقلة، لكن القانون الدولي يحدد مكوناته الأساسية – الأبارتهايد والضم والمستوطنات والنقل القسري والاضطهاد والحرمان الممنهج من الحقوق الأساسية – ويحظرها. وقد تشكّل بعض الأفعال التي يتحقق المشروع من خلالها أيضًا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تفضي الوقائع الموصوفة هنا إلى استنتاج أخلاقي وسياسي واضح: لا يمكن وضع حد للقمع الممنهج والعنيف الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال تحسين إنفاذ القانون ضد المستوطنين الأكثر عنفًا، أو إزالة بعض الحواجز، أو التجميد الجزئي للبناء، أو إجراء تغييرات محدودة على السياسات. فرغم أهمية مثل هذه الخطوات في منع جرائم بعينها، فإنها تُبقي البنية التي تنتج العنف والسلب والقمع قائمة. الأفعال الموصوفة في هذا التقرير هي نتاج عمل النظام نفسه وليست انحرافًا عنه؛ وهي نابعة من الطريقة التي ينظم بها النظام توزيع الأرض والحقوق والحماية والقوة السياسية بين اليهود والفلسطينيين. ولوقفها لا بد من تغيير البنية التي تنتجها.

ولحماية حقوق الإنسان، يجب وضع حد لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي، لا إدخال إصلاحات جزئية عليه. لا يمكن لإصلاحات كهذه أن تحوّل مشروعًا استعماريًا استيطانيًا قائمًا على السلب إلى منظومة تحترم حقوق الإنسان. ولا يمكن ضمان حقوق الفلسطينيين داخل منظومة تعمل على سلبهم قوتهم السياسية، والسيطرة على أرضهم، وتفكيك قدرتهم على الوجود كجماعة. إن النظام القائم على التفوق اليهودي والأبارتهايد والسلب ليس نظامًا شرعيًا، ولا يجوز قبوله أو تطبيعه أو الاكتفاء بالحد من جزء من العنف والسلب اللذين ينتجهما.

إن المجتمع الدولي، الذي يشاهد منذ سنوات ما يحدث في الضفة الغربية، يواصل التعامل مع أفعال وأحداث منفصلة: توسيع المستوطنات وعنف المستوطنين وعمليات الهدم والإغلاقات ومصادرة الأراضي وقتل الفلسطينيين. الإدانات المحدودة التي يصدرها ودعواته المتكررة إلى "ضبط النفس"، أو الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب، أو العودة إلى "عملية سياسية"، تتيح له تجنب الوفاء بالتزاماته بحماية البشر الذين يعيشون تحت نظام يعمل بصورة ممنهجة على المسّ بهم وبحقوقهم، كما تمنح إسرائيل الوقت وهامش الحركة والحصانة لمواصلة مشروع المحو والدفع به قدمًا. إن حصانة إسرائيل أمام العالم، والدعم السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي الذي تحظى به، يوفران لها الموارد والشرعية وحرية العمل لمواصلة ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين من دون أن تُطالَب بالمحاسبة عليها.

تقع على الدول والمؤسسات الدولية مسؤولية أخلاقية وقانونية بأن تفعل كل ما في وسعها، وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لها وفقًا للقانون الدولي، لمنع إسرائيل من مواصلة جرائمها وحماية الفلسطينيين منها.

يجب أن يقوم أي اتفاق سياسي عادل في المستقبل على الاعتراف بالفلسطينيين كشعب يتمتع بحقوق جماعية وبالحق في تقرير مستقبله، لا كسكان يحق لإسرائيل أو لجهات دولية إدارتهم. ولا يمكن الاستمرار في تحديد ظروف حياة الفلسطينيين ومكانتهم السياسية نيابة عنهم بواسطة الإكراه أو السيطرة العسكرية أو ترتيبات تحفظ علاقات التفوق القائمة. إن حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي حياة جماعية هو نقطة الانطلاق لأي واقع عادل.

تناضل بتسيلم من أجل مستقبل تسوده الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية لجميع البشر الذين يعيشون بين النهر والبحر. ويتطلب مثل هذا المستقبل وضع حد لنظام الأبارتهايد وللسيطرة العسكرية على الفلسطينيين، وضمان الحقوق الفردية والجماعية لجميع البشر الذين يعيشون في هذا الحيّز، والمشاركة السياسية المتساوية، والإمكانية الفعلية لتقرير مستقبلهم. إن وقف الجرائم وانتهاكات الحقوق شرط ضروري، لكن من الضروري أيضًا الاعتراف بالمظالم والمحاسبة عليها والتعامل مع النتائج المستمرة للسلب والتهجير في الماضي والحاضر، وللعنف وللتفكيك الاجتماعي والسياسي. ولتحقيق كل ذلك، لا بد من تغيير جذري للبنية النظامية القائمة، وبناء منظومة تقوم على القيمة المتساوية لجميع البشر وتضمن حقهم في العيش بحرية ومساواة وأمان وكرامة.

بموجب القانون الإسرائيلي، نشير إلى أنّ أكثر من 50 % من مصادر تمويل "بتسيلم" خلال العام الماضي كانت من كيانات سياسية أجنبية مُدوّنة بالتفصيل، أيضًا، في موقع مسجّل الجمعيات على الانترنت.